المستقبل العربي

١٩٩٨/١٢

٢٣٨

● العمل العربي المشترك: إعادة التأهيل/خالد الوزني

● فكر نتنياهو السياسي وأزمة السلام/نيفين مصطفى

صراع حضارات أم تعدد ثقافات (ندوة):

محمود أمين العالم ـ السيد يسين

قيس العزاوي ـ اسامة خليل

رباب الحسيني

● الرأسمالية: رؤية للقرن الحادي والعشرين/سالم النجفي

● الشخصية الإسرائيلية بين الخضوع والعنف/سويم العزي

● الصراع اللغوي والتعريب في الجزائر/تركي رابح

● مركز دراسات الوحدة العربية في عشرين عاماً:
آراء نخبة عربية (١)/محمد الأطرش ـ شفيق الحوت
جاسم القطامي ـ عبد الله عبد الدائم ـ عبد الرحيم مراد
مصطفى الفيلالي ـ عبد الخالق عبد الله ـ فوزي منصور

● الملف الإحصائي: الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية

● كتب وقراءات ● مؤتمرات ● يوميات ● ببليوغرافيا

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

قواعد النشر في المجلة
دعوة إلى الكتّاب والباحثين

ترحّب مجلة المستقبل العربي بإسهامات الكتّاب والمفكرين، من المدارس الفكرية المختلفة المقتنعة بقضية الوحدة العربية، ومن المهتمين بالواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية ـ الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدد الحضاري. وتحيطهم علماً بشروط النشر فيها:

١ ـ أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثّق.

٢ ـ يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

ـ في الكتب: اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

ـ في المجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

٣ ـ معيار النشر هو الموضوعية، والمستوى العلمي، والدقة، ودرجة التوثيق.

٤ ـ يفضّل أن يكون النص مطبوعاً على الآلة الكاتبة تجنباً للأخطاء المحتملة، وإن تعذّر ذلك فبخطٍ واضح.

٥ ـ أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على ستة آلاف كلمة كحد أقصى، والمقال على أربعة آلاف كلمة، وأن يرفق كذلك بخلاصة للبحث أو المقال لا تتجاوز (٥٠٠ كلمة) تنشر معه عند نشره.

٦ ـ ترحّب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدّى ٢٥٠٠ كلمة كحد أقصى، يذكر فيها مكان الندوة/ المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

٧ ـ ترحّب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدوّن في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألّف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركّزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٨ ـ يرفق مع كل دراسة أو بحث أو تقرير عن مؤتمر أو مراجعة كتاب تعريف بحياة الكاتب الفكرية وعمله الحالي.

٩ ـ لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنوياً من الكاتب في بثّ الفكر القومي وتنميته.

١٠ ـ يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

١١ ـ تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة الاستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

١٢ ـ يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

١٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

للنجاح في العمل أساس.. وكي ينجح
مشروعك التجاري، يلزمه قرض مناسب

ومضمون. البنك الذي يشاركك فرحة
النجاح.. بنك بيبلوس.. مصرفك مدى الحياة.

بنك بيبلوس ش.م.ل
مصرفك مدى الحياة

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

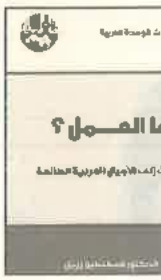

العرب والعولمة

ندوة فكرية

(٥١٥ ص ـ ١٦ $)

السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟

د. فواز جرجس

(١٨٤ ص ـ ٦$)

ما العمل؟ حديث إلى الأجيال العربية الطالعة

د. قسطنطين زريق

(٩٦ ص ـ ٣ $)

علاقات مصر العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ (مرحلة السادات)

د. حسن أبو طالب

(٤١٠ ص ـ ١٤ $)

صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية ـ الروسية

نورهان الشيخ

(١٣٢ ص ـ ٥ $)

سياسة باكستان الإقليمية

د. هاني الحديثي

(٢٩٥ ص ـ ١٠ $)

المجتمع المدني: دراسة نقدية

د. عزمي بشارة

(٣٣٩ ص ـ ١٢ $)

الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة (مؤلفات ابن رشد (٢))

إشراف د. محمد عابد الجابري

(٢١٧ص ـ ٨ $)

أزمة المفاهيم وانحراف التفكير

عبد الكريم غلاب

(٣٠٩ ص ـ ٧ $)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ برقياً: مرعربي
هاتف دولي وفاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١) ـ بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني: caus@t-net.com.lb

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي»
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).
ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الافراد: ٥٠٠ دولار أمريكي
ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:
(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.
(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٢٥٥٦٢٠/٣١.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والعشرون العدد مئتان وثمانية وثلاثون كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

المحتويات

☐ العمل العربي المشترك:
نحو آليات اقتصادية لإعادة التأهيل ..... خالد واصف الوزني ٦

☐ حول مسألة الرأسمالية:
رؤية للقرن الحادي والعشرين ..... سالم توفيق النجفي ١٧

☐ فكر نتنياهو السياسي وأزمة السلام العربية ـ الإسرائيلية ..... نيفين عبد الخالق مصطفى ٣٤

☐ الشخصية الإسرائيلية بين الخضوع والعنف ..... سويم العزي ٥٧

■ صراع حضارات أم تعدد ثقافات (ندوة) ٧٤
محمود أمين العالم السيد يسين
أسامة خليل قيس العزاوي
أدارت الحوار: رباب الحسيني

مقابلة مع تركي رابح عمامرة

☐ الصراع اللغوي والتعريب في الجزائر ..... حاوره: عبد الحميد عبدوس ٩٢

☐ «مركز دراسات الوحدة العربية».. مسيرة عشرين عاماً:
آراء نخبة عربية (١) ١٠١
محمد الأطرش شفيق الحوت
جاسم القطامي عبد الله عبد الدائم
عبد الرحيم مراد مصطفى الفيلالي
عبد الخالق عبد الله فوزي منصور

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

☐ تهافت التهافت: انتصاراً للروح العلمية وتأسيساً لأخلاقيات الحوار (مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري) ..... كمال عبد اللطيف ١٣١

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

☐ نجيب محفوظ: صفحات من مذكراته وأضواء جديدة على حياته (رجاء النقاش) ..... محمد عودة ١٣٥
☐ الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة أو نقد علم الكلام ضداً على الترسيم الأيديولوجي للعقيدة ودفاعاً عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والفعل (مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري) ..... عاطف مظهر ١٤٢
☐ دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السياسية حتى عام ٢٠٠٠، الجزء الأول: النتائج ـ تقارير مقرري اللجان (ابراهيم البحراوي (باحث رئيسي)) ..... عبد القادر ياسين ١٤٧
☐ الأردن والقضية الفلسطينية: دور القوى الإسلامية واليسارية في صناعة السياسة الخارجية (سامي الخزندار) ..... حمدي عبد الرحمن حسن ١٥٠
☐ كتب مختارة (موجز) ١٥٥

مؤتمرات

☐ تقرير عن: ندوة «الوحدة العربية ضرورة حضارية» بغداد، ٩ ـ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ..... مفيد الزيدي ١٦٢
☐ تقرير عن: مؤتمر «الدين والتعددية»، جامعة برمنغهام ـ المملكة المتحدة، ٥ ـ ٨ تموز/يوليو ١٩٩٨ ..... سعد الشلماني ١٦٦
* موجز يوميات الوحدة العربية ١٦٩
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٧٦
* الملف الإحصائي:
(٨٥) الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية ..... إعداد: ربيع كسروان ١٨٥

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها «مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

العمل العربي المشترك:
نحو آليات اقتصادية لإعادة التأهيل(*)

خالد واصف الوزني

أستاذ مساعد للاقتصاد في الجامعة الهاشمية،
الزرقاء ـ الأردن.

مقدمة

تعتبر قضية العمل العربي المشترك مسألة قديمة متجددة، فمنذ بزوغ فجر عقد الاستقلال لكثير من الدول العربية، ظهرت محاولات عدة لجمع الجهود العربية نحو عمل عربي مشترك ينطوي ضمن أطر سياسية واقتصادية ومؤسسية. وعلى الرغم من أن الإطار السياسي للعمل العربي المشترك لم يتمخض، حتى الآن، عن حقائق استمرت على أرض الواقع، حيث تلاشت معظم محاولات وملامح الوحدة بين العديد من الأقطار العربية، إلا أن الإطارين الاقتصادي والمؤسسي تركا على الدوام آثاراً تدل عليهما، منها ما هو مجرد مستندات، ومنها ما هو من قبيل المؤسسات التي بقيت شاهداً على استمرار المصالح وعدم إمكانية الاستغناء عن الترابط الاقتصادي والمؤسسي لمنطقة تحتم جغرافيتها السياسية على وحدة المصير والتحديات.

وفي ظل المرحلة الراهنة التي يشهدها العالم، والتي تتسم بظهور التكتلات الاقتصادية، وخروج اتفاقية الغات إلى حيز الوجود بعد انتهاء جولة الأوروغواي، وتبني منظمة التجارة العالمية (WTO) لتلك الاتفاقية، وتطور المعلوماتية في العالم أجمع في إطار بات يعرف بالعولمة، في ظل ذلك كله، واستشرافاً للمستقبل، ستحاول هذه الورقة الدخول إلى الآليات والحقائق لعمل عربي مشترك لمواجهة تلك المعطيات. ولعل القضية الأساسية هنا، أن البعد الاقتصادي للعمل العربي المشترك لا يبدأ من فراغ، بل ينطلق من تراكمات دروس الماضي، وبالقدر الذي يبرز فيه المتشائمون لينفوا أي أمل في عمل عربي مشترك، يبقى التفاؤل في أن التجارب السابقة أوجدت أرضية يمكن الاستفادة منها لإعادة التأهيل في ظل ظروف تفرض دخول عصر العولمة ككتلة واحدة. ومن هنا تبدأ هذه الورقة بمراجعة دروس الماضي للاستفادة منها، ثم تبرز أهم المعوقات التي أدت إلى تعثر ـ وليس إخفاق ـ العمل العربي المشترك. ثم تنطلق لوضع الحقائق

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: اللقاء الاقتصادي المشترك بين منتدى الفكر العربي والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الذي عقد في عمّان بتاريخ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٨.

التي لا بد من دراستها واللازمة لتأهيل الاقتصاد العربي نحو عمل مشترك، ثم ينتهي المطاف بوضع تصور لآليات إعادة التأهيل في إطار جميع المعطيات التي سبقت الإشارة إليها.

ولعل الرسالة الأساسية هنا هي أن الباب ما زال مفتوحاً للدخول ككتلة واحدة، كقوة اقتصادية بمواردها وإمكاناتها، مما يعني توزيع المغانم واستيعاب المغارم بأقل التكاليف. وقد تكون ورقة العمل هذه باكورة أبحاث ودراسات لاستشراف آفاق مستقبل اقتصادي واعد في ظل عمل عربي مشترك.

أولاً: العمل العربي المشترك: دروس الماضي

جاءت إرهاصات العمل العربي المشترك مع أولى خطوات الوطن العربي نحو الاستقلال السياسي النسبي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد إنشاء جامعة الدول العربية في آذار/ مارس من عام ١٩٤٥ النواة الأولى لهذا العمل، فقد نصت المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية على ضرورة إيجاد سبل التعاون العربي المشترك والوثيق في المجالات والشؤون الاقتصادية والمالية وكل ما يرتبط بالبنى التحتية لتعاون عربي اقتصادي. ثم تعاقبت العقود منذ ذلك التاريخ فكان عقد الخمسينيات العقد الأكثر حيوية ونشاطاً في التاريخ الاقتصادي والسياسي للعمل العربي، ثم جاء عقد الستينيات بركود تخلله نشاط بسيط، أما فترة السبعينيات فتكاد تكون العقد المنسي من العمل الاقتصادي العربي المشترك، ثم جاءت الثمانينيات بمحاولات للإنعاش. وبدخول معترك هذا العقد، وما تخلله من نشاط حيوي على المستوى العالمي كنتيجة لاختتام دورة الأوروغواي وتوقيع اتفاقية الغات، وقيام منظمة التجارة العالمية (WTO)، لتشرف على تطبيق اتفاقية الغات في مجال تنظيم أسس التجارة العالمية، ظهر نظام اقتصادي عالمي جديد يستند إلى حرية السوق وإعطاء الدور المحوري للقطاع الخاص لقيادة عجلة التنمية، ثم أخيراً وليس آخراً ظهرت التكتلات الاقتصادية الناشئة من التعاون الاقليمي بين شتى دول العالم، ونتيجة ذلك كله فقد عادت للاقتصاد العربي، ومنذ بداية النصف الثاني من عقد التسعينيات الحالي، تطلعاته واستشرافه لآفاق بناء تعاون عربي يسهم في مواجهة متطلبات الحقبة القادمة، وبخاصة أن دخول معترك سياسات منظمة التجارة العالمية بات قاب قوسين أو أدنى، فبحلول عام ٢٠٠٥ يصبح العالم أجمع خاضعاً لأطروحات العولمة التي تفرضها منظمة التجارة العالمية.

ولعلنا في هذا الجزء نسعى أولاً للاطلاع، بعين الاستفادة من دروس الماضي، على الجهود الاقتصادية العربية السابقة بغية معرفة سبل البناء على هذه الجهود لاستشراف آفاق آليات واقعية لقيام صيغة عربية مشتركة من خلال البعد الاقتصادي.

١ ـ تجارب العقود الماضية

شهد عقد الخمسينيات منذ بدايته تجارب عدة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، فكانت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠، ثم جاءت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣، تبعتها اتفاقية الجدول الموحد للتعريفة الجمركية عام ١٩٥٤، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧.

ومن هنا فإن عقد الخمسينيات يعتبر العقد الأكثر نشاطاً في محاولات العمل العربي المشترك، وبخاصة في الأطر الاقتصادية، الأمر الذي رأى بعضهم أنه امتداد طبيعي لارتباط

فكرة الوحدة الاقتصادية بالمد القومي المتصاعد إبان تلك الحقبة من التاريخ السياسي للوطن العربي، كما أن تبلور الفكر الغربي نحو إقامة السوق الأوروبية المشتركة، التي تخوف منها الوطن العربي، يعد سبباً آخر مهماً في ارتفاع وتيرة العمل العربي المشترك خلال عقد الخمسينيات.

وبالنظر إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أبرمت عام ١٩٥٠، فالملاحظ أنها جاءت عقب قيام دولة إسرائيل كمهدد رئيسي للأمن العربي، وقد أدرك الجميع في حينه أن الدفاع الأمني لن يقوم دون مساندة اقتصادية وتعاون وثيق بين جميع الأطراف، ولهذا تضمنت الاتفاقية إنشاء مجلس اقتصادي يتولى متابعة تطبيق الاتفاقية، كما أشارت مادتها السابعة صراحة إلى أهمية تسهيل تبادل المنتجات العربية وضرورة أن تتعاون الدول العربية على استغلال مواردها الطبيعية للنهوض بهذه الاقتصادات.

أما اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت فقد أصبحت نافذة في نهاية عام ١٩٥٣، بعد أن صادق عليها كل من الأردن ومصر ولبنان، ثم تبعتها في العام التالي السعودية وسوريا والعراق، وأخيراً الكويت عام ١٩٦٢، وقد تمحورت هذه الاتفاقية حول إعفاءات جمركية للسلع المتبادلة بين الدول الموقعة. وقد أدخلت تعديلات عدة على هذه الاتفاقية انطوت على الجداول التفصيلية لإضافة سلع جديدة أو دمج جداول. ونتيجة الحاجة إلى تعديلات قوائم السلع فقد عدلت هذه الاتفاقية خلال الفترة (١٩٥٤ ـ ١٩٥٩) نحو أربع مرات. وسجل العديد من الدول العربية تحفظاته على مشروعات التعديلات، تذرعاً أو تخوفاً على التنمية الوطنية أو خوفاً من الإغراق، وعلى الرغم من إعطاء الحق للدول العربية باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لمكافحة الإغراق، فقد طمح المجلس الاقتصادي إلى تعديل هذه الاتفاقية لتكون سبيلاً لإيجاد سوق عربية مشتركة. بيد أن التوترات السياسية بين الأقطار العربية إبان عقد الستينيات أثرت بشكل ملموس في العمل العربي بكافة أبعاده وبخاصة البعد الاقتصادي.

أما بالنسبة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧، فقد جاءت كمحاولة من المجلس الاقتصادي للجامعة العربية لإيجاد نواة لقيام وحدة اقتصادية كاملة تضمن، مع مرور الوقت، حرية انتقال جميع عناصر الإنتاج وإقامة منطقة جمركية واحدة وتوحيد السياسات التجارية في مجالات الاستيراد والتصدير، وقد وقعت كل من الأردن ومصر وسوريا والكويت والمغرب على هذه الاتفاقية عام ١٩٦٢ ثم تبعها في العام التالي كل من العراق واليمن ثم السودان واليمن الديمقراطي، والإمارات والصومال، وليبيا وموريتانيا وفلسطين (بين الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥).

ولعل أهم ما جاء في الاتفاقية هو وجود الرغبة الحقيقية نحو وضع مقاييس موحدة لتعاون الوطن العربي بعضه مع بعض من ناحية، وتعاونه مع العالم الخارجي كوحدة من ناحية أخرى.

فقد نصت بعض البنود صراحة على التنسيق في مجال السياسة الزراعية والصناعية والتجارة الداخلية وتوحيد التشريعات الاقتصادية، وعلى عقد الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي بصورة مشتركة. ومما لا شك فيه أن هذه الاتفاقية كانت ستمثل نواة حقيقية لقيام تكتل عربي قوي في حال أتيح لها أن تسير دون معوقات.

وبحلول عقد الستينيات، الذي شاب بدايته تراجع في العمل السياسي العربي المشترك

انعكس بشكل ملموس على الجانب الاقتصادي، فقد جاء عام ١٩٦٤ بمولد اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة بناءً على دراسة أعدها مجلس الوحدة الاقتصادية. بيد أن سبل تنفيذ قيام هذه السوق انحصرت في كل من مصر والأردن وسوريا والعراق، ومن ثم في مرحلة لاحقة ليبيا، وقد تمحور الهدف الأساسي لهذه الدول على قيام منطقة تجارة حرة. ومن هنا تمت الاستعانة بجداول تحرير السلع الملحقة باتفاقية عام ١٩٥٣، ومن ثم تحرير جميع السلع الزراعية بحلول عام ١٩٦٩ وجميع السلع الصناعية بحلول عام ١٩٧٤، كما تم اتخاذ قرارات لإزالة القيود غير الجمركية كافة بحلول عام ١٩٧١. بيد أنه بحلول عام ١٩٧٢ بدا للعيان تعثر قيام السوق العربية المشتركة. وعلى الرغم من جهود عدة لتقييم الوضع وإعادة روح النشاط إليه، إلا أن ذلك لم يفلح لعدة أسباب ومبررات سياسية واقتصادية وإجرائية لا مجال لذكرها هنا.

وبحلول عقد الثمانينيات جاءت القمة العربية التي عقدت في عمان تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ لتضع أول وثيقتين اقتصاديتين يتم الموافقة عليهما على مستوى القمة وهما: ميثاق العمل الاقتصادي القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. بيد أن توقيع هاتين الوثيقتين من قبل القادة أنفسهم، وليس من قبل المجالس الوزارية، لم يشفع لهما في عدم التزام بعض الدول العربية على الرغم من أهمية البنود الجادة التي اشتملها الميثاق تأهيلاً لعمل اقتصادي عربي مشترك. ثم تلا ذلك اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، التي أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في بداية عام ١٩٨١، بهدف تحرير التجارة العربية من خلال آليات عدة أوضحتها المادة الثانية من الاتفاقية، حيث نصت ضمن هدف تحرير التجارة العربية، على ضرورة تحرير التبادل التجاري بين الأقطار العربية عن طريق رفع وتخفيف القيود الجمركية والتجارية بمختلف أنواعها. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على تحرير كامل لمجموعة من سلع التجارة العربية من الرسوم والقيود الجمركية، وإجراء تخفيض تدريجي على بعض المنتجات العربية الأخرى، وإيجاد سبل حماية تدريجية للسلع والمنتجات العربية في مواجهة المنافسة غير العربية. كما نصت المادة ذاتها على توفير الآليات التي تكفل تيسير سبل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات وتبادل الخدمات والعمل على التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

يضاف إلى ما تقدم أن المادة الثامنة من هذه الاتفاقية تمثل الإمكانية الحقيقية للانتقال من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي. وعلى الرغم من ذلك فإن افتقار المجلس الاقتصادي للآلية المناسبة لمتابعة المفاوضات التي كانت تدور حول تحرير السلع من الرسوم والقيود التجارية والجمركية، فقد تباطأ العديد من الدول العربية في تنفيذ الاتفاق ووصل الأمر أحياناً إلى المطالبة بإعادة النظر في القوائم السلعية الخاضعة للإعفاءات ورفع القيود. بيد أن ذلك لم يمنع من أن تكون هذه الاتفاقية هي الأساس في كل توجه تم بعدها لإنعاش العمل العربي المشترك. فقد كانت اتفاقية ١٩٨١ لتيسير التجارة نواة استهدفت ليس فقط تحرير التجارة العربية فحسب بل إقامة تكامل اقتصادي عربي على أرض الواقع. وقد صادقت نحو ١٦ دولة على تلك الاتفاقية خلال ست سنين، ثم انضمت كل من مصر وموريتانيا إلى الركب في مرحلة متأخرة. والجدير بالإشارة هنا أن العديد من المعوقات في مجال العمل العربي المشترك قد تم التعامل معها، وبخاصة تلك المتعلقة بتدفق المعلومات الاقتصادية، والتي أصبح لها قاعدة في صندوق النقد العربي، كما أنيط ببرنامج تمويل التجارة العربية في أبو ظبي وبالمؤسسة العربية لضمان البلدان العربية قضايا برامج تمويل التجارة العربية وتمويل الصادرات العربية. بيد أن هذه الاتفاقية اعتورتها مجموعة من الصعوبات تمحورت حول تباطؤ انضمام الدول العربية وتصديقها على

الاتفاقية، الأمر الذي استغرق نحو ست سنوات، كما اختلف العديد من الدول العربية في تفسير آلية تحرير التجارة، وبخاصة في مجال إعفاء السلع الزراعية من الرسوم، حيث أشار البعض إلى ضرورة الإعفاء الفوري وأصر البعض الآخر على الإعفاء التدريجي. من ناحية أخرى حدث تباطؤ في مجالات إعداد النظم والأسس المطلوبة لإتمام الاتفاقية، فقواعد المنشأ التي طالبت بها الاتفاقية لم يتم إعدادها إلا في عام ١٩٩٥، أي بعد نحو خمسة عشر عاماً من إعداد الاتفاقية نفسها. وأخيراً وليس آخراً، فعلى الرغم من توجهات الاتفاقية نحو تكامل اقتصادي عربي، إلا أنها لم تضع الجدول الزمني الذي يمكن خلاله التقدم نحو منطقة تجارة حرة عربية تتواءم وشروط اتفاقية الغات وبخاصة في مجال شرط الدولة الأولى بالرعاية (مادة ٢٤). وتبقى المشكلة الحقيقية في عدم وجود مرجعية ملزمة لفض النزاعات وإصدار الفتاوي في التفسيرات المختلفة التي اعتادت الأطراف العربية أن تلجأ إليها لمخالفة بنود الاتفاقات السابقة جميعها.

وفي ضوء ما تقدم وما آلت إليه الأوضاع، فقد تم اقتراح إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، وذلك ضمن مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعليه جرى تشكيل فريق عمل يمثل الحكومات والقطاع الخاص (ممثلاً بأعضاء عن غرفة التجارة العربية) لوضع تصور عن كيفية تفعيل اتفاقية ١٩٨١ لتيسير التبادل التجاري العربي ووضع المقترحات بما يسهل الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى تشمل جميع الدول العربية، وبحيث يقدم الأمر في شكل دراسة تعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالفعل فقد تم عرض هذه الدراسة على المجلس الذي أقرها في شباط/فبراير ١٩٩٧ كبرنامج تنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تبدأ في مطلع ١٩٩٨ وتمتد مراحل التطبيق على مدى عشر سنوات تنتهي عام ٢٠٠٧.

وعلى الرغم من أن المجال هنا لا يسمح بالدخول في تفاصيل هذا التوجه الأخير، إلا أنه يمكن القول إن هذه الاتفاقية تتجسد في شكل برنامج تنفيذي لاتفاقية عام ١٩٨١ لتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية. ولعل المطروح بداية هو البحث في أسباب تعثر العمل العربي المشترك على مدى السنوات الماضية، ثم ما هي سبل الاستفادة من دروس الماضي والبناء عليها ضمن آلية لإنجاح قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنه في ما يلي.

٢ ـ أسباب تعثر المحاولات السابقة للعمل العربي

لا بد من الإشارة بداية إلى أنه على الرغم من تعثر المحاولات السابقة في مجال العمل العربي المشترك، إلا أنه لم تخرج التجارب السابقة دون أن تترك من الأسباب والمعطيات والمؤسسات ما يدعم ضرورة إنعاش الجهود لإقالة هذا العمل العربي من عثرته، الأمر الذي ستتم مناقشته في الجزء التالي من هذه الورقة. أما بخصوص أهم أسباب تعثر، ولا نقول إخفاق، العمل العربي الاقتصادي المشترك فيمكن الإشارة في ما يلي إلى:

أ ـ **اقتران الإرادة السياسية بالأقوال، دون أن يتجسد ذلك في أفعال حقيقية.** والجدير بالذكر أن هذا السبب هو الأكثر تكراراً في الأدبيات الاقتصادية العربية، مما يوحي بعدم وجود رغبة حقيقية لدى صانعي القرار في كل دولة في تحقيق وحدة اقتصادية حقيقية. بيد أن قناعتنا أنه لا يمكن تحميل صانع القرار مسؤولية عدم تحقيق رغبة وإرادة الشعوب العربية في وحدة اقتصادية. ذلك أن صانع القرار في الوطن العربي، مع غياب حياة ديمقراطية حقيقية في معظم الدول، يعتمد في قراراته على مجموعة مستشارين ومختصين. وعليه ففي رأيي، وبالرغم من

عدم تبرئة الإرادة السياسية كلياً، إلا أنها لا تنحصر بالقادة فحسب، بل هناك **أصحاب المصالح والمقربين من المستشارين الذين تتعارض مصالحهم الخاصة وقيام عمل عربي مشترك.** ولا شك في أن صانع القرار في كثير من الدول العربية يتأثر بدرجات متفاوتة بهذه البطانة.

ب - **التسرع في إصدار القرارات الخاصة بالعمل العربي المشترك،** مما يجعلها قرارات غير مدروسة وتفتقر إلى آلية التطبيق السليم، ويعتبر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ من القرارات التي يرى البعض أنها جاءت متسرعة وغير مدروسة بالعناية المطلوبة.

ج - **ارتباط العمل الاقتصادي العربي بالتطورات السياسية في المنطقة وبين الدول.** فعند اختلاف الرؤى السياسية بين القادة يتعثر العمل الاقتصادي المشترك. ومثال ذلك انسحاب الدول العربية من الهيئة العربية للتصنيع بعد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩.

د - **اختلاف النظم الاقتصادية خلال الفترة الماضية واختلاف دور الدولة والقطاع الخاص** في كل حالة، الأمر الذي جعل من الصعب صياغة رؤى مشتركة لتطوير العمل العربي المشترك ووضع الاستراتيجيا المناسبة للدور المطلوب من الدولة، والدور المطلوب من القطاع الخاص.

هـ - **عدم اهتمام مؤسسات العمل العربي المشترك بدراسة الهياكل الاقتصادية للدول العربية ووضع آلية لاتساق هذه الهياكل المشتركة** من خلال اقتصادات الحجم الكبير من ناحية، وإيجاد سبل تنويع الهياكل باستثمارات عربية مشتركة جديدة من ناحية أخرى.

و - **عدم العمل الجاد على إقامة بنية تحتية عربية مشتركة** تتكون بشكل خاص من طرق مواصلات، ووسائل نقل واتصال وأطر تشريعية تغطي كافة الاحتياجات المشتركة اللازمة لتطوير العمل العربي الاقتصادي المشترك.

ز - **اعتماد الكثير من الدول العربية في السابق على الإيرادات الجمركية كرافد مهم للموازنة،** الأمر الذي كان يعني صعوبة الدخول في اتفاقات تؤدي إلى إلغاء أو تخفيض مستوى تلك الرسوم.

ح - **عدم وجود إطار من المعلوماتية حول النشاطات الاقتصادية العربية** يسهل التعرف على المطلوب عمله وما هو موجود فعلاً في إطار احتياجات كل دولة أو احتياجات الوطن العربي بشكل عام.

ط - **عدم اعتبار التعاون الاقتصادي والاستغلال الكلي للطاقات الكامنة في الوطن العربي ضمن مفاهيم الأمن القومي الشامل،** واقتصار الأمر على قضايا الأمن العسكري والدفاع.

ي - **تفضيل النزوع إلى الاتفاقيات الثنائية والاقليمية الضيقة،** التي لا تسمح بالتوسع الشامل على حساب الاتفاقات الاقتصادية من قبيل السوق العربية أو المنطقة الحرة أو الاتحاد الجمركي.

وفي إطار الأسباب السابقة يبقى السؤال الأهم بمدى إمكانية تجاوز تلك العثرات والانطلاق نحو المستقبل. كما يبرز بشكل كبير السؤال حول المقومات أو الآليات المطلوب اللجوء إليها لقيام عمل عربي اقتصادي مشترك يتجاوز الماضي وينطلق نحو المستقبل، وهو ما

سنحاول الاجتهاد به في ما تبقى.

ثالثاً: مقومات إقامة عمل عربي مشترك

قبل الخوض بما هو مطلوب عمله من خطوات أو آليات لتنشيط وإعادة الروح أو إقالة العمل العربي من عثرته، يبدو من المناسب طرح مجموعة من الحقائق التي يجب دراستها وأخذها في الاعتبار عند تصميم ما يمكن عمله.

١ ـ حقائق ومعطيات لاستشراف آفاق العمل العربي المشترك

ترتكز أهم حقائق استشراف آفاق العمل العربي الاقتصادي المشترك حول عدة قضايا على النحو التالي:

الحقيقة الأولى:

توفر البنية التحتية اللازمة لتنشيط وإعادة الزخم للعمل العربي المشترك، وتتكون هذه البنية من مرتكزات عدة، أهمها:

أ ـ **وجود اتفاقيات سابقة يمكن الاستفادة منها والبناء عليها.** ولعل أهم هذه الاتفاقيات هي **السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي (١٩٨١).** وتعتبر الاتفاقية الأخيرة النواة التي يرتكز عليها العمل حالياً في إقامة منطقة تجارة عربية كبرى وفقاً لمقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧. فقد كانت اتفاقية ١٩٨١ لتيسير التبادل التجاري، كما سبقت الإشارة، بدايةً للعمل الجاد لتشجيع الدول الموقعة على تنمية التبادل التجاري ورفع مستواه، وتوفير التمويل المناسب والضمان المطلوب لذلك التمويل، وإيجاد آلية لتسوية المدفوعات المتعلقة بالتبادل التجاري ضمن هذه الاتفاقية، وذلك اعتماداً على دور المؤسسات العربية من قبيل صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. والمهم هنا أن العمل العربي المشترك لم يبدأ من فراغ، بل ان تراكمات الماضي والجهد الذي بذل في وضع أسس التبادل التجاري وتوسيعه ضمن الاتفاقيات السابقة، هو بمثابة المرجعية الحقيقية، لإعادة الزخم لهذا العمل سواء في صورة منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة، أو بتفاؤل أكبر، في اتحاد جمركي أو وحدة اقتصادية.

ب ـ **وجود مؤسسات للعمل العربي المشترك**، فقد ظهر العديد من المؤسسات التي يدور عملها في فلك تنشيط التعاون العربي المشترك ودعمه والإشراف عليه. ولعل أهم هذه المؤسسات هي **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٢)، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وصندوق النقد العربي (١٩٧٦)، وصناديق الإنماء العربية القطرية والإنمائية.** وبالنظر إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد أنيط به مهمة تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية عبر آلية تحرير انتقال عناصر الإنتاج وتيسير التبادل التجاري وغيرها وصولاً إلى سوق عربية مشتركة. وقد ساهم هذا المجلس في إنشاء العديد من **الشركات العربية المشتركة** مثل الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في سوريا، والشركة العربية للتعدين في الأردن، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية في مصر. وقد عمل المجلس أخيراً على وضع الإطار العام لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تضم أقطار الوطن العربي كافة. أما بالنسبة للمؤسسة

العربية لضمان الاستثمار فهي تهتم بشكل اساسي بتنمية الاستثمارات، وتوفير الضمانات المناسبة والكافية للمستثمرين في مجالات المخاطر التجارية وتقديم التعويضات. وتركز المؤسسة حالياً على توفير ضمانات لبرامج تمويل التجارة العربية في إطار برنامج ضمان ائتمان الصادرات، وتشير الدراسات إلى أن المؤسسة استطاعت خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٩٥) تقديم عقود لضمان ائتمان الصادرات بلغت نحو ٧٦٠,٢ مليون دولار. أما صندوق النقد العربي فقد أنشئ بغرض وضع نظام لتسوية المدفوعات الجارية بين أعضائه، وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، ووضع برنامج لتمويل التجارة العربية. والجدير بالذكر أنه خلال الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٣) منح الصندوق نحو ٩٤ موافقة على تقديم قروض تمويل وصلت قيمتها إلى ٥١٥,٥ مليون دولار، الأمر الذي يعكس وجود آلية فعالة لتمويل التبادل التجاري العربي.

أما بالنسبة للصناديق الإنمائية القطرية منها والقومية، فهناك صندوق أبو ظبي، والصندوق الكويتي، والصندوق السعودي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، التي تسهم معظمها بشكل فعال في البرامج الإنمائية للدول العربية. والمراد قوله هنا إن هناك إطاراً مؤسسياً فاعلاً يمكن الارتكاز إليه، لإعادة تأهيل الاقتصادات العربية نحو عمل مشترك مهما كانت صيغته.

ج ـ **توفر موارد اقتصادية يمكن الارتكاز إليها متكاملة لرفد أي عمل عربي مشترك.** فهناك ٢٠٠ مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة وغير المستغلة بفاعلية، وهناك الطاقة البشرية الماهرة وغير الماهرة، وهناك الأموال العربية، وقد قدرت إحدى الدراسات أن الاستثمارات العربية في الخارج تصل إلى ٨٠٠ مليار دولار[1]. وعليه فإن تضافر الجهود العربية لإيجاد آلية للتخصيص الأمثل لهذه الموارد يمكن أن تتكون من خلال عمل عربي مشترك يسمح بحرية انتقال العناصر واستغلالها بما يخدم أهدافاً تنموية عربية شاملة.

الحقيقة الثانية:

إن وجود أرقام متواضعة للتجارة البينية العربية لا يعني استحالة تنمية تلك التجارة والبناء عليها. فعلى الرغم من أن مقارنة أرقام التجارة البينية العربية، والتي لا تكاد تتجاوز ٩ بالمئة، مع أرقام تكتلات أخرى مثل الاتحاد الأوروبي (٦٠ بالمئة)، والنافتا (NAFTA) (٣٠ بالمئة) والآسيان (ASIAN) (٤٠ بالمئة) يوحي بعدم إمكانية الارتقاء بالتجارة البينية، إلا أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى أمرين مهمين: **الأول هو أن التجارة البينية بين الكتل السابقة لم تكن بالنسب الحالية نفسها قبل قيام تلك التكتلات**، بل أن بعضها كان أقل مما هو الحال بين الدول العربية الآن. وأما **الأمر الثاني فهو أن التجارة البينية العربية عند استثناء النفط، تصل إلى ما يقرب من ٣٠ ـ ٣٤ بالمئة**، ناهيك عن أن دولاً عربية مثل الأردن أو موريتانيا أو مصر تشكل التجارة البينية العربية لديها نسباً كبيرة تصل بين ٦٠ ـ ٧٠ بالمئة كما هو الحال في موريتانيا. وعلى الرغم من ذلك يمكن القول إن النسبة الكلية (٩ بالمئة) ليست معيقاً لقيام تجارة بينية عربية عند قيام منطقة تجارة حرة أو سوق عربية مشتركة، بل يمكن البناء على تلك النسبة وتنميتها.

الحقيقة الثالثة:

إن العمل العربي المشترك لا يحتاج إلى أن يبدأ بإجماع عربي، بل يمكن أن يبدأ متدرجاً بعدد من الأعضاء ممن يؤمنون بأهمية هذا العمل وضرورته. فالجماعة الأوروبية بدأت

---

(١) تصل المديونية العربية إلى نحو ١٧٠ مليار دولار.

بستة أعضاء، ثم تضاعفت عضويتها مع مرور الوقت. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأعضاء الجدد في الجماعة الأوروبية يمرون بما يسمى بفترة تأهيل تنقلهم إلى العضوية الكاملة، الأمر الذي يعني أن «مرحلة الإنماء التكاملي» تأتي على مراحل ووفقاً لآلية تأهيل تسمح لكل عضو أن يتكيف خلال فترة زمنية وفقاً لمتطلبات تلك المرحلة. وعليه فالمطلوب هو البدء الفوري بمن يرغب من الدول العربية، ثم تعطى الفرصة لتأهيل من يريد الانضمام لاحقاً. ولعل ذلك أفضل من أن يفوت الأوان بعد الالتزام بتطبيق آليات منظمة التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٠٥.

الحقيقة الرابعة:

إن الاتفاقات الثنائية التي يعتمد عليها الكثير من الدول العربية ستصبح غير ذات جدوى وفقاً لأسس ومبادىء منظمة التجارة العالمية والخاصة بالدولة الأولى بالرعاية، الأمر الذي يعني انتهاء فاعلية وأثر تلك الاتفاقات مع حلول عام ٢٠٠٥. والقضية الثانية هنا **هي أن قيام سوق عربية مشتركة، أو منطقة تجارة حرة لا يمنع وجود تكتلات اقليمية ضمن تلك المنطقة أو السوق** كمجلس التعاون الخليجي أو غيره. وهذا هو الحال في الوحدة الأوروبية حيث توجد مجموعة البنيلوكس ومنطقة التجارة الحرة.

الحقيقة الخامسة:

إن هناك حاجة ماسة للاستفادة من التوجهات العالمية نحو إعادة هيكلة الاقتصادات وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص. فبما أن هذا التوجه أصبح يغلب على السياسات الكلية لغالبية الدول العربية، فالمطلوب هو **إدخال القطاع الخاص الوطني كشريك تنموي والاستفادة منه لإعادة توطين الاستثمارات في الخارج وفتح المجال لها للدخول إلى الأسواق العربية دون قيود.** كما أن القطاع الخاص يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تكامل الصناعات المتماثلة في الوطن العربي بما يسمح بالاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير (Economies of Large Scale)، ناهيك عن أهمية هذا القطاع، عند رفع القيود عن حركته العربية ـ العربية، في دعم مستوى التجارة العربية البينية. ولعل المطلوب هنا إشراك هذا القطاع في صياغة التوجهات والآليات المطلوبة لقيام منطقة التجارة الحرة أو السوق العربية المشتركة، وكذلك توفير المناخ التنموي المناسب الذي لا يقتصر على الحوافز والتشجيعات، بل يتعداه إلى إصلاح الاختلالات الاقتصادية وصياغة السياسات الكلية المؤاتية والضامنة لاستمرارية عمل ذلك القطاع.

الحقيقة السادسة:

إن دور الدولة، كصانع قرار ومشرع وضامن للمنافسة ومنع الاحتكار، يظل هو الأهم في وضع الإطار المناسب لتأهيل الاقتصادات العربية نحو عمل عربي مشترك، ولعل وحدة النظم والتوجه العربي نحو التكيف ومتطلبات النظام العالمي الجديد، يسهل الكثير في مجال التنسيق وحشد الجهود لصياغة السياسات الاقتصادية الموحدة والمناسبة لقيام منطقة تجارة حرة أو أي شكل آخر من أشكال العمل العربي المشترك.

الحقيقة السابعة:

في ظل التزام العديد من الدول العربية ببرامج تثبيت وتكيف هيكلي، فإن الاستفادة من هذه البرامج على نطاق العمل العربي المشترك تكمن في **توجه برامج التصحيح الاقتصادي نحو توحيد السياسات الكلية في جميع الدول التي تتبنى هذه البرامج.** فلعل الوجه المشرق

لتلك البرامج، على الرغم من مرارة الدواء الذي تنطوي عليه لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، هو أن هذه البرامج تتبنى إجراءات موحدة نسبياً ومشروطية تكاد تكون واحدة في معظم الحالات، الأمر الذي يمكن اعتباره عاملاً مساعداً (Catalyst) في تسريع الإجراءات اللازمة لقيام عمل عربي مشترك. فإجراءات السياسة النقدية والمالية تكاد تكون موحدة في جميع الدول التي تطبق هذه البرامج في الوطن العربي، كما أن البعد الهيكلي انطوى أساساً في ضرورة الاتجاه نحو الخصخصة وتوسيع دور المبادرة الفردية في الاقتصاد.

الحقيقة الثامنة:

إن قيام عمل عربي مشترك، من نوع ما، يعتبر الخطوة الأولى نحو التكيف والتأهيل لمتطلبات العولمة، أو التوجهات العالمية نحو تحرير التجارة وفتح الأسواق. وتندرج تحت هذه الحقيقة مجموعة من النقاط لا بد من أن تؤخذ في الحسبان:

أ ـ **تعتبر الأسواق المشتركة أو المناطق الحرة الاقليمية خطوة مكملة للاندماج مع متطلبات اتفاقية التجارة العالمية.** فقيام سوق مشتركة أو منطقة حرة يعني بالضرورة رفع القيود الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية. ولما كان هذا الأمر حقيقة لا مفر منها، فالأفضل أن تبدأ الدول العربية بالانفتاح بعضها على بعض بعمل مشترك، بدلاً من أن تضطر إلى الانفتاح أمام العالم من دون أن تكون مؤهلة لذلك. فطالما أن القيود التجارية لا بد زائلة، فلماذا لا يبدأ العمل التدريجي الآن وبين الدول العربية، بما يؤهل قيام اتفاقية مشتركة، أهم ما فيها أنها تحمي من الكثير من سلبيات التكييف ومتطلبات منظمة التجارة العالمية بشكل فجائي.؟

ب ـ **لقد أظهرت اتفاقية الغات في صياغتها النهائية (Final Act)** أهمية الاتفاقيات الإقليمية، فقد أوضحت المادة (٢٣) أن الاتفاقيات التكاملية الاقليمية تعتبر سبيلاً لتسهيل التجارة بين الأعضاء ورفع أي قيود بما يتفق ومتطلبات الغات. ولعل القضية المهمة بالنسبة للوطن العربي، أن عدة مواد في اتفاقية الغات سمحت للتجمعات استخدام عوائق أو قيود جمركية «عند الضرورة» أمام الخارج (الدول الأخرى)، حيث توضح المادة (٦) العوائق الكمية، والمادة السابعة القيود اللازمة لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات، والمادة الخامسة عشرة القيود اللازمة لترتيبات سعر الصرف.

ج ـ **لقد خصت اتفاقية الغات الدول النامية بإمكانية التعاون كسبيل لتخفيف أعباء تطبيق الاتفاقية، وبخاصة في مجال الدولة الأولى بالرعاية (MFN)، وفي قيود قواعد المنشأ.** فقيام تكتل عربي من نوع ما، يعتبر في عرف اتفاقية التجارة العالمية كياناً واحداً، مما يعني أن التفضيلات التي تُمنح بين أطراف هذا التكتل لا تعتبر تفضيلات بين دولة وأخرى، الأمر الذي يستوجب تعميمها على جميع دول العالم المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية.

كما أن اعتبار التكتل الاقليمي كياناً واحداً يعني بالضرورة أن السلع المشتركة في الإنتاج تعتبر ذات منشأ واحد.

٢ ـ آليات العمل العربي المشترك ومتطلباته

يمكن تلخيص أهم متطلبات المرحلة القادمة في ظل الحقائق السابقة إلى ما يلي:

أ ـ **ضرورة الانتهاء من العمل الروتيني والبيروقراطي للتوقيع على اتفاقية المنطقة الحرة العربية والبدء بتنشيط أعمالها بشكل فوري وبمن يرغب من الدول العربية، دون**

الانتظار لانضمام الجميع، وفي الوقت نفسه **إبقاء الباب مفتوحاً** لمن يرغب بالانضمام.

ب ـ **وضع إطار فوري وفعال في فض النزاعات حول التجارة الخارجية وبنود الاتفاقية** واعتبار قرارات الهيئة المعنية بفض النزاعات قرارات ملزمة لجميع الأطراف.

ج ـ **البدء فوراً بتخفيض القيود الجمركية بشكل سريع وملموس**، دون وضع قيود لقوائم طويلة ومضنية، على أن يكون ذلك قبل حلول عام ٢٠٠٥، وهو العام الذي يلتزم فيه الجميع بتطبيق بنود الغات في تحرير جميع السلع، الأمر الذي سيجعل قوائم الاستثناء، التي تصر عليها بعض الدول، لا قيمة لها. ويمكن أن يبدأ الأمر بمجموعة من الدول تنضم إليها دول أخرى لاحقاً، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن من ينضم أخيراً يتحمل أعباء تكيف وتأهيل مريرة، لأن مرور الأعوام والاقتراب من عام ٢٠٠٥ يحتمان الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحرير والاستفادة من فوائد الانضمام إلى التكتلات الإقليمية.

د ـ **إشراك القطاع الخاص الوطني في تفعيل وصياغة بنود اتفاقيات العمل العربي المشترك وإيجاد المناخ المناسب لعمل ذلك القطاع**، وبخاصة في مجال التشريعات المتعلقة بضمان الاستثمار وحرية انتقال رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج، وإيجاد هيئة إقليمية عربية لوضع التصورات ومتابعة الإجراءات الخاصة لضمان دورة القطاع الخاص في إطار آلية موحدة لدور الدولة، في جميع الأقطار العربية.

هـ ـ **وضع إطار لحرية انتقال رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج، رأس مال وعمل**، بما يكفل تعويم الاستفادة من الموارد البشرية والمادية في الوطن العربي بشكل عام، أو في الدول الموقعة على اتفاقية المناطق الحرة بشكل خاص.

و ـ **ضرورة العمل على فصل العمل العربي المشترك اقتصادياً عن الميول السياسية**، وعدم ربط تطورات واتجاهات العمل العربي المشترك اقتصادياً بالايديولوجيات السياسية لصانع القرار وأصحاب المصالح.

وتبقى الخلاصة بأن نجاح العمل العربي المشترك في التأهيل لمتطلبات المرحلة القادمة تعتمد بالدرجة الأولى على الإيمان الصادق بأن مصير المنطقة العربية واحد، وأن الاتجاه الناجع نحو ترابط فعال يحتاج إلى استغلال أمثل لمكتسبات المراحل الماضية والانطلاق بخطى ثابتة نحو المستقبل. فالبنية التحتية للعمل العربي المشترك موجودة، والمطلوب هو تفعيل الاستفادة من تلك البنية ووضع آليات سليمة للتأهيل لمواجهة تحديات القرن القادم ومتطلبات إرهاصات العولمة التي بدأت تخطو نحو الوطن العربي بوتيرة متسارعة. ولعل هذه الورقة المختصرة تعلق الجرس لمزيد من البحث لوضع إطار، وبالسرعة الممكنة، لتأهيل الوطن العربي للمرحلة القادمة □

حول مسألة الرأسمالية:
رؤية للقرن الحادي والعشرين

سالم توفيق النجفي

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ـ العراق.

مقدمة

تعددت الكتابات حول نشأة ظاهرة «الرأسمالية» وتطورها، ولكن قلما اختلفت الرؤى في المتضمنات الاقتصادية لتاريخ هذه الظاهرة، لأن تأطيرها نظرياً قد جاء بعد سيادة تأثير تكويناتها الاقتصادية ـ الاجتماعية، إلا أن تباين الرؤى قد جاء واسعاً حول مستقبليات المنظومة الرأسمالية العالمية، على الرغم من أن تاريخ نشأة الرأسمالية وتطور تكويناتها لم يأتِ من فراغ، فإن جاءت هكذا فإنها لا تخرج عن كونها تجريداً لا يستند إلى الواقعية والموضوعية، ولا شك في أن تاريخ الرأسمالية ذو اتجاهات غير خطية نتيجة الأزمات المتأتية من التناقضات في تكويناتها، ومن هنا تتأتى صعوبة تحديد الرؤية لاتجاهاتها المستقبلية، فحين ينظر للظاهرة وهي في قمة تناقضاتها فإن اتجاهاتها التنبؤية أو الإسقاطية تشير إلى تدهورها، في حين أن النظر للظاهرة من خلال مكوناتها في فترة انتعاشها ورواجها فإن التنبؤ لتقدير أوضاعها المستقبلية يشير إلى تطورها وتناميها.. وكلا الأمرين يشوبه قدر كبير من اللاموضوعية، فالرؤى التحليلية الموضوعية تتحدد عندما ينظر للظاهرة من مرجعية تكوينها وإطارها النظري ومساراتها التاريخية، وهي الأسس التي سوف تعتمدها هذه الدراسة في منهجيتها لتحليل ظاهرة الرأسمالية وتحدد مسارات تكويناتها المستقبلية.

وتشير المنهجيات المختلفة للدراسات الاقتصادية حول مسألة الرأسمالية سواء تلك التي اعتمدت القياس الاقتصادي أو قواعد النظرية الاقتصادية في تفسير حركة المجتمع العالمي «الاقتصادية ـ الاجتماعية» إلى أن هناك اتفاقاً واسع النطاق بأن قدراً من الأعباء الاقتصادية سوف تتحملها الاقتصادات النامية (العربية) أكبر مما تحققه من منافع في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة، وأن الرأسمالية المعاصرة تتجه نحو تغيرات هيكلية من خلال تعديلات في سياسات الاقتصاد الكلي، وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فإن المنتجين أصحاب المشروعات ذات السعات الإنتاجية الواسعة والتي تعد سلعها المنتجة قابلة للمتاجرة سوف تتجه دخولهم نحو الارتفاع، إلا أن التراجع في المتطلبات من «الحاجات الأساسية» سوف ينال الأفراد

ذوي الدخول المتوسطة وكذلك سوف تتزايد حجم الفئات الدخلية المنخفضة التي لا يمكنها من توفير قسط كافٍ من الغذاء، ذلك أن التباين الصارخ في الدخول سواء بين الدول النامية أو بين فئات المجتمع في الدولة الواحدة سوف ينعكس في صورة التركيب الهرمي لإنفاق أفراد المجتمع وسوف يصيب قاعدته الواسعة بالأعباء في ظل التغيرات الاقتصادية المنتظرة للرأسمالية في القرن الحادي والعشرين.

ولا شك في أن حتمية التغيرات الاقتصادية سوف تأخذ اتجاهاً تعارفت عليه الأوساط الاقتصادية بـ «العولمة» وهو ما يعنى بالتحديد بنمط «آليات النظام الرأسمالي في القرن الحادي والعشرين»، وأمر هذا شأنه يتطلب رؤى عربية للسياسات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية التي سوف تتعامل مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة.

وعلى الرغم من أن عوامل ومتغيرات تطور النظام الرأسمالي ليست بمسألة جديدة أو طارئة على هذه الظاهرة، إلا أن سلوكية وآليات هذا النظام في مرحلة قادمة ستكون ذات انعطافات حادة يصعب على الاقتصادات العربية مواجهة آثارها التي سوف تظهر من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، دون إجراء إصلاحات اقتصادية في التشكيلات العربية الإقليمية أو القومية تتسم بمرونات عالية تساعدها على التكيف بقدر ما بعيداً عن التغيرات الفاعلة للنظام الرأسمالي وليس التقاطع معه، والسبب في ذلك أن محصلة الزخم لاتجاهات النظام الجديد أكبر من قدرات المقاومة للمتغيرات المحلية للاقتصادات العربية في المرحلة الراهنة[١]، وعليه يصبح السؤال الذي يتطلب الإحاطة بإجابته: أي نمط من الاستراتيجيات للتقدم الاقتصادي ـ الاجتماعي يتطلبها الوطن العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة؟

أولاً: ظاهرة الرأسمالية: النشأة والتطور

إن معرفة مسار الظاهرة وتكوينها تعد أمراً ضرورياً لتقدير آثارها المستقبلية، وظاهرة كالرأسمالية على الرغم من اختلاف وجهات النظر في دراساتها الاستنباطية فإن الدراسات الاستقرائية المتعلقة بها تؤكد صحة وطبيعة مساراتها الرئيسة، وبخاصة أن ظاهرة التكوين والتراكم الرأسمالي مسألة ليست بالمعاصرة، وعلى الرغم من انفراد بعض الدول الأوروبية في تكوين هذا النظام في منتصف القرن السادس عشر، فإن الأبحاث تشير إلى أن الجذور الأولى للتكوينات الرأسمالية التي ظهرت سماتها بصورة جلية في بعض دول أوروبا في الفترة المذكورة إنما ترجع في بعض مظاهرها إلى تكوينات غير أوروبية[٢]. وظاهرة الرأسمالية تشكل تكوين نسق فكري عام في إطار المفاهيم الأيديولوجية (Ideology)، ولكن سلوكية هذه الظاهرة تختلف سواء من حيث تغيراتها الداخلية (تجاه المركز) أو الخارجية (تجاه الأطراف) باختلاف مرحلة تكوينها وطبيعة نضوجها ومدى عمق التناقضات في تكوين نسيجها، وهذا الاختلاف يؤدي إلى تباين المضامين الديالكتيكية (Dialectic) في كل مرحلة من مراحل تطورها، وعلى الصعيد التطبيقي وفي كل مرحلة من هذه المراحل فإن صناعة القرار في مسألة التطور الرأسمالي سواء

---

(١) بقدر ما تنطبق هذه القوانين في العلوم الطبيعية كالفيزياء فإنها لا تنحرف كثيراً في مفهومها في علوم كالاقتصاد وذلك في إطار استراتيجية التطور الاقتصادي للنظام الرأسمالي.

(٢) عبد المجيد مزيان، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون: أسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٨٧.

على المستوى المحلي أو الدولي يعتمد على سلوكية المنظومة الرأسمالية[٣]، وبذلك فإن صناعة هذا النمط من القرارات تقع في إطار المفاهيم التكتيكية (Tactics) التي تخدم أهداف المخططات الرأسمالية العامة، ويتم ذلك كله في إطار قيم أساسية ثابتة تحكمها اعتبارات جيواستراتيجية، ومن ثم فإن هذه القيم تعتمد بشكل رئيسي على الإدراك الحسي للاتجاهات السائدة، ويحدد هذا الإدراك نسق القيم والمفاهيم التي تشكل الإطار المفهومي[٤] للاتجاهات الرأسمالية في مراحل تطورها المختلفة، وعليه فإن فهم ظاهرة الرأسمالية وفق هذا المنظور سوف يسهل معرفة سلوكيتها وطبيعة تأثيراتها في الاقتصادات النامية (العربية) في القرن الحادي والعشرين.

وعلى الرغم من وجود قدر من التناقض في المتضمنات الاقتصادية للرأسمالية، فإنه يمكن القول إنه ليس هناك تقاطع أو تناقض في الاتجاهات والأساليب الرئيسة لتطورها، وتعد طبيعة العلاقات مع الاقتصادات النامية جزءاً من مكونات وأساليب هذا التطور. ويصح القول أيضاً إن هناك اختلافاً يتأتى من تباين وجهات النظر في النسق العام للمسارات الرئيسة للرأسمالية، ومن ثم يترتب عليه اختلاف آليات التعامل مع الأوساط الاقتصادية اللارأسمالية وفقاً لطبيعة مرحلتها التطورية بدءاً من القرن السادس عشر وحتى العصر الراهن، وفي ظل هذه المسارات فإنه يمكن التعرف على طبيعة التطور الذي سوف يسود الاقتصادات الرأسمالية ونمط العلاقات بينها وبين الاقتصادات النامية مستقبلاً.

وقد أكون غير واضح في تفسير مسارات ظاهرة «الرأسمالية» إذا اختصرت مسألة تطورها بالقول إنها ابتدأت منذ نهب ثروات الشرق في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وسوف تدخل هذه الظاهرة في عصر مختلف اختلف معه أسلوب استنزاف الثروات المادية والبشرية للعالم النامي من خلال ما يطلق عليه بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (العولمة)، وعليه فإن الأمر يتطلب مناقشة هادئة للآراء والأفكار الاقتصادية التي رافقت وساعدت على نمو وتطور الرأسمالية حتى عصرها الراهن ثم استشراف آفاقها المستقبلية سواء من حيث تطورها وطبيعة تراكم رأس المال وتأثيرات هذه التغيرات في اقتصادات الدول النامية.

يمكن معرفة المظاهر الأولى للتحولات الاقتصادية الساعية إلى الرأسمالية من خلال نزعة تراكم الثروة في بعض الدول الأوروبية، ويعد اكتشاف البرتغاليين لخطوط التجارة الخارجية[٥] الأوروبية في مطلع القرن السادس عشر المحاولات الجادة للسيطرة الأوروبية على ثروات الشرق التي تعد إحدى أهم أدوات تكوين المجتمع الرأسمالي الأوروبي وترتب عليها تقسيم العمل الأوروبي. وبعد أن تغلبت بريطانيا في صراعها على المسارات التجارية البحرية وسيطرت على الطرق الرئيسة للتبادل التجاري[٦] أخذت بنقل ثروات الشرق لمتطلباتها من التنمية الاقتصادية،

---

(٣) تعد الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الراهن قيادة المنظومة الرأسمالية بينما كانت بريطانيا تحتل هذا الدور في القرن الثامن عشر.

(٤) ناصيف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢١.

(٥) سالم توفيق النجفي، **تطوير الفقر في الوطن العربي: المتضمنات الاقتصادية** (كتاب تحت الطبع، ١٩٩٨).

(٦) المصدر نفسه.

سعت بريطانيا إبان العهد العثماني إلى تأكيد نفوذها الاقتصادي في العراق وانشأت ثلاث قنصليات في بغداد والبصرة والموصل ووكالتين تجاريتين إحداهما في بغداد والأخرى في البصرة. انظر: علي كاشف الغطاء، «دور الدبلوماسية البريطانية في تغلغل النفوذ البريطاني في العراق في العهد العثماني،» **آفاق عربية** (بغداد)، السنة ٢٢ (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، ص ٣٠.

وقد تراجع نفوذ العديد من الدول الأوروبية خلال العقد الرابع من القرن الثامن عشر أمام السيطرة الاقتصادية للنفوذ البريطاني سواء على صعيد المسارات البحرية للتجارة الخارجية أو نتيجة التعامل مع وكلاء محليين لإدارة شؤون التجارة البريطانية فضلاً عن نشاطات ومساهمات «شركة الهند الشرقية» من أجل تكوين رأس المال للاقتصاد البريطاني.

وهكذا بدأ عهد جديد يتسم بالأوضاع الاحتكارية للعلاقات التجارية الدولية ازدهرت معه الأفكار الاقتصادية للمدرسة «التجارية» (Mercantilist) في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعلى الرغم من تعدد الآراء والأفكار الاقتصادية حتى مطلع القرن الثامن عشر، إلا أن ظهور كتاب آدم سميث (Adam Smith) عام ١٧٧٦ بعنوان **تحقيق عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم** أطر نظرياً أفكار المدرسة **الاقتصادية الكلاسيكية**، وعد الولادة الفكرية للرأسمالية، وتعاقبت كتابات العديد من الاقتصاديين في إثراء هذه المدرسة من أمثال ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) وروبرت مالثوس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) وجون ستيوارت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) وبقيت أفكار المدرسة الكلاسيكية ذات تأثيرات فاعلة في اتخاذ قرارات التطور الرأسمالي حتى منتصف القرن التاسع عشر، وقد جاءت معظم هذه الأفكار بعد الثورة الصناعية التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إذ تعرضت خلالها إنتاجية العمل إلى تغيرات عميقة، فالتنظيم الصناعي والمفاهيم الرأسمالية أدت إلى أن يبلغ إنتاج المصانع مستويات مرتفعة مقارنة بنشاطاتها السابقة باعتبار أن الرأسمالية نظام يتصف بالميل نحو زيادة الإنتاج وتزايد معدلات نموه[٧].

ولا تعنى هذه الدراسة بأفكار المدرسة الكلاسيكية وآليات تحليلها الاقتصادي، ولكن جزءاً كبيراً من اهتمامها ينصب على الجانب المتعلق بتأطيرها لتكوين رأس المال، فقد أكدت كتابات آدم سميث على الخصائص الاقتصادية للطبقات الاجتماعية، وأشار إلى أن وظيفة الرأسماليين هي التراكم، وأن استهلاك الملاكين يعد اقتطاعاً من الفائض المتاح للتراكم في حين أن استهلاك العمال يعد مقارباً للكفاف، ويجب عدم زيادة الأجور فوق معدلها الفعلي لأن الأجور المرتفعة هي اقتطاع من الفائض الذي سيذهب للتراكم، وهذا الفائض يشكل القوة المتزايدة للرأسمالية الصناعية باعتبار أن العمل وحده هو المكون للثروة فضلاً عن الهبات التي تقدمها الطبيعة. وأضاف ريكاردو بأن زيادة الأجور فوق الحد الأدنى للكفاف سوف تخفضها زيادة السكان لتعود إلى مستواها من الكفاف، وهكذا كانت محاولات الاقتصاديين الكلاسيكيين اكتشاف ثم تأطير قوانين حركة الاقتصادات الرأسمالية[٨]، وبذلك وضعت أسس الحرية وعدم التدخل والمنافسة التي تقود إلى تقسيم العمل وحوافز الربح، وكانت تصوراتهم بأن العرض يخلق الطلب المكافئ له عند أي مستوى من التشغيل والإنتاج والدخل، وهذه الأسس ستؤدي إلى التوازن العام، وأمكنهم تحديد الطبيعة المميزة للرأسمالية بأنها تشتق من الشكل الذي يستخرج الفائض فيه أثناء الإنتاج في مجتمع تسود فيه السمات المذكورة، وبذلك انصب اهتمامهم الرئيسي على دور التراكم الرأسمالي في خلق الطاقة الإنتاجية[٩] باعتبار أن الأخيرة تؤثر في التراكم أيضاً.

---

(٧) جون كنيث غالبريث وستانسلاف مينشيكوف، **الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي**، ترجمة هشام متولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٠٤.

(٨) جوان روبنسون وجون ايتول، **مقدمة في علم الاقتصاد الحديث**، تعريب فاضل عباس مهدي؛ مراجعة محمود عبد الفضيل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٤٢.

(٩) باسل البستاني، **الفكر الاقتصادي: من التناقض إلى النضوج** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ٣٢.

وقد أدى هذا المنحى لتراكم رأس المال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى ما يسمى بـ «اغتراب العمل» وعدم قناعة العمال باوضاعهم الاقتصادية نتيجة تدنية الأجور، وكان ذلك نتيجة السلطة الواسعة للرأسماليين وتضاؤل مثيلتها للعمال، مما تطلب نمواً في تاثير نقابات العمل لموازنة السلطة بين أرباب العمل والعمال[١٠]، وكانت هذه الإجراءات إحدى وسائل تعديل المسارات الرئيسة للرأسمالية وتدنية تناقضاتها المجتمعية كي لا تنحرف عن متضمناتها الاقتصادية في ذلك الزمن.

ولكن على الرغم مما أطلق على آراء وأفكار أولئك الاقتصاديين بانها «نظرية اقتصادية» إلا أنها لم تكن ملائمة إلا لتلك الفترة الزمنية من نشوء الرأسمالية وتطورها حتى نهاية القرن التاسع عشر، وبتطور الرأسمالية وتغير المناخ الاقتصادي واختلاف المتغيرات التي تعمل تلك الآراء في ظلها، لم تعد النظرية الكلاسيكية ملائمة لوضع الأطر المناسبة لتفسير تزايد معدل نمو وتراكم رأس المال وإزالة الاختناقات المؤدية إلى تزايد حجم الفائض الاقتصادي، وابتعدت تفسيراتها عن طبيعة المشاكل التي وصلت إليها الرأسمالية، وترتب عليه عجز تلك الآراء عن تقديم الحلول النظرية للتغيرات التي أخذت تواجهها الرأسمالية في القرن التاسع عشر، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى أن اهتمام الفكر الكلاسيكي قد اتجه نحو استغلال قوى الإنتاج، ولم يُعطَ الاهتمام الكافي للطلب الفعال، كما أن تحليلاتهم الستاتيكية قد صورت لهم بأن آليات السوق التي تعمل ذاتياً مقتدرة على إلغاء جميع الانحرافات عن أوضاع التوازن[١١]، فضلاً عن أن الاستثمارات التي يقوم بها الرأسماليون هي التي تحدد مستوى أرباحهم وليس العكس[١٢].

ونظراً إلى ما أصاب النظرية الكلاسيكية من إحباط في تفسير حالة التغيرات التي طرأت في المسارات الرئيسة لتطور الرأسمالية ما بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولأن التاريخ الاقتصادي ليس ذا نظرة استقامية وان اتجاهاته غير خطية، فقد ظهرت تفسيرات لمعالجة الاختناقات التي بدأت تعانيها الرأسمالية، وبخاصة في ذلك الجانب المتعلق بمعدلات التراكم وطبيعة التوزيع في إطار اقتصاد يسود أجواءه قدر من الانتعاش والرواج، وقد انضمت هذه الآراء تحت لواء المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة «النيوكلاسيك» (Neo-Classic) وفي مقدمة أولائك الاقتصاديين جيفونز (W. S. Jevons) (١٨٣٥ ـ ١٨٨٢) وليون فالراس (Leon Walros) (١٨٣٤ ـ ١٩١٠) والفريد مارشال (Alfred Marshall) (١٨٤٢ ـ ١٩٢٤). وعلى الرغم من الاختلافات النسبية في آراء الاقتصاديين النيوكلاسيكيين والتي تشكل في إطارها العام تطوراً للفكر الاقتصادي المذكور، إلا أنه يمكن القول إن هناك قواعد رئيسة جاءت مبنية على نقد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وكان اهتمام النموذج النيوكلاسيكي قائماً على تخصيص الموارد في ظل مفهوم «فرصة التكاليف البديلة» سواء على صعيد الاقتصاد المحلي أو التجارة الخارجية، إذ ان هذا الأسلوب سيؤدي إلى ارتفاع معدل قيمة الإنتاج للوحدة الواحدة من الموارد مقارنة باستخدامات تلك الموارد في ظل القيود المفروضة على حركتها، ولا شك في أن مضمون هذه الفكرة هو السماح للموارد بإنتاج قدر أكبر من ممكنات تراكم رأس المال مقارنة باستخداماتها السابقة عندما يكون معدل قيمة ناتجها الحدي منخفضاً، وبذلك اعتمدوا على مفاهيم الأسعار

---

(١٠) غالبريت ومينشيكوف، **الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي**، ص ١٠٦.

(١١) إجناس ساكس، **تيارات رئيسة في علم الاقتصاد**، ترجمة فاضل عباس مهدي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٨٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

النسبية للسلع مقروناً بمفهوم «المنفعة»، وقد استخدم مارشال مفهوم «الإنتاجية الحدية» بصورة مختلفة مشيراً إلى أن الإنتاج الحدي الصافي للعمل سيتساوى مع الأجر[١٣]، وبذلك فإنه أعطى اهتماماً متزايداً للكفاءة (Efficiency) مقارنة بمسألة العدالة[١٤]، وأن المنتجين يعملون على مزج عوامل الإنتاج المتعددة بأسلوب لا يتحقق معه تعظيم أكبر للأرباح في ما لو أعادوا مزج هذه الموارد بطريقة أخرى، بحيث إن الأرباح المتأتية من هذا الأسلوب تعد أكبر ما يمكن أيضاً في ظل التحليل الحدي، إلا أن ما يوجه من نقد لهذه الآراء أن رؤيتها قائمة على أساس أن المشكلة الاقتصادية مجرد حصيلة لقوانين اقتصادية تتفاعل داخل الاقتصاد في إطار نظرية الإنتاج التي تربط المدخلات بالمخرجات، وأن هذه العلاقات التكنولوجية تحقق مستويات قصوى من الناتج يمكن الحصول عليها عند مستوى معين من المدخلات[١٥].

ولا شك في أن هذه الآراء الاقتصادية النيوكلاسيكية قد جاءت تكيفاً للنمو والتطور الرأسماليين، وقد وضع إطارها الرئيس الاقتصاديون الكلاسيكيون، إلا أن الرؤية المتعمقة لنماذجهم الاقتصادية تشير إلى أنها قد وضعت وفقاً لفروض غير واقعية، وبخاصة في ذلك الجانب المتعلق باعتبار أن «المنافسة الكاملة» (Perfect Competition) يؤدي تحقيقها إلى التوازن العام، واعتقادهم أيضاً أن لهذه الآلية القدرة على إزالة جميع الانحرافات عن حالة التوازن.

ثانياً: منظومة الاقتصاد الرأسمالي: الأزمة والمعالجات

عندما ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية في مطلع الثلاثينيات من هذا القرن تطلبت إعادة دراسة ديناميكية الاقتصاد الرأسمالي وفقاً لنماذج أخرى مختلفة وتحت فروض أكثر واقعية من تلك التي جاءت بها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية بحيث يمكن معها تحقيق حالتين رئيسيتين، الأولى إعادة تشغيل الموارد التي اتسم جزء منها بالبطالة نتيجة الأزمة العالمية، والثانية الحفاظ على قدر من نمو رأس المال وتراكمه باعتباره أحد الشروط الضرورية لتطور الرأسمالية وتوسعها، وتحت ضغوط الأزمة الاقتصادية آنذاك[١٦] ظهرت الأفكار الكينزية لمعالجة مشكلة البطالة باعتبار أن إعادة تشغيل العمل يعد من الشروط الضرورية لتراكم رأس المال، وأن المشكلة ليست في جانب العرض بقدر ما ترتبط بجانب الطلب الفعال.

وكانت الآراء الكينزية في عقد الثلاثينيات إحدى أهم المعالجات التي حدثت في المتضمنات الاقتصادية للنظام الرأسمالي، فقد واجهت الرأسمالية ظاهرة عجز الطلب الإجمالي عن استيعاب ما يمكن إنتاجه وأصبحت لآرائه في تدخل الدولة واللجوء إلى خفض الضريبة أو زيادة الإنفاق أو قدر من كلا المتغيرين آثارها في إعادة تشغيل العمل[١٧]، وبذلك غيرت من المسارات الرئيسة

---

(١٣) أحمد بديع مصطفى بليح، **المشكلة الزراعية: بحث اقتصادي تحليلي مقارن في السوق الأوروبية المشتركة** (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، [د. ت.])، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(١٤) يشير الإنتاج الحدي الصافي إلى قيمة الإنتاج الإضافي المتوقع من استخدام رجل واحد ناقصاً التكاليف الإضافية المترتبة على استخدامه.

(١٥) روبنسون وايتول، **مقدمة في علم الاقتصاد الحديث**، ص ٧٢.

(١٦) بدأ الكساد العظيم بانهيار سوق الأوراق المالية في خريف ١٩٢٩ واستمر حتى أعادت التعبئة العسكرية العمالة الكاملة إلى الاقتصاد الأمريكي عام ١٩٤٠، وكان الكساد انهياراً اجتماعياً لم يسبق له مثيل عجزت الأفكار الكلاسيكية عن معالجته. انظر: والاس بيترسون، **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي**، ترجمة برهان دجاني (بيروت: مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ج ١، ص ١٦٢.

(١٧) غالبريت وميتشيكوف، **الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي**، ص ١٠٨.

للرأسمالية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي (Macroeconomic)، وعليه فإن بناء نموذجه كان مختلفاً عن أسلافه من الاقتصاديين، واعتمد متغيرات اقتصادية ذات مديات قصيرة في تأثيراتها لتعديل مسارات تباطؤ ظاهرة الرأسمالية.

وقد ظهرت معالجات أخرى رافقت الأفكار الكينزية كان الهدف منها إصلاح العيوب والتناقضات التي بدأت تعصف بالرأسمالية، وفي مقدمة هذه المعالجات الأفكار التي جاء بها غاردنر مينز (Means) في عقد الثلاثينيات بنقل اتخاذ القرارات من منطقة الرأسمالية إلى أفكار المديرين غير المالكين لرأس المال وهي إحدى وسائل إصلاح النظام من داخل التكوينات الاجتماعية للرأسمالية.

وعندما بدأ عقد الخمسينيات أخذت معالجات «المدى القصير» الذي يعد الطلب الفعال أحد متغيراتها تفقد أهميتها، وأصبح من ضرورات استمرار النظام الرأسمالي أن تكون معالجات مساراته تابعة من المتضمنات الاقتصادية ذات «المدى البعيد»، وتعد إحدى معطياتها تغيرات تراكمية متزايدة في معدل رأس المال. ومن منطلق هذا التحليل كان واضحاً لدى الأفكار الكينزية أن المعالجات التنموية تتطلب وجود مؤسسات نقدية دولية تعمل ضمن وظائفها الأخرى على إجراء تعديلات للانحرافات المتوقعة في المسارات التنموية للاقتصادات الرأسمالية عن توازناتها العامة، فضلاً عن تقليل أو خفض تأثير الانحرافات في الاقتصادات النامية عن المسارات المرغوبة للرأسمالية، وبمعنى آخر تنظيم العلاقات النقدية بين «المركز» و«الأطراف» لصالح عمليات التراكم الرأسمالي، ومن هنا نشأت فكرة تأسيس البنك وصندوق النقد الدوليين، وهي أدوات ليست لمعالجة التقلبات الاقتصادية فقط إنما الأهم من ذلك معالجة انخفاض استخدام الموارد الاقتصادية المنتجة للدخل والمؤدية إلى تراكم رأس المال في الاقتصادات الرأسمالية ومساعدة الاقتصادات النامية على تحقيق هذا النمط من المسارات الاقتصادية لصالح اقتصادات المركز.

وفي مطلع النصف الثاني من القرن العشرين بدأت متغيرات أخرى غير تلك التي كانت سائدة في عقد الأربعينيات تحيط بظاهرة الرأسمالية، وأصبحت معها المعالجات الكينزية قاصرة عن تقديم حلول ناجحة، دعت العديد من الاقتصاديين المعاصرين إلى ضرورة إعادة النظر بنماذج تطور الرأسمالية، وقد تأكدت هذه الضرورة من خلال أوضاع الاقتصادات الرأسمالية في عقد السبعينيات، إذ اتسم بعضها (الاقتصاد الأمريكي) بمظاهر انكماشية إلى حد ما بعد أن اتسمت تلك الاقتصادات بالرواج من خلال المعالجات الكينزية، فضلاً عن أن إحباطات هذه النماذج عن تحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية في الدول النامية، أكد عدم واقعية النماذج الاقتصادية الرأسمالية وعدم ملاءمتها لمعالجة التخلف في الاقتصادات اللارأسمالية. وفي تقديرنا أن ذلك كان واضحاً لدى منظري الرأسمالية من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين بأن عدم ملاءمة آرائهم للاقتصادات النامية سوف يخلق نوعاً من «الثنائية الاقتصادية» (Economic Dualism) على مستوى الاقتصادات المحلية للدول النامية من جانب، وكذلك بين الاقتصادات النامية والمتقدمة (الصناعية) من جانب آخر، وأن سيادة حالة الثنائية الاقتصادية واستمرار حالة اللاتقدم في الاقتصادات النامية سوف تبقي على ممكنات تزايد معدل تراكم رأس المال في الاقتصادات الرأسمالية، ويأتي تفسير إمكانية التزايد في المعدل المذكور من قدرة الاقتصادات الرأسمالية على التحكم في التراكم الرأسمالي في حين تتضاءل (أو تنعدم) قدرة الاقتصادات النامية على التحكم في معدل تراكم رأس المال أو زيادته، وذلك في ظل أجواء ومتغيرات متعددة.

وقد ظهرت آراء ذات اتجاهات مغايرة في تفسير تباطؤ التنمية الاقتصادية في الدول

النامية كان في مقدمتها أفكار مدرسة «التبعية» التي تكونت من خلال «اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية» التي أنشأتها الأمم المتحدة في مدينة سانتياغو في تشيلي عام ١٩٤٨[١٨]، وفي مقدمة مفكري هذه المدرسة الاقتصادية رؤول بريبش (Raul Prebisch)، وقد استأثرت المتضمنات الاقتصادية للتجارة الخارجية باهتمام مفكري هذه المدرسة، وكانت آراؤهم مغايرة للأدبيات الاقتصادية المعاصرة حول التجارة الخارجية، فقد أشار كل من ايمري (R. Emery) وفاينر (J. Viner) وغيرهما إلى وجود علاقات إيجابية للصادرات تعد محفزة للنمو الاقتصادي، إلا أن بريبش وآخرين أشاروا في دراساتهم التطبيقية عن مجموعة من البلدان النامية إلى أن تجارتها الخارجية مع الدول المتقدمة (الرأسمالية) لا تحفزها على النمو، وبمعنى آخر أن «معدل التبادل التجاري» ليس في صالح الاقتصادات النامية، في حين كان اعتقاد الاقتصاديين المحدثين بأن شروط التبادل التجاري سوف تأخذ بالتحسن بمعدلات متباطئة لصالح الاقتصادات النامية باعتبار أن تكاليف إنتاج السلع المصنعة تأخذ بالانخفاض تدريجياً يرافقها انخفاض تكاليف إنتاج الموارد الأولية التي تتسم بالبطء مقارنة بمثيلتها المصنعة التي تقوم على استيرادها، مما يعني أن شروط التبادل تأخذ بالتحسن في صالح الاقتصادات النامية المستوردة للسلع المصنعة. إلا أن هذه التصورات يصعب تأطيرها نظرياً وتأكيدها مستقبلاً، فعلى سبيل المثال لماذا لا تكون تكنولوجيا استخراج النفط وهو أحد الموارد الأولية التي تقوم العديد من الدول النامية (المنتجة للنفط) على تصديره للدول المتقدمة مؤدية إلى خفض متوسط تكاليف وحداته الإنتاجية بقدر أكبر من معدل انخفاض إنتاج السلع المصنعة؟... وفي هذه الحالة فإن شروط التبادل التجاري سوف تميل لصالح الدول المتقدمة المصدر إليها النفط وليس العكس، كما لا توجد علاقة سببية مؤكدة بين التجارة الخارجية (الصادرات) والنمو الاقتصادي في ظل المتغيرات كافة، فقد ذهب اقتصاديون مرموقون أمثال تايلر (W. Tyler)، وكبتا (Gupta) في دراساتهم نحو تأكيد هذه العلاقة، وفي خضم هذا القدر من الآراء والأفكار الاقتصادية فإن مسألة علاقة التجارة الخارجية بالنمو والتنمية الاقتصادية لا زالت موضع جدل بين الاقتصاديين في كثير من الحالات، وأن طبيعة هذه العلاقة تعتمد على متغيرات أخرى غير معدل النمو وحجم الصادرات.

وتشير مدرسة التبعية إلى أن دول «المركز» اتبعت العديد من الإجراءات والسياسات الاقتصادية المؤدية إلى إبقاء التنمية الاقتصادية في دول «الأطراف» ذات نسيج متشابك ومترابط مع بقية الاقتصادات المتقدمة (الرأسمالية)، إلا أن نمط هذه العلاقة سواء على صعيد النمو أو التنمية الاقتصادية تتسم بعدم التكافؤ، وربما أنها تزيد من فجوة مستويات التنمية بين هذين النمطين من الاقتصادات وتشكل مجملها حالة من التبعية في إطار مستويات مختلفة مثل التبعية الاقتصادية والثقافية والفكرية، وبمعنى آخر، ان «المتغيرات الخارجية» تعد إحدى أهم العوامل المؤدية للتبعية، فضلاً عن أن قدراً من التوافق مع «المتغيرات الداخلية» ادى في المحصلة إلى أهداف السياسات الاقتصادية للرأسمالية وسيادة حالة التبعية.

ولا شك في أن المعالجات التي اعتمدتها الرأسمالية في تصحيح مساراتها بعيداً عن تباطؤ معدلات التراكم أو التشوهات التي يمكن أن تحصل في بنية الاقتصادات المتقدمة قد استفادت من الآراء النقدية للرأسمالية، إذ بظهور الآراء الماركسية الحديثة (Neo-Marxism) أمثال بول أ. باران (Paul A. Paran) وبول أ. سويزي (Paul A. Sweezy) تزايد الاهتمام بمسألة

---

(١٨) يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٨٧.

«الفائض الاقتصادي» (Economic Surplus) المتولد من العمليات الإنتاجية وطبيعة توزيعه في النظام الاقتصادي الرأسمالي، ثم جاءت أطروحات الاقتصادي العربي سمير أمين تفسيراً موضوعياً للتوسع العالمي للرأسمالية، وانصبت أفكاره الرئيسة حول جدلية العلاقة بين المراكز والأطراف وأطرها التبادلية غير المتكافئة، فالمراكز وهي بؤر نشأة الرأسمالية قد جاءت من تبلور هيمنة البرجوازية الوطنية واندماجها بالدولة عبر مراحل زمنية متتابعة كانت حصيلتها قدراتها المتزايدة للسيطرة على التراكم الرأسمالي، فهي بذلك حاصل التاريخ[١٩]، بينما «الأطراف» وهي المناطق التي اندمجت بالنظام الاقتصادي العالمي اتسمت بضعف وتراجع قدراتها على التحكم والسيطرة على عملية تراكم رأس المال واستخدامه، وكان لأفكار أمين موقعها المرموق في أوساط الاقتصاديين المعاصرين.

ثالثاً: إشكالية الرأسمالية: رؤية اقتصادية معاصرة

وبعد هذا كله تبقى جملة من التساؤلات حول مستقبل الرأسمالية وعلاقاتها الجدلية بالاقتصادات النامية وبخاصة العربية منها، وفي تقديرنا أنه ليس هناك إجابة عن هذا النمط من الأسئلة يمكن القول بأنها ذات اتجاه واحد ومؤكد، إنما يمكن القول إن هناك حزمة من الرؤى تفسر مستقبل ظاهرة الرأسمالية، وبخاصة أن التأطير النظري للظاهرة غالباً ما يأتي بعد سيادة وتفعيل آثار الظاهرة التي لا تحكمها علاقات فيزيقية مؤكدة... ومن هذا المنطلق فإن أطروحاتنا حول مسألة مستقبل الرأسمالية وإشكالياتها مع الدول النامية (العربية) يمكن صياغتها على النحو الآتي:

إن نشأة الرأسمالية في الدول الأوروبية في أواسط الألف الثانية الميلادية وتطورها سواء في الدول المذكورة أو خارجها عبر ما يزيد على أربعة قرون قد أطرت نظرياً مراحل تطورها المختلفة من قبل مدارس اقتصادية متتابعة، وعلى الرغم مما تحتويه فكرة الرأسمالية من تناقضات وبخاصة بين العمل ورأس المال، واعتقاد البعض بأن مكونات التناقض في ظل جدلية التاريخ سوف تقضي على ظاهرة الرأسمالية نحو نظم وأنماط «اقتصادية ـ اجتماعية» جديدة أقل تناقضاً في بدء تكوينها، إلا أن التحليل النظري لنشأة الرأسمالية ومساراتها الزمنية حتى الوقت الراهن يشير إلى وجود آليات تعيد ترتيب متغيرات الظاهرة بحيث تخفض من تناقضاتها واتجاهات تطور مكونات تلك التناقضات ومن ثم تعطيها قدرات متجددة على النمو والتوسع مما يمكنها من الانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً وقدرة على تزايد معدل تراكم رأس المال والتحكم به، وبمعنى آخر أن تناقضات الرأسمالية لا تؤدي إلى تغيرات في غير صالح الرأسمالية، إذ إن التعديلات التي رافقت مساراتها الزمنية قد أدت إلى تطورها وفق أنماط أكثر فاعلية لتراكم رأس المال وأقل تناقضاً في مكونات النظام الرأسمالي.

وإذا كانت أدوات هذا التعديل قد تكونت من داخل النظام وخارجه بالترتيب بحسب أهمية المتغيرات الفاعلة في التطور الرأسمالي في المراحل الأولى لتكوين ظاهرة الرأسمالية وتطورها، فإن التطور المعاصر لظاهرة الرأسمالية ومستقبلها يقتضي أن تكون الأدوات المؤدية إلى تعديلات

---

(١٩) سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٥٨.

الظاهرة وتطورها من خارج النظام الرأسمالي وداخله من حيث ترتيب أهميتها، أما القول بتراجع ظاهرة الرأسمالية أو أن تناقضاتها سوف تنقل المجتمعات إلى أنماط اقتصادية أخرى غير رأسمالية فهي مسألة يصعب تأكيدها في إطار الرؤية الموضوعية لتاريخ تطور الرأسمالية والتعديلات التي رافقتها خلال القرون الأربعة الماضية، وإن حدث وتراجعت ظاهرة الرأسمالية وتحللت مكوناتها الفاعلة في تزايد معدل تراكم رأس المال فإن ذلك لا يعدو أن يكون سوى مسألة تصادفية لا تخضع للقوانين التي تحكم حركتها، ومن ثم فإن التحليل الواقعي والرؤية المستقبلية للأوضاع الاقتصادية العربية ينبغي ألا تبنى في إطار الحالات التصادفية.

وإذ كان هذا صحيحاً فإن مستقبل الرأسمالية في القرن الأول من الألف الثالثة الميلادية سوف يأخذ طابعاً عالمياً تزداد كثافته مع تقدم الزمن وأن العلاقات «الرأسمالية (العالمية) ـ النامية (العربية)» يجب أن تخضع لقدر من التغير الهيكلي داخلياً والتكيف الاقتصادي خارجياً، يتحدد ذلك القدر في ضوء المراحل أو المستويات التنموية للاقتصادات النامية، بحيث إن هذه التغيرات تقرب الاقتصادات النامية (العربية) من قدرات تراكم رأس المال والتحكم في استخدامه في أضيق حدود التناقض مع العمل من جانب، وبعدها عن العلاقات غير المتكافئة في ظل التبادل الاقتصادي الخارجي وفقاً لمفاهيم الكفاءة الاقتصادية من جانب آخر... دون ذلك ستبقى الاقتصادات النامية (العربية) في ظل مسارات ونماذج تنموية غير مؤكدة وتحت قيود التأثيرات الفاعلة للرأسمالية ومعطياتها اللاتكافئية من العلاقات التبادلية بين المركز والأطراف.

هذه الأطروحة وتفسيراتها وتقدير نماذجها تتطلب قدراً من التحليل لا يتسع المجال لمناقشته في هذه الدراسة، وربما سوف تهتم بها دراسة منفردة قادمة، ولكن هناك قدراً من المطارحات تدور حول هذه الأفكار تتقدمها المضامين الاقتصادية لـ «المثلث الحرج» الذي يسود معظم الاقتصادات النامية (العربية) والتي يتطلب سيادته بصورة أكثر مواءمة في الاقتصادات المذكورة، وهذا المثلث يضم:

الكفاءة الاقتصادية ـ العدالة الاجتماعية ـ اقتصاد البيئة

وسوف أختصر الحديث حول الأفكار المعاصرة لمكونات هذا المثلث، فالاتجاهات الرئيسة للأفكار الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيك) تشير إلى اعتمادها «**الكفاءة الاقتصادية**» من خلال توزيع الموارد الاقتصادية في إطار فرصة التكاليف البديلة، ومن ثم فإن إنتاجية هذه العناصر تحدد قيمة عوائدها في ظل ليبرالية السوق، ومن ثم يصبح للأسعار دور رئيسي في التوازن الاقتصادي من حيث تقديرها للندرة أو الوفرة، وان انحراف هذه الأسعار نحو مصالح اجتماعية سوف تخلق تشوهات في نمط السوق غالباً ما يتمخض عنه نتائج ترتبط بالبطالة أو التضخم أو الكساد التضخمي[٢٠]، وهذه الحالات لا تحقق رفاهية المجتمع.. وإلى هذه الحدود لمسار الكفاءة فإن المسألة لا تخرج عن محاولات تعظيم إجمالي الناتج القومي وهي إحدى المتطلبات الرئيسة للنمو والتنمية الاقتصادية التي يصعب الخروج عن آلياتها الاقتصادية، وهي الدافع إلى تزايد معدلات التراكم الرأسمالي ومن ثم تدويله، ويؤدي هذا النمط من العلاقات الاقتصادية إلى تزايد معدلات فائض الإنتاج الذي يستلزم معه البحث عن توسيع الرقعة السوقية خارج الحدود الوطنية لرأس المال من أجل تصريف الفائض المذكور، إذ إن مبادئ

---

(٢٠) انظر مداخلة عاطف قبرصي ضمن المناقشات التي دارت حول بحث سمير أمين السابق، في: المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

الكفاءة الاقتصادية تستهدف تعظيم حجم الناتج المتأتي من قدر معين من الموارد بحيث إن إعادة ربط تلك الموارد بأي صورة أخرى لا يحقق مستويات إنتاجية أكبر من تلك التي قد تحققت، ولكن يبقى القصور في هذا التأطير ـ من وجهة النظر المجتمعية وليس من وجهة نظر النظام الرأسمالي ـ هو مسألة نمط توزيع عوائد عناصر الإنتاج وبصورة خاصة توزيع الدخل بين العمل ورأس المال.

وقبل مناقشة مسألة «العدالة الاجتماعية» التي ترتبط بمقولة توزيع الدخل، أجد ضرورة إلقاء الضوء على مسألة «البيئة» لارتباطها الأوسع بالكفاءة الاقتصادية. لم ينصب اهتمام المدارس الاقتصادية حتى النصف الثاني من هذا القرن بشكل رئيس حول مسألة البيئة ومواردها الاقتصادية، إلا أن طبيعة استخدام هذه الموارد ذات ارتباط وثيق بالكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية أيضاً، ذلك أن انخفاض أسعار بعض الموارد البيئية كالمياه والمراعي وأخشاب الغابات إلى دون قيمة نواتجها الحدية بقدر كبير أدى إلى الإسراف في استخدام هذه الموارد بصورة أدت إلى استنزاف البعض منها، وبخاصة عندما تبتعد الاقتصادات عن المفاهيم السوقية.

وهذا يشير في مضمونه إلى أمرين: الأول انحراف قيمة الناتج الحدي للموارد البيئية عن أسعارها الحقيقية، ويعني ذلك أن الفروقات بين السعر الحقيقي وقيمة الناتج الحدي (الذي قد يتساوى مع الصفر في بعض الدول) تتجه نحو تزايد الدخل والثروة (وبخاصة بالنسبة للسلع القابلة للمتاجرة). وعندما يحصل ذلك من قبل الشركات المتعددة الجنسيات خارج حدودها الوطنية يعني تزايد معدل تراكم رأس المال من خلال الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية الوطنية (المحلية) (مثال على ذلك إنشاء مزارع في دول نامية لا تعتمد المعايير الاقتصادية في استخدام المياه أو إنشاء معمل لصناعة المنتوجات الخشبية في دول غاباتية نامية)، والأمر الثاني أن استخدام هذه الموارد بالأسلوب المشار إليه يتضمن استنزافها، مما يترتب عليه أن المجتمع سوف يخسر الثروة مستقبلاً معبراً عنها في صورة موارد طبيعية ويؤثر في طبيعة توزيعها زمنياً، إذ تستأثر بها الأجيال المعاصرة في ظل أسعارها المشوهة مقارنة بالحفاظ على قدر منها للأجيال القادمة في ظل أسعارها الحقيقية.

ويشير المتغير الأخير في المثلث الحرج إلى «العدالة الاجتماعية» وهي المسألة التي نالت اهتمام المدارس الاقتصادية اللارأسمالية بعامة والماركسية ومثيلتها الجديدة بخاصة، وهي تبحث بالأساس في طبيعة العلاقات الإنتاجية والفائض الاقتصادي وتوزيع الدخل، وبالرغم من أن هذه المدرسة قد ضمت العديد من الاقتصاديين إلا أن الأفكار التي جاء بها كل من بول أ. باران وبول أ. سويزي وسمير أمين تفوقت في هذا الاتجاه[٢١]، واتسمت الاتجاهات الرئيسة لانتقاداتهم أن الرأسمالية لا تحقق توزيعاً عادلاً للدخل، فضلاً عن أن سلوك الفائض الاقتصادي والعلاقة غير المتكافئة بين الرأسمالية والاقتصادات النامية تؤدي محصلتهما إلى زيادة معدل تراكم رأس المال في الاقتصادات الأولى وضعف التحكم وتباطؤ رأس المال

---

(٢١) لمزيد من التعرف على أفكار الاقتصاديين المذكورين، يمكن الاطلاع على بعض من دراساتهم الآتية: بول أ. باران: **الاقتصاد السياسي للتنمية** (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، وبول أ. سويزي، **رأس المال الاحتكاري** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١)؛ سمير أمين: **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي، ط ٢ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨)، **والتطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون، السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤).

واستخدامه في الاقتصادات النامية.

ويظهر من هذا الإيجاز أن إيجاد صيغة موائمة للمثلث الحرج (الكفاءة الاقتصادية ـ العدالة الاجتماعية ـ اقتصاد البيئة) في الاقتصادات النامية يخضع لإشكالية معقدة تحكمها وتحددها متغيرات داخلية تبحث في طبيعة العلاقة بين «السوق» و«التخطيط»[٢٢]، وأخرى خارجية تبحث في طبيعة العلاقة التبادلية بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الرأسمالي، وبمعنى آخر، فإن حزمة المتغيرات الداخلية سوف تحدد مستويات الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد الطبيعية وتوزيع الدخل بينما تحدد حزمة المتغيرات الخارجية طبيعة العلاقة التكافئية التي تعكس معدل التبادل والاعتماد المتبادل بين الاقتصادات النامية والرأسمالية، ومن ثم فإن محصلة هذه المصفوفة سوف تؤشر اتجاه مسارات التراكم الرأسمالي في كلا الاقتصادين الرأسمالي والنامي.

إن القدر الأكبر من «التبعية» والقدر الأقل من «الاعتماد المتبادل» التي سادت تأثيراتهما بين الاقتصادات الرأسمالية والنامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين كان أحد المعالجات التي سعت إليها الرأسمالية لاستمرار تطورها، ولا شك في أن هذه الأجواء الاقتصادية سوف تصبح قيداً على التطور الرأسمالي في القرن الحادي والعشرين، فالعلاقات الاقتصادية في ظل اقتصاد متبوع (المراكز) إلى حد ما وتابع (الأطراف) سوف لا يمكنه من تحقيق طلب فعال متزايد في أسواق الدول النامية على الإنتاج السلعي الرأسمالي، وبمعنى آخر ان القدرات الاستيرادية للدول النامية دون الممكنات التصديرية المتزايدة للدول الرأسمالية في ذلك الجزء من العلاقة الاقتصادية بينهما باعتبار أن الاقتصادات النامية تتسم بانخفاض معدل تراكم رأس المال وضآلة التحكم باستخدامه، فضلاً عن اتجاه توزيع الدخل نحو أجر الكفاف وبخاصة في الدول النامية المنخفضة الدخل... وهذه الأوضاع في ظل المتغيرات التكنولوجية المتسارعة وثورة المعلومات سوف تصبح قيداً على تطور الرأسمالية ونموها.

إن العولمة الاقتصادية (Economic Globalization)[٢٣] هي نتاج التكنولوجيا، وان التسارع باستخدام نتائج التقدم العلمي في مجالات الإنتاج سوف يزيد من حجم الفائض الاقتصادي في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، والمرجعية النظرية لذلك أن انخفاض متوسط تكاليف الوحدات المنتجة مرتبط إلى حد ما بـ «اقتصادات الحجم» (Economic of Scale) التي تعد إحدى أهم معطيات الاستخدام التكنولوجي، وفي ظل هذه التغيرات سوف تواجه الرأسمالية أحد أمرين للحفاظ على مستويات (وعلاقات) سعرية يمكن معها تحقيق وتوزيع دخول عناصر الإنتاج بحيث يؤدي ذلك التوزيع إلى إمكانيات متزايدة لمعدل تراكم رأس المال، وهما:

---

(٢٢) لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع، انظر: ابراهيم العيسوي، «نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق،» **بحوث اقتصادية عربية** (الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة)، العدد ٥ (ربيع ١٩٩٦).

(٢٣) يشير العديد من الباحثين إلى مفاهيم فيها قدر من التباين حول مصطلح «العولمة» ويمكن أن يكون تعريف الأستاذ برهان غليون أقرب المفاهيم إلى دراستنا، إذ يشير إلى أنها ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتبات التقنية والعلمية للحضارة... ويتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضاً. انظر: نايف علي عبيد، «العولمة.. والعرب،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢١ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، ص ٢٨.

الأول: استمرار التوسع في الأنماط السوقية لاحتكار القلة للسلع الرئيسة من خلال زيادة حجم الطلب في الأسواق العالمية الراهنة حتى يمكن الحفاظ على أسعار توازنية مناسبة للحصول على دخول للمنتجين تعد أكثر ملاءمة لتزايد معدل تراكم رأس المال.. إلا أن هذا الأمر يتطلب استمرار استبعاد جزء من فائض الإنتاج بعيداً عن أسواق احتكار القلة (الأسواق التصديرية) وهذا لا يعد مناسباً من قبل آليات تطور الإنتاج الرأسمالي، إذ ان الجزء المستبعد والمتأتي من قبل الرأسمالية للتوسع في الإنتاج قد يقتضي تقديمه مساعدات للاقتصادات النامية، وهذه المسألة سوف تخفض الطلب المتوقع على السلع ذاتها في الاقتصادات الرأسمالية إلى حد ما.

الثاني: العمل على توسيع حجم الأسواق وكفاءتها في الدول النامية من خلال تنشيط الطلب الفعال لتصريف الفائض من الإنتاج عند مستويات سعرية لا تقل عن مستوى الإيراد الحدي في أسواق احتكار القلة في البديل الأول، وهذه تعتمد في خلفيتها النظرية الأنماط السوقية وفقاً لمفاهيم الاقتصاد الجزئي (Microeconomic).

وحيث إن البديل الأول يصعب تحقيقه لأن الدول النامية بعامة، والمنخفضة الدخل بخاصة، تعاني تباطؤ الطلب باوضاعها الراهنة، فاعباء المديونية الخارجية آخذة بالتزايد وآثار انعكاساتها على ميزان المدفوعات آخذة بالتوسع، فضلاً عن إشكاليات ظاهرة التضخم وتاثيراتها في الميزانية العامة تضعف محصلتها قدرات أسواق هذه الدول على تصريف فائض الإنتاج في العقد القادم، بعد أن كانت هذه الأسواق قادرة وأكثر فاعلية في معالجة ظاهرة الرأسمالية خلال العقود الثلاثة الماضية، وبالتالي فإن التفسيرات الأكثر منطقية من الناحية الاقتصادية تنحصر في البديل الثاني.

رابعاً: الرأسمالية... العولمة: قواعد التحليل

إن تقديرات بعض الباحثين بأن «العولمة» ظاهرة سوف تؤدي إلى «الكفاءة الاقتصادية» (Economic Efficiency) لاستخدام الموارد من خلال اقتراب الاقتصادات بعضها من بعضها الآخر واتصالها بنظام السوق، وأن متضمنات اتفاقية «الغات» ومعاهدة «أوروغواي» وحصيلتها منظمة التجارة العالمية (WTO) ستؤدي إلى إلغاء القيود غير الاقتصادية على التجارة الخارجية والتي تشجع محصلتها النهائية استخدام الموارد في ظل «فرصة التكاليف البديلة».. هذا التكييف يعد بعيداً عن واقع ظاهرة الرأسمالية وتوقعاتها المستقبلية، والتحليل الأكثر منطقية من الناحية الاقتصادية هو الذي يشير إلى أن الرأسمالية في نهاية القرن العشرين أصبحت أمام محددات اقتصادية ربما تفيد من تطورها في مطلع القرن الحادي والعشرين إذا لم تحطها معالجات موضوعية جديدة تساعد على تطورها... كيف يمكن تفسير هذه المشكلة؟

سوف نتناول التحليل بالتتابع الآتي:

١ ـ بعد الرواج الذي ساد المجتمعات الرأسمالية (الدول الصناعية) في ظل المعالجات «الكينزية» في عقد الأربعينيات والخمسينيات، بدأت ظلال الانكماش تظهر على هذه الاقتصادات في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وبدأت تساؤلات الاقتصاديين حول سبل معالجة ظاهرة الرأسمالية أمام القيود والمحددات الجديدة التي تواجهها.

٢ ـ عانت الرأسمالية من أزمة ارتبطت بمكوناتها، وانعكست في عدم قدرتها المباشرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية كالتغيرات في أسعار النفط إلا بعد فترة زمنية لا تعد قصيرة،

ولكن المعالجات التي سارعت إلى اتخاذها لإبعاد الرأسمالية عن أزماتها المتوقعة وتحفيزها للتطور قد حققت نجاحات مرموقة على الصعيد الدولي، وقد احتلت الممارسات الآتية المراتب الأولى من تلك المعالجات:

أ ـ لاقت سيادة أسواق «احتكار القلة» للسلع الرئيسة القابلة للمتاجرة (الحبوب، السكر وغيرها) نجاحات مرموقة لاستمرار ظاهرة الرأسمالية وتطورها، وفكرة توظيف معطيات مفاهيم احتكار القلة لمعالجة هذه الظاهرة تكمن في أن إنتاج الدول الصناعية يخصص قدر منه لأغراض التصدير سعياً لتزايد معدل التراكم، وبالنظر إلى ميل النظام الرأسمالي نحو تزايد الإنتاج فإن الأسواق التنافسية الداخلية في الأنظمة المذكورة تحقق أسعاراً توازنية تعد منخفضة نسبياً نتيجة تزايد الإنتاج تجاه الطلب عليه، ويعالج استخدام الموارد في ظل الأفكار النيوكلاسيكية إلى حد بعيد وذلك بتخصيص الموارد للوصول إلى الكفاءة الاقتصادية التي تتحقق بواسطتها «الميزة التنافسية» في الأسواق الخارجية، وللحفاظ على مستويات سعرية مرغوب فيها لتحقيق مستوى من الدخل المؤدي إلى زيادة الصادرات. أما في الأسواق التصديرية فإن مجموعة الدول الصناعية تمثل أهمية نسبية عالية وتتمتع بـ «ميزة نسبية» في إنتاج العديد من السلع القابلة للمتاجرة على الصعيد الدولي[٢٤]، وغالباً ما يتحقق فائض عرض في الأسواق التصديرية، وذلك يعد ممكناً في ظل أوضاع «احتكار القلة» فقط بحيث إن هذه الأسعار تؤدي إلى تحقيق دخول للمنتجين تمكنهم من تزايد معدل تراكم رأس المال في «وحداتهم الإنتاجية»، وهذه الأسعار تتحدد في ظل تساوي الإيراد الحدي (MR) والتكاليف الحدية (MC) للوحدات المنتجة في ظل مفاهيم احتكار القلة، ويترتب على سيادة هذه الحالة قدر من فائض العرض، وهو يشير إلى الكمية التي تزيد على تلك الكمية التي تم تحديدها في ظل تساوي الإيراد الحدي والتكاليف الحدية والتي تحدد من خلالها الأسعار المستهدفة من قبل الرأسمالية (احتكار القلة) هذه الكمية الفائضة يصعب عرضها في الأسواق التصديرية وإلا خفضت من الأسعار عند مستوياتها التوازنية والمرتفعة مقارنة بمثيلتها التنافسية، وبذلك فإن هذه الكمية تقدم كمعونات أو تحجب عن السوق بالخزن أو أن يتم تقديم مساعدات نقدية للوحدات الاقتصادية للعزوف عن إنتاج قدر من هذا الفائض في الاقتصادات الرأسمالية (الزراعة الأمريكية).

ب ـ أما بالنسبة للسلع التي يصعب أن يوجد لها أسواق «احتكار القلة» تصديرية، فقد أنشئت لها أسواق من النمط نفسه ولكن داخلية، وهذه السلع هي «الأسلحة الحربية» بأنواعها المختلفة، وقد ترتب على هذا النمط من الأسواق الداخلية أن يرافقها طلب فعال من خلال خلق بؤر توتر في ظل الصراع مع المنظومة الاشتراكية (سابقاً) أو في مناطق النزاع العرقي أو الديني

---

(٢٤) تبلغ الأهمية النسبية لإنتاج كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان ما نسبته ٢٦,٠ بالمئة، ٢٦,٤ بالمئة، ١٧,٠ بالمئة على الترتيب عام ١٩٩٤، وبمعنى آخر أن ما يقرب من نسبة ٧٠ بالمئة من الإنتاج العالمي ينحصر في الدول الصناعية الكبرى، وأن الأهمية النسبية للصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٧,٥ بالمئة في الدول المتقدمة عام ١٩٨٥، وما نسبته ١٩,٧ بالمئة منها صادرات للدول النامية للفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦. انظر: ماجد عبد الله المنيف، «تقييم دور الدولار في المعاملات البترولية والبدائل المتاحة للدول المصدرة،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٨ (صيف ١٩٩٧)، ص ٨ ـ ٩، وسعيد النجار، «الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي،» ورقة قدّمت إلى: **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩**، تحرير طاهر حمدي كنعان وابراهيم سعد الدين عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٨.

أو الإقليمي، مثل الصومال وجنوب السودان وأفغانستان وغيرها، تمثل طلباً على السلاح من النوعين الخفيف والمتوسط بينما الصراعات في منطقة الخليج تمثل طلباً على السلاح من النوعين المتوسط والثقيل اللذين تحتكر إنتاجهما قلة من الشركات الرأسمالية، ويتطلب تحديثهما تزايد معدل تراكم رأس المال.. ومحصلة هذه المعالجات تؤدي إلى خلق الطلب على سلع تعد أسواقها محدودة تجاه الإنتاج منها، ويتطلب الأمر تصريف قدر منها في ظل هذه الأجواء غير المتوازنة التي تتطلب دوام وجود بؤر التوتر في فترات زمنية متقاربة أو متصلة تضمن دوام الطلب على هذا النمط من الإنتاج السلعي، ومما يؤكد هذا الرأي السرعة التي تم فيها الاتفاق بين الأنظمة الرأسمالية على خلق الطلب على الأسلحة الحديثة (بعضها يستخدم لأول مرة) في فترة زمنية قصيرة خلال الأزمة التي حدثت في مطلع ١٩٩١ في منطقة الخليج العربي، والعمل على استمرار التوتر في هذه الدول باعتبارها تمثل طلباً فعالاً (الدول النفطية) على الأسلحة الحديثة المنتجة في الدول الرأسمالية. ولا شك في أن سعي الرأسمالية نحو هذه المتغيرات خلال ربع القرن الأخير تعد متفوقة على صعيد خلق هذه البؤر واستمرارها مديات زمنية تتناسب وحجم الإنتاج من الأنماط المختلفة من سلع الدمار.

٣ ـ بعد ربع قرن من هذا النمط من المعالجات لمسارات ظاهرة الرأسمالية ودوام تطورها، فإن محدودية المساحة الجغرافية لسوق احتكار القلة وفاعلية الطلب على السلع الإنتاجية أو الاستهلاكية لم يعد ملائماً لتحقيق ميل متزايد لزيادة الإنتاج الرأسمالي. وهذه الأوضاع الجديدة متأتية من أن معدل تراكم رأس المال واستخداماته قد حققت نجاحات علمية، وعلى صعيد الاستخدام التكنولوجي في العمليات الإنتاجية بحيث إن فائض الإنتاج السلعي سوف يتزايد في مطلع القرن الواحد والعشرين في ظل المتغيرات الاقتصادية السائدة في السوق الدولية، وهذا القدر من تزايد الفائض سوف يؤثر سلباً في مستوى دخول المنتجين في الأنظمة الرأسمالية، ومن ثم في حوافزهم لتزايد معدل تراكم رأس المال لميلهم (الرأسماليون) نحو زيادة الإنتاج باعتباره أحد أهم صفات تطور الرأسمالية.

٤ ـ أمام هذه الظاهرة ومتغيراتها فإن عصراً جديداً سوف يبدأ تأثيراته الفعلية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وإلا فإن قدراً من التباطؤ سوف يسود معدل تراكم رأس المال ويؤدي إلى إشكاليات عديدة في الاقتصادات الكلية للنظام الرأسمالي في مقدمتها ظاهرة الكساد، وبمعنى آخر فإنه في ظل الإشكالية الرأسمالية وبقاء المتغيرات الاقتصادية السائدة من دون تغيير وسواء كانت علاقات الرأسمالية مع الاقتصادات النامية في صورة تبعية أو الاعتماد المتبادل، فإنها سوف تواجه عصراً جديداً يصعب معه تصريف القدر المتزايد من فائض الإنتاج في ظل التطورات التكنولوجية وتسارع معدلات تراكم رأس المال... ولا شك في أن المعالجات الاقتصادية لهذه الظاهرة بدأت تأخذ ملامحها الرئيسة لأوضاع الرأسمالية (الجديدة) وفقاً لمسارات عصر جديد.

ما هي المسارات والمتضمنات الاقتصادية للمعالجات لعصر الرأسمالية الجديد؟

١ ـ إن المعالجات التي ساعدت الرأسمالية في الربع الأخير من هذا القرن كانت في قواعدها الرئيسة تعتمد مفاهيم «احتكار القلة» في أوساط السوق العالمية، ويتم تصريف ذلك الحجم من الناتج عند تساوي إيراده الحدي مع تكاليفه الحدية... ولكن كمية السلع الرئيسة المنتجة (سواء استهلاكية أو إنتاجية) آخذة بالتزايد (بفعل التكنولوجيا وثورة المعلومات وميل النظام نحو تزايد الإنتاج)، ولم يعد الطلب في السوق العالمي في ظل المتغيرات الراهنة يتلاءم

وحجم العرض منها، كما أن استبعاد جزء من هذا الإنتاج كما كان يحدث في العقدين الماضيين كمعونات أو مخزون لم يعد ممكناً، لأن حجم هذا الاستقطاع سيكون كبيراً لا تتحمله تكاليف المخزون، وسوف يخل بتوازنات السوق العالمي لو قدم كمساعدات للدول النامية، فضلاً عن أنه يمثل تكاليف إنتاجية يصعب تحويلها إلى تكاليف الوحدات المباعة، إذ في الحالة الأخيرة سيرتفع متوسط تكاليف الوحدات المباعة إلى حدود يخفض الطلب عليها... وأمام هذه الإشكالية يصبح هناك أمر واحد لمعالجة القيود والمحددات لتطور الرأسمالية... هو امتداد تأثير هيكل سوق احتكار القلة للسلع الرئيسة من الأسواق العالمية (أسواق التجارة الخارجية) إلى أسواق العالم كافة (وبخاصة أسواق الدول النامية) ويصبح السوق الذي يسود العالم هو من نمط «احتكار القلة» بالنسبة للسلع الرئيسة سواء كانت هذه القلة شركات عابرة القارات (منتجة للأجهزة الالكترونية مثلاً) أو مجموعة صغيرة من الدول المنتجة لسلعة معينة (القمح مثلاً)، فإن حجم السوق وفاعليته آنذاك سوف يتسعان للجزء الأعظم من كمية السلع الرئيسة المنتجة من قبل الرأسمالية.. كيف يتم ذلك؟

٢ - إن اتصال الأسواق بعضها مع بعض لا يعني المنافسة بصورتها المطلقة ما دامت «الميزة الإنتاجية» و«الميزة التنافسية» متباينتين في الاقتصادات النامية والمتقدمة لاختلاف الأنماط الإنتاجية في الأسواق المذكورة، ويعد الإنتاج الواسع لبعض السلع محتكراً لدى قلة من المنتجين (أو الدول) سواء نتيجة قدراتهم التكنولوجية (الرأسمالية) أو كفاءتهم الاقتصادية في ظل أوضاع أقرب إلى التنافسية في أسواقهم الداخلية (المحلية) منذ فترات زمنية طويلة، وان اتصال الأسواق بعضها مع بعض في ظل «العولمة» لا يعني سوى أن السلع الرئيسة سوف تبقى تحت محددات أسواقها التي تتسم باحتكار القلة، ولكن تمتد هذه الظاهرة «احتكار القلة» إلى المساحات الجغرافية للدول النامية من حيث الطلب وليس الإنتاج، وفي الوقت نفسه سوف تستفيد الاقتصادات الصناعية من إعادة تخصيص الموارد في الرقعة الجغرافية الجديدة، مما يترتب عليه زيادة العوائد الحدية للموارد المستخدمة في الوحدات الاقتصادية (الشركات العابرة القارات)، ولا شك في أن هذا الاستخدام الجديد للموارد في الرقعة الجغرافية الجديدة (الدول النامية) سوف يخلق طلباً جديداً على السلع النهائية المنتجة من الوحدات الاقتصادية لاحتكار القلة، كما أن الاقتصادات النامية وفي ظل هذه الأوضاع سوف تضطر إلى إحداث تغيرات هيكلية وإصلاحات اقتصادية يترتب عليها تغيراً في هيكل الطلب، وبنمط هذا الهيكل وفقاً للاتجاهات الاقتصادية العالمية الجديدة، وعلى الرغم من كل المساوئ التي سوف يتحملها أفراد المجتمع وبخاصة في الدول المنخفضة الدخل، فإن كمية السلع وأسعارها في ظل الأسواق الجديدة لاحتكار القلة سوف ترتفع إلى مستويات أعلى من تلك التي كانت قبل حالة «العولمة».. ومنطق هذه المعالجات من وجهة النظر الرأسمالية تأخذ المسارات الآتية:

أ - إن الطلب على السلع المنتجة في الاقتصادات الرأسمالية سوف يأخذ بالتزايد في أسواق الدول غير الصناعية التي سادت فيها أجواء العولمة وبخاصة تلك التي امتدت إليها النشاطات الإنتاجية لاحتكار القلة من الدول الصناعية، وذلك باعتبار أن عوائد عناصر الإنتاج في الدول النامية سوف تأخذ بالزيادة والتغير نحو قدر أكبر من التشغيل سواء للعمل أو غيره من عناصر الإنتاج وبخاصة تلك العناصر التي تتسم بارتفاع أجورها (العمل) في الاقتصادات المتقدمة (الصناعية)، وفي ظل الأجواء المنخفضة والتي قد تصل إلى أجر الكفاف في الاقتصادات النامية بعامة والمنخفضة الدخل بخاصة، فإن الزيادة في عوائد عناصر الإنتاج (العمل) سوف تأخذ اتجاهاً نحو زيادة الميل الحدي للاستهلاك أكبر بكثير من الميل الحدي للادخار باعتبار أن

الميل الأخير يعد سالباً أو مساوياً للصفر، وهذا الأمر يعد محفزاً لزيادة إنتاج الدول الرأسمالية وبخاصة أن هذه الظاهرة (الرأسمالية) تميل لزيادة الإنتاج.

ب - إن الثورة العلمية والمعلوماتية في القرن الحادي والعشرين سوف تؤدي وبصورة مؤكدة إلى تغيرات هيكلية على الصعيد العالمي وبخاصة بين العمل ورأس المال، ولا شك في أن العمليات الإنتاجية للسلع الرئيسة سوف تأخذ اتجاهاً متزايداً في استخدام رأس المال (Capital Intensive) في ظل التغيرات التكنولوجية المتزايدة وذلك على حساب كثافة العمل (Labour Intensive) في وحدة المنتج في الاقتصادات المتقدمة. وبمعنى آخر ان عوائد العمل ستكون أقل من عوائد رأس المال وبالتالي فإن الأهمية النسبية لعوائد العمل أقل من مثيلتها لرأس المال في مكونات «الفائض الاقتصادي»، وهذا يترتب عليه أن عوائد رأس المال سوف تتجه نحو التراكم على صعيد الاقتصادات الرأسمالية (الدول المنتجة الرئيسة) حيث يسود في صناعاتها قدر أكبر من التكنولوجيا مقارنة بالعمل، بينما العكس في الاقتصادات النامية (عرض العمل مرتفع وأجوره منخفضة) حيث تكون الأهمية النسبية لعوائد العمل في الفائض الاقتصادي أكبر من عوائد رأس المال. وبالنظر لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في هذه المجتمعات فإن احتمالات تزايد معدل تراكم رأس المال تعد متواضعة، ومن ثم تبقى الاقتصادات النامية عند مستوياتها التنموية أو تباطؤ معدلاتها بينما تأخذ الاقتصادات الرأسمالية بتزايد معدل تراكم رأس المال.

ج - وهكذا يمكن تجاوز الاختناقات والمحددات التي سوف تشكلها ظاهرة نمو الرأسمالية نحو عصر جديد من تطورها، وبذلك تبدأ مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية فيها قدر أكبر من التبعية وقدر أقل من الاعتماد المتبادل، وستكون نتائجها بعد ربع قرن من الزمن أو أكثر ان التراكم الرأسمالي قد أخذ مستويات قصوى في الاقتصادات الصناعية، وفي ظل المتغيرات التي ستكون سائدة في ذلك الزمن سوف تصبح هي الأخرى مقيداً أو محدداً جديداً لتطور ظاهرة الرأسمالية، ومن ثم تحتاج إلى معالجات جديدة... أما الاقتصادات النامية فإن الفجوة التنموية بينها وبين الاقتصادات المتقدمة تتسع وفي الوقت نفسه فإن توزيع الدخل سوف يتسع تباينه أيضاً، ويبقى معدل تراكم رأس المال والتحكم به خارج القرارات الوطنية.

وأخيراً ماذا عن الاقتصادات العربية؟ هل تحدد ملامح استراتيجية للتقدم الاقتصادي - الاجتماعي؟ هل تتكيف الاقتصادات العربية النفطية لأوضاع القرن القادم؟ هل تدخل الدول العربية كتلة اقتصادية واحدة أو موحدة في عالم اقتصادي جديد؟ أم تبقى أجزاء ممزقة أمام تنامي وتزايد الآثار الاقتصادية لاتساع ظاهرة الرأسمالية؟ ماذا ستكون عليه قراراتهم؟

والسؤال الأخير هو الوحيد الذي يمكنني الإجابة عنه بأن قرارات البعض منهم سوف لا تعتمد في خلفيتها على ثورة المعلومات، إنما ستكون عند... المنجم وقارئة الفنجان! □

فكر نتنياهو السياسي وأزمة السلام العربية ـ الإسرائيلية(*)

نيفين عبد الخالق مصطفى

أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ملخص

يهتم البحث بدراسة أزمة السلام العربية ـ الإسرائيلية من خلال التركيز على عنصر أساسي نعتبره الأساس المثير والباعث لباقي عناصر الأزمة وهو: فكر نتنياهو السياسي. وقام البحث على تحليل هذا الفكر من خلال ثلاث دوائر:

الدائرة الأولى: تحليل فكر نتنياهو من خلال مؤلفاته.

الدائرة الثانية: تحليل فكر نتنياهو في ضوء الانقسام والوفاق داخل إسرائيل.

الدائرة الثالثة: تحليل فكر نتنياهو في ضوء مرحلة ما بعد الصهيونية.

في الدائرة الأولى تناولنا تحليل أفكار نتنياهو من خلال كتابيه: **مكان تحت الشمس ومكافحة الإرهاب**، حيث أبرزنا مفهوم نتنياهو للسلام القائم على «سلام الردع»، وعلى «الأمن هو الأرض»، وعلى استثارة الرأي العام الغربي ضد المقاومة الفلسطينية باعتبارها إحدى صور الإرهاب الدولي.

وفي الدائرة الثانية، تناولنا العلاقة بين رؤية اليمين الديني، ورؤية اليمين العلماني وكيف يتوافقان من حيث الاتفاق على الخطوط العريضة للوجود اليهودي في فلسطين ومشروعيته ومصيره، ثم تناولنا: فكر نتنياهو والعلاقة بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل. ثم، مشكلة العلاقة بين الدين والدولة.

أما الدائرة الثالثة فقد مهدنا لها ببيان بعض المفاهيم الأساسية مثل: «الحداثة»، و«ما بعد الحداثة»، و«الصهيونية»، و«ما بعد الصهيونية»، و«العولمة»، وبيّنا كيف أنه في ظل تشابك هذه

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، الذي نظمته وحدة بحوث الأزمات التابعة لكلية التجارة، جامعة عين شمس، خلال الفترة ٣ ـ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

المفاهيم وتفاعلها في البيئة الدولية الحالية «بيئة النظام العالمي الجديد» يتحرك الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مرحلته الحالية معبراً عن معادلات الصراعات الداخلية الإسرائيلية التي تخلق مجالاً يربط بين سلام إسرائيل الداخلي وسلامها الخارجي مع الوطن العربي. وبينّا كيف يلعب الفكر في هذا الصراع دور المحرك والمثير والباعث.

وأوضحنا كيف يعبر فكر نتنياهو السياسي عن المرحلة التي تعيشها إسرائيل في «ما بعد الصهيونية»، ثم أثرنا تساؤلاً يتعلق بـ : هل يرحل نتنياهو قريباً حاملاً معه فكره بحيث يمكن استئناف عملية السلام أم لا؟

وفي الخاتمة: حاولنا أن نناقش ماذا بعد نتنياهو؟

مقدمة

تشهد عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية أزمات متلاحقة منذ تولي رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو السلطة في إسرائيل. ولقد مثلت سلسلة الأزمات المفتعلة التي لا تنتهي أزمة مستحكمة أصابت عملية السلام برمتها في الصميم، الأمر الذي أثار على الجهة المقابلة جهوداً متلاحقة من أجل إنقاذ عملية السلام من الانهيار الحتمي الذي سيصيبها بلا شك بسبب التعنت الإسرائيلي المستمر. ولقد تناولت دراسات عديدة عملية السلام بأكملها بالبحث والتحليل، وهذه الدراسات من الكثرة بحيث يصعب إحصاؤها. ومنذ تولي نتنياهو السلطة في إسرائيل تلاحقت البحوث والتحليلات من أجل متابعة عملية السلام وتداعياتها المستمرة.

وهذه الدراسة هي محاولة في هذا السياق تتناول جانباً مهماً من جوانب هذه الأزمة، بل لعله العنصر الأساسي المثير والباعث لباقي جوانبها وهو فكر نتنياهو السياسي الذي قد يمثل نموذجاً للفكر الذي يصنع الأزمات. فالفكر هو المحرك للحركة والباعث لها. ومن هنا، كان تناول الفكر السياسي لنتنياهو المفتاح الأساسي لفهم أزمة عملية السلام، ومن عند الفكر أيضاً تكون بداية التحرك المضاد لاحتواء هذه الأزمة وتداعياتها.

وبداية نوضح أن فكر نتنياهو لم ينشأ بمعزل عن العقلية اليهودية وفهمها لماهية السلام[١]، لذلك فإن الدراسة ينبغي لها أن تتطرق إلى تناول السلام نفسه كفكرة وكعملية وكواقع وحياة. وهل يتناقض في كل هذه الجوانب مع جوهر العقلية اليهودية والتكوين غير الطبيعي للمجتمع الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية؟ فإسرائيل مجتمع «عسكرة» ودولة قامت على ممارسة العنف والإرهاب. فكيف يمكن أن تتعايش مع السلام الذي يحد من توسعها ويتناقض مع المفاهيم العنصرية تجاه الأجناس والشعوب الأخرى؟[٢]. وما هو مفهوم السلام عند نتنياهو؟ وما هو تصوره للتعايش بين العرب واليهود والتعامل مع دول الجوار العربية كما عبر في ما أصدره من كتب يعرض فيها رؤيته وفكره السياسي؟

سوف تعمل هذه الدراسة على تحليل فكر نتنياهو من خلال ثلاث دوائر:

الدائرة الأولى: تحليل فكر نتنياهو من خلال مؤلفاته.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** (القاهرة: دار الشروق، [تحت الطبع، ١٩٩٨]).

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨ وما بعدها.

الدائرة الثانية: تحليل فكر نتنياهو في ضوء الانقسام والوفاق داخل إسرائيل.

الدائرة الثالثة: تحليل فكر نتنياهو في ضوء مرحلة ما بعد الصهيونية.

أولاً: تحليل فكر نتنياهو من خلال مؤلفاته

١ ـ مكان تحت الشمس *(A Place Among Nations)*

يعكس هذا الكتاب[٣] استمرارية الفكر الصهيوني، بل إنه يعد أحد المؤلفات الصهيونية المبرمجة الذي أعد ليكون برنامجاً انتخابياً وورقة عمل يهتدى بها حين يعتلي مؤلفه السلطة، فهو يعبر عن الفكر الصهيوني مجسداً في شخص نتنياهو الذي جمع فيه مقولات أنطرف ألني تخاطب مشاعر الاتجاهات المتطرفة سعياً لبلوغ قمة السلطة في إسرائيل، وانطلق في تصوير «مسيرة الشعب اليهودي» مرتكزاً على قاعدتين تعكسان القواعد التقليدية نفسها للفكر الصهيوني: **الأولى**، تتصل بمأساة الشعب اليهودي إبان الحكم النازي. **والثانية**، قدرة الشعب اليهودي على النهوض وتجاوز الكارثة. ثم، لم يبذل نتنياهو جهداً يبرر به لماذا يتحمل الشعب العربي ـ وعلى وجه الخصوص الشعب الفلسطيني ـ وزر هذه المعاناة التي مر بها اليهود دون أن يكون لهم أي قدر من المسؤولية عنها.

لقد انطلق نتنياهو من التأكيد على أحقية اليهود في فلسطين مستنداً إلى شهادات صهيونية ومؤيدة لها، ولكنها أدلة لا تثبت أمام حقائق التاريخ والجغرافيا، وهي في مجملها مستندة بصفة أساسية للأسطورة والخرافة. وكان خطابه مخصصاً لكسب تعاطف الآخرين (الغرب بصفة أساسية) وقلب حقائق الصراع مستنداً إلى مسلمة يدعيها، وهي أن الصراع الدائر على الأرض إنما هو صراع دائر على أرض إسرائيلية لا حق للفلسطينيين فيها، وأن سبب هذا

---

(٣) انظر: بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ترجمة محمد عودة الدويري (عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٥).

الصراع هو كراهية العرب للغرب، ولأن إسرائيل تنتمي للغرب، فهي من ثم أصبحت ضحية للكراهية العربية.

وهذا التحليل غير الحقيقي يعبر عن خطاب إعلامي تحريضي، وهو مخالف تماماً لكل حقائق الصراع، حيث يخلط الأوراق، ويقلب الحقائق، ويدعي الأدلة، ويعيد إلى الوجود مقولات الفكر الصهيوني مستدعياً بذلك عوامل التطرف والعنصرية بعيداً عن منطق التعايش والسلام. **ويعرض نتنياهو في هذا الكتاب رؤيته للصراع العربي ـ الإسرائيلي والتي يؤكد فيها على ملامح عدة:**

أولها: إنه يملك رؤية خاصة ومستقلة ومبدئية لحال الصراع ـ العربي الإسرائيلي ومستقبله.

ثانيها: إن رؤيته مغايرة ـ بالطبع ـ لرؤية حزب العمل وزعيمه السابق شمعون بيريس في ما يتعلق بالنظام الشرق أوسطي وإمكانات التعاون الإقليمي.

ثالثاً: إن طرح اليمين في إسرائيل لم يتأثر بأسلوب أو توقيت مجيئه(٤).

ونلاحظ بدايةً أن عنوان كتاب نتنياهو في طبعته العربية وترجمته الانكليزية يعني حرفياً «مكاناً بين الأمم» وليس «مكاناً تحت الشمس» كما جاء في الطبعة العربية التي يبدو أنها اختارت ترجمة تتفق مع الأغراض الاستهلاكية الدعائية، أما العنوان الأصلي فهو يشير إلى إعادة التواصل مع جذور الدعوة الصهيونية، حتى وإن ادعى مؤلفه غير ذلك.

ملاحظة أخرى بخصوص إدارة نتنياهو التي جمعت بين صفتي اليمين والصابرا، وهي تتعلق بطريق وصولها لمقعد الحكم في إسرائيل، ورؤيتها المستقلة المنطلقة من مرجعيات «التيار اليميني» بأكمله، والتي تثير تساؤلات متعددة تدور حول إمكانية الفصل بين مواقف أصولية اليمين الديني، وأصولية اليمين العلماني المشتركتين في الائتلاف الحاكم(٥).

لقد راهن البعض على أن إدارة نتنياهو العلمانية إذا اعتمدت حسابات المكسب والخسارة فسوف تتبع نهج شمعون بيريس القائم على خلق حالة من الاعتماد بين إسرائيل والعرب تربط العرب بشبكة من المصالح بدولة إسرائيل، الأمر الذي يجعل أي قرار تتخذه الدول العربية بمعاداة إسرائيل قراراً بالغ الصعوبة.

غير أن مضي الوقت أثبت خطأ هذا الرهان حيث تبلور النظام الحاكم الجديد وعلى رأسه نتنياهو حول رؤية مفادها «أن مستقبل إسرائيل يتمحور حول إسرائيل ذاتها، وقدرتها على الاحتفاظ بشخصيتها في وسط محيط معادٍ لها، وأنه لا توجد وسيلة للتعامل مع هذا الوسط سوى القوة وتجلياتها».

ومن هذا المنطلق فإن رؤية نتنياهو «لا تنطلق من إسرائيل مندمجة في نظام شرق أوسطي، بل من إسرائيل منفصلة عن هذا الشرق الأوسط ومتفوقة عليه»، وبذلك «تستدعي هذه

---

(٤) انظر وقارن: يحيعام فايتس، «إنه ليس بيبي. إنه الليكود»، **معاريف**، ١٩٩٧/١١/٣٠، نقلاً عن: **مختارات إسرائيلية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام)، السنة ٤، العدد ٣٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٦.

(٥) انظر وقارن: جيئولا كوهين، «خمس ملاحظات على الليكود»، **معاريف**، ١٩٩٧/١١/١٩، نقلاً عن: **مختارات إسرائيلية**، ص ٢٤.

الرؤية الموروث الثقافي اليهودي وتستحضره، وترتبط بتحدي الهوية (أي علاقة الذات بالآخر) شانها في ذلك شأن خطط اليمين كله عبر المكان والزمان»[٦].

مفهوم «السلام» في فكر نتنياهو

يقول نتنياهو: انني أقترح على من لم يكتفِ بفلسفة السلام وأنواعه، أن يفعل كما فعلت أنا، حيث بحثت في قاموس انكليزي، صدر مؤخراً عن دار النشر «Collins»، عن معنى كلمة السلام، ووجدت أنها ذات معنيين هما:

- حالة من الانسجام بين شعوب وجماعات.
- الوضع الذي لا تكون فيه ثمة حرب دائرة.

يقول نتنياهو «ليس هناك تعريف أدق من هذا التعريف لنوعي السلام، فالسلام بين الدول الديمقراطية هو انسجام بين شعوب وجماعات تعتمد على قيم ثقافية مشتركة، يكون أمن جميع الأطراف معتمداً على هذه الشراكة في القيم. في حين أن سلام الدكتاتوريات هو «سلام الردع»، وهو الوضع الذي لا تكون فيه حرب حتى لو لم يسنده اي انسجام ولا أمن، باستثناء الأمن الذي يعتمد على ردع المعتدي، وهذا هو السلام الوحيد الممكن تحقيقه حالياً بين إسرائيل والعرب، سلام مسلح وحذر يوفر لإسرائيل درجة كافية من القوة القادرة على ردع الجانب العربي عن التفكير في استئناف الحرب».

نخلص من ذلك إلى أن مفهوم السلام في فكر نتنياهو يتبلور حول «سلام الردع» وهو مفهوم يعكس بوضوح نظرته إلى السلام على أنه سلام بين غير متكافئين. سلام ينظر فيه إلى إسرائيل على أنها ينبغي لها أن تكون قوية بدرجة كافية لأن تفرض على العرب نوعاً من السلام المفروض الذي أسماه «سلام الردع».

وإلى جانب هذا المفهوم للسلام يضيف نتنياهو [٧] مفهوماً آخر للأمن يربط بين التمسك بالأرض المحتلة وتحقيق أمن إسرائيل «**الأرض هي الأمن**» حيث يقول في مقدمة الطبعة العبرية لكتابه: «إنه في أعقاب التنازلات الكبيرة في مجالي الأرض والقوة، التي ستطبقها إسرائيل في انسحابها إلى خطوط ١٩٦٧، وبعد مراسيم الدعاية الاحتفالية التي سترافق توقيعنا على اتفاقات هذا الانسحاب، سيتبدد الغبار الذي يثقل علينا رؤية الأمور على حقيقتها، وسنقف أقزاماً ضعفاء في مواجهة واقع مر محزن، عندئذٍ سنسمع من حولنا، وبشدة أكبر المطالب المطروحة اليوم أيضاً بشأن مواصلة التنازل عن المناطق التي «احتللناها بصورة غير مشروعة».

والنتيجة المترتبة على هذين المفهومين اللذين يتمسك بهما نتنياهو وهما: مفهومي «سلام الردع»، «الأرض هي الأمن» يعبر عنها نتنياهو بقوله: «**التنازل عن حدود ١٩٦٧ (من وجهة نظره) مستحيل ولا تقوم به إلا إدارة إسرائيلية خائنة، أو فاقدة للفهم الصحيح**»[٨].

---

(٦) انظر تحليلاً لكتاب نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، في: مهدي أحمد ورسام فؤاد، **الرؤية الصهيونية لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٩١ ـ ١٩٩٧** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات، ١٩٩٧)، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٧) انظر وقارن: زئيف شيف، «خطة نتنياهو للسلام»، **هآرتس**، ١٩٩٧/١١/٢٥، نقلاً عن: **مختارات إسرائيلية**، ص ١٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٤.

٢ ـ محاربة الإرهاب

ذلك هو الكتاب الثاني[٩] لنتنياهو والذي حاول أن يقدم فيه إجابة عن: كيف يمكن للأنظمة الديمقراطية أن تهزم الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي؟

وهو في محاولته هذه يخاطب القارىء الغربي والرأي العام الغربي محاولاً إظهار كيف أن إسرائيل ضحية لـ«الإرهاب العربي» منذ الأربعينيات، وأن العالم الآن يهدده «الإرهاب الأصولي الإسلامي» حيث إن العداء للغرب (كما يقول) متأصل في ثقافة المسلمين، وهو بذلك يحاول أن يعبىء الرأي العام الغربي لمساندة إسرائيل في معركتها المزعومة ضد الإرهاب الفلسطيني» على حد زعمه حيث يقرر أن ما يفعله الفلسطينيون في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي هو إرهاب وليس ممارسة لحق مشروع في المقاومة وأن الذين يساندونهم إنما يساندون الإرهاب.

تلك ـ بإيجاز ـ الرسالة أو الخطاب الذي حاول نتنياهو أن يقدمه من خلال كتابه هذا، وهو يهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير في صانعي القرار في الغرب عموماً وواشنطن خصوصاً باعتبار أن ما يسميه بـ «الإرهاب الإسلامي» هو وريث الشيوعية بل هو ـ من وجهة نظره ـ أخطر منها، ويعبر عن ذلك بقوله: «فعلى الرغم من أن الشيوعيين حاولوا فرض عقيدة غير عقلانية هوجاء، إلا أنهم فعلوا ذلك بصورة عقلانية ومعقولة، فستالين وبرجينيف لم يفكرا إطلاقاً ولم يخطر ببالهما أن يقدما الايديولوجية على البقاء والوجود ذاته... أما الأزمة مع الإسلام المسلح فتتمثل في أن له هدفاً غير منطقي يسعى أتباعه لتحقيقه بأهداف غير منطقية» فهؤلاء المسلمون «يقدمون الحماس الايديولوجي على الحياة ذاتها، كما يحدث مع إرهابيي حماس وحزب الله». وعبر فصول الكتاب يبث نتنياهو فكره المتبلور حول إثبات خطر الإرهاب، وهو مما لا خلاف عليه، ولكنه يقلب الحقائق حين يدمغ المقاومة الفلسطينية بتهمة الإرهاب وينكر عليها حق المقاومة المشروع للاحتلال وفظائعه[١٠].

وانطلاقاً من ذلك دعا إلى فكرته الخاصة بتجفيف ينابيع الإرهاب، وذلك بدعوته للديمقراطيات الغربية بأن تراجع فكرة الحصانة التي تحيط بها الحريات العامة، الأمر الذي يستغله ـ على حد زعمه ـ المسلمون المتعاطفون مع المقاومة الفلسطينية والذين يعيشون في الغرب. والغريب أن يجرم نتنياهو ذلك التعاطف ويعتبر كل ما يترتب عليه بمثابة أنشطة إرهابية في الوقت الذي لا يعتبر فيه جمع الأموال للمستوطنين اليهود وتمويل مشروعات طرد الفلسطينيين وهدم بيوتهم أنشطة إرهابية. وفي دعوته إلى تصفية المقاومة الفلسطينية وأنشطتها التي أطلق عليها وصف «الإرهاب الدولي» دعا الولايات المتحدة إلى أن تقف في مقدمة الصراع ضد هذا الإرهاب. وتتبعها في ذلك الدول الغربية. ولقد بذل نتنياهو جهوداً ضمن أنشطة للنخبة الإسرائيلية لتغيير القناعة التي سادت في الولايات المتحدة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات والتي ترى أن عمليات المقاومة الفلسطينية نتيجة أفرزتها ظروف القمع السياسي والاجتماعي، ولا بد من تغيير هذه الظروف لوقف هذه العمليات.

---

(٩) انظر: بنيامين نتنياهو، **محاربة الإرهاب**، ترجمة عمر السيد وأيمن حامد (القاهرة: النهار للنشر، ١٩٩٦).

(١٠) انظر وقارن: حامي شيلو، «من مصيبة إلى كارثة»، **معاريف**، ١٩٩٧/١٢/٣، نقلاً عن: **مختارات إسرائيلية**، ص ٥. انظر أيضاً: أوري أفنيري، «مجهد ولكن معاق»، **معاريف**، ١٩٩٧/١١/١٧، نقلاً عن: **مختارات إسرائيلية**، ص ٤.

هذه القناعة عارضها اتجاه إسرائيلي عمل على إقناع واشنطن بأن أنشطة المقاومة الفلسطينية ما هي إلا جزء من مؤامرة دبرتها دول دكتاتورية ترتبط بشبكة إرهاب دولية وأنه لا بد من التصدي لهذه المؤامرة بلا أي تهاون أو مهادنة. وفي أوائل الثمانينيات بذلت إسرائيل جهوداً من أجل إقناع الولايات المتحدة بهذه الفكرة وقت أن كان موشيه أرينز سفيراً لإسرائيل هناك، وقد حقق نجاحاً بهذا الصدد واستطاع التأثير في موقف واشنطن من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وفي العام نفسه في شهر تموز/يوليو التحق نتنياهو بالسفارة الإسرائيلية في الولايات المتحدة وساهم في هذه الجهود من أجل تثبيت الإقناع بأن «المقاومة الفلسطينية ليست سوى جزء من تلك المؤامرة الإرهابية المزعومة»[١١].

وقد أثمرت تلك الجهود بالفعل حين صدر أشد قانون مناهض للإرهاب في الكونغرس واعتبرت بمقتضاه منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، وتم إغلاق مكاتبها في أمريكا.

ويركز نتنياهو في كتابه **محاربة الإرهاب** في الفصل الرابع على ما أسماه «الإسلام المسلح»، وفي هذا الفصل يشن هجوماً على إيران وحزب الله باعتبار أنهما احتلا مكان الشيوعية والفاشية، وأنهما النموذج على أن كراهية المسلمين للغرب متأصلة في ثقافتهم، وقد حاول أن يفيد من بث هذه الفكرة في الايحاء بأن إسرائيل «البريئة» تدفع ثمن كراهية هؤلاء المسلمين والعرب للغرب. ومن مقولاته بهذا الصدد «إن دعاة التطرف الإسلامي والقومية العربية لا يكرهون الغرب بسبب تأييده لإسرائيل وإنما يكرهون إسرائيل بسبب الغرب، أي بسبب أنها واجهة للحضارة والديمقراطية الغربية»[١٢].

ووجه نتنياهو أيضاً الاتهام للمسلمين المقيمين في البلدان الغربية معتبراً أنهم يمارسون أنشطة تمد الإرهاب بالدعم والمساندة. فهم ـ من وجهة نظره ـ يمثلون مراكز للإسلام الحربي المسلح. وفي السياق نفسه هاجم الحكم الذاتي الفلسطيني، وقال عنه إنه «أكبر دعم وأهم تعزيز للإرهاب الإسلامي بعد الثورة الإيرانية».

وانطلاقاً من تركيزه وإلحاحه على تثبيت وإلصاق تهمة الإرهاب بكل من له وصف «إسلامي»، فقد وجه دعوة أو نقل تحذيراً من السماح لأي دولة إسلامية بالتمكن من امتلاك السلاح النووي مدعياً أن ذلك من شأنه أن يفتح الباب لإيصال القنابل الذرية للإرهابيين. ولقد استخدم أسلوباً إيحائياً لبيث الخوف في نفس القارىء الأمريكي حين تساءل: «ماذا لو وضعت قنبلة ذرية في مركز التجارة العالمي بدلاً من السيارة الملغومة التي اتهم فيها بعض الناشطين الإسلاميين؟».

ولم يفته بالطبع ـ أن يدافع عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، وذلك عن طريق التفرقة التي وضعها بين امتلاك دولة متحضرة لهذا السلاح وامتلاك دولة متطرفة، وهو يؤكد أن أي دولة إسلامية لا بد من أن تكون متطرفة، ولا بد من أنها ستستخدم ذلك السلاح ضد الغرب. أليس ذلك التحليل يدعو إلى التساؤل والتعجب في ظل الحقيقة المعروفة بأن الدولة الوحيدة التي استخدمت السلاح النووي بالفعل مسببة بذلك مأساة إنسانية كانت هي الولايات في الحرب العالمية الثانية؟

---

(١١) انظر مقدمة فهمي هويدي على كتاب بنيامين نتنياهو محاربة التطرف (الإرهاب) تحت عنوان: عندما يتحدث الشيطان (القاهرة: دار قطر الندى للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ١٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

وفي الفصل الأخير من الكتاب تحت عنوان «ما ينبغي عمله؟» يقدم نتنياهو نصائحه لصانع القرار الغربي، وهو يضمنها فرض العقوبات كالمقاطعة والحصار على الدول التي يعتبرها داعمة للإرهاب، وعلى مورديّ التقنية النووية، وأيضاً تغيير التشريعات وتعديلها من أجل إمكانية التوسع في ملاحقة ما يسميه بالمنظمات الإرهابية (وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية). وبجانب ذلك، التوسع في عمليات التفتيش والاعتقال وعمليات الطرد والتهجير ومصادرة الأموال.

إن كان ما يدعو إليه نتنياهو في هذا الكتاب يشير إلى أن هاجسه الأول والحقيقي ليس هو مقاومة الإرهاب ـ كما يدعي ـ وإنما قمع كل مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، لكي يتحقق لإسرائيل الأمن الذي تنشده.

ثانياً: تحليل فكر نتنياهو في ضوء الانقسام والوفاق داخل إسرائيل

يمثل فكر نتنياهو كما عبر عنه في كتابيه السابقين وبصفة خاصة ـ في كتاب **مكان تحت الشمس** ـ إعادة التواصل مع جذور الدعوة الصهيونية، وهو ـ في الوقت نفسه ـ يعد نموذجاً للوفاق بين اليمينين: الديني والعلماني في إسرائيل، وذلك بسبب اتفاق كليهما على الخطوط العريضة للوجود اليهودي في فلسطين ومشروعيته ومصيره، على الرغم من الانقسام الواضح في تفصيلات رؤية الانتماء إلى الوطن القومي اليهودي التي تختلف اختلافاً بيناً عند اليمين الديني عنها عند اليمين العلماني.

فاليمين الديني ينظر إلى التوراة باعتبار أنها أساس الوجود في دولة الرب، وأن المرجعية النهائية في تقرير الوجود اليهودي ومصيره هي الأوامر التي وردت في التوراة وشروحاتها في التلمود والماشناه، وأنه ينبغي ألا تصرف أية اعتبارات مهما كانت اليهود عن هذه الأرض الموعودة حتى يبعث الرب مسيحاً من بني اليهود يكفر عنهم خطاياهم، ويقود اليهود لقتال «الغوييم» الأميين، ويبسط سيادة اليهود باسمه على الأرض حتى تقوم الساعة على رأس الألف عام الموعودة»[١٣].

أما رؤية **اليمين العلماني** فهي تتراوح بين درجات عدة من التطرف، غير أنهم يتفقون على مبدأ أساسي هو أن اليهود أمة لها أصول عرقية متماسكة، ولا ينظر إليهم على أنهم أمة عقائدية، أما التوراة والتلمود والماشناه فينظر إليها على أنها كتب يجمعها أصل واحد ومصدر سماوي واحد هو التوراة وشروحاتها البشرية المتمثلة في التلمود والماشناه وهي جميعاً يطلق عليها «التراث اليهودي» الذي يضم بالإضافة إلى ما سبق كل ما يتعلق باللغة والتاريخ ومعالم الزي وشاراته، هذا بالإضافة إلى الطقوس والشعائر واحتفالات الأعياد والمناسبات.

فهذه المجموعة المتكاملة من الطقوس والشارات والنصوص الدينية واللغة والتاريخ ينظر إليها اليمين العلماني في إسرائيل كما ينظر القوميون العلمانيون العرب إلى الإسلام كحضارة وتاريخ وتراث، فهم يعترفون بكل هذا التراث من الناحية القومية ولكنهم لا يمنحونه «قداسة» بالمعنى الديني. وبناءً على ذلك فإن «هذا الوفاق بين اليمينين الديني والعلماني في إسرائيل سببه

---

(١٣) انظر: أحمد وفؤاد، **الرؤية الصهيونية لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٩١ ـ ١٩٩٧**، ص ٢٢.

الإتفاق في الخطوط العريضة لتصور كل منهما للوجود اليهودي في فلسطين ومشروعيته ومصيره»[١٤].

١ ـ فكر نتنياهو والعلاقة بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل

«تجسد المواجهة بين المتدينين والعلمانيين تطلعات منفصلة في الأطر الاجتماعية، لكنها تجسد أيضاً تطلعاً نحو الوحدة والتماسس في إطار سياسي يدور النقاش ضمنه»[١٥].

وعلى الرغم من الازدياد الملحوظ في نشاطات الحركات الدينية في إسرائيل وبصفة خاصة الحركات «الحريدية» (أي المتشددة، أو الأصولية)، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً حول إمكانية نشوب «حرب أهلية» بسبب هذا الخلاف الديني ـ العلماني إلا أن الحديث عن حدوث حرب من هذا النوع يُعد من قبيل المبالغات، ومما يرجح احتمالات الوفاق عن احتمالات الصراع البالغ حد «الحرب الأهلية» ذلك النزوع ما بين العلمانيين والمتدينين نحو خيارات «التعددية»، والتوصل إلى ميثاق اجتماعي يحقق نوعاً من الوفاق وبخاصة أن الايديولوجيا الصهيونية التي تدعي العلمانية لا تخلو من وجود العنصر الديني اليهودي، وفي الجانب المقابل نلاحظ «التصهين المتزايد لبعض التيارات الدينية في إسرائيل»[١٦].

وفي ضوء ذلك الانقسام يأتي فكر نتنياهو تعبيراً عن ذلك التوافق رغم عناصر الخلاف بين اتجاهات كل من الطرفين الديني والعلماني. ففكر نتنياهو يمثل تجسيداً لأزمة المجتمع الإسرائيلي الذي يسيطر عليه هاجس الأمن بسبب النشأة غير السوية للدولة الصهيونية والتي أثمرت ثمرتين أساسيتين تمثلتا في: «عسكرة الحياة في إسرائيل»، و«عقدة الأمن» وكلتاهما تنبع من ذلك الشعور بأن وجود اليهود على هذه الأرض العربية هو وجود اصطناعي مرفوض. ومع تصاعد أحداث المقاومة الفلسطينية للوجود اليهودي على الأرض العربية تنبه سكان إسرائيل الذين كادوا ينسون حقيقة وجودهم غير الطبيعي والمصطنع على هذه الأرض، وبالتالي تضخمت لديهم «عقدة الأمن» وأصبحت محور التطورات التي عن طريقها قفزت حكومة الليكود بزعامة نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل.

وفي مقدمة الطبعة العربية لكتاب نتنياهو **مكان تحت الشمس** يقول إن: «أية تسوية نهائية ستكون راسخة وثابتة فيما لو تضمنت... إجراءات أمنية قصوى ضد الإرهاب والتهديدات العسكرية الآتية من الشرق»[١٧]. كذلك أعلن أن مبدأ «الأرض مقابل السلام» هو مبدأ لا يوافق عليه إلا بشرط «الحدود الآمنة» وهي تحت أي نقاش كل الأرض التي استولت عليها إسرائيل حتى عام ١٩٦٧.

وبذلك رفع نتنياهو شعاراً خاطب به الشعور الإسرائيلي القلق وهو «الأمن قبل السلام» وتكاد «عقدة الأمن» تكون الأكثر ثقلاً ضمن عمق المعارضة الداخلية في إسرائيل لمسار عملية التسوية على طريقة حزب العمل، حيث تمثلت تلك المعارضة في بعض القوى التي دفعت دفعاً

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٣. وانظر مزيداً من التفاصيل حول اليمين الإسرائيلي في: المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(١٥) انظر: خالد عايد، «المتدينون والعلمانيون في إسرائيل: جدل الوحدة والصراع»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٠ (ربيع ١٩٩٧)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(١٧) نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ص ١٤.

بتحالف التطرف اليميني الديني ـ العلماني والذي مثلته حكومة نتنياهو. ويمكن تعداد هذه القوى في:

ـ الأصولية الدينية المتطرفة.

ـ المعارضة داخل حزب العمل.

ـ المستوطنون الصهاينة.

ـ الرأي العام في إسرائيل.

* فمع التزايد المستمر والنمو في حجم الحركة الأصولية الدينية اليمينية التي تضم في شقيها التيار الأصولي الديني، والتيار العلماني اللذين يجمعهما معاً وحدة الهدف، فقد جسدتهما قيادة الليكود وعلى رأسها نتنياهو وفكره السياسي الذي تبلور في صياغة تُوقف وتَمْنَع نجاح حزب العمل والأحزاب اليسارية المتحالفة معه من إنجاز عملية التسوية وفقاً للتصور الذي صاغه شمعون بيريس حتى لا يدعم ذلك النجاح من موقفهم على ساحة الحكم في إسرائيل، ولذلك ركز الليكود على تبيان أن جميع التنازلات التي قد تحصل من أجل الحصول على تسوية بين الدول العربية وإسرائيل ستكون بمثابة كارثة على أمن إسرائيل ومستقبل وجودها.

* أما عن المعارضة داخل حزب العمل الإسرائيلي، فقد بلورتها حركتان داخل الحزب: عرفت الأولى بحركة «لوبي الجولان»، وعرفت الثانية بحركة «الطريق الثالث». وكلتاهما تعارض أية تسوية ينص مضمونها على الانسحاب من هضبة الجولان.

* كذلك يعارض المستوطنون الإسرائيليون في الأرض المحتلة ـ وبصفة خاصة ـ في الضفة الغربية والجولان، وتدعمهم عدة تنظيمات يمينية متطرفة تقوم بدعم النشاط الاستيطاني في هاتين المنطقتين وتتبنى فكراً يعارض أي تسوية تتضمن التنازل عن أي جزء منهما باعتبار أنه يمثل أرض إسرائيل التاريخية.

* وهناك أيضاً معارضة على مستوى الرأي العام الإسرائيلي لمسار عملية التسوية على المسارين الفلسطيني والسوري لأن اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني المعروف باسم «أوسلو ـ ٢» يثير مخاوف إسرائيلية تتعلق بإقامة دولة فلسطينية، وكذلك التأثير في وحدة مدينة القدس، كذلك يثير الانسحاب من الجولان جدلاً واسعاً. ويدعم من ذلك التحليل ما يقوله الباحث الإسرائيلي يهوشفاط هركابي في دراسته «إسرائيل: الخيارات المصيرية» عن أن مجيء الليكود إلى الحكم في انتخابات ١٩٩٦ أتى بقيادة جديدة لا تنتمي إلى جيل المهاجرين وإنما تنتمي لجيل «الصابرا»، الذي ولد في إسرائيل ولا يعرف سواها ملاذاً، وأنه «مع تعاظم الطموح الجغرافي والقلق الأمني من المقاومة الفلسطينية واللبنانية في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات الذي تمثل في ضرورة تعويض الخسارة الجغرافية الناجمة عن اتفاقية كامب ديفيد»، كان هناك بعد آخر داخلي مثير للقلق يتمثل في ذلك الخلل الديمغرافي الذي لم تفلح معه كل سياسات استجلاب المهاجرين الروس والأحباش. ويعبر هركابي عن ذلك الخلل بقوله: «إن فكرة وجود دولة عبرية بأغلبية عربية، أو دولة يكون عدد السكان العرب فيها يكاد يساوي عدد اليهود، فكرة غير قابلة للتطبيق مهما حاول بعض الإسرائيليين إقناع أنفسهم بعكس ذلك»... «إن المقاومة الشعبية في إسرائيل لفكرة الانسحاب تسير جنباً إلى جنب مع ميل إلى تجاهل المشكلة الديمغرافية عن طريق الانغلاق النفسي. ويبدي الإسرائيليون إحجاماً عن التمعن في مسألة أن الخيار الحقيقي أمامهم هو: إما انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية التي ستصبح دولة فلسطينية، ربما تكون متحدة

كونفدرالياً مع الاردن، أو أن إسرائيل نفسها سوف تتحول في نهاية المطاف إلى دولة فلسطين»[١٨].

٢ ـ مشكلة العلاقة بين الدين والدولة

في عام ١٩٤٨، وأثناء قيام دولة إسرائيل اتفق بن غوريون واليسار الصهيوني على تسوية تقضي بعدم الفصل التام بين الدين والدولة وأن يعمل بنظام مختلط. وسارت الأمور على هذا الوضع حيث سيطر على الحياة السياسية حزبان كبيران: العمل اليساري، وتكتل الليكود اليميني، وسار القضاء علمانياً في حين تقاسمت الدولة والمتدينون القطاع التعليمي، واتبع المجتمع المدني الشريعة الدينية في الأحوال الشخصية.

وفي غمرة انتصار ١٩٦٧ بدأ البعض يحلم بـ «إسرائيل الكبرى»التي تمتد من البحر إلى النهر. ولم تكن الحكومات العمالية القائمة حينئذٍ تقلقها هذه الرؤى القومية ـ التوراتية، فقد كانت مهتمة بالوضع القانوني للأراضي العربية المحتلة: هل تضمها؟ أم تحتلها؟ أم تعيدها؟ واستقر الوضع على إقامة مستوطنات «علمانية» تضمن أمن المواقع الاستراتيجية. ومن هذه المستوطنات نفذ المتدينون القوميون اليهود وأقاموا في كل «موضع توراتي» مستوطنات «ايديولوجية» وبدأ بعضهم يحلم بحملة شاملة تطرد العرب من ديارهم وتستولي على «أراضي التوراة».

وسبب ذلك خلاف عقيدي في معسكر المتدينين يدور حول سؤال ما إذا كان ينبغي المطالبة أم لا ـ وبإسم ماذا؟ ـ بالأراضي المحتلة[١٩].

في الجانب اليميني: نجد الحزب القومي الديني ـ المفدال (وكان في بدايته حزباً صهيونياً) يتجه نحو تبني اتجاه يجمع بين اليهودية التوراتية والقومية المسلحة، ثم انشقت عنه مجموعة من المستوطنين المتطرفين شكلوا ما عرف بـ «كتلة الإيمان» (غوش أيمونيم) ومن أعضائها غولدشتاين الذي أطلق النار عام ١٩٩٤ على مصلين في الحرم الإبراهيمي، والذي اتُخذ قبره من قبل المتشددين اليهود مزاراً ومكاناً للعبادة. ولهذه المجموعة تسعة نواب حالياً في الكنيست، وقد حصلت على ٢٤٠ ألف صوت في الانتخابات الأخيرة. نجد أيضاً ـ في الجهة المقابلة ـ يحدوت هاتوراه ويضم جماعتين هما: أغودات إسرائيل، وديغل هاتوراه، ويمثل التطرف الديني غير الصهيوني وقد حصل على ستة مقاعد في الكنيست ويقر بمبدأ «مبادلة الأرض بالسلام». أيضاً هناك، حزب شاس، وقد انشق عن أغودات إسرائيل وهو حزب ديني عرقي يضم اليهود الشرقيين منذ عام ١٩٨٤ وهو يقبل أيضاً بمبدأ «الأرض مقابل السلام»، وله عشرة نواب وحصل في الانتخابات الأخيرة على ٢٦٠ ألف صوت.

والأمر الملاحظ حالياً هو التداخل الشديد ما بين «السياسي» و«الديني» وذلك تبعاً لانقسامات لم تعد محددة على أساس «اليسار» و«اليمين»، فقد أصبح الناخبون أكثر يمينية

---

(١٨) انظر: أحمد وفؤاد، الرؤية الصهيونية لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٩١ ـ ١٩٩٧، ص ١١.

(١٩) علي جوني، «إسرائيل والتهديد الداخلي»، شؤون الأوسط، السنة ٧، العدد ٧١ (نيسان/ابريل ١٩٩٨)، ص ١٣٥.

سياسياً من زعمائهم الدينيين. فالأمر الذي أصبح واضحاً هو أن «هناك موجة دينية صاعدة في إسرائيل تضيف التعصب القومي إلى النزعة التقليدية الدينية العرقية، وترمي بثقلها على المجتمع المدني»(٢٠).

ومنذ وقت مضى لم يكن العلمانيون يبدون قلقاً حقيقياً من معارضة المتشددين للسلام الذي انطلق من أوسلو وكان ينظر إلى «الحاخامات القوميين الذين يطلقون التعويذات في شوارع القدس ضد إسحق رابين صانع السلام على أنهم فولكلوريون أكثر مما هم خطرون»(٢١).

إلا أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ عندما اغتال شاب متعصب من حركة غوش ايمونيم إسحق رابين وتباهى بهذه «الخطوة المقدسة»، حينئذٍ بدأ يظهر حجم الكارثة وأن هذه الحركة «السوداء» القومية الدينية المتطرفة والمحبة للحرب، والتي لم تكن تؤخذ على محمل الجد بما فيه الكفاية، تسمم البلاد، وأصبحت ضغوط المتدينين تمارس في كل إسرائيل، ومنذ انتخاب بنيامين نتنياهو زادت هذه الضغوط كثيراً.

وإلى جانب هذا الانقسام العلماني الديني، يبدو الانقسام السفارديمي الاشكنازي مؤثراً حيث يلعب حزب شاس بهذه الورقة الإثنية حين يعرض على السفارديم التقدير والاعتبار ليقدم لهم نوعاً من الثأر للإذلال الذي قاسوه على يد الاشكناز «المتكبرين». وفي حزب العمل يبدي ايهود باراك ـ زعيمه الحالي ـ الندم وطلب الصفح من المغاربة (السفارديم). وفي الوقت نفسه يلطف حزب ميرتس رأس حربة العلمانية ويحد من انتقاد المتشددين. ويعبر حاخام أصولي عن غلبة الاتجاهات الدينية بقوله: «إن غلطة اليسار العمالي هي أنه اتخذ موقفاً عدائياً جداً ضد الدين عبر تحالفه مع ميرتس الذي مارس عمداً الاستفزاز ضد الثقافة اليهودية في بلد أصبح أكثر تديناً وتقليدية».

ولعل خير تعبير عن انتصار الاتجاهات الدينية المتشددة مقولة شمعون بيريس عند هزيمته الانتخابية حينما تحدث عن «انتصار اليهود على الإسرائيليين». ولعل هذه المقولة تكشف بوضوح عن حجم الانقسام الثقافي الذي بات يقسم إسرائيل(٢٢).

لقد دفعت التطورات بفكر نتنياهو لأن يعتلي الحكم معبراً عن كافة الهواجس والقلق الذي يعتري الكيان الصهيوني، ومعبراً في الوقت نفسه عن التطور الذي لحق الصهيونية نفسها من مرحلة «الصهيونية» إلى «ما بعد الصهيونية».

وذلك أن «حرب الثقافات» على حد تعبير أحد الباحثين اليهود باتت تحرك المشاكل القديمة وتعيد إلى البحث أسئلة تعود إلى بداية قيام إسرائيل حول: من هو اليهودي؟ هل إسرائيل دولة ثيوقراطية أم علمانية؟(٢٣) ولكن الوضع الآن بعد خمسين سنة من قيام إسرائيل قد تغير. لقد انتقل الوضع من مرحلة «الصهيونية» والرواد الأوائل إلى مرحلة «ما بعد الصهيونية» (Post-

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢٣) انظر وقارن: داني روبنشتاين، «بين الخوف والأمل» هآرتس، ١٩٩٧/١٢/١، نقلاً عن: مختارات إسرائيلية، السنة ٤، العدد ٣٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٨. وانظر أيضاً: ران كسلو، «السلام على الحكومة»، هآرتس، ١٩٩٧/١٢/١، نقلاً عن: مختارات إسرائيلية، ص ٩.

(Zionism)، فما هو المطروح في تلك المرحلة وما علاقته بـ «العولمة»؟ وأين نضع فكر نتنياهو من كل ذلك؟

ثالثاً: فكر نتنياهو السياسي في إطار «ما بعد الصهيونية»

إن ذلك يقتضي منا بداية أن نتناول ببعض التفصيل مفاهيم «الحداثة»، «وما بعد الحداثة» و«الصهيونية» و«ما بعد «الصهيونية»، و«العولمة» و«النظام العالمي الجديد» توطئة لاستخدامها في هذه الدراسة، ثم بيان العلاقة التفاعلية الانسيابية التي أخذت تربط «ما بعد الحداثة» بـ «ما بعد الصهيونية»، وكيف ارتبط هذا التفاعل بمفهوم «العولمة» والمناخ الدولي الذي نعيشه تحت مسمى «النظام العالمي الجديد».

١ ـ الحداثة (Modernism)

تطلق «الحداثة» كمفهوم للدلالة على تلك المميزات المشتركة بين البلدان الأكثر تقدماً في مجال النمو التقاني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتمتد عملية التغيير نحو هذه الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى جذور تاريخية تتبع إرهاصاتها من تحول الطرق التجارية العالمية في السنوات الألف الميلادية، وفي انتشار الفلسفة الرشدية في أوروبا، وفي أثر الاتصال بالشرق العربي إبان الحروب الصليبية، وأيضاً في التزايد السكاني، واكتشاف أمريكا وتدفق الثروات من المستعمرات، وانتشار الطباعة، كذلك في حركة الإصلاح البروتستانتي والنهضة الأوروبية بكل مظاهرها، وفي غيرها من العوامل التي أخذت في التحقق منذ القرن السابع عشر الميلادي، الأمر الذي جعل مسمى «التحديث» مرادفاً للمحاولات الرامية لتحقيق هذه النماذج الغربية بكل ما ينشأ من استيراد أنماطها من قبل مجتمعات أخرى من مشاكل وردود أفعال[٢٤].

ولعل أهم ما يميز المجتمعات التي تتسم بالحداثة بخلاف المجتمعات التقليدية هو القدرة على الابتكار والتغيير، حيث يعد التغيير قيمة حداثية بعكس المحافظة التي تصير القيمة الأساسية للمجتمعات التقليدية[٢٥]. يضاف إلى ذلك أيضاً ذلك التقدم في وسائل الإعلام المتطورة. وهذه التحولات قد جعلت بالطبع الحاضر مختلفاً عن الماضي ورسخت الاعتقاد بأن المستقبل سيكون بالضرورة مختلفاً عن الحاضر حيث يقتحم «الجديد» و«غير المكرر» مختلف مجالات الحياة، ومن ثم يصبح تعلم المعارف الجديدة أمراً يفرض نفسه على الفئات الاجتماعية جميعها، وفي جميع الأعمار بكل الوسائل الممكنة[٢٦].

ومن الطبيعي أنه كان للحداثة نتائج عديدة يصعب حصرها. وما يهمنا في هذه الدراسة هو بيان تأثيرها في استقرار البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك الاستقرار الذي كان

---

(٢٤) انظر: Astradur Eysteinsson, *The Concept of Modernism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990).

(٢٥) انظر وقارن: عبد المجيد الشرفي، **الإسلام والحداثة** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٩١)، ص ٢٤ ـ ٢٩. وانظر أيضاً: عبد المجيد بوقربة، **الحداثة والتراث: الحداثة بوصفها إعادة تأسيس جديد للتراث** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣)، ومحمد عابد الجابري، **التراث والحداثة: دراسات.. ومناقشات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

(٢٦) انظر: Claus Offe, «Modernity and the State: East, West,» *Political Studies*, vol. 45, no. 5 (December 1997), pp. 961 - 965.

يضمن تفسيراً للتاريخ يغلب عليه السلبية، حيث يُقبل على علاته باعتبار أن ذلك من طبيعة الأشياء. وقد أثرت الحداثة في هذا الاستقرار، إذ أدت إلى نوع من التسارع التاريخي نتيجة التقدم التكنولوجي، حيث أصبح نمط الوجود الاجتماعي والسياسي أكثر شفافية، وحيث فقدت التغيرات التقليدية مصداقيتها، وقد انسحب ذلك أيضاً على التفسيرات الدينية حيث اتسع نطاق العلم (Science)، وصاحب ذلك تدعيم اتجاه إيمان الإنسان نحو «الطبيعة» على حساب إيمانه بالدين. من هنا، كان الارتباط بين «الحداثة الأوروبية» و«العلمانية»، وكان القول بأن القرن العشرين كان قرن «العلمانية»، وقد شهد ختام القرن العشرين حركات الإحياء الديني في الأديان المختلفة(٢٧).

وقد صاحب ذلك بالطبع على المستوى الأخلاقي والفلسفي البحث عن اليقين والثبات في ظل الإيقاع المتسارع للعصر، كما صاحبه أيضاً شيوع «التعددية»، ذلك أن مستويات الوعي أبعد ما تكون عن التماثل في المجتمعات الحديثة، الأمر الذي أوجب إيجاد صياغات توفيقية للتعايش السلمي بين مختلف الأشكال والبنى الاجتماعية والثقافية(٢٨). ومما لا شك فيه أنه نظر إلى «التعددية» حين تكون شاملة وفعالة ومعترفاً بها باعتبار أنها عنصر ثراء لا عنصر تفكك. وقد أوجب ذلك الوضع على المجتمعات الحديثة أن تقوم باستمرار بعملية مثاقفة من نوعين: مثاقفة مكانية تحكم العلاقات بين المجتمعات الحديثة وثقافاتها من ناحية، ومثاقفة زمانية تهتم بتصادم العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية المتكونة في عصور متعاقبة في صلب المجتمع الحديث. ولا شك في أن «التعددية» في أحد جوانبها تعني كثرة البدائل التي لا تنفك دائماً تعبر عن بروز «الجديد».

من هنا، يتبين أن «الحداثة» كما أفرزتها المجتمعات الغربية ليست مفهوماً إجرائياً اجتماعياً أو سياسياً أو تاريخياً، إنها ـ بإيجاز ـ نمط حضاري يختلف اختلافاً جذرياً عن الأنماط التقليدية (التي تنتمي إلى الماضي)، وان من لوازمها الأساسية في الفكر والاقتصاد والسياسة شيوع «العقلانية» فهي التي أدت إلى التقدم العلمي والتقاني، وكانت الركيزة الفلسفية الأساسية لجميع الحركات الفكرية منذ عصر التنوير، ومن دونها لا يمكن فهم التنظيمات السياسية التي قامت عليها الدول «الحديثة».

وبتطبيق قيم «الحداثة» على مفهوم «الحداثة» نفسه نجده يفرز في ما يفرز حداثة جديدة قد تكون مضادة ومتمثلة في ذلك النقد الدائم والمستمر والرغبة في تغيير «الحداثة» نفسها إلى شكل جديد عرف بـ «ما بعد الحداثة».

٢ ـ ما بعد الحداثة (Post-Modernism)

مفهوم صاغه الفكر الغربي أيضاً تعبيراً عن تيار فكري جديد يقوم على أساس النقد والهجوم على قيم الحداثة الغربية ومفاهيمها(٢٩)، والذهاب أبعد من ذلك إلى القول بسقوط مشروع الحداثة الغربي بعد أن وصل إلى منتهاه، وأنه أخفق في تحقيق ما وعد به، والدليل على

---

(٢٧) انظر تحليلاً لذلك في: جيل كيبل، **يوم الله: الحركات الأصولية المعاصرة في الأديان الثلاث**، ترجمة نصير مروة (قبرص: دار قرطبة للنشر والأبحاث، ١٩٩٢). وانظر أيضاً: روجيه جارودي، **الأصوليات المعاصرة: أسبابها ومظاهرها**، تعريب خليل أحمد خليل (باريس: دار عام الفين، ١٩٩٢).

(٢٨) انظر وقارن: Michael D. Ward and Kristian S. Gleditsch, «Democratizing for Peace,» *American Political Science Review*, vol. 92, no. 1 (March 1998), pp. 51 - 63.

(٢٩) انظر: مطاع صفدي، **نقد العقل الغربي: الحداثة وما بعد الحداثة** (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠).

ذلك أن خبرة القرن العشرين الذي أشرف على نهايته أظهرت أعتى النظم الشمولية والسلطوية، وبرزت فيه الايديولوجيات العنصرية، وأسيء فيه استخدام العقلانية بعد أن تحكمت المصالح الأنانية للقوى العظمى، وانعكس ذلك على قضية الحرب والسلام بين الأمم والشعوب، وظهر إسراف شديد في ممارسة الفردية، وأسيء استخدام العلم والتكنولوجيا، فأصبحا مصدر تهديد للإنسان بدلاً من أن يقوما بحل مشكلاته. ولم يقتصر هذا التيار الجديد «ما بعد الحداثة» على توجيه النقد العنيف لقيم الحداثة، وإنما تجاوز ذلك إلى التبشير بقيم جديدة تقوم على أساس الانفتاح الفكري المضاد لفكر الحداثة «الجامد» الذي كان يتسم بصياغة الأنساق الفكرية المغلقة التي اتخذت شكل مذاهب فكرية وايديولوجيات سياسية تنقصها المرونة اللازمة[٣٠]. ويمكن القول إنه ليس من السهل الإلمام بفكر «ما بعد الحداثة» لأنه ليست له نظرية عامة تحكمه لأنه هو نفسه ضد صياغة النظريات العامة[٣١]، ولذلك فإن كثيراً من المقولات الرافضة أو المؤيدة «لما بعد الحداثة» لا تقوم في الواقع على فهم دقيق لأسس تتصف بـ «العمومية» وإنما هي ـ في الغالب ـ تأخذ شكل الانطباعات الذاتية. وفي الواقع ان تسميتها بـ «ما بعد» يدل على عدم تحديدها تحديداً يعطي لها اسماً معيناً يميزها لأنه لم يتم تحديدها أو تمييزها بعد[٣٢].

كان لا بد من هذا التمهيد النظري المفاهيمي لإيضاح أن مفهوم «الصهيونية» و«ما بعد الصهيونية» هما انعكاس للحضارة الغربية، واشتقاق من مفاهيمها.

٣ ـ الصهيونية (Zionism)

ولدت كمفهوم وايديولوجيا على يد ثيودور هرتزل في نهاية القرن الماضي حيث حاول أن يجعل منها برنامج عمل لجمع اليهود، وان استيطانهم في فلسطين مبني على مفهوم «الأمة اليهودية»[٣٣] و«القومية اليهودية» ومجسد في «الدولة اليهودية». و«الصهيونية» كمفهوم وايديولوجيا هي انعكاس لقيم الحداثة الأوروبية، وهي إحدى تجلياتها. وكما سارت الحداثة الأوروبية في طريق التطور إلى نقدها وتجاوزها إلى «ما بعد الحداثة» سارت الصهيونية في الطريق نفسه.

٤ ـ ما بعد الصهيونية (Post-Zionism)

قياساً على مصطلح «ما بعد الحداثة» صيغ مصطلح «ما بعد الصهيونية»، وقد نجح عاموس ايلون بالدعاية لهذا المصطلح في مقال نشرته مجلة **نيويورك ريفيو** *(New York Review)* نهاية عام ١٩٩٦. وقد اكتسب المصطلح مزيداً من الشرعية بعد أن أجازه الفيلسوف اليهودي مناحم برينكر واستخدمه. وقد ذاع استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى حالة الفراغ التي تنتاب الفكر الإسرائيلي من جراء إعادة النظر في الفلسفة السياسية والايديولوجية المؤسسة للدولة اليهودية. وهذه المراجعة هي إحدى تجليات الموجة الثقافية العامة التي تجتاح الحضارة الغربية والتي عرفت فيها تعبيرات «نهاية التاريخ»، و«نهاية الفلسفة» و«نهاية الحضارة» فبدأنا

---

(٣٠) Pauline Marie Rosenau, *Post-modernism and the Social Sciences: Insights, Inroads and Intrusions* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992).

(٣١) انظر: السيد يسين، «حوار حول الحداثة وما بعدها»، **الأهرام**، ١٩٩٨/٤/١٦.

(٣٢) انظر: سامي خشبة، «ما بعد الحداثة والتفكيك والاثنوجرافيا»، **الأهرام**، ١٩٩٨/٢/٦.

(٣٣) انظر: David L. Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 19 vols. in 10 (New York: Macmillan; Free Press, 1968), vol. 16, pp. 593 - 598.

نسمع عن «نهاية الصهيونية» وزاد استخدام تعبير الـ «ما بعد...» تعبيراً عن كون المصطلح الذي يتبعه لا يعبر عن خصائص جامعة مانعة، وإنما هو يعبر عن مرحلة انتقالية غير محددة الملامح. وغاية ما يمكن قوله بشأن «ما بعد الصهيونية» أنها مرحلة جديدة من مراحل تطور المشروع الصهيوني لا زالت في طور التبلور ولم يتحدد مضمونها بعد[٣٤].

٥ ـ العولمة (Globalization)

هي أيضاً من المصطلحات المستحدثة التي غزت اللغة الثقافية والأكاديمية في السنوات الأخيرة لتعبر عن آخر تطورات المسيرة الإنسانية على كوكب الأرض[٣٥].

وتتمثل جوهر عملية «العولمة» في سهولة حركة البشر والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني[٣٦]. ومنذ بداية «الثورة التكنولوجية الثالثة» بتعبير ألفين توفلر وقد بدا أن هناك شيئاً ما يحدث، ولعله سيطرة «الميديا» أو «وسائط الإعلام الجماهيرية» وتجاوزها الحدود القومية للدول والجماعات وجعل العالم كله قرية واحدة[٣٧].

ومما لا شك فيه أن لـ «العولمة» تجليات متعددة ثقافية واجتماعية وإعلامية واقتصادية وسياسية[٣٨]. ومما لا شك فيه أن الثورة الاتصالية عن طريق الأقمار الصناعية وشبكة الانترنيت التي تربط البشر في أنحاء المعمورة كافة سيؤدي ذيوعها وانتشارها إلى أكبر ثورة معرفية في تاريخ الإنسانية[٣٩].

وهذا المفهوم قد تزامن ظهوره في تسعينيات هذا القرن مع نشأة ما عرف بـ «النظام العالمي الجديد»[٤٠] الذي دشنه سقوط الايديولوجيا الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج والتطورات المعروفة كافة في هذا الصدد[٤١].

وفي هذا الإطار الفكري المفاهيمي يتحرك الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مرحلته الحالية، وفي هذا الإطار قدم شمعون بيريس مشروعه «الشرق أوسطي»[٤٢] في

---

(٣٤) انظر: أحمد المسلماني، «ما بعد الصهيونية: أزمة البديل في الفكر السياسي الإسرائيلي،» **الأهرام**، ٨/٧/١٩٩٨.

(٣٥) انظر: Anna K. Dickson, *Development and International Relations* (Malden, MA: Polity Press, 1997), pp. 24 - 33.

(٣٦) انظر: محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٣٣ ـ ١٥٠.

(٣٧) انظر: السيد يسين، «النشأة التاريخية للعولمة،» **الأهرام**، ٢٤/١/١٩٩٨. ولمزيد من التفاصيل، انظر: Wolfgang H. Reinicke, «Global Public Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 6 (November-December 1997), pp. 127 - 140.

(٣٨) انظر: السيد يسين، «التجليات المتعددة للعولمة،» **الأهرام**، ٢٩/١/١٩٩٨.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: Diane Reiner and Keith Blanton, *Person to Person on the Internet* (Boston: AP Professional, 1997), pp. 365 - 389.

(٤٠) انظر: Joseph S. Nye, Jr., *Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History*, 2nd ed. (New York: Longman, 1997), pp. 181 - 192.

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Joshua S. Goldstein, *International Relations*, 2nd ed. (New York: Harper Collins College Publishers, 1996), pp. 26 - 29 and 39 - 43.

(٤٢) انظر: شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

جانبه الاقتصادي الخاص بالسوق الشرق أوسطية، وفي جانبه السياسي الخاص بما تم في إطار عملية السلام من تطورات معروفة. ثم جاء نتنياهو بفكر مضاد وفهم مخالف وبأسس لا تختلف مع سابقه حول وحدة الهدف النهائي ولكن حول استراتيجية تحقيقه.

وإذا تابعنا القيادة الصهيونية التاريخية العلمانية نجدها قد حاولت استخدام مفهومي «الدولة» و«السيادة» من أجل إعادة خلق الهوية اليهودية كهوية قومية تنضم إلى الأمم الأوروبية الحديثة، ولقد ميز الصهيونية منذ نشأتها أنها حتى وهي في ذروة علمانيتها جمعت بين الانتماء الديني والانتماء القومي جمعاً يبلغ حد التطابق وهذا التطابق، بين الأمة والدين منع أي إمكانية لفصل الدين عن الدولة(٤٣).

وبداية ينبغي لنا أن نشير إلى التغيرات الحاصلة في العلاقة بين «اليهودية»، و«الصهيونية»، و«الدولة»، ذلك أن الصهيونية في بدايتها كان ينظر إليها على أنها حركة أقلية رفضتها اليهودية الأرثوذكسية لأنها تنظر إلى اليهود كأمة مثل باقي الأمم وليس كجماعة دينية لها دين متميز. ومن وجهة النظر اليهودية المعادية للصهيونية نظر إلى أن إقامة الدولة اليهودية هو عمل الله وليس من عمل اليهود أنفسهم، الذين ينبغي لهم أن يعيشوا واقعهم كواقع «شتات» إلى حين ظهور المسيح المخلص.

وكما كانت حرب ١٩٦٧ علامة فاصلة في بروز التيارات الدينية الأصولية اليهودية، فقد أثرت هذه الحرب بسبب النجاح الذي ظهر للمشروع الصهيوني على صهينة الجماعات اليهودية المنظمة في العالم، والتي لم تحمل للصهيونية أهمية قبل هذا التاريخ حيث اعتبرت الصهيونية مغامرة قد يكتب لها النجاح أو الإخفاق. ومع إرهاصات العولمة أعيد اكتشاف إسرائيل من قبل هذه الجماعات باعتبارها محوراً لـ «الهوية اليهودية المعولمة»، وتمت صهينة الهوية اليهودية في الغرب وفي الولايات المتحدة بخاصة. واتخذ ذلك معنى التضامن والتماثل مع إسرائيل باعتبارها حاجة تحتمها الهوية الثقافية في وسط دولة ديمقراطية ليبرالية تسمح بالتعددية الثقافية إلى جانب المواطنة المشتركة(٤٤).

وفي الواقع يمكن القول إن الهوية اليهودية قد تمت عولمتها وجعل إسرائيل مركزاً معبراً عنها. ولم يتناقض ذلك مع الصهيونية حيث كانت منذ بدايتها «حركة أوروبية تجتاز الحدود القومية في أوروبا نحو هوية قومية معولمة»، واكتسب الانتصار الذي حققته الدولة الإسرائيلية العلمانية في عام ١٩٦٧ بعداً دينياً حين تطابقت أرض إسرائيل التوراتية مع «دولة إسرائيل الدنيوية المحتلة». وكان لهذا الانتصار أثره في صهينة الجماعات اليهودية المنظمة في العالم. و«بعد أن كانت عملية العلمنة اليهودية تميز المرحلة السابقة من تاريخ الصهيونية أصبحت المرحلة الحالية تتميز بتدين الصهيونية»(٤٥).

والواقع أن أزمة السلام العربية ـ الإسرائيلية لم تنفك تعبر عن معادلات الصراعات الداخلية الإسرائيلية التي تخلق مجالاً يربط بين سلام إسرائيل الداخلي وسلامها الخارجي

---

(٤٣) انظر: شبتاي تيبت، بن جوريون والعرب، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل، ١٩٨٧)، ص ١٠ ـ ١١.

(٤٤) انظر وقارن: Thomas C. Schelling, «The Cost of Combating Global Warming: Facing the Tradeoffs,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 6 (November-December 1997), pp. 8 - 15.

(٤٥) انظر: عزمي بشارة، «بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً»، **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣١ (١٩٩٨)، ص ٥٥ ـ ٥٧.

مع الوطن العربي. والفكر في هذا الصراع يلعب دور المحرك والمثير والباعث.

وقد لعبت الصهيونية كفكر وايديولوجيا دورها في إقامة إسرائيل وتأسيس وجودها ووضع قواعد ايديولوجية تكفل تجميع اليهود وبناء وحدتهم الوطنية على قاعدة استعداء العرب والمسلمين لخلق حالة من التعبئة لشن حروب توسعية(٤٦). وفي ما يبدو، فإن دور الصهيونية في هذا الصدد، وعلى مستوى الفكر داخل إسرائيل وخارجها، قد انتهى أو أن هذا الدور قد أشرف على نهايته(٤٧).

وفي ظل تشابك هذه المفاهيم وتفاعلها، وفي ظل البيئة الدولية التي تتحرك فيها «بيئة النظام العالمي الجديد»، نجد أن الثقافة السياسية السائدة في إسرائيل لم تكن معادية لـ «العولمة» أو مستنكرة لها، وأن اهتمامها منصب على تأسيس موقعها الاقتصادي ضمن هذه العملية الجارية. كذلك نجد أن اليسار الصهيوني قد أخذ دوره القيادي يدخل في طور الأزمة، وذلك بعد أن انهى مهمته التاريخية بإقامة وتثبيت وجود إسرائيل كدولة، وأن القيادة أصبحت الآن في يد اليمين الصهيوني المتحالف مع قوى الدين المسيسة التي تحتل موقع الهيمنة الثقافية داخل إسرائيل ـ على الأقل ـ على مستوى المواطن العادي.

إن المعضلة الفكرية الأساسية في مرحلة «ما بعد الصهيونية» وطور «العولمة» الذي يعيشه العالم حالياً تدور حول إيجاد صياغة مقبولة لمسألة علاقة الدين بالدولة ومسألة فصل المواطنة عن الدين. ودور اليسار الصهيوني واليمين العلماني والديني في إسرائيل بالنسبة لهذه المعضلة مختلف حركياً وإن كان متفقاً حول علاقة الأمة بالدين وحول يهودية الدولة(٤٨). فالقوى اليسارية الصهيونية لا تزال تخوض معركتها العلمانية على قضايا الأحوال الشخصية وتدخل في مواجهة مع المؤسسة الدينية، مع عدم المساس بعلاقة الأمة بالدين أو بيهودية الدولة. ولكن التطورات العالمية بدأت تفرز تغييرات ثقافية لم يظهر تأثيرها في مجال السياسة بعد. وهذه التغييرات تدور حول الفصل بين «الأمة اليهودية العالمية» و«الكيان القومي اليهودي» في «إسرائيل» الذي يجمعه مع العرب المقيمين على هذه الأرض إطار المواطنة في الدولة التي لم تعد في حاجة لأن تكون «صهيونية» بالمعنى القديم لأن «الصهيونية» حققت أهدافها وأصبحت الآن «ما بعد صهيونية».

وهذه المرحلة الجديدة لم تستقر بعد حيث لم تحتل «ما بعد الصهيونية» مكان «الصهيونية» في الواقع الحالي «للدولة اليهودية». ولكن في هذه المرحلة الانتقالية تظهر بوضوح عمليات تسييس الدين وتدين السياسة بشكل يميل إلى التطرف حيث يبحث اليمين القومي الديني عن علاقة مع الغرب يستطيع من خلالها أن يحفظ لإسرائيل وجودها بجوهر يهودي وشكل حضاري ديمقراطي غربي يُقصي المحيط العربي، ويحيط إسرائيل بسياج حديدي يجعل منها مجتمع «الأبارتهايد» عن طريق الفصل الديمغرافي مع الفلسطينيين. أما العرب فعليهم أن يقبلوا بسلام قائم على الردع وليس على العدل(٤٩).

---

(٤٦) انظر وقارن: David Fromkin, «Retrogressive Little Wars: Honor Forgotten,» *Foreign Affairs*, vol. 77, no. 1 (January-February 1998), pp. 143 - 148.

(٤٧) انظر وقارن: Barbara Goodwin, *Using Political Ideas*, 4th ed. (New York: Wiley, 1997), pp. 17 - 35.

(٤٨) انظر: G. R. Berridge, *International Politics: States, Power, and Conflict since 1945*, 3rd ed. (New York: Prentice Hall/Harvester Wheatsheaf, 1996), pp. 63 - 74 and 205 - 210.

(٤٩) انظر: بشارة، «بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً»، ص ٥٨.

وهذا هو جوهر فكر نتنياهو السياسي في تعبيره عن المرحلة التي تعيشها إسرائيل «فيما بعد الصهيونية» وفي تعبيره عن حقيقة انقسام الوفاق داخل إسرائيل.

إن «ما بعد الصهيونية» هي «صهيونية ما بعد الحداثة»، وإذا كانت «الصهيونية» قامت كحركة تفكيكية (Deconstructed) قامت بـ «تفكيك كل من العرب واليهود ونقلهم من أوطانهم الأصلية إما إلى فلسطين أو خارجها». وقد لجأت من أجل ذلك إلى محاولة خلع القداسة على الذات اليهودية، فإن «صهيونية ما بعد الحداثة» تفعل العكس، فهي تقوم بنزع القداسة عن اليهود وإعادة مناقشة كل المرجعيات الصهيونية التي أسست عليها هذه القداسة(٥٠).

وقد بدأت المناظرات الأكاديمية في إسرائيل حول الصهيونية في الثمانينيات عندما ظهرت عدة أعمال علمية تطرح صورة مناقضة تماماً عن المجتمع اليهودي في فلسطين تخالف ما كان مستقراً عليه من قبل، وهذه الأعمال انتمت بصفة أساسية إلى علمي «التاريخ» و«الاجتماع» وقد عرف القائمون بهذه الأعمال بـ «المؤرخين الجدد» و«علماء الاجتماع الجدد»(٥١).

والذي يبدو أن «صهيونية عصر ما بعد الحداثة» قد تزامنت مع ظهور «النظام العالمي الجديد»، بل لعلها هي ذاتها إحدى تبدياته في التجمع الصهيوني حيث يبدو النظام العالمي الجديد بمثابة إعادة إنتاج الرؤية المعرفية العلمانية الشاملة في أواخر القرن العشرين ومشارف القرن الحادي والعشرين(٥٢).

والواقع أن مضمون ما «بعد الصهيونية» غير متفق عليه أو غير واضح بعد، وعلى مستوى الفكر الإسرائيلي هناك أطروحتان: **إحداهما**، تتمثل في تنامي عملية تهويد الدولة والتأكيد على الأبعاد اليهودية للدولة، وهذه الأطروحة تحاول أن تلملم عوامل التفتت والانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي لتصنع منها وفاقاً يتمثل في عقد اجتماعي بين الصهاينة المتدينين والصهاينة العلمانيين. أما الأطروحة **الثانية**، فهي أكثر انفتاحاً عن طريق عولمة الدولة وقيامها بأدوار اقتصادية وثقافية تتوافق مع التوجهات العالمية الجديدة. وهاتان الأطروحتان على الرغم من محاولتهما التوافق لإحلال عوامل الوفاق والانسجام إلا أنهما تعبران عن حقيقة الصراع المطروح داخل إسرائيل اليوم ما بين الراغبين في التأكيد على الهوية اليهودية ـ الصهيونية بمعناها الاستبعادي السلبي للآخر العربي، وما بين الطامحين إلى تحقق تفاعل إيجابي مع الآخر من خلال مركزة دور إسرائيل الاقتصادي في محيطها الإقليمي. انهما الأطروحتان اللتان عبر عنهما فكر شمعون بيريس مخطط المشروع «الشرق أوسطي» و«سلام السوق» القائم على مقايضة الأرض مقابل السلام، وفكر بنيامين نتنياهو صاحب «سلام الردع» ومقايضة السلام بالسلام. وقد رحل بيريس حاملاً معه أحلامه في «الشرق الأوسط الجديد»، وبقي نتنياهو لينسف بأزماته المتتالية كل ما تم خلال عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١.

والسؤال الآن: هل يرحل نتنياهو قريباً حاملاً معه فكره بحيث يمكن استئناف عملية السلام أم لا؟ وإذا رحل، فماذا بعد نتنياهو؟

---

(٥٠) انظر: المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص ٢٣.

(٥١) انظر: أحمد تهامي، «ما بعد الصهيونية: توجهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي»، **الأهرام**، ١٩٩٧/١١/٢٨.

(٥٢) انظر: المسيري، المصدر نفسه، ص ٢٤.

الخاتمة: ماذا بعد نتنياهو؟

هل تنتظر عملية السلام رحيل نتنياهو؟ سؤال يتردد بعد أن أصبحت عملية السلام تدور في حلقة مفرغة تتوالى فيها الأزمات حتى أصبح كثير من الدوائر السياسية والدبلوماسية - حتى المتعاطفة - مع إسرائيل ترى انه لن يحرز أي تقدم في عملية السلام في ظل حكومة نتنياهو «وأن الحد الأقصى الوارد تحقيقه هو تهيئة الوضع لما بعد نتنياهو»(٥٣).

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نناقش فكر نتنياهو السياسي وكيفية تعبيره عن حجم الصراع الناشب بين الأجيال القديمة والأجيال الجديدة من الإسرائيليين، وكيف أنه في ظل استمرار هذا الصراع لا يمكن تشكيل إرادة موحدة في إسرائيل تدفع بعملية السلام إلى الأمام. والأزمة في حقيقتها تكمن في أن الجيل الجديد من الساسة مثل نتنياهو قد أصبح أكثر ميلاً من الجيل القديم إلى تبني الأساطير في محاولة لتحقيق نوع من المثالية السياسية المبنية على مقولات ونبوءات دينية، وذلك بعكس الجيل القديم الذي استوعب حقائق الصراع وأصبح أكثر ميلاً للتسوية وأكثر استعداداً لقبول قانون التعايش بدلاً من قانون الحرب.

ويرى البعض أن أخطر ما أفرزته مرحلة حكم نتنياهو في إسرائيل أنها أعادت المجتمع الإسرائيلي إلى الوراء بمعتقدات وأفكار لا تتفق وروح الرغبة الصادقة في إقامة سلام حقيقي ودائم. «لقد أعاد نتنياهو... بعث روح التوحش من جديد، ولم تكن مهمته صعبة في ضوء تراجع تيار السلام والاعتدال بعد اغتيال رابين وإخفاق بيريس من ناحية، واستناداً إلى طبيعة المجتمع الإسرائيلي التي تميل إلى استخدام العنف واللجوء إلى الحرب لضمان الأمن.

وبذلك فإن أزمة السلام الراهنة تُعد صناعة إسرائيلية خالصة يملك اليمين الإسرائيلي المتطرف «براءة اختراعها»(٥٤).

ومن المنظور الفكري، فإن تعميق الاتجاه نحو السلام والتعايش بين العرب واليهود يتطلب بصفة أساسية التخلي عن الايديولوجيا الصهيونية التقليدية التي تنتمي إلى قيم عصر استعماري، وتجاوزها إلى تخليص اليهودية من صهيونيتها لأن ذلك ضروري من أجل تحقيق تعايش إنساني بين الأديان.

ومن المسلم به أن عملية السلام بدأت في ظل اختلال التوازن الإقليمي والدولي لصالح إسرائيل، إلا أن أهمية هذه العملية من المنظور الفكري والقيمي تأتي من حيث تأثيراتها الفكرية والايديولوجية في معنى الصراع بين الثقافتين: الصهيونية والعربية. فمن ناحية الثقافة العربية، فإن الرؤية الفكرية والايديولوجية وراء حركة الجانب العربي نحو السلام مع إسرائيل تكمن في تحديد الغاية النهائية من عملية السلام في إقامة دولة علمانية ديمقراطية في فلسطين تستوعب التعايش بين الأديان، ذلك أنه لا عداء موجهاً نحو اليهود أو اليهودية باعتبار الديانة، وإنما الصراع هو مع الصهيونية بفكرها العنصري الاستعماري التوسعي.

أما من ناحية الجانب الإسرائيلي، فإن الأبعاد الفكرية والقيمة وراء بدئه لعملية السلام تكمن في أن تسليم إسرائيل بمبدأ الانسحاب من الأرض المحتلة لتقوم عليها سلطة وطنية فلسطينية أياً كان حجم هذا الانسحاب يعني التسليم بالوجود والكيان الفلسطيني الذي يعد

---

(٥٣) انظر: محمد سيد أحمد، «الحلقة المفرغة ومحاولة تجاوزها»، الأهرام، ١٩٩٧/٨/١٤.

(٥٤) انظر: مرسي عطا الله، «مأزق السلام»، الأهرام، ١٩٩٨/٤/١٦.

إنكاره ركناً أساسياً من أركان العقيدة الصهيونية التقليدية. ولعل هذا يفسر شراسة المعارضة التي توجهها قوى التطرف الإسرائيلي ضد السلام باعتبار أن ذلك السلام يعد احتضاراً للفكر الصهيوني التقليدي ونهاية له كثقافة عفى عليها الزمن، وليس أمامها من مصير في المستقبل سوى المصير الذي واجهه النظام العنصري في جنوب افريقيا.

فالقوى المعارضة للسلام داخل إسرائيل واعية ذلك التناقض القائم بين الصهيونية بفكرها التقليدي والسلام والتعايش، وتدرك العلاقة الطردية بين تقدم السلام وتفاعل الثقافات وتحلل الفكر الصهيوني التقليدي. فكلما تعثر السلام وتعمق الانغلاق على الذات انتعش هذا الفكر وأصبح أكثر قدرة على صيانة المشاعر العنصرية لدى اليهود في إسرائيل. ولعل ذلك يفسر «مواقف نتنياهو المتصلبة ورغبته الواعية في استفزاز العداء العربي لإسرائيل حتى يجني من وراء ذلك تزايداً لشعبيته بين قوى التطرف من الإسرائيليين الذين باتوا يتهمون بالخيانة كل القوى الإسرائيلية الأخرى التي اكتشفت في ضوء مسيرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفي ضوء الانتفاضة الفلسطينية[٥٥] مدى فقرها الثقافي ونقصها الإنساني فسعت إلى بناء سلام يكون الشعب الفلسطيني ركناً من أركانه»[٥٦].

والتساؤل الذي نثيره الآن يتعلق بموقف الفكر والثقافة العربية والإسلامية من هذه التطورات بشكل يدفع قدماً نحو تحجيم غلاة المتطرفين من الإسرائيليين الذين يعملون على إنعاش الفكر الصهيوني العنصري.

ونثير بهذا الصدد تساؤل هو: مع من نتحدث من الإسرائيليين؟

بالطبع تثير الباحثة هذا السؤال من المنظور الفكري الثقافي، وليس من المنظور الحركي السياسي. فمن الناحية الفكرية والثقافية لا يخلو أي احتكاك سواء كان تعاونياً أو صراعياً من التأثير الثقافي والفكري. ومما لا شك فيه أن تجربة السلام العربية ـ الإسرائيلية التي بدأت من مدريد عام ١٩٩١ كان من أهم تفاعلاتها ذلك النقاش والجدل الفكري سواء داخل الجانب العربي أو الإسرائيلي أو بينهما معاً حول إمكانية التعايش العربي اليهودي وحول صورته ومستقبله وحول وضع إسرائيل في المنطقة العربية ومستقبل وجودها.

لقد أثار المفكر إدوارد سعيد حواراً فكرياً حول تفاعل القوى الراغبة في السلام والتعايش من الجانبين العربي والإسرائيلي، وأجاب بأن الطرف الجدير بالمخاطبة ليس قوى حزب العمل، ذلك أن فكر بيريس والاتجاه الذي يسانده لم يتجاوز مفهوماً للسلام كان في جوهره هو الآخر «عقد إذعان»، فهو لا يختلف عن فكر نتنياهو إلا في الوسيلة ويبقى الجوهر واحداً. ودون استبعاد القوى الراغبة في السلام داخل جبهة حزب العمل، فإن «يهود البلدان العربية» الذين لا يزالون يعانون الاضطهاد ضمن النظام الإسرائيلي الذي سيطر عليه يهود «الإشكناز» هم الطرف الأجدر بالمخاطبة من الجانب الثقافي الفكري العربي، وأيضاً المثقفون المستقلون من الجامعيين والفنانين الذين يسمح لهم عملهم الفكري بقدر أكبر من التقبل لفكرتي الحقوق الوطنية الفلسطينية والاستقلال الفلسطيني.

---

(٥٥) انظر: أوري نير، «١٠ أعوام على الانتفاضة، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٧»، هآرتس، ١٩٩٧/١٢/١٠، نقلاً عن: **مختارات إسرائيلية**، السنة ٤، العدد ٣٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٥٦) انظر: يوسف شعبان لبد، «وجهة نظر حول السلام والدولة»، **الأهرام**، ١٩٩٨/٧/٢٩.

كذلك فإن السلام يتضمن بادىء ذي بدء تحديد معناه وجوهره ليس فقط بالنسبة للجانب الإسرائيلي، وإنما للجانب العربي أيضاً. فهل «السلام» مجرد تكتيك وقتي يفرضه الخلل الحالي في موازين القوى؟ أم أنه استراتيجية حياة؟

أيضاً هل مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي على أساسه قامت عملية السلام مبدأ متوافق منطقياً أم أنه ينطوي على خلل أو غموض منطقي؟ فالأرض كيان مادي يمكن تجزئته أو تقسيمه أو الحصول المرحلي عليه جزءاً بعد جزء، أما السلام فهو معنوي فلا يمكن أن نتصور أن نحصل على نصف سلام أو ربع سلام. أيضاً، أي أرض، نعني هل هي أرض ما قبل ١٩٤٨؟ أم أرض ما قبل ١٩٦٧؟ لقد قامت عملية السلام على أساس قرار رقم (٢٤٢) وهو معروف بالتباساته.

هذا بالإضافة إلى أنه من غير الممكن أن نتصور قيام سلام دون أن يثبت الطرف الإسرائيلي الذي جاء ليستوطن الأرض أنه من الممكن أن يكون وجوده ذا فائدة للمنطقة، وهذا يعني أن تتخلى إسرائيل عن الصهيونية بمفهومها القديم القائم على تغليب مصالح اليهود على المنطقة وتطويعها لصالحهم وحدهم. فهل هذا ممكن؟ هل من الممكن تحقيق سلام مع الدولة الصهيونية؟ إذ كيف يمكن الوصول إلى سلام مع دولة لا زالت تتبنى نظرية متطرفة؟[٥٧] إن ذلك ينقلنا إلى تناول «أزمة البديل في الفكر السياسي الإسرائيلي». وهل تمثل «ما بعد الصهيونية» بديلاً مقبولاً للصهيونية كفيلاً بتحقيق رؤية فكرية ضرورية لتحقيق سلام حقيقي قائم على العدل؟؟ إن ثمة اتجاهات عديدة في داخل الفكر الإسرائيلي تُعيد النظر في مقولات الصهيونية وتوجه إليها النقد، وقد تناولنا ذلك عبر صفحات هذه الدراسة. وما نود أن نؤكده في ختام هذه الدراسة أن ثمة اتجاهات ثلاثة ما زالت تتصارع داخل الفكر الإسرائيلي:

الاتجاه الأول: يرى أن الصهيونية لا تزال قائمة ولا تحتاج إلى مراجعة، لذلك فإن المناقشات التي تثار بخصوص «ما بعد الصهيونية» ليست إلا ترفاً فكرياً. فالصهيونية بتوفيقيتها الاستيعابية للجانب السياسي والجانب الديني لا تزال صالحة للعمل في القرن الجديد. ويتبنى هذا الاتجاه أغلب عناصر اليمين العلماني الإسرائيلي الليكودي وغير الليكودي، وفي هذا الاتجاه ينتمي فكر نتنياهو الذي يستجيب للميل إلى الحفاظ على عنصرية الدولة الإسرائيلية وعدوانيتها.

الاتجاه الثاني: يرى نهاية الصهيونية وأنها قد أدت مهمتها بنجاح بتأسيس الدولة ودخلت في مرحلة «ما بعد الصهيونية». وهذه المرحلة يجب على إسرائيل أن تحقق فيها الاندماج في المحيط الاقليمي. وهذا الاتجاه هو الذي عبر عنه فكر شمعون بيريس ومشروعه عن «الشرق الأوسط الجديد»، وتتبناه عناصر في اليسار الإسرائيلي ومن مؤيدي حركات السلام. وتعود بذور هذا الاتجاه إلى عدد من المثقفين الإسرائيليين ومن أبرزهم أوري أفنيري. وفي كتابه **إسرائيل بلا صهيونية** الذي نشره في أعقاب حرب ١٩٦٧ دعا إلى التخلص من الصهيونية والتطلع إلى «وحدة سامية فيدرالية» تلتقي فيها الحركة القومية العربية بالقومية الإسرائيلية. وبغض النظر عن تقويم هذا الرأي إلا أنه تعبير حقيقي عن الاتجاه الذي يرى أن الصهيونية قد أدت مهمتها وأن «ما بعدها» يجب أن يكون اندماجاً في المحيط لا استمراراً في الخروج عليه[٥٨].

---

(٥٧) انظر: طاهر شاش، **التطرف الإسرائيلي: جذوره وحصاده** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ١١١.

(٥٨) أحمد المسلماني، «ما بعد الصهيونية: أزمة البديل في الفكر السياسي الإسرائيلي»، **الأهرام**، ١٩٩٨/٨/٧.

الاتجاه الثالث: يقول بنهاية «الصهيونية»، أيضاً والدخول «فيما بعد الصهيونية» ولكنه عكس الاتجاه الثاني لا يرى الاندماج مع المحيط الإقليمي ولكن يرى أن هذه المرحلة تستوجب من إسرائيل العودة إلى أصول الدين، فهو اتجاه أصولي ديني يلتقي مع حركات الإحياء الديني التي شهدتها الأديان الثلاثة ويطرح «الأصولية اليهودية» بديلاً من الصهيونية.

إذن نحن أمام اتجاهات ثلاثة: **أولها** الحفاظ على الصهيونية، **وثانيها** يطرح بديلاً منها في الاندماج في المحيط الاقليمي في الشرق أوسطية، **وثالثها** يطرح البديل الأصولي اليهودي. وهذه الاتجاهات الثلاثة تعني من الناحية الفكرية أن المراجعة التي تجريها الصهيونية لنفسها قد تنال منها وتفككها. فماذا ستشهده المرحلة القادمة؟ وهل نعود للسؤال الذي أثرناه في بداية الخاتمة؟ هل تشهد المرحلة القادمة رحيل نتنياهو حاملاً معه فكره اليميني المتطرف؟ وهل تنتظر عملية السلام رحيل نتنياهو حتى تعاود المسيرة؟

في الواقع أن أحداً لا يستطيع أن يجزم بما سوف تكون عليه المرحلة القادمة، ولكن المراقب لتطور الأحداث يلحظ أنه في غضون الفترة القريبة قبل كتابة هذه السطور أقر الكنيست الإسرائيلي قانونين: **الأول**، يلزم حكومة إسرائيل بعدم الانسحاب من الجولان إلا بعد الحصول على موافقة ٦١ بالمئة من أعضاء الكنيست، وعلى موافقة الأكثرية من الشعب الإسرائيلي خلال استفتاء عام. **والقانون الثاني**، يجيز للكنيست اتخاذ قرار بحل نفسه مع الدعوة إلى انتخابات مبكرة، وهي خطوة يراها البعض قد تؤدي إلى حرمان نتنياهو من الأغلبية الضئيلة التي يستند إليها في البرلمان، إلا أنه من ناحية أخرى، قد تؤدي الانتخابات المبكرة إلى تدعيم اليمين بعناصر جديدة في الكنيست.

وفي أوساط الصفوة السياسية العربية يتردد تساؤل: هل يتمكن نتنياهو من الاستمرار على قمة السلطة حتى نهاية فترة رئاسته عام ٢٠٠٠؟

في الواقع أن «اثنين من أكثر القادة العرب تعاملاً مع الإسرائيليين: الملك حسين والرئيس عرفات ـ يؤكدان أن الرجل باق في منصبه حتى عام ٢٠٠٠، وذلك طبقاً لما ترويه مصادر صحفية إسرائيلية»[٥٩].

وعلى الرغم من أن نتنياهو لا يحظى بالتأييد والثقة داخل أحزاب اليمين المتشددة إلا بنسبة ضئيلة، إلا أن الرأي الغالب داخل هذه الأحزاب يميل إلى الاحتفاظ به كرئيس للوزراء لأنه ـ من وجهة نظرهم ـ قادر على التعامل مع العرب في حين أنهم يرون أن رابين وبيريس وحزب العمل قد خانوا الشعب اليهودي[٦٠].

والواقع أن أغلب التحليلات تميل إلى ترجيح بقاء نتنياهو حتى نهاية رئاسته، بل إن البعض يرجح أن نتنياهو ربما يطمح في فترة ولاية ثانية قد يعهد لها بترويض ناخبيه لينتزع منهم «على مضض» موافقة لإحياء المسيرة السلمية بما يمكنه من جني حصاد يتمثل في بعث الأمل على المستوى العربي والغربي والإسرائيلي أيضاً. فهل سيظل الحالمون بالسلام ينتظرون رحيل نتنياهو؟ □

---

(٥٩) محمد السعدني، «أحداث في الأخبار»، **الأهرام**، ١٩٩٨/٨/١.

(٦٠) انظر: ابراهيم البحراوي، **الحرب: نهاية وقاحة اليمين الإسرائيلي** (بيروت: دار الحسام، ١٩٩٧).

الشخصية الإسرائيلية بين الخضوع والعنف

سويم العزي

أستاذ سابق وباحث في العلوم السياسية وعلم الاجتماع الحضري والريفي.

مقدمة

ان إثارة هذا الموضوع في الوقت الحاضر لم تأتِ كرد فعل على مواقف البعض من القيادات السياسية العربية، والبعض من المثقفين العرب في إظهار مشاعر تألمهم لما يحدث في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل مع كل عملية فدائية، والتي تطلق عليه هذه الأخيرة تسمية الإرهاب الفلسطيني ضد المواطنين العزل الإسرائيليين، متناسين هؤلاء أن لا الحكومة الإسرائيلية ولا المواطنين الإسرائيليين عبروا عن مشاعر الألم والأسف عما يقترفونه من المجازر والقتل المتعمد ضد العرب سواء كان ذلك داخل فلسطين المحتلة أو في جنوب لبنان، وإنما جاءت إثارة الموضوع بسبب توافق هذه المواقف مع وصول تمزق العرب إلى قمته والقضاء بشكل شعوري أو لاشعوري على كل عفوية وحدوية لدى الشعب العربي من خلال إعطاء الأهمية والأولوية للشعور الوطني المحدد بحدود إقليم ما على حساب الشعور القومي والوحدوي. وأصبحت المشاكل المتعلقة في قطر عربي معين لا تثير أي ردود فعل لدى الأقطار الأخرى باستثناء الردود العرضية الآنية. ووصلت الوضعية إلى أن حتى التفكير بأهمية الوحدة العربية أصبح يعني ضرباً من الأوهام ونهجاً متخلفاً يمثل العقلية المتقوقعة على ذاتها، بينما يسير العالم نحو تداخل عالمي تتفتت معه كل خصوصية قومية وثقافية، الأمر الذي يدفع ـ بحسب تصور هؤلاء المثقفين ـ إلى هجر المفاهيم القومية والعمل من أجل الانفتاح على المجتمع الإسرائيلي ووضع قواعد الانطلاقة نحو المستقبل المشترك الشرق الأوسطي. والغريب في الأمر أنه مع تزايد دعاوى هؤلاء المثقفين تتزايد درجات عنف أفراد المجتمع الإسرائيلي ضد العرب وعدم اكتراثهم بكل ردود الفعل التي يثيرها عملهم التعسفي. فكيف يمكن تفسير تزايد عنف الشخصية الإسرائيلية في الوقت الحاضر؟ وهل يمكن اعتبار هذا العنف مجرد رد فعل آني، أم أنه عنف مؤسسي، بمعنى أن له علاقة بالتربية والتنشئة السياسية؟ وإذا كان فعلاً عنفاً مؤسسياً، فكيف يأمل العرب بالتعاون مع هذه الشخصية ووضع الثقة بها؟ وحتى ولو افترضنا أن هذا العنف ذو صفة مؤسسية، فلماذا لا يثير ألم ضحايا العنف ردود فعل تمردية، وما هي الآليات التي تلجأ إليها الشخصية الإسرائيلية في تحرير نفسها من كل شعور بالذنب والندم؟

يحاول هذا البحث الإجابة عن كل هذه الاستفسارات من خلال تقديم تفسير لظاهرة

عنف الفرد الإسرائيلي وخضوعه التام إلى سلطته، وما تعيشه هذه الشخصية من اختلال يعود مصدره إلى وجود سلطة ذات تعامل شمولي رغم الانطباع الديمقراطي الذي تعطيه عن نفسها من جهة، ومن جهة أخرى يعكس عنفه تربية وتنشئة أيديولوجية هذه السلطة التي لا يمكن لها أن تتغير لكون مستقبل وجود الفرد ووجود سلطته مرتبطين فيما بينهما. وبهدف الوصول إلى معرفة حقيقة هذه الشخصية سيقسم الموضوع إلى محورين: يتناول الأول تعريف ظاهرة الخضوع ومصادر شرعيته، وذلك في بندين. والثاني يبحث في خضوع الفرد الإسرائيلي والعلاقة بين القلق والعنف والدين، وذلك في بندين أيضاً.

أولاً: ظاهرة الخضوع ومصادرها

سنحاول في هذا المحور بحث ظاهرة الخضوع بشكل عام والمصادر التي تجبر الفرد على الاستسلام، والتي تمنح لمن استفاد منها بالحصول على شرعية سيطرته.

١ ـ في الخضوع

لما كان الإنسان اجتماعياً بطبعه، فإن صفته هذه تفرض عليه أن يعيش مع الآخرين الذين يتقاسم معهم المصالح والقيم المشتركة. ويفترض التعايش الجماعي وجود سلطة تنظم أسسه على قواعد تأخذ لها شكل التدرج الهرمي، حيث تقوم القيم والرموز التي لها معانٍ ذات تأثير ومغزى خاص لدى الأفراد، بتبرير صياغته على هذا الشكل. ان الهدف من وراء وضع هذا التنظيم هو المحافظة على المجموعة وضمان استمرار وجودها. لذلك فهو يعكس محصلة القوى التي ساهمت في إنشائه بعد أن استطاعت إزالة كل العوائق التي تقف أمام طريقها سواء كانت عوائق ذاتية أو خارجية مهددة، فيضمن التنظيم بهذا الشكل للمجموعة إمكانية الاستقرار والقدرة على إشباع حاجياتها ومصالحها بسلام. وبحسب قول ستانلي ميلكرام «... يتحقق التجانس الداخلي عندما يقبل كل فرد بالموقع الذي منح له ويظهر العنف عندما تثار الانتقادات ضد النظام الهرمي، لذلك تزيد استقرارية أي تنظيم اجتماعي من قدرات المجموعة في السيطرة على بيئتها وتقلل من المشاعر العدوانية الداخلية، وذلك بفضل تنظيم العلاقات بين الأفراد»[١].

في الحقيقة يعني قبول الفرد بالتنظيم الهرمي، قبوله للخضوع للسلطة المنظمة لهذا التنظيم، وإذا كان هناك استعداد نفسي لدى الفرد لتقبل الخضوع للسلطة، فإن للمجتمع دوراً في تعميق ذلك. فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة بالمجتمع تجبر الفرد على التكيف معها بهدف تفادي الخطر والقلق، وبحسب التحليل البيولوجي الاجتماعي، فإن الطباع والصفات المختلفة للأفراد يحددها هذا التكيف. فبالنسبة لكل من شارل لادين وادوارد ويلسن[٢]، فإن كل تأثير ومهما كان نوعه له وقع على الإنسان يظهر من خلال إجبار الفرد على اتخاذ سلوك ما. واستمرار هذا التأثير متوقف على استمرارية الظروف التي خلقت التأثير. لذلك فإن إمكانية انتقال نتائج هذا التأثير إلى الأجيال القادمة عن طريق الجينات متوقفة على استمرارية طبيعة هذه الظروف من دون أي تغير جذري. فعلى سبيل المثال، عندما يتبنى الفرد موقفاً ما أو يتماثل مع فكرة معينة، فإن «... مواقفه تأتي دائماً متوافقة مع ظروف البيئة...

---

(١) Stanley Milgram, *Soumission à l'autorité* (Paris: Calmann- Lévy, 1995), p. 157.

(٢) Charles Luden et Edward Wilson, *Le Feu de Prométhée* (Paris: Mazarine, 1983).

ويتم تحقيق هذا التوافق إما في وقت تعلم الفرد أثناء شبابه أو عن طريق تطوره الجيني»[٣].

بعبارة أخرى، ان تأثر الفرد بمحيطه يتم إما عن طريق تنشئته أو عن طريق تطوره الجيني عندما تترك البيئة بصماتها على هذا التطور من خلال اكتساب الإنسان لتصرف ما تقوم قيم الثقافة ومعاييرها بتثبيت وجوده. وكما يقول ثيودوسيوس دبزهنسكي، فإن العلاقة المتبادلة بين البيئة وتأثيرات الثقافة تشكل «... غذاء الإنسان... فالإنسان كما هو عليه هو نتيجة لطبيعته وغذائه، فجيناته تشكل طبيعته والطريقة التي نشأ عليها تشكل غذائه. وكذلك الحال بالنسبة للإنسانية، فطبيعتها هي قطب الجينات وغذاؤها هو بيئتها وثقافتها[٤].

بعبارة أخرى، ان قدرة مصادر التأثير ونتائجها في خلق التغيرات الكيماوية في جسم الإنسان ـ نتيجة إفرازه بعض الهرمونات كردود فعل ـ تؤثر في جهازه العصبي الذي يقوم بإيعاز الأوامر للفرد باتخاذ مجموعة من التصرفات تفادياً للألم أو القلق أو التوتر. وإن إمكانية نقل هذه النتائج إلى الأجيال القادمة ممكنة إذا ما استمرت المصادر التي خلقت التأثير قائمة كما ذكر سابقاً. إن عدم تغير الظروف التي خلقت التأثير من طبيعتها، ستؤثر في نفسية الفرد بخلقها لحالة القلق والحسرة والتوتر، وتراكمها مع مخلفات الماضي سيسجل كذكريات وتجارب ثقافية في ذهنية الفرد ويترجم على المستوى النفسي بتقبله لكل ما يطرح عليه من الخارج ويشعره بتوافر الأمان والحماية.

وعليه فاستمرار العوامل الخارجية من اقتصاد واجتماع وثقافة وبيئة على قوتها لفترات طويلة ومن دون تغير، ستؤثر في نفسية الأفراد بخلقها سلسلة من التكييفات السلوكية التي يمكن أن تصبح جزءاً من طبيعة الأفراد عندما يلجأ الكل إلى اتباعها، خصوصاً إذا ما وجدت في الأرضية الثقافية معطيات تبرر وجودها أو اعتبارها إبداعاً ثقافياً يستخدمها كوسيلة لمواجهة ظروف المستقبل.

إن استسلام الفرد في خضوعه للإبداع الثقافي للمجموعة المسؤولة عن تنظيم السلم الهرمي، يهدف في الحقيقة إلى التقليل من مخاطر تصادم المصالح بين الأفراد بسبب التنافس من أجل إشباع مصالحهم الحيوية. فيشكل هذا الإبداع الثقافي بالنسبة للأفراد العاديين صورة الضمير الذي يقيم سلوك الأفراد ويحدد اتجاه مسيرتهم، وذلك من خلال تنظيم المصالح ومراقبة السلوك والتدخل لتعديله أو تغيير مسار اتجاهه بالشكل الذي يضعه ويرغب به القائمون على التنظيم. وبالطبع يتضمن كل تعديل أو تغيير في سلوكية الفرد تنازله عن بعض المصالح تنازلاً يهدف إلى خدمة مصالح المجموعة.

ولما كان الإبداع الثقافي أو الخلق الثقافي يلعب دوراً في إعلاء أو تسامي ما هو مكبوت، يقوم المنظرون باستغلال ما هو غير مشبع في خلق الوهم الاجتماعي بهدف تعبئة الأفراد، ويتم ذلك من خلال تركيزهم على الأمل الذي يراود مشاعر الأفراد المكبوتين في تحقيق الإشباع الكامل وقولبة هذا الأمل في سلوكية جماعية يراد منها ترويض مشاعر الأفراد لخدمة مصالح التنظيم الهرمي وخالقيه، فيقضي هذا الشكل من الترويض على كل استقلالية فردية، لأن قوة

---

(٣) Irenäus Eibl- Eibesfeldt, *L'Homme programmé* (Paris: Flammarion, 1976), p. 1.

(٤) Theosdosius Grigorievich Dobzhansky, *L'Homme en évolution*, traduit de l'américain par Georges et Simon Pasteur, nouvelle bibliothèque scientifique (Paris: Flammarion, 1966), pp. 36- 37.

تأثير النظام الأخلاقي الذي وضعه القائمون على التنظيم في أدلجة الفرد تهدف إلى شل وتحطيم كل مقاومة ذاتية لديه وإحلال أفكارهم ومعتقداتهم محلها، وذلك بدءاً من مراحل طفولة الفرد وعلى مدى حياته. ويمكن للمرء ملاحظة تأثير هذه القولبة من خلال مقارنة سلوكية الفرد داخل مجموعته وخارجها، فاتباعه واتخاذه لتصرفات تتوافق وطبيعته الإنسانية تظهر عندما يكون خارج الإطار التنظيمي لمجموعته، في حين عندما يكون داخل مجموعته، فإن تصرفه يأتي تبعاً لقواعد التنظيم التي يعتبرها جزءاً من الضمير المقيم للسلوك كما ذكر أعلاه.

بمعنى آخر، ان أدلجة الفرد بقيم المنظم تقضي على كل الإمكانيات التي يملكها الفرد، والتي تساعده في الحصول على استقلاله وتفرده، لأن الاستقلالية تعني بالنسبة للمنظر خلق الخطر الذي سيهدد من اندماجية المجموعة وسيقلل من قوة مراقبته لقواعد التنظيم الهرمي. إن قبول الفرد بالاندماج في المجموعة، وبحسب التحليل الفرويدي، يقوم على أساس إنكار الفرد لأناه المثالية لصالح المثالية الجماعية التي خلقها الوهم الجماعي. يعرف ديدير أنزيو هذا الوهم «... بالموقف العاطفي الذي يخلق عندما تأخذ المجموعة لنفسها هدفاً ليبيدياً ـ طاقة حيوية تتمثل فيها غريزة الحياة ـ حيث يشعر كل فرد بتحقيق الإشباع الكبير عند وجوده داخل المجموعة، فيشارك ـ هذا الهدف الليبيدي ـ في تحديد العالم الخارجي... ويساهم الوهم الجماعي بهذا الشكل بكبت القلق بخلقه نرجسية جماعية تساعد على إسقاط غريزة الموت بتحويلها نحو الخارج»[٥].

بعبارة أخرى، إن ما يقرر شعور الفرد بالإشباع الكامل عند وجوده في المجموعة والخضوع لها، هو تصوره أن هذه المجموعة هي مجموعة تتميز بتسامحها، وهذا التسامح، وبحسب التحليل الفرويدي، جاء وليد الضعف في الطبقات العليا في البناء النفسي للأفراد بسبب تباينهم، فيفسح هذا الضعف المجال لظهور العناصر اللاشعورية المتشابهة لدى الجميع، فيجد الفرد نفسه في وسط مجموعة أتاحت له فرصة التحرر من دوافعه المكبوتة. لذلك فإن سلوكه يأتي كتعبير، وبحسب اعتقاد الفرد، بما تؤمن به المجموعة. ومن ثم فكل عمل يقوم به يعتبره كعمل لتنفيذ إرادة المجموعة.. وبهذا الشكل يصبح الفرد المندمج في تنظيم السلطة، وبحسب رأي ستانلي ميلكرام، كتعبير عن «حالة هيئوية... والمقصود بها... تلك الحالة التي يتصور بها الفرد أنه أصبح هيئة تنفيذية لإرادة غريبة في مقابل حالة الاستقلالية التي يعتقد أنه المسؤول الوحيد فيها عن أعماله»[٦].

وبالطبع فإن هذه الإرادة الغريبة التي يشعر بها الفرد هي إرادة السلطة المسؤولة عن تنظيم المجموعة، والتي تستغل قبول الفرد للخضوع لها من أجل فرض رقابتها بشكل تام. وهناك مجموعة من التبريرات التي تقدم من قبل السلطة المنظمة إلى الفرد بشكل علني أو مبطن يراد منها حصول السلطة على قناعة الفرد للخضوع لها وإتمام شرعيتها. فما هي هذه التبريرات؟

٢ ـ مصادر شرعية الخضوع

يحدد جون. ر. ب. فرنش وبيرترام رافين خمسة مصادر تفسر قبول الفرد للخضوع إلى

---

(٥) Colette Moreux, *La Conviction idéologique* (Montréal: Presses de l'université du Quebec, 1978), p. 56.

(٦) Milgram, *Soumission à l'autorité*, p. 167.

فرد ما أو مجموعة معينة تأخذ لها صورة السلطة المقررة والمالكة للقوة أو صورة المنظر، وذلك بحسب طبيعة العلاقة القائمة بين الاثنين. وهذه المصادر هي:

ـ **مصدر التعويض:** ويقصد به تصور الفرد لاحتمالات الحصول على التعويض في حالة قبوله للخضوع.

ـ **مصدر القهر:** ويقصد به تصور الفرد أو المجموعة لإمكانيات القهر والعقاب التي يتعرض لها الفرد أو المجموعة في حالة عدم قبوله للخضوع.

ـ **مصدر الشرعية:** ويقصد به تصور الفرد أن الآخر، فرداً كان أو مجموعة، يمتلك حقاً شرعياً في تقرير سلوكيته، ومن ثم واجب الخضوع له.

ـ **مصدر التعرف:** ويقصد به تعرف وتماثل الفرد مع الآخرين أو مع الشخص الآخر.

ـ **مصدر الأهلية:** ويقصد به تصور الفرد أن الآخر، سواء كان الشخص الآخر أو المجموعة، يمتلك من الخبرات والمعرفة التي تفرض عليه الخضوع له والتأثر به»[٧].

في ما يتعلق **بالمصدر الأول**، إذا كان البحث عن التعويض هو الدافع وراء خضوع الفرد، فيعني ذلك أن وجود الحاجات غير المشبعة هي التي تقرر سلوكيته وتفرض عليه اللجوء إلى من يملك القوة بهدف الحصول على الإشباع. ويعني هذا أن مجال التطابق بين الخاضع والمعوض يتحدد في مجال إمكانية تقديم التعويض والحصول عليه، لذلك فكلما زادت درجة التعويض، زادت درجة الخضوع، والعكس صحيح، فكلما قل التعويض، زادت درجة التمرد. وتخلق علاقة كهذه الشخصية الانتهازية لكون أن عملية التماثل بين المعوض والمانح لا تذهب إلى عمق العلاقات المتبادلة بين الاثنين، بل تبقى محصورة في قدرة المانح على إشباع الخاضع. حتى ولو افترض مجازاً إمكانية استمرار مثل هذه العلاقة، الا أن عدم المساواة بين الاثنين ستذهب إلى صالح المانح، الأمر الذي سيقوي من موقعه على حساب المعوض. لذلك يحاول المانح عند وضع استراتيجيته في السيطرة الإبقاء على الحالة الراهنة والمقصود بها حالة الإشباع واللاإشباع، ويتم ذلك من خلال طريقين: اما الإبقاء على الأوضاع والظروف كما هي من دون تغير جذري، أو خلق ظروف جديدة تتولد منها حاجات يفترض إشباعها، ولما كانت السلطة المالكة للقوة هي الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك، فإن استسلام الفرد لها سيكون كلياً.

في ما يخص **المصدر الثاني**، فإن خضوع الفرد يتحدد بذلك الخوف من التعرض إلى أساليب القهر والقمع، فيدفع هذا الخوف بالفرد إلى تبني قيم ومواقف مالك القوة، صاحب السلطة أو المقرر أو المنظر، والإقرار له بشرعية سلطته. وكالمصدر السابق، فإن زيادة درجات القمع تقود إلى زيادة درجات الخضوع. وبالطبع عندما يكون الخوف هو الدافع وراء الخضوع، فإن سلوكية الفرد الخاضع تعكس من جانب غياب شعورها السياسي، ومن جانب آخر ضعف إيمانها بمبادئ مالك القوة، ومع تخلخل علاقات القوة لأي سبب كان، وإلى غير صالح مالك القوة، فإن رفض الخاضع للمالك سيظهر. ولا يعني بالضرورة هذا الظهور وجود الشعور السياسي أو دليلاً عليه، فقد يحتمل أن يكون في أساس بروزه حالة التحرر من مشاعر الخوف لا غير مع إمكانية حلول سلوكية اللامبالاة محل سلوكية الخضوع.

---

(٧) John R. P. French et Bertram Raven, «Les Bases du pouvoir social,» dans: *Psychologie sociale* (Paris: Dunod, 1965), tome 2, p. 364.

في ما يتعلق بالمصدر الثالث، فإن شرعية خضوع الفرد إلى السلطة المقررة تجد أساسها في تداخل عوامل عدة. فقد يكون وراء سبب الخضوع القيم الثقافية السائدة، والتي يعتقد الخاضع بتقاسمها مع مالك القوة. وعلى الرغم من تنوع هذه القيم، فإن رموزها ومعانيها تمتلك قوة التاثير في إقناع الفرد بقبولها، خصوصاً عندما يقوم مالك القوة بتمثيلها وترجمتها على الواقع. لذلك فإن إمكانية تماثل الأفراد معه تصبح قضية زمن لا غير، فيحقق هذا التماثل معه الشرعية التي يحتاج إليها من أجل استمرار وجوده في أعلى السلم الهرمي.

وقد يكمن وراء سبب الخضوع الأسس الاجتماعية التي تمنح لمالك القوة الحق في فرض سيطرته. وإذا ما تداخل هذا العامل مع العامل السابق ـ القيم الثقافية ـ فإن إمكانية سيطرة المالك ستزداد، أو قد يكمن وراء الخضوع فكرة تعيين مالك القوة مجموعة معينة يمنحها الحق بالتكلم باسمه، فتحصل هذه المجموعة على الشرعية. غير أن خضوع الفرد لها لا يخرج عن كونه نقلة لخضوع الفرد لمالك القوة في الأساس. ويعني هذا ان شرعية المجموعة تستمد قوتها من شرعية المالك نفسه. لذلك ففي حالة عدم التزام هذه المجموعة بقيم المالك أو خروجها عما خطط لها المالك، فإن التمرد عليها يصبح قضية ممكنة. يضاف إلى ما ذكر أنه قد يكون وراء سبب الخضوع الوظيفة التي يحتلها فرد ما أو مجموعة معينة، وهنا أيضاً فإن خضوع الفرد يذهب إلى من يمثل هذه الوظيفة، صاحب التعيين أو مالك القوة. وفي هذه الحالة أيضاً يمكن للمرء الخروج على المعيّن إن لم يتمسك هذا الأخير بما خطط له مسبقاً.

أما في ما يخص المصدر الرابع، فإن شرعية خضوع الفرد تجد جذورها في بحث الفرد الخاضع عن التماثل مع مجموعة معينة برغبة التعرف. بمعنى آخر، ان الوضعية النفسية والاجتماعية المخلخلة للفرد الخاضع وما يترتب عنها من نتائج غموض مواقفه وتزايد درجات قلقه، تدفعه إلى التخلص منها والتحرر من سيطرتها من خلال التعرف على المجموعة التي يتقاسم معها القيم نفسها. وبعبارة أوضح، إن بحثه عن الذات هو وراء قبوله للخضوع لصاحب الفكرة المالك للقوة الذي يمثل رمز التوحد. فعن طريق خضوعه يشعر بذلك الانطباع بتوحده مع صاحب القوة وأنه أصبح يشكل جزءاً منه.

في ما يتعلق بالمصدر الخامس والأخير، فخضوع الفرد هنا يأتي كنتيجة لاقتناعه بأن صاحب القوة يمتلك أهلية خاصة سواء كان أساسها المعرفة أو الخبرة، فيبني الخضوع في هذه الحالة على فكرة الانتماء إلى الفكرة التي يحملها مالك القوة وليس إلى شخصه. ولكن عندما يحاول هذا الأخير جمعها معاً، فإنه يحصل على درجات عالية في مجال خضوع الأفراد له.

في الحقيقة، ان محاولتنا تفهم ظاهرة الخضوع ومصادرها ستساعدنا على تفهم خضوعية الفرد الإسرائيلي والآليات المستعملة بهدف السيطرة، وهذا هو صلب المحور الثاني.

ثانياً: سلوكية الفرد الإسرائيلي الخضوعية

ان دراسة هذا الموضوع تفرض علينا معرفة طبيعة المجتمع الإسرائيلي السياسية والاجتماعية، لأن من خلالها سنتمكن من معرفة العلاقة القائمة بين السلطة والفرد وعنف هذا الأخير. لذلك سنحاول في البند الأول بحث طبيعة هذا المجتمع، ثم نتناول في البند الثاني العلاقة بين شخصية الفرد الإسرائيلي والفهم الخاص للدين.

١ ـ الطبيعة السياسية والاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي

ان تحليل طبيعة الايديولوجيا الصهيونية المتحكمة في أواصر المجتمع تبين استناد عملها في السيطرة على القوة العسكرية والأرضية الدينية من جهة، ومن جهة أخرى على قوة الرأسمال الامريكي في تزويدها بالدعم المالي والاقتصادي. لذلك فإنه يمكن الذهاب إلى القول بأن المجتمع الإسرائيلي الذي يدّعي الديمقراطية تتحكم به ثلاث قوى متداخلة تشكل أوليغارشية، فمن جانب هناك المجموعة السياسية الاقتصادية بأحزابها التي أوكلت إليها وظيفة قولبة الأفراد في إطار يراد له أن يكون تضامنياً، لأن التصارع بسبب الانتماء الوطني المتحكم في العلاقات الداخلية لهذا الإطار يضعف من قوة بنائه. فالأحزاب بنيت أفكار غالبيتها على قواعد الايديولوجيا الصهيونية التي تركز مبادئها على الأرض بإعطائها مفهوماً قومياً. وهناك المجموعة العسكرية المالكة للقوة الضاربة، والتي أوكلت إليها وظيفة قولبة الأحزاب السياسية والأفراد بقالب العسكرية الانضباطية. وهناك أخيراً الهرمية الدينية التي تمنح لكل من المجموعة السياسية والاقتصادية والمجموعة العسكرية شرعية السيطرة والتحكم ما دام هناك ترابط بين الأرض وسماوية معطيات الديانة اليهودية.

ان اختلاف الأوليغارشية الإسرائيلية عن مثيلاتها الكلاسيكية الغربية، هو في كون أن هذه الأخيرة قامت بتحديد طبيعة العمل السياسي على مجموعتها وعلى من يتماثل معها فقط، مع وجود بعض الاستثناءات حيث تنفتح وتحت ضغط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على القاعدة رغبة منها في تفادي فقدان سيطرتها من جهة، ومن جهة أخرى لزيادة درجة شرعيتها، في حين أن ما يميز الاوليغارشية الإسرائيلية، هو انفتاحها على القاعدة، والذي يأخذ له شكل النظام الديمقراطي الطائفي بالمفهوم الذي حدده أرند ليغفارت[٨]، والذي يتميز بكونه نظاماً يتمتع باستقرارية سياسية وتقسيم عمودي عميق ثقافي الخصائص بين المجموعات المكونة للمجتمع، والتي تتمتع كل منها باستقلاليتها الذاتية، ويقوم التعامل في ما بينها عبر قياداتها الشرعية، والتي تأخذ على عاتقها مهمة الدفاع عن مصالح مجموعتها التي تمثلها، وذلك عبر سلسلة من المفاوضات تتصف بصفة المساومة، والتي تطبع بدورها صفة القرارات البرلمانية. أما في حالة إخفاق مجموعة ما في تحقيق إشباع مصالحها، فإنها تلجأ إلى حق الفيتو كأسلوب اعتراضي وتهديدي.

إذا كانت نوعية المجموعات السكانية وراء قيام مثل هذا النظام، فإن تأثير ضغط هذا التنوع على «... التغيير في المجتمع الإسرائيلي يتجه الآن إلى ترك النظام لنموذج بوتقة الانصهار وليأخذ محله نموذج الاختلافات المتقاطعة بين المجموعات، والذي يهدف إلى كبح الاختلافات الجماعية وإحلال الموازنة الاجتماعية بينها ومن أجل ضمان الانسجام الوقتي داخل المجتمع»[٩]، أسلوب تستفيد منه السلطة في تثبيت سيطرتها على القاعدة بشكل كلي، ومن خلاله تشعرها بتبعيتها لها، ويتم ذلك عبر استغلال العوامل النفسية والثقافية المؤثرة في شخصية القاعدة، حيث تقوم بالضرب على الوتر الحساس في نفسية الفرد، على الشعور بالاضطهاد، الذي يطبع شخصيته. فعن طريق إشعاره بشكل دائم بالخوف من الوقوع تحت سيطرة الآخرين،

---

(٨) Mattei Dogan et Dominique Pélassy, *Sociologie politique comparative* (Paris: Economica, 1982), pp. 93-102.

(٩) Claude Klein, *La Démocratie d'Israël* (Paris: Seuil, 1997), p. 22.

وبالخصوص العرب، تستفيد السلطة من هذه الإثارة في تقوية روح التضامن الذي يبنى عليه الإجماع من جهة، ومن جهة أخرى، تستفيد منه في إبعاد أي خطر يهدد سيطرتها.

ان مصادر خضوع القاعدة للسلطة تتداخل في ما بينها بسبب طبيعة المجتمع الاستيطاني من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب طبيعة الديانة اليهودية القائمة على المرجعية الدينية. فمن جانب، تدفع طبيعة الفرد المهاجر إلى تبني القيم المعروضة عليه من قبل المنظم واستعداده للخضوع له بحكم أن هجرة موقع رأسه إلى مجتمع جديد مثل المجتمع الاستيطاني وقبوله بالاستسلام للسلطة المنظمة وتركه وراءه كل ما اكتسبه في موطنه الأصلي، سيعوض منه من خلال تبنيه لمعايير الحياة الجديدة التي ستحقق له إشباعاً نفسياً يتمثل بإعادة التقدير الذاتي للنفس بشعوره كعضو في مجموعة يتقاسم معها الأرضية الثقافية نفسها، لأن في منظور المستوطن «... ان الهوية اليهودية في زمن الغربة كانت تفهم كانتماء طائفي وغالباً بشكل وهمي، في حين تجد هذه الهوية في إسرائيل وبعد انقطاع [كذا] سنة، أصالتها العبرية في الانتماء القومي...»(١٠).

إن مثل هذا الشعور الذي يؤخذ كتعويض مما تركه الفرد في موطنه الأصلي يمنعه من رفض إجراءات سلطوية لا يستسيغها والتمرد عليها أو حتى التفكير فيها، لأن تصرفاً كهذا سيعني بالنسبة له اتخاذه وبشكل طوعي اجراءً يذهب إلى تهديد تقديره الذاتي لنفسه الذي حققه بفضل خضوعه لمبادئ السلطة. فيلعب هذا الشعور دوراً في قمع المشاعر التي يثيرها صراعه النفسي المتولد من تعارض عمله مع طبيعته الإنسانية عند اقترافه لجريمة ما، مبرراً ذلك القمع بفكرة أن دفاعه عن الوجود هو دفاع عن الذات، ويكفي مثل هذا التبرير استثنائية التصرف. فيتجرد الفرد بهذا الشكل من شعوره الغيري، وتبقى المشاعر الأنانية هي المسيطرة والمحركة لتصرفه، فلا يشعر في هذه الحالة بأي ذنب عند مشاهدة ضحيته تتألم.

ومن جانب آخر، تدفع طبيعة الفرد المهاجر والباحث عن الهوية، إلى الخضوع لمعايير وقيم مجتمع التبني الجديد، فيلزمه هذا البحث بالتمسك الحرفي بها ورفض كل مشاعر التردد والتمرد التي قد تظهر نتيجة ممارسات يجبر على اتخاذها، مبرراً ذلك بالخوف من القمع والقهر الذي مورس عليه في الماضي. علماً أن السلطة توحي له بهذا الخوف في كل مناسبة تذكر، فيقبل بهذه الحالة قمع ذاته بدلاً من التمرد على عمل السلطة.

في الحقيقة تبين لنا الوضعية النفسية للفرد الإسرائيلي مدى تداخل تأثيرات عاملين لا دخل لهما في حقيقة وضعه: فكونه مهاجراً لا يعني بالضرورة خضوعه للقهر والقمع في موطنه الأصلي، وإن وجد مثل هذا القمع، فهو يخص مجموعة معينة فقط لا غير. تلك هي وضعية قسم من المهاجرين من دول أوروبا الشرقية والرعيل الأول من المهاجرين الأوروبيين ممن عاشوا الحرب العالمية الثانية، في حين أن غالبية المهاجرين إلى الأرض المحتلة هم من أوروبا الغربية وأمريكا، خصوصاً بعد فترة تثبيت الكيان الصهيوني ودولته. وغالبية هؤلاء هم من عناصر عاشت أوضاع الرفاه الاقتصادي الذي تحقق بعد قيام المجتمعات الاستهلاكية منذ نهاية سنوات الخمسينيات ولحد الآن. لذلك يمكن لنا القول بأن إشعار الفرد الإسرائيلي لنفسه بواقع القهر والقمع، هو كمحاولة له يستطيع من خلالها التعبير عن حالة هروبه إلى الأمام بالتعلق بالقوة والعنف كوسيلة ضد احتمال اختلال ذاته نتيجة بعض المواقف الحرجة التي تتخذها

---

(١٠) Emmanuel Haymann, *Au cœur de l'intégrisme juif* (Paris: Albin Michel, 1996), p. 137.

السلطة السياسية، والتي قد تثير لديه بعض المشاعر المؤلمة. إنها فكرة غرستها في ذهنيته الأيديولوجيا الصهيونية عن طريق التنشئة السياسية. ومن جانب آخر، إن استغلال الوضعية المأساوية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية من قبل الاوليغارشية الحاكمة يشكل عاملاً آخر، إذ يراد من خلال استغلالها العمل على تقوية أواصر التضامن باستخدام الخوف بهدف إعادة إنتاج المجموعة نفسها التي سيربطها الخوف نفسه بالتعلق بالنظام والخضوع له.

في الحقيقة، وفي وضعية كهذه، فإن إشعار الفرد لنفسه بوجود الخطر وترسيخ الإيديولوجيا لذلك الخطر من خلال التأكيد عليه عن طريق ممارساتها التعسفية ضد العرب وردود الفعل العنيفة لهؤلاء عليها، سينعكس على نفسية الفرد الإسرائيلي الرافض للعنف والراغب في تحرير نفسه من الخوف، بتحديد إمكانية تعاطفه مع الضحية، مع العرب، لأن مردودية التبرير الذي يقدمه لنفسه في حالة تعاطفه مع الضحية إن قارنها مع إشعار السلطة والإيديولوجيا له بالخوف والأمان المقدم له عن طريق المحافظة على الوسائل القهرية، فإن هذه المقاربة ستظهر ضعفه بانعزاليته عن الآخرين وتجرؤه على تجاوز معطيات الإيديولوجيا والسلطة. ويكفي تجرؤه هذا لإثارة الصراع النفسي مع نرجسيته التي نشأ عليها منذ بواكير طفولته، والتي قامت على أساس تفاخره على الآخرين وقمعهم.

وتركز هذه التنشئة في أسلوبها على:

ـ أهمية مشاعر نرجسية الفرد والمجموعة المعبّر عنها بذلك التفاخر والتباهي والتعصب لدى المقارنة مع أقوام قريبة منهم أو بعيدة. وقد تم خلق هذا الشعور من خلال استغلال قدسية المعطيات الدينية والتركيز عليها.

ـ أهمية شعور الفرد والمجموعة بالاضطهاد ـ شعور البارانويا ـ شعور تم خلقه كنتيجة لتعامل المجتمع الأوروبي معهما.

وعليه فإن إثارة الصراع النفسي في شخصية الفرد ستقود إلى خلق القلق الذي سيرهقه تعباً، الأمر الذي سيدفعه إلى اتخاذ إجراء يهدف إلى تبديده، وذلك بقمع أسباب وجود القلق ـ مشاعر تعاطفه مع الضحية. ويعتبر هذا التصرف الأسلوب الوحيد والضروري لضمان وحدوية أناه وتوازنها النفسي من جهة، ومن جهة أخرى، يضمن له بقاء وجوده مع الآخرين أو إعادة الترابط معهم، خصوصاً إذا ما علمنا ان «..... استخدام القلق في تعبئة نرجسية الأنا لغرض احتواء التعقيد أو التشويش يهدف إلى الدفاع عن الأنا نفسها»[١١].

وعليه، وبهذه الصورة تحل الشخصية الإسرائيلية قلقها بإنكارها وتغاضيها لمشاعرها الغيرية، لأن التفكير بها وفسح المجال لتأثيراتها، سيخرجها من الإطار الذي حددته لها سلطتها الحاكمة. فبإنكارها للألم الذي تلحقه بعملها القمعي لدى ضحيتها وإلقاء وجوده على عاتق الضحية نفسها بتحميلها مسؤوليته، تتهرب من مسؤولية جرائمها وإزاحة أي قلق يمكن أن يثار لديها من جراء عملها.

من ناحية أخرى، إن كان دافع تداخل القيم الثقافية المشتركة وراء استسلام الفرد الإسرائيلي للسلطة السياسية، فقد ساعد انتماؤه إلى أرضية دينية واحدة في الوصول إلى هذه

---

(١١) Benno Rosenberg, *Le Moi et son angoisse* (Paris: Presses universitaires de France, 1997), p. 41.

النتيجة. ولهذا السبب يعتبر العامل الديني عاملاً مساعداً في خلق التضامن الجماعي داخل المجتمع الإسرائيلي. غير أن وجود هذه الأرضية غير كافٍ لخلق التضامن، بدليل أنه لم يساعد تقاسم العالم الغربي للديانة المسيحية في خلق التضامن فيما بينهم. فما زالت شعوبها تخضع لسلطة كل بلد رغم كل الاتجاهات الاقتصادية والثقافية التي يراد تطبيقها أو طبقت لتحقيق هذه الغاية. ولهذا السبب جاءت الإيديولوجيا الصهيونية لملء هذا الفراغ بتكثيف عملها، سواء كان ذلك في الداخل أو في الخارج، بالتركيز على الترابط بين الأرض والمبادىء الدينية بهدف خلق حالة الاستسلام للسلطة، الجهاز الوحيد في الدولة المؤهل لتحقيق الأمن وضمانه. وعليه فعندما يؤكد نتنياهو على أهمية الأرض، فهو يحاول من خلال هذا التأكيد قولبة الرأي وتوجيهه نحو هذه النقطة بهدف منع كل اتجاه انشقاقي في هذا المجال. يقول نتنياهو: «... إن الوجود المستمر لشعب على بلد فقده ـ لفترة من الزمن ـ واستمرار آمال هذا الشعب بتكوين دولته، تعطيه هذه الآمال الحق ـ بتكوين هذه الدولة ـ على أرضه القديمة، وبدون الأخذ بنظر الاعتبار في أي محل عاش هذا الشعب»(١٢).

إذن فالمجموعة التي تقوم بتحقيق هذا الهدف يفترض أن يخضع لها الجميع لما تملكه من أهلية قادرة على إنجازه وتحقيق المصالح الحيوية وإشباعها. ولكن إذا كان خضوع الفرد الإسرائيلي للسلطة مشروطاً بتوفير الأمن، فيقع على عاتق هذه الأخيرة القيام بهذه المهمة، لذلك جاء تركيزها على العلاقة بين الأمن والتجنيد العسكري وظهور تلك النتيجة المتعلقة بعدم إمكانية الفرد الإسرائيلي التعبير عن مشاعره الغيرية والتعاطف مع الآخر، لأنه بسبب التركيز الايديولوجي على ضرورية الأمن وإظهار الآخر كمصدر للخطر، فإن اتخاذ الفرد لموقف مخالف لما تدعو إليه السلطة، سيفسر كمشاركة منه في تقوية الآخر بزيادة درجة خطره على المجتمع. وعليه فإن اتصاف سلوكياته بالتطرف تصبح قضية عادية ما دامت تربيته قائمة على الخوف من الآخر الذي تحول إلى عصاب تئن منه الشخصية الإسرائيلية إلى درجة أصبح فيها التطرف تعبيراً عن حسن اندماج الفرد الإسرائيلي في المجتمع.

ويجسد بشكل واضح هذه الوضعية «... اليهود المتحدرون من فرنسا، وكذلك من أمريكا، والذين لم يخوضوا حرباً يوماً ما ولم يخدموا في الجيش، واستوطنوا إسرائيل، فهؤلاء بحاجة إلى الحصول على شعور بأنهم إسرائيليون أكثر من الإسرائيليين المقيمين السابقين. وغالباً ما تطغى صفة التطرف على سلوكياتهم ويتبنون النظريات الأكثر تطرفاً ويتصورون أن عملهم هذا هو برهان على اندماجهم ودليل على أصالتهم الوطنية»(١٣).

في الحقيقة تكمن هشاشة هذا السلوك في الأرضية التي بني عليها، فلكون عمل الايديولوجيا يذهب إلى ملء الفراغ القومي بخلقها ثقافة اصطناعية يعتبر التطرف ركيزتها، فإن زيادة درجات المقاومة له من قبل القوى المعارضة العربية ستشارك مع وجود التناقضات الطبقية والثقافية الداخلية للمجتمع الإسرائيلي في التآكل الداخلي لهذا البناء، إذا ما غابت شروط الأمن الضرورية للوجود الإسرائيلي. وعليه فكلما زادت درجة المقاومة، زادت درجة هشاشة هذا البناء بسبب تعجيلها في زيادة درجة الصراعات بين الفصائل المكونة للمجتمع، حيث سيرمي كل طرف مسؤولية غياب الأمن على نظيره. والبرهان على صحة هذا التوقع يمكن ملاحظته من

(١٢) Michail Hasgor et Maurice Stroun, *Israél-Palestine, l'histoire au-delà des mythes* (Paris: Métropolis, 1996), p. 360.

(١٣) Haymann, *Au cœur de l'intégrisme*, p. 143.

خلال الحوادث الكبيرة التي هددت الوجود الإسرائيلي، حيث تتزايد معدلات سفر المتمكنين اقتصادياً إلى الخارج مع كل حادثة. وإن دلت هذه الزيادة على شيء، فإنها تعني سطحية الخضوع وضعف الايمان بقيم الثقافة المصطنعة من جهة، ومن جهة أخرى، تعني هذه الزيادة في الهجرة المعاكسة أن الضعفاء هم فقط الملزمون بقانونية التنظيم الهرمي، في حين يجيز تملك الأغنياء للقوة المادية خرق هذا التنظيم، لذلك فإن التزامهم به يبقى التزاماً مصلحياً وليس مبدئياً.

وعليه فالقول بوجود مساواة حقيقية داخل المجتمع الإسرائيلي تبدو كخرافة ما دام امتلاك القوة يجيز من الناحية الفعلية خرقها. ويبدو أيضاً أن اهتمام المنظرين في المحافظة على بقاء هذه الخرافة قائمة جاء وليد أمل الفرد العادي بالحصول عليها، لذلك فإن إبقاءها حية يهدف في الواقع إلى قولبة السلوك وتأطيره بإعطاء الانطباع أن السلطة تقوم بتحقيق ذلك. ولهذا السبب يشكل بقاؤها هدفاً استراتيجياً مهماً للقائمين على السلطة يضمن بقاءهم على قمة الهرم الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى يؤمن لهم حرية العمل والتحرك للمحافظة على استمرار الكيان الصهيوني.

في الواقع يبدو لنا أن خضوع الضعفاء لسلطة واضعي النظام يحدده مسبقاً انتماؤهم الوطني، فلكون غالبية هؤلاء يتحدرون من بلدان فقيرة، ولكون عامل البحث عن التعويض يشكل الدافع وراء خضوعهم، فإن قيامهم بقبول وظيفة ما تعرضها عليهم السلطة، يفسر هذا العرض من قبلهم، كمنحة وكاعتراف بالوجود يشبع لديهم الحاجة للحصول على التقدير الذاتي المفقود، فيساعد هذا الشعور بالاعتراف على قبولهم بالتوجيهات الايديولوجية للسلطة والخضوع لها، وبمعنى آخر يكمن العامل الاجتماعي والاقتصادي وراء تقبل الفرد لوضعيته الاجتماعية الجديدة داخل التنظيم الاستيطاني، وهذا يعني أيضاً قبوله وقناعته بأن يكون أداة في خدمة الإيديولوجيا الهادفة إلى تثبيت الكيان الصهيوني، وليس كعضو فيه. ويفسر لنا هذا القبول نسقية التنظيم الهرمي الإسرائيلي، فخضوع الأدنى للأعلى له مفهوم وظيفي يذهب إلى تحقيق أهداف الايديولوجيا الصهيونية. ومع تعوّد الفرد على هذه النسقية أخذ الخضوع صفته المكتسبة بعد أن تم ترسيخ جذوره بفعل العمل الايديولوجي.

وفي الواقع، إن اتخاذ الخضوع صفة الاكتساب لا يمنع من ظهور مشاعر القلق التي تأخذ لها صورة احتجاجات تطفو على سطح المجتمع بين فترة وأخرى، وتتميز بسرعة ذبولها. فما هو دور الدين في ذلك؟

٢ ـ العلاقة بين القلق والعنف والدين

لقد صورت الايديولوجيا الصهيونية نموذجها الاستيطاني كجنة النعيم المفقودة التي في حاجة إلى كل الجهود لتنميتها. وهذه الجهود هي التي ستساعد الفرد الإسرائيلي المهاجر على التحرر من شعوره بالدونية الذي طبع نفسيته طوال مدى التاريخ، حينما يشارك في تثبيت أركان الايديولوجيا الصهيونية بتكوين الدولة وإقامتها والعمل على المحافظة عليها.

ولكن بين عالم التخيل الايديولوجي وواقع تطبيق النموذج، هناك عالم اتصف كما ذكر سابقاً، بالإبقاء على صفة الخضوع والتي دخلت في تناقض مع الظروف التي وصفت بها الجنة، تناقض يجد أساسه في شعور الأنا بالخيانة وخيبة الأمل من عدم قدرة السلطة على التقليل من درجات قلقها المستمر بسبب شعورها الدائم بالدونية بحكم وضعها الاستيطاني المتصارع مع

الأغلبية العربية المحيطة من حولها، وشعورها بالذنب لعدم قدرتها على تغيير الأشياء من دون تقديم تنازلات وتضحيات ببعض الآمال التي عقدت العزم على إنجازها. وقد قاد هذا التناقض إلى إثارة الصراع داخل النفسية الإسرائيلية، والذي عكس حالة الغموض في المواقف التي وصلت إليها الأنا الإسرائيلية وتزايد حدتها، الأمر الذي يدفعها إلى الهروب إلى الأمام بالبحث عن مصادر للتعرف تحقق لها نوعاً من الارتياح النفسي، فوجدت في الهرمية الدينية وتفسيراتها وتبريراتها ملجأ لها.

وفي الحقيقة، تهدف التفسيرات والتبريرات الدينية إلى التخفيف من حدة الصراع النفسي القائم وليس إزالته. ويتم ذلك عبر التأكيد على الأساس المشترك بين الدين والايديولوجيا، ألا وهو الأرض وسمو المعطيات الدينية والوعد بالأمل القادم بتحقيق السلام التام بعد السيطرة الكاملة على الأرض. فيقوم الدين في هذه الحالة بوظيفة العامل المخفف عن القلق المنبثق من الشعور بالدونية والشعور بالذنب. وبحسب التحليل الفرويدي، فإن مجتمعاً كهذا يريد خلق واجهة تضامنية يقيم دعائم بنائه على «... أساس خطأ اقترف بصورة مشركة، سيبنى أساس الدين في هذه الحالة على الشعور بالذنب والندم، وتشيد الأخلاق على احتياجات المجتمع، من جهة، ومن جهة أخرى، تدفع حاجة المجتمع لإثبات وجوده إلى استمرار الشعور بالذنب بهدف التكفير عنه كوسيلة لدعم هذا الإثبات...»[١٤]، لأنه من دونه، أي الشعور بالذنب، لا يمكن خلق هذه الواجهة التضامنية.

وعليه فيمكن لنا القول بأن الانتماء الديني سيقوم في هذه الحالة بوظيفة صمام الأمان للتخفيف من حدة الصراعات داخل المجتمع عن طريق امتصاص القلق الصادر عن شعورين هما: دونية الموقف والذنب، وتوجيههما نحو الخارج بعملية إسقاطية ضد عدو معين، فتحقق الأنا بذلك نوعاً من الإشباع الذي يريحها وليأخذ تدينها شكل التعبير التعصبي والمتطرف، والذي لا يخلو من هلوسة، خصوصاً عندما تركز جل اهتماماتها على أهمية الأرض وسماوية معطياتها، كيف يتم ذلك؟

لقد سبق لفرويد أن قدم تفسيراً للأسباب الكامنة وراء الهلوسة في قوله: «... بأن خيبة الأمل من استمرار غياب الإشباع المنتظر هي المسؤولة ـ عن وجود هذه الظاهرة ـ وتقود هذه الوضعية إلى ترك ـ الفرد ـ محاولة الإشباع ـ بشكل فعلي ـ لتحل محلها الهلوسة»[١٥].

إن عدم قدرة السلطة الإسرائيلية على تحقيق الإشباع الكامل الذي ينتظره المستوطنون، والذي هو في أساس شعورهم بخيبة الأمل، لا يتحدد فقط بالعودة إلى الأرض، بل بإنجاز ذلك الترابط بين الأرض والدين الذي بشرت به الايديولوجيا بشكل مبطن وعلني. وفي نظر هؤلاء المستوطنين أن هناك تراجعاً من قبل السلطة في هذا الموضوع، خصوصاً مع اتفاقيات أوسلو التي أكدت على منح الفلسطينيين الحكم الذاتي وقبولها فكرة المساومة على الأرض مقابل السلام مع العرب. ويعني تصرف السلطة هذا بالنسبة لهم التخلي عن الأرض الموعودة بالتوراة. إن تبلور ردود فعل المستوطنين الذي أخذ له صورة التشكك في إرادة السلطة وكتعبير عن خيبة

---

(١٤) Sigmund Freud, *Totem et tabou; interprétation par la psychanalyse de la vie sociale des peuples primitifs*, petite bibliothèque Payot; 77 (Paris: Payot, [1972]).

(١٥) Sigmund Freud, «Formulation sur les deux principes du cours des événements psychiques,» dans: Sigmund Freud, *Résultats idées problèmes* (Paris: Presses universitaires de France, 1984), p. 137.

الأمل، أثر في السلطة بإجبارها على تقديم مجموعة من التبريرات تهدف إلى إعادة تثبيت شرعيتها، وذلك من خلال تغيير أسلوبها السياسي ورمي مسؤولية العجز في الاستجابة لتطلعات المستوطنين على عاتق العرب. ومن أجل الحصول على ردود فعل إيجابية، فإن صياغة هذه التبريرات لم تخلُ من المبالغة، والتي أريد منها إثارة مشاعر المستوطنين. لذلك فلجوء السلطة إلى الدين يعتبر أحسن وسيلة لضمان هذه الإثارة، لما يتمتع به هذا الأخير من صفات، خصوصاً تلك المخاطبة للمشاعر التي يوحي لها الدين والايديولوجيا بكونها مكبوتة بسبب وجود العرب بهدف إثارة هلوستها. وبهذا الشكل تلتهب المشاعر بتحويل مشاعر القلق الداخلية وما تتضمنه من عدوانية راكدة إلى عدوانية فعالة موجهة إلى الخارج بعد تعيين عدو لها، حقيقياً اكان ام وهمياً.

وعلى هذا النحو تنجح الايديولوجيا والدين بالمحافظة على ذات المستوطن من التحطيم الذاتي بسبب التناقض بين موقعها المأمول وموقعها الفعلي من خلال عملية الإسقاط التي تأخذ لها صورة الوسيلة الدفاعية عن الأنا المهددة التي تنفس عن مشاعر كراهيتها الداخلية بأخذها عناصر المقاومة العربية كهدف لها في الإسقاط. ويمكن للمرء ملاحظة هذا التصرف من خلال تغيير معنى الأمر بالقتل، كما هو منصوص عليه في التوراة. ففي التوراة يهدف منع القتل إلى كبت مشاعر العداء لدى الفرد ضد مجموعته والتسامي بهذه المشاعر بخلقها الشعور بالتضامن القائم على المساواة، ولكن بسبب العجز في تحقيق هذه المساواة الناشئة من التناقضات الطبقية والثقافية داخل المجتمع الإسرائيلي كما ذكر أعلاه، تدعو الضرورة السياسية إلى تحويل اتجاه مشاعر العداء ضد المجموعة الداخلية إلى المجموعة الخارجية التي تتحمل مسؤولية العجز، ومن أجل تحويلها فلا بد من تسام جديد يمنح للفرد الراحة النفسية المنشودة في حالة محاولته إزاحة المسؤول عن العجز عن طريق العنف، فتقوم السلطة الدينية بتقديم هذا التسامي من خلال تبريرات دينية، فيتحول بذلك الأمر الديني بمنع القتل إلى شرعية القتل كضرورة لضمان تضامن المجموعة، فلا يجد الفرد في هذه الحالة أي رادع أخلاقي يمنعه من ارتكاب أفظع الجرائم ما دامت الهلوسة الدينية تمنحه شرعية التصرف، فيحافظ الفرد بهذا الشكل على أناه من التحطيم الذاتي فيما لو بقيت مشاعره المكبوتة حبيسة الداخل.

قد يثير البعض مسألة مقتل إسحاق رابين لتبرير الفكرة القائلة بأنه لا يتحدد مجال إسقاط المشاعر العدائية للفرد الإسرائيلي على الخارج فقط، بل يمكن لها أن تأخذ المجال الداخلي متنفساً لها، وبالتالي فهذا دليل على غياب التأطير الايديولوجي للمشاعر من قبل السلطة.

في الحقيقة يمكن تفسير ما حدث كالتالي:

في حالة تعويد الفرد ومنذ طفولته بتوجيه مشاعره العدوانية إلى الخارج، واتخاذ هذا التعويد صفة الاكتساب، إذا تدخل عامل تعديلي يرغب في تغيير اتجاه هذه المشاعر إلى الداخل بإيجاد حلول لها من الواقع المعاش، فإن إمكانية تأثير عامل كهذا في مسيرة الأمور متوقفة على قدرة العناصر المكونة للأوليغارشية على منحها شرعية التصرف. ففشله في الحصول على دعم إحدى هذه العناصر وإصراره على الاستمرار في مسيرته التعديلية، لا يثير فقط قلق الفرد فحسب، بل سيساهم في خلق حالة ازدواجية المواقف والانتماء التي لا تعيق عملية تماثله مع السلطة فحسب، بل ستعمق من غموضية المواقف بين الموقع المأمول والموقع الفعلي والموقع الجديد في التعاون مع عدوه. فيجد الفرد أن مجالات التنفيس عن قلقه ومشاعره العدوانية قد أغلقت في وجهه، ويشعر ولأول مرة بأنه أصبح سجين نفسه بسبب تصرف السلطة. وأمام

وضعية كهذه فإن الإنفجار الذي سيتولد بسبب ضغط القلق وتراكمه سوف لا يأخذ له صورة تمرد، وإنما صورة الانتحار، وذلك بالتضحية بنفسه بقتل من قاده إلى هذه الوضعية.

إن قضاء الفرد على المسؤول عن وضعية الغموض تأتي كنتيجة لتخوف الفرد على نفسه من تقبل الجديد والعار الذي سيلحقه من جراء تقييمات الآخرين له، وبهدف إنقاذ الذات من خيانة النفس وخيانة من قاده إلى ذلك، فإنه يقوم بقتل هذا الأخير. بعبارة أخرى، عن طريق القتل سيعيد هذا الفرد التقدير الذاتي لنفسه ولمجموعته، تقديراً حتى وإن لم يكن هو المستفيد منه ـ بسبب موته أو سجنه ـ فإن مجموعته ستستفيد منه في تصوره.

وعليه، فيمكن القول بأن وجود الغموض يعكس وجود أزمة الهوية. «... فمن هو الشعب اليهودي العائد إلى أرض إسرائيل؟...» يتساءل عن ذلك إبراهام ليفني، «... إن أي إيديولوجيا علمانية غير قادرة على تبوء كل تاريخ إسرائيل، وإن الصهيونية العلمانية تحمل تناقضاتها، ففي الوقت الذي تهدي تصرفها بصهيون، إلا أنها تعتقد بقدرتها على تجاوز المصادر الروحانية لصهيون... إن أرض إسرائيل ليست فقط قطعة أرض في الشرق الأوسط لها روحانيتها، بل هي أيضاً أرض مقدسة حتى قبل دخول إبراهيم إليها»[١٦]. وعليه، فإن أي تجاوز لهذه المعطية يعني المشاركة في إعادة خلق ذكريات الماضي، لذلك فإن مقتل إسحاق رابين جاء وفقاً لقانون حاخامي يدعو إلى أن «من واجب كل يهودي القيام بقتل الطاغية إذا ما تمكن من ذلك»[١٧].

إذن يبدو لنا مما ظهر من مقتل إسحاق رابين، أن خضوع الفرد الإسرائيلي للسلطة تقرره أهلية هذه الأخيرة، فإن لم تفلح في الحصول عليها أو انها لم تبرهن على قدرتها في ممارستها، فإن رفضها يبدو شيئاً حتمياً. لذلك تحاول السلطة العسكرية ـ إحدى مكونات الأوليغارشية ـ توطيد الانطباع الذي تعطيه لأهليتها لدى الأفراد بالدفاع عن الأرض وقناعة هؤلاء بتملك هذه السلطة للخبرة والمعرفة، لذلك فكل قرار يصدر عنها ومهما كان نوعه، فإنه يؤخذ كدستور لا يمكن الاعتراض عليه، وعند تنفيذ الفرد لقرار هذه السلطة وما يتضمنه من نتائج عنفيّة، فإنه لا يشعر بأي حرج من ارتكاب أشنع الجرائم مبرراً ذلك بأهلية هذه السلطة وبالأهداف التي تتوخاها من جراء اتخاذها للقرار والذي يذهب إلى خدمة الصالح العام.

قد يحدث أن يثير العمل العنفي لدى البعض ردود فعل، والتي تأخذ لها صورة احتجاجات دون التحول إلى تمرد أو رفض. ويمكن تفسير ذلك من خلال تأثيرات التربية التي اكتسبت عند الطفولة في الموطن الأصلي قبل الاستيطان، والتي لم تتطور بسبب خضوع العائلة الإسرائيلية في موطن الاحتلال إلى النظام الانضباطي الذي تفرضه عليها الأوليغارشية الدينية وبالتعاون مع نظيرتها السياسية، والتي قادت إلى فقدان العائلة لكل استقلالية لها: «فعندما تركز الهرمية الدينية على دور السلطة كنقلة وتكملة لدور الأب، فإنها تهدف من وراء ذلك إلى تهيئة الأرضية أمام الطفل لتقبل أوامر السلطة مستقبلاً، فترسخ في نفسيته شرعية تصرفها حتى ولو تضمن عملها إجراءات قد تثير مشاعر الاشمئزاز والألم، وذلك بحسب تكتيك نفسي يقوم على أساس تصوير مواقف الأب كمواقف بطولية يفترض الانحناء لها، فيخلق هذا التكتيك لدى الطفل الحاجة إلى السلطة، والتي ستبنى على «... مشاعر جاذبية الأب... الذي افتخر الأبطال الخرافيون.. بانهزامهم أمامه»[١٨].

---

(١٦) Abraham Livni, *Le Retour d'Israël et l'espérance du monde* (Paris: Rocher, 1984), p. 33.

(١٧) Philippe Le Marchand et Lamia Radi, *Israël-Palestine demain* (Paris: Complexe, 1996), p. 31.

(١٨) Sigmund Freud, *Moïse et le monothéisme*, traduit de l'allemand par Anne Berman, collection idées; 138 ([Paris]: Gallimard, 1967), p. 149.

وبالطبع فالمقصود بالأبطال الخرافيين هؤلاء الذين انهزموا أمام موسى وداود وسليمان. وعليه، فبفضل قدرة ربط الهرمية الدينية هذا التصوير بصورة القيادة الصهيونية في صراعها ضد العرب ونجاحها بذلك، تتمكن من تأطير الطفل والفرد ومن بعد العائلة، فتمنع بهذا الشكل أي تطور تربوي آخر ينافسها. وعليه فيمكن لنا القول بأن اعتراضات الفرد الإسرائيلي هي اعتراضات بدائية ونسقية، وليس لها أي علاقة بالأخلاقيات الإنسانية التي تحركها مشاعر الالم لدى البعض أو بؤسهم. بمعنى آخر، إن التمرد على السلطة ـ إن كان حقاً كذلك ـ فإنه تمرد على سلطة الوالدين وتربيتهم القائمة على كبت وإحباط تطلعات الفرد إلى تربية أخرى. لذلك فهو ليس تمرداً فعلياً على السلطة لانه لو كان حقاً تمرداً لتلازم وجوده مع البديل الايديولوجي الذي يحل محل الايديولوجيا القائمة. وبسبب هذا الغياب، فإن صيغة التمرد الموجود حالياً لا تخرج عن كونها، ومثل ما سبق ذكره، احتجاجات واعتراضات لا غير تتعلق بصياغة النظام على نسقية جديدة بهدف مواكبة الايديولوجيا الصهيونية لظروف الزمن المتجددة.

ولكن يجب التذكير هنا بانه لا يمكن بأي شكل من الأشكال ترك المجال أمام هذه الاحتجاجات لتتطور إلى حركة سياسية تهدد النظام، لأنه وبحسب التعامل القائم في تقاسم السلطة بين أركان الأوليغارشية، فإنه يقع على عاتق السلطة السياسية المسؤولة عن تنفيذ الايديولوجيا السيطرة على هذه الاحتجاجات بمساعدة الهرمية الدينية، وذلك من خلال توجيهها، وكما ذكر سابقاً، إلى الخارج. أما دور الجهاز العسكري فإنه يتحدد، ليس بعسكرية الفرد فقط، بل بالإبقاء على توتر هذه الاحتجاجات، لأنه كلما زادت درجة القلق والتوتر، زادت درجة الخضوع للسلطة التي ينظر إليها، وبحسب ما ذكر أعلاه، كالجهاز الوحيد القادر لإنقاذ الفرد من وضعيته الحالية.

في الحقيقة، إن قبول السلطة بدرجات من الاعتراض على سلوكياتها، يفسر بالفكرة القائلة بأن الاحتجاج بحد ذاته يشكل صمام أمان يهدف إلى حماية السلطة من الأزمات ويضمن لها الاستمرارية في الحكم. ولكون سيطرتها على الحكم هي لمدة طويلة ومن دون تغيير أي مفهوم ايديولوجي، فذلك يعرضها إلى فقدان مفاهيمها لبعض مثاليتها لصالح الواقعية بسبب التعامل اليومي الذي يفرض على القائمين على السلطة اتباع سلوكية أكثر واقعية. وقد تدخل هذه الواقعية في تناقض مع ما وضعته لنفسها وللمجتمع من مبادىء، لذلك فإن تبلور مجموعة من الاعتراضات لدى القاعدة سيساعدها على كسر الجمودية بتحقيق التعاقب على السلطة.

يضاف إلى ذلك، أن ترك المجال للفرد لطرح اعتراضاته سيقلل من درجة القلق ومشاعره، وكما يقول ستانلي ميلكرام «... يعتبر الاحتجاج مصدراً لتحقيق الراحة النفسية للفرد الذي يعيش صراعاً أخلاقياً. فالفرد يعبّر بشكل علني عن معارضته معاقبة الضحية ـ وضعية الأفراد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ـ وعمل كهذا يسمح له بإعطاء صورة مرضية لنفسه وبشكل بارز، وفي الوقت نفسه يبقى محافظاً بشكل دقيق على علاقته بالسلطة بسبب خضوعه المستمر لها»[١٩].

وعليه، وبناءً على هذه الملاحظة، يمكن القول بأن احتجاجات البعض من الإسرائيليين ضد سلطتهم، وبالخصوص في ما يتعلق بتصرفها مع الفلسطينيين وقوى المقاومة في لبنان، إن كانت

(١٩) Milgram, *Soumission à l'autorité*, p. 201.

موجودة، فإن نتائجها تذهب قبل كل شيء إلى تحقيق راحتها النفسية من قلقها، وليس لنصرة الضحية وتحقيق العدالة. ويتلاءم هذا التصرف مع نرجسية الشخصية الإسرائيلية التي تريد ـ وبحسب تحليل اندريه ستيفان لظاهرة النرجسية ـ «.. أن تحب لذاتها وليس لأهليتها»[٢٠] لأنه لو كانت فعلاً تلك الاحتجاجات تعبّر عن الرفض لسياسة القمع التي تقوم بها السلطة، لعبّر هذا الرفض عن قلق الفرد الذي يدفعه إلى التخلص منه من خلال القضاء على مصدره، بمعنى وضع نهاية لسياسة القمع والاستيطان. غير أن تعلق الفرد الإسرائيلي بالسلطة وبكل عمل قمعي صادر عنها، يثبت أن الغرض الأساسي من وراء احتجاجاته ليس إعادة التقدير لذات الضحية التي تعيش المأسي، بل إعطاء صورة إيجابية للذات الإسرائيلية في مقابل نفسها، ومن ثم للعالم المحيط بها.

إن واقعية هذه الاحتجاجات في منظورنا لا قيمة لها، ولا معنى لها ما دام المجتمع الإسرائيلي مجتمع تجميع، وخوف الفرد من الانفصال عن المجموعة يقرر سلوكياته. لذلك فإن تمرده وحتى احتجاجاته سوف تنعت بالخيانة إذا ما حاول الخروج عن معايير مجتمعه. ولكون وجوده قد حدد مسبقاً بخدمة هذا التجميع، فلا يمكن للفرد أن يشعر بالتعاطف مع الآخرين، ولا حتى بالألم الذي يقترفه أبناء جلدته ضد الآخر ما دام مبرر وجود تجميعهم متوقفاً على قدرتهم على إخضاع الآخرين بالقوة...

خاتمة

إن عدم اكتراث الفرد الإسرائيلي بالألم الذي يلحقه عند ممارسته للعدوان ما هو إلا انعكاس لتلك التربية الايديولوجية التي ركزت كل جهدها على تدعيم مشاعر كراهية الإسرائيلي للعرب. وما نراه اليوم من تصرفات ما هو إلا محصلة لتلك الكراهية التي أوصلت الإسرائيلي إلى أن يصبح إنساناً فاقد الإحساس، ليس بمفهوم اللامبالاة، وإنما بمعنى الإنسان المجرد من كل حس لكونه أناني الطبع ونرجسي النزعة.

ولا يمكن اعتبار هذه الوضعية كانعكاس لحالة دفاعه عن نفسه، لأن شرعية الدفاع عن النفس تفترض أحقية الفرد في موضوع ما له ركائزه المادية والمعنوية والبيئية. غير أن شرعية دفاعه المزعوم قائمة في المجتمع الإسرائيلي على احتلال الشيء بعد اغتصابه وتملكه بالقوة. ولا تكفي مقولة وجود الأرضية الدينية للحصول على شرعية استعمال القوة، لأن افتراضاً كهذا سوف يفتح الباب على مصراعيه لمطالبة العالم المسيحي بالأراضي المقدسة، والبوذية بكل مناطق وجودها في العالم.

في الحقيقة تعكس السياسة الإسرائيلية اليوم بما يسمى «Realpolitik» تلك السياسة التي لا تأخذ بنظر الاعتبار عند وضعها الجوانب الإنسانية والأخلاقية، لأن هدفها هو الوصول بأي وسيلة إلى حلول سلمية مع الاحتفاظ بكل سيطرتها على الأرض، ولكونها كذلك فإنها سياسة مكيافيلية.

يضاف إلى ذلك، أن أسلوبها القائم على ما يسمى «Politiquement correct» يبين لنا أن

---

(٢٠) André Stéphane, *L'Univers contestationnaire ou les nouveaux chrétiens, étude psychanalytique...*, petite bibliothèque Payot; 134 (Paris: Payot, 1969), p. 282.

الدعوة إلى السلام قامت على فكرة «نبيلة»، وهي الوصول إلى حل مع العرب من خلال الوصول إلى حل مع الفلسطينيين بالاعتراف لهم ببعض الحقوق وإبعاد شبح التهديد بخطر حرب جديدة معهم تكون ساحتها وسط إسرائيل، خصوصاً بعد تغيير الاستراتيجيات العسكرية وتكتيكاتها من بعد تدخل التطور التقاني (التكنولوجي) في هذا المضمار، إلا أن تطبيق ما يسمى بـ «Pilitiquement correct» داخل المجتمع الإسرائيلي بعد تطبيق معاهدات أوسلو، يبين لنا مدى استغلال السلطة لهذا الأسلوب بهدف تأطير المشاعر. فعندنا تستخدم السلطة الصهيونية كلمة الإرهاب بدلاً من المقاومة أو الانتفاضة، فإنها تهدف من وراء ذلك إلى تركيز مشاعر الذنب في نفوس مستعملي كلمة الانتفاضة من الإسرائيليين لمنعهم من الانفتاح على الآخر، وكذلك منعهم من استخدام مفهوم ليس له معنى صحيح - في نظرها - على المستوى السياسي. وبالطبع، فإن أسلوباً كهذا يغير من معنى المصطلحات يراد منه ليس فقط إظهار الآخر بصورة سلبية، بل يهدف إلى المحافظة على خضوعية الفرد لها والإبقاء على عدوانيته هائجة، والتي من دونها لا يمكن المحافظة على الشرعية.

وعليه، فيمكن لنا القول بأن استمرار إسرائيل على هذا النهج من التصرف وعدم قيامها بتعديل جذري على ايديولوجيتها، واتفاق العرب معها على السلام وقبولهم بسياسة الأمر الواقع، سيعني مشاركتهم التطوعية في تدعيم نرجسية الشخصية الإسرائيلية وإعطائها الحق في الاستمرار باحتقارهم □

صدر حديثاً

تنمية الزراعة العربية
الواقع والممكن

الدكتور صلاح وزان

تكمن أهمية هذا الكتاب في أنه يولي مسألة التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات التنمية العربية الشاملة، فقد أدى تواضع الأداء التنموي الزراعي إلى جعل المنطقة العربية واحدة من أكثر مناطق العجز الغذائي، ومن أكثرها تبعية غذائية في العالم في وقت تشتد فيه حمى التنافس للسيطرة على الأسواق، ويزداد فيه استخدام الغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي.

هل من خيار بديل يتيح الخروج من هذا العجز - المأزق، ويحقق الأمن الغذائي العربي؟ ألا يمكن ربح معركة إنتاج الغذاء، قطرياً وقومياً، وضمان إعادة إنتاجه وتطويره وجعله في متناول المحتاجين إليه في الوطن العربي؟

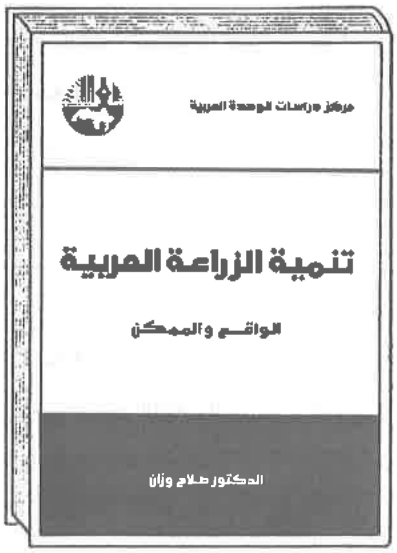

٥٢٤ صفحة

الثمن: ١٦ دولاراً

■ ندوة

صراع حضارات أم تعدد ثقافات؟

ضمن سلسلة الندوات التي يعقدها معهد اللغة والحضارة العربية في باريس في المركز الثقافي المصري حول أبعاد الثقافة والحضارة العربية وطرق تحليلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والإبداعية وغيرها، عقد المعهد ندوة حول موضوع «صراع حضارات أم تعدد ثقافات؟» شارك فيها كل من:

محمود أمين العالم
كاتب ومفكر ـ القاهرة.

السيد يسين
مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.

أسامة خليل
مدير معهد اللغة والحضارة العربية ـ باريس.

قيس العزاوي
رئيس تحرير مجلة دراسات شرقية ـ باريس.

أدارت الحوار: رباب الحسيني
باحثة في مركز العلوم الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة.

رباب الحسيني

اسمحوا لي بداية أن أعبر عن سعادتي بهذا اللقاء الذي يضم استاذين غنيين عن التعريف. فالأستاذ محمود أمين العالم غني عن التعريف بكتاباته حول الأدب والفن والسياسة والثقافة بمدلولها الشامل، وهو صاحب **المعارك الفكرية والثقافة والثورة، وفلسفة المصادفة، وهربرت ماركيوز، والوعي والوعي الزائف**، وهو رئيس تحرير مجلة **قضايا فكرية**، بأعدادها المتميزة حول الإسلام السياسي، وحول الأصوليات الإسلامية.

ودخوله المعارك الفكرية يبرز بشكل جلي إحدى سماته المميزة وهي قبوله للرأي الآخر، أياً كانت درجة اختلافه معه بكل رحابة صدر ومودة وبرد الحجة بالحجة.

والأستاذ السيد يسين، مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، واستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والقلم المتجول بين شواطىء الفكر والعلم والسياسة بمقالته الأسبوعية في صحيفة **الأهرام**، كل ذلك يجعلنا نقف على دلالة الصفة التي دائماً ما تصاحب ذكر اسمه باعتباره موسوعة تكتب في كل شيء: فهو يكتب حول «أسس البحث الاجتماعي»، و «التحليل الاجتماعي للأدب»، و «الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر»، ويؤسس التقرير الاستراتيجي العربي ويشرف عليه منذ سنوات عديدة. إن لقاء يضم الأستاذين محمود أمين العالم والسيد يسين يجعلنا ننتظر حواراً فكرياً خصباً يمثل علامة بارزة في تاريخ ندوات معهد اللغة والحضارة العربية والمركز الثقافي المصري بباريس.

وفي ما يتعلق بموضوع ندوة اليوم الذي حدده الأستاذ أسامة خليل مدير المعهد «صراع حضارات أم تعدد ثقافات؟» اسمحوا لي أن أبدي تحفظاً على العنوان، فما أعرفه عن الأستاذين السيد يسين ومحمود العالم. انهما، وتاريخهما الثقافي يؤكد ذلك، يرفضان الثنائيات، فعقلية: «إما.. أو..» على الرغم من أنها صالحة في ميدان العلوم الصورية والتحليلية، إلا أنها لا تصلح في العلوم الإنسانية التي تتعامل مع الواقع الاجتماعي والنفسي والثقافي والسياسي، وبالتالي فهي قد تقود إلى الكثير من اللبس والغموض الذي نلمسه في ظواهر التعصب والتشدد ورفض الرأي المخالف وفرض شمولية الأنا وإقصاء الآخر في إطار تعدد الثقافات وتداخلها عبر الحقب التاريخية الممتدة. وأنا على ثقة أن الأستاذين المحاضرين سيرفعان هذا اللبس والغموض.

ومن زاوية أخرى، فنحن نلاحظ ظهور مقولات في الشارع الفكري والسياسي يكتب لها الذيوع والانتشار لفترة تطول أو تقصر، كمقولة «النظام العالمي الجديد» الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن توجه مسيرته وأن تحكم قبضتها عليه، إلا أن هذه المقولة قد تهاوت كصرخات الموضة بعد فترة قصيرة، كما يشير إلى ذلك الأستاذ محمد حسنين هيكل في ورقته المعنونة: «مصر والقرن الواحد والعشرين»، باعتبار أنه ليس هناك نظام عالمي بالمعنى الذي يستحق هذا الوصف، يقوم على أساس هيمنة دولة واحدة في عصر توزعت فيه مراكز القوة التكنولوجية والاقتصادية ومن ثم العسكرية.

وفي إطار صعود المقولات الجديدة، ظهرت أيضاً مقولة «نهاية التاريخ» لفرانسيس فوكوياما، والتي كان لها نصيبها من الرواج بفضل قوة أجهزة الإعلام والترويج الغربية، ثم لم تلبث أن تلقت ما تستحقه من النقد والدحض، شأنها شأن مقولة هانتنغتون حول صراع الحضارات وفيها يتنبأ بأن القرن القادم سوف يحكمه الصراع بين الحضارات، وهو صراع

قائم على الاختلافات الثقافية والدينية والعرقية. وتلك المقولة تبدو محدوديتها في عدم قدرتها على تفسير الصراعات بين الدول الأوروبية التي تنتمي إلى الحضارة المسيحية الغربية، وكذلك في عدم قدرتها على تفسير الصراعات بين الصين واليابان في ظل الحضارة البوذية والكونفوشيوسية.

وإذ أدعو الأستاذ محمود العالم لبدء الحوار، ثم يليه الأستاذ السيد يسين، أشكر السادة الحضور مسبقاً على ما سوف يطرحونه من نقاط للنقاش، فالموضوع يثير بطبيعته وطبيعة المحاضرين جدلاً وحواراً أتوقع أن يكونا مصدر خصب وفائدة لنا جميعاً.

محمود أمين العالم

أبدأ محاولتي في تحديد مفهومي الحضارة والثقافة بالمشاغبة مع العنوان الذي وضع لهذه الندوة ـ ولعل د. رباب الحسيني قد لمست هذه النقطة في تقديمها للندوة ـ صراع حضارات أم تعدد ثقافات؟ وهو عنوان متنافر... وأتساءل: هل القول بصراع الحضارات ينفي تعدد الثقافات؟ هل المقصود أن تعدد الثقافات ينفي صراع الحضارات؟ هل بينهما تناقض استبعادي كما يقال في المنطق؟ ثم ماذا يعني تعدد الثقافات؟

هل يعني التجاور بين الثقافات أم التحاور بينها؟

الأرجح أنه يعني التحاور بين الثقافات. وبناءً عليه تبرز أمامي في العنوان ثنائيتان ضد ثنائيتان:

حضارات أم ثقافات؟ صراع أم حوار؟

الحقيقة أن هذه المشاغبة العابرة مع العنوان تتيح لي فرصة أن أضع سؤالين أساسيين هما المحور الحقيقي لمداخلتي المتواضعة.. السؤال الأول هو: هل هناك حضارات متعددة في عصرنا الحالي كما يقول العنوان أم أن هناك حضارة واحدة؟ السؤال الثاني: هل هناك تمايز وتفارق بين الحضارة والثقافة أم إنهما مترادفتان؟ ولعلنا نستطيع أن نحسم هذا الأمر لو استطعنا أن نحدد المعنى العام لمفهوم الحضارة، ولعل هذا يقودنا إلى محاولة حل لهذه الإشكالية.

وبطبيعة الحال هناك غير تحديد وتعريف للحضارة، ولكنني أفضل التعريف الانثروبولوجي لأنه أكثر شمولاً... الحضارة بحسب هذا التعريف هي النمط العام للحياة الذي يتمثل بعلاقات السلطة والتنظيم الاجتماعي بداية من العمل والإنتاج والملكية والمعرفة والسلوك العلمي والقيمي والإبداع الفني والنتاج الثقافي عامة.. ونلاحظ، لو قبلنا بهذا التعريف بشكل عام، أنه يجمع ما بين الجانب المادي الموضوعي للحضارة والجانب المعنوي الثقافي القيمي لها.. وهكذا تختلط الحضارة والثقافة في دلالة واحدة. وهذا الرأي نراه عند أغلب مفلسفي التاريخ ومفلسفي الحضارة بشكل عام في الفكر الأوروبي والعربي المعاصر.. نجد هذا التداخل بين مفهومي الحضارة والثقافة عند ابن خلدون طبعاً في الانتقال من البداوة إلى الحضارة، كما نجده عند أرلوند توينبي، ولعلنا نجده عند اشبنغلر مع بعض الاختلاف لأنه يفرق بين الحضارة والمدنية.. الحضارة عنده هي الثقافة، والمدنية هي الجانب العملي.

إن صموئيل هانتنغتون مثلاً يتحدث عن صدام الحضارات.. مفهوم الحضارات لديه مفهوم ثقافي خالص بل ديني خالص.. المسيحية هنا والإسلام والكنفوشيوسة هناك.. ولو انتقلنا

إلى فكرنا العربي المعاصر بشكل سريع سنجد مثلاً أنور عبد الملك ومجموعة دوائره التي يغلب عليها الطابع الثقافي البحت.. الأمر نفسه في مسألة البعد الثقافي في مفهوم الحضارة نجده أيضاً عند حسن حنفي في **الشرق والغرب والصراع بين ثقافتين**.. يختلف الأمر لدى زكي نجيب محمود لأن رؤيته توفيقية بين الحضارة والثقافة.. كما نجد في الكتاب الأخير للأستاذ عبد الله العروي عن التاريخ رؤية أقرب إلى النظرة العملية.. وبالمقابل نجد البعد الروحي الديني الخالص لمفهوم الحضارة في الحركات الأصولية والدينية عامة الإسلامية وغير الإسلامية.

أقول هذا من ناحية العلاقة بين الحضارة والثقافة، أرى هذا التداخل بينهما. أما من ناحية التعدد الحضاري فلا شكّ في أن طوال التاريخ كان هناك تعدد حضاري. هناك حضارات متعددة ومختلفة، سواء متعددة في العصر الواحد أو طوال المسيرة الحضارية. ولكن الملاحظ أنها دائمة محدودة تقوم في موضع من المواضع، الحضارة المصرية في منطقة، الحضارة الصينية في منطقة، الحضارة الفارسية والهندية وحتى الحضارة العربية الإسلامية رغم امتدادها بقيت في منطقة محدودة. هذه الحضارات جميعاً بقيت طوال التاريخ متمكنة في حدود معينة. بيد أنها لا تسود إلى أبعد من هذا.. ونلاحظ الاختلاف الواضح في عصرنا الحالي..

تسود في عصرنا الراهن حضارة على العالم أجمع... وتتشكل لأول مرة في التاريخ ظاهرة العولمة... ولذلك يتميز عصرنا بوحدة حضارية شاملة من أدنى الأرض إلى أعلاها، وإن اختلفت مستويات هذه الحضارة الواحدة بين مجتمع وآخر.. فهناك منتجون لهذه الحضارة ومبدعون لها وهناك مستهلكوها الهامشيون.. ولكن هناك حضارة واحدة.. وهي التي يطلق عليها اسم الحضارة الغربية.. وكلمة الغربية تعبر عن منشأ هذه الحضارة، عندما نقول المنشأ نعني أوروبا أو الغرب.. كلمة غربية تحدد مكان أو موضع.. أو تحدد الدلالة.. والدلالة الحقيقية هي أنها تمثل نمطاً معيناً من أنماط الإنتاج الرأسمالي، هي حضارة رأسمالية. ولم تقف الطبيعة الرأسمالية عند تحديد الغرب طبعاً، ولكنها امتدت إلى كل أنحاء الأرض.. في كل مكان هناك سيطرة ودلالة معينة من حيث الإنتاج والاستهلاك والجانب المادي والمعنوي.. ومن المعروف أن نمط الإنتاج الرأسمالي ميال للتوسع والربح. ومهما ارتكب الغرب من الجرائم في الماضي والحاضر والمستقبل، فله الفضل الأكبر في تحقيق وحدة العالم.

عندما أشير إلى نمط الإنتاج الرأسمالي لا أقصد البعد الاقتصادي فحسب، حتى لا أقع في شراك النزعة الاقتصادوية.. ولكن أقصد البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والايديولوجي... الخ. إن هذا الطابع الرأسمالي للحضارة الراهنة ارتبط منذ بدايته برؤية عقلانية تاريخية تنويرية وتوجه ليبرالي.. هناك تقدم وحركة نقدية للتاريخ ولمفهوم التاريخ.. رؤية عقلانية وتوجه ليبرالي يقوم على مبدأ التعدد وحرية الاختلاف وحرية التعبير.. وهي العناصر الأولى التي تشكل البعد الثقافي لما يسمى بالحضارة الرأسمالية. ونتيجة لطبيعة هذه الحضارة الرأسمالية فقد تم في داخلها استقطاب.. استقطاب محدد لعدد من الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما نسميه بالهيمنة. إن الهيمنة هي الصورة الأكثر تطوراً وشمولاً مما نسميه بالمركزية الأوروبية، فالهيمنة هي شكل أعلى من المركزية الأوروبية. ويتم دائماً الخلط بين العولمة والهيمنة.. إن هناك فارقاً بينهما رغم أن بينهما أيضاً تداخلاً حميماً.

إن العولمة هي ظاهرة طبيعية قدرية رضينا أم لم نرض، وهي نتيجة للطابع التوسعي لنمط الإنتاج الرأسمالي، فضلاً عن الاكتشافات الاتصالية والتكنولوجية والمعلوماتية... الخ.. أما الهيمنة فعلى رغم أنها نابعة من الطابع التنافسي للنمط الرأسمالي، فهي نتيجة للتفاوت بين

البلاد الرأسمالية المختلفة في مستويات التطور، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء القطبية الثنائية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي. على أنه بتفاقم هذه الهيمنة في داخل العولمة أخذت تحتدم صراعات المصالح التجارية بين الدول الرأسمالية نفسها حول أسواق العالم مستخدمة أرقى ما وصلت إليه المعرفة العلمية والمكتشفات التكنولوجية من ناحية، ومن ناحية ثانية تفجرت الاختلافات والتمايزات والخصوصيات والهويات القومية والعرقية والدينية والثقافية. ويحتدم الصراع في ما بينها، وبينها وبين الهيمنة الرأسمالية، على أن هذه الخصوصيات والهويات لا تشكل حضارات وإن كنت أرى أنها استمرار ثقافي لحضارات قديمة تحللت وأخذت تطغى عليها الحضارة الرأسمالية الجديدة. ولهذا تبرز في البلاد النامية والمتخلفة الدعوة إلى الأصولية.. الدعوة إلى العودة إلى الماضي والجذور والثوابت والأصول، ولعل الكلمة المشهورة للقائد الوهابي الأول «لن يصلح حاضرنا إلا بما صلح به أوائلنا» تدل دلالة عميقة على هذا الأمر. إن الماضي هو دائماً السبيل إلى الإصلاح.. حضارة اندحرت لكن ثقافتها مستمرة، انتهت البنية الحضارية العامة وهناك حنين دائم لها وحرص على مواجهة هذه الهيمنة..

وهكذا نتبين في عصرنا **أولاً**: حضارة عالمية واحدة ذات نمط رأسمالي ثابت. **ثانياً**: نتبين هيمنة لبعض البلاد الرأسمالية الكبرى على هذه الحضارة العالمية. **ثالثاً**: وفي إطار هذه العولمة والهيمنة تحتل صراعات المصالح التجارية والاقتصادية أساساً بين البلاد الرأسمالية نفسها رغم ما بينها من أشكال تنسيقية وتحالفية وتعاطفية.. **رابعاً**: هناك أيضاً صراعات الهويات والخصوصيات القومية والوطنية والدينية بين بعضنا البعض حيناً، وبيننا وبين الهيمنة الرأسمالية على أسس مصلحية وإن اتخذت مظهراً قومياً أو دينياً أو ثقافياً أو حضارياً حيناً آخر، ولهذا تسعى الولايات المتحدة إلى تنميط العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً دعماً لهيمنتها ولمصالحها الخاصة، وليس دعماً لوحدة الحضارة وتطويراً لعولمتها.

وفي ظل هذه الهيمنة أخذت المشروعية الدولية التي قامت مؤسساتها عقب الحرب العالمية الثانية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات المتفرعة عنها تتآكل.. وتأسست هذه المنظمات في ظل توازنات عسكرية ونووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ولهذا نرى اليوم أمريكا تتدخل تدخلاً عسكرياً سافراً لتفرض إرادتها وتحقق مصالحها في غير بلد من البلدان النامية وبلدان العالم الثالث، وتسعى لتوسيع السوق وفرض قوانينها. وذلك عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما تسعى إلى تهميش دور الدولة في مختلف هذه البلدان وتصفية دورها الإنتاجي والخدماتي وقصر دورها على الدور الأمني والقمعي لحماية شبكة المصالح. وتسعى أيضاً لتفكيك الروابط الاقليمية ومحاولة إخضاعها لمشروعاتها التوسعية.. وما أكثر الشواهد على ذلك في أنحاء العالم. ولعل وطننا العربي كان شاهداً أو شهيداً على ذلك، فهناك الوجود العسكري الأمريكي المكثف في غير بلد عربي وقد شاع التدخل السافر في العديد من قضايا هذه البلدان الداخلية، واستتباع اقتصادها للسوق الدولية وتفكيك مشروعاتها الوطنية والتصنيعية، فضلاً عن محاولة فرض مشروع شامل للشرق الأوسط يستهدف المزيد من تفكيك النظام الاقليمي العربي، وإهدار حق الشعب الفلسطيني في أرضه ودولته المستقلة وتحقيق المزيد من السيطرة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل في البلدان العربية. ولست أغالي لو قلت إن الحرب التي تشنها الولايات المتحدة اليوم ضد الإرهاب، وضد إيران والعراق وليبيا، إنما تخفي صراعاً تجارياً حاداً بينها وبين شركائها في الهيمنة العالمية، وإن حاولت أن تعطيه مظهراً حضارياً أو ثقافياً أو إنسانياً أو أمنياً.. لكنني لا أنكر أن هناك إرهاباً أو حركات إرهابية، ولكن هذه الحملة المنظمة العالمية التي تتم وراءها حرب منافسة تجارية بين الدول الرأسمالية ولأهداف رأسمالية..

هل هناك صراع حضارات؟

الشيء الثاني أن أمريكا تخوض حرباً اقتصادية حتى ضد أصدقائها فضلاً عن أعدائها تدعم فيها هيمنتها وتدير أزمتها الاقتصادية، وكذلك أزمة النظام الرأسمالي بعامة. في إطار هذا كله أخذت تبرز في العالم في مواجهة الفكر العقلاني فلسفة جديدة تسعى لإهدار فلسفة العقل والتنوير التي ازدهرت في بداية النظام الرأسمالي. أخذت هذه الفلسفة تشيع الفكر اللاعقلاني وتدحض القيم العامة والمبادىء والأنساق الكلية والتاريخية والايديولوجيات باسم ما بعد الحداثة... مستغلة في ذلك الطابع الشمولي المغلق في ممارسات بعض المبادىء الكلية والايديولوجيات، فضلاً عن الاتجاهات الاداتية الميكانيكية الجامدة والاستخدامات العدوانية القومية للعلم أحياناً، وللعقلانية أحياناً أخرى في بعض التجارب السياسية والاجتماعية.

وخلاصة القول إنه ليس ثمة صراع حضارات في عالمنا في إطار هذه العولمة الحضارية الرأسمالية.. فليس هناك صراع حضاري بين أمريكا واليابان رغم اختلافهما الحضاري الكامل تاريخياً، بل يوجد صراع تجاري حاد.. وليس هناك صراع حضاري بين أمريكا وأوروبا، وليس هناك صراع حضاري بين أمريكا وليبيا أو بين أمريكا وإيران أو بينها وبين أي دولة أخرى من دول العالم، وإن اتخذ هذا الصراع مظهراً قومياً أو دينياً أو ايديولوجياً.. إن الصراع هو صراع مصالح اقتصادية أساساً من أجل المزيد من التوسع والسيطرة وحل أزماتها الاقتصادية، وطمس الخصوصيات القومية والوطنية والثقافية في البلاد النامية وتوظيفها لخدمة مصالحها.

إزاء هذا النظام العالمي الجديد الذي هو في حالة التشكل، نستطيع أن نتبين غير موقف: الموقف الأول هو الموقف الذي ينكر الوجود الموضوعي للعولمة الحضارية مكتفياً بإدانتها والقول بأنها مؤامرة، ثم السعي إلى قطيعة معها.. ولهذا يتم التصدي لها برؤية حضارية كاملة مناقضة لها تستند إلى الأصولية والسلفية.. إنها تقول ان هذه العولمة كاذبة ولنا عولمتنا الخاصة.. إنه موقف يبدي العزلة عن حقائق العصر. الموقف **الثاني** يدعو إلى الاندماج والتكيف الهيكلي الكامل مع مقتضيات وضرورات السوق العالمية بصرف النظر عما يفضي إليه من طمس الأولويات الخاصة والخصوصيات الثقافية والقومية وإهدار المصالح الاقتصادية والاجتماعية.. وهو موقف أقرب إلى الاندحار القومي والثقافي والذاتي أيضاً. الموقف **الثالث** هو موقف يتمثل بالحرص على التمسك بالخصوصيات والمصالح القومية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والعمل على تطوير هذه الخصوصيات وتعميقها معرفياً وإنتاجياً وديمقراطياً وإبداعياً دون استعلاء شوفيني أو قطيعة مع حقائق العصر، بل الحرص على تمثل هذه الحقائق تمثلاً عقلياً ونقدياً وفي غير انصياع لما تفرضه الهيمنة الرأسمالية العالمية من مشروعات لا تتفق مع المصالح والخصوصيات القومية الثقافية.

إن جوهر معركتنا المباشرة الآنية هي النضال من أجل القضاء على الهيمنة الأمريكية على عالمنا والسعي إلى دعم المشروعية الدولية الديمقراطية التي تتآكل اليوم، فضلاً عن حماية حق كل بلد من بلدان العالم في اختيار طريقه الخاص للتنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة الملائمة في إطار مقتضيات العصر وإشاعة المعرفة العلمية التي يمتلكها الخصم الرأسمالي وتوفير الحوار بين مختلف الفئات السياسية والتنموية والثقافية بين شعوب العالم..

إن وحدة هذه الخبرات وليس تفكيكها أو تصفيتها هي السبيل لبناء عالم جديد يتم فيه احترام الهويات والخصوصيات المختلفة، فلا وحدة للعالم إلا باختلاف الهويات والتنوع.. ولا

تنوع إلا بوحدة العالم. وإذا كانت الرأسمالية هي النظام السائد في عصرنا فإنها ليست نهاية التاريخ وليست تعبيراً عن نهاية الايديولوجيات.. وعلى رغم الصورة الشديدة القتامة والفوضى الضاربة أطنابها في عالمنا المعاصر، فإن هناك قوى معرفية وثقافية وإنتاجية جديدة تبرز اليوم في عالمنا مترافقة مع التطورات العلمية وبخاصة في مجال الاتصالية والمعلومات.. وهي قوى ستمهد لمرحلة انتقالية لحضارة انسانية مختلفة أكثر إنسانية ورقياً وعدالة وسلاماً وحرية.. إن جنين هذه القوى يتجسد في مختلف النضالات الثقافية والبيئية والعقلانية والتقدمية والاشتراكية. إن هذه القوى المختلفة تحتدم نضالاتها على امتداد عالمنا المعاصر وتدق أبواب مستقبل جديد وجدير بالقوى العربية المشاركة في هذه المسيرة الإنسانية الباهرة.

السيد يسين

لم أنشغل بموضوع حوار الحضارات على مستوى الدراسة العلمية فقط، بل شاركت به بصورة عملية لأنني في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ كنت أميناً عاماً لمنتدى الفكر العربي في الأردن، ونظمت بهذه الصفة ثلاثة حوارات وهي: الحوار العربي ـ الياباني في طوكيو، والحوار العربي ـ الياباني في عمان، والحوار العربي ـ الألماني الأول، والحوار العربي ـ السوفياتي الثالث قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، ومن الملاحظة المباشرة أدركت ماهية المشكلات الخاصة حين يجتمع ممثلون لحضارات متباينة.

النقطة التي أبدأ بها هي ما يمكن تسميته توصيف اللحظة المعرفية التي يمر بها العالم في الوقت الراهن. في دراسة نشرت لي منذ سنوات تحدثت عن سقوط النماذج الأساسية وتحديات حوار الحضارات، وسوف اعتمد أساساً على هذه الدراسة في حديثي اليوم. فكرة النماذج العلمية هي فكرة المصطلح الذي تحدث عنه الفيلسوف الأمريكي توماس كون في كتابه **بنية الثورات العلمية**، وللنماذج بهذا المعنى سمات متعددة وأنتقي أبرزها.. يقول توماس كون، وكان معنياً أساساً بمشكلة التقدم العلمي، إن المجتمع العلمي يبنى على طريقة معينة لوضع المشكلات والمناهج المعتمدة لدراستها. يقول توماس كون: عبر الزمن تتآكل قدرة هذه النماذج في الوفاء بحاجات البحث. تمر في «أزمة نماذج»، هذه الأزمة عادة ما يحتد فيها الصراع بين أفكار معينة متناقضة، وكل فكرة تريد أن يؤسس على أساسها النموذج الجديد. ثم ينشأ نموذج جديد ليفي بحاجات المرحلة القادمة. وهكذا يتقدم العلم، بناءً على معلومات توماس كون عن النماذج العلمية وتوصيفه اللحظة الراهنة المعرفية في العالم أنها تقوم على أساس سقوط النماذج القديمة في العلاقات الدولية وفي علم السياسة وعلم الاجتماع، والصراع الآن هو حول تأسيس نماذج جديدة تتفق مع احتياجات وتحديات العالم الجديد خصوصاً بعد عام ١٩٨٩ والذي اعتبره النهاية الفعلية للقرن العشرين.

كان عام ١٩٨٩ عام انهيار الاتحاد السوفياتي وانهيار الكتلة الاشتراكية، وهو في رأيي نهاية القرن العشرين وبداية قرن جديد. القضية الأساسية التي أريد أن أثيرها في هذا العرض تتعلق أولاً بالتتبع التاريخي الموجز للحوار بين الحضارات في عالم الثنائية القطبية الذي ساد في الحرب الباردة، ونعني به الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.. وسأتحدث في النقطة الثانية عن الحوار بين الحضارات في عالم ما بعد الحداثة. وفي النقطة الثالثة أتحدث عن الكونية والعلاقات المتعددة الأطراف وإحياء القومية. وفي الخاتمة أتحدث عن تحديات إنشاء نظام عالمي جديد.

قدم الاستاذ محمود أمين العالم عرضاً شاملاً، ليس مجرد عرض سياسي ثقافي وإنما قدم عرضاً ثقافياً متكاملاً، واهم ما فيه هو النتائج السياسية التي استخلصها من العرض الثقافي. ونحن طبعاً نؤمن بأن الثقافة مشروع سياسي، كما أن السياسة مشروع ثقافي. ولا يمكن الفصل بين السياسة والثقافة طبقاً لبعض المفاهيم المثالية.

سأختلف مع الأستاذ العالم في نقطتين أساسيتين: النقطة الأولى أعتقد أن هناك فارقاً بين الحضارة والثقافة. الحضارات الإنسانية محدودة والثقافات لا حد لها. إن ما يميز الحضارة مصطلح أساسي هو مصطلح «رؤية العالم». الحضارة تعني مجموعة من القيم والمعايير والمبادىء تجمعها ما نسميه رؤية العالم، وهي بحسب التعريف نظرة محددة للكون والطبيعة والإنسان. ومن هنا يمكن القول إن هناك حضارة إسلامية فيها ثقافات إسلامية لا حدود لها تحت هذه الحضارة، ولكن تجمعها رؤية واحدة للعالم.. الحضارة الصينية لها رؤية محددة للعالم. وهذا هو الفرق الحاسم بين الحضارة والثقافات المتعددة. وقد عبر توينبي أفضل تعبير عن هذه الرؤية بكتابه المعروف دراسة للتاريخ.

النقطة الثانية في الحكم السلبي الذي أطلقه الأستاذ العالم على ما بعد الحداثة. هذه قضية شائكة ومعقدة ويختلط فيها الحديث، ولا أعتقد أنه من باب التعجل الحكم السلبي على ما بعد الحداثة، لأن القراءة الثانية لها كما سنشير تؤكد أنها حركة تدعو إلى تحرر الإنسان من الشمولية السياسية ومن الشمولية الفكرية أيضاً، وتدعو لإطلاق طاقاته وفتح الطريق لإنسانه..

النقطة الأولى كما سبق وذكرنا تتعلق بالحوار بين الحضارات في عالم الثنائية القطبية. نحن نعلم أن الحوار بين الحضارات تقليد قديم تمت ممارسته في فترات السلم وفي فترات الحرب على السواء. في الحروب الصليبية كان هناك حوار حضاري.. هذا الحوار اتخذ صوراً شتى مثل التأثر بأنماط التفكير والقيم... وبالتالي فكرة الحوار فكرة واسعة، وحتى الحوار الحضاري يتم أحياناً عن طريق الحرب. ما حدث للحملة الفرنسية بقيادة نابليون هو نوع من الحوار الحضاري.. إن الحملة الفرنسية التي جاءت إلى مصر ممثلة للعالم الغربي وتكنولوجيته المتقدمة من المطبعة والفكر إلى المنهج التجريبي.. البعض يرى أنها كانت شعلة النهضة الأولى في مصر والوطن العربي.. هناك خلاف حول هذه النقطة.. هناك من يقول إن الحملة الفرنسية لم تكن بداية التحديث كما يشيع المستشرقون، وإنما كانت إجهاضاً لنهضة وطنية بدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وان الحملة أجهضت هذه النهضة الوطنية. هذه رؤية المفكر الماركسي المعروف بيتر غران في كتابه الجذور الإسلامية للرأسمالية وهي فكرة مخالفة تماماً لإجماع سواء من المستشرقين أو من بعض الكتاب العرب. ومما يعبر عن إدانة فكرة أن الحملة الفرنسية كانت سبب التحديث الصيحة التي أطلقها المفكر المغربي محمد عزيز الحبابي حين قال: كيف نؤرخ بداية التحديث ببداية الاستعمار؟

والذي وثق هذه القضية ودرسها دراسة تاريخية مدققة هو بيتر غران. على كل حال الحوار الحضاري تقليد قديم ولكنه اتخذ شكلاً محدداً بعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص تحت رعاية اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية. تأثر هذا الحوار من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٨٩ بالضرورة بالمناخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي ساد طوال الأربعين عاماً الماضية. لقد كان حواراً في عالم ثنائي القطبية، بكل ما يتضمنه هذا التوصيف من معاني الصراع الايديولوجي الضاري بين الرأسمالية والماركسية، الحرب الباردة، التهديد النووي، حتمية اختيار دول العالم الثالث بين أحد المعسكرين، نشوء معسكر عدم

الانحياز.. كل هذه عوامل سياسية أثرت في هذا الحوار الحضاري.

بعد الأحداث الدرامية التي حدثت عام ١٩٨٩ وأبرزها انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية والحرب الباردة، فإن الحوار بين الحضارات سواء بالنسبة لشروطه أو لطريقة ممارسته تغيرت جذرياً، تحت تأثير ما بعد الحداثة كتيار فكري جديد ومؤثر، وتعميق الكونية وانتشار العلاقات المتعددة الأطراف وإحياء القوميات. ما الذي حدث في الحوار بين الحضارات في عالم الثنائية القطبية؟

أجرى الباحث رولاند راي مسحاً دقيقاً لهذا الموضوع. قدم بحثاً ممتازاً إلى مؤتمر «أوروبا ـ العالم» الذي عقد في لشبونة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠.. تتبع فيه ما فعلته اليونسكو في مجال حوار الحضارات عبر أربعين سنة. وفي أحد تقارير لجنة الخبراء التابعة لليونسكو في الدراسات المقارنة للحضارات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩ تقرر أن مشكلة الفهم الدولي هي مشكلة العلاقات بين الحضارات. وفي قلب هذه العلاقات سينشأ مجتمع دولي جديد يقوم على الفهم والاحترام المتبادل، وهذا المجتمع الدولي ينبغي أن يأخذ نزعة إنسانية جديدة حيث يمكن التوصل إلى العالمية من خلال الاعتراف بالقيم المشتركة في مختلف الحضارات.. هذا ما كتب سنة ١٩٤٩ في بداية حوار الحضارات.

منذ البداية كان هناك وعي بين إشكالية الثقافة والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وخصوصاً العلاقة بين التكنولوجيا والقيم التقليدية في بلاد العالم الثالث. هناك ندوات عديدة نظمتها اليونسكو، كما أن هناك مشروعاً أساسياً كبيراً رعته عن الفهم المشترك للقيم الثقافية للشرق والغرب والذي استمر من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٦. ضمن هذا المشروع عولج العديد من الموضوعات أهمها: تعريف القيم في الشرق والغرب، دلالة هذه القيم بالنسبة للحياة الشخصية وموضوعها في الأدب والفن، التحولات الاجتماعية في الشرق ووقعها على الحياة الثقافية. دور الجامعات في تحقيق الفهم المشترك بين الشرق والغرب، التقاليد المسرحية والموسيقية في الشرق والغرب، إبداع أدب معاصر، مشكلات التبلور الثقافي، العوامل التي تسهل التبادل الثقافي.

إذا كان من الصعب تقييم هذا المشروع الكبير إلا أنه يمكن الاعتماد على تقرير لجنة الخبراء التي ركزت على أهم ما حققه وهو أن الحوار المتعدد الأطراف حل بالتدريج محل الحوار البسيط بين طرفين فقط، أضيف إلى الفكرة المحدودة الخاصة بالقيم الثقافية الفكرة العالمية عن القيم الإنسانية، التركيز على الفهم بين الحضارات المختلفة وعلى دلالاتها بالنسبة للقيم الإنسانية على وجه العموم. وقد قبلت هذه الأفكار وأعلنت في إعلان المبادىء الخاص بالتعامل الدولي والثقافي الذي صدر عام ١٩٦٦، والذي أصبح أحد الأعمدة الأساسية لسياسة اليونسكو في المجال الثقافي. وينص هذا الإعلان في المادة الأولى على أن لكل ثقافة مكانتها وقيمتها ويجب احترامها، ولكل شعب الحق والواجب في تنمية ثقافته، مع الأخذ بالاعتبار أن الاختلافات العميقة بين أنماطها والتأثيرات المتبادلة في ما بينها جزء لا يتجزأ من تراث الإنسانية.

أصبح موضوع عالمية القيم أو الثقافة العالمية أحد الموضوعات المهمة التي نوقشت في غير اجتماع من اجتماعات اليونسكو. ينبغي ألا ننسى أن هذا الحوار تم في الواقع في عالم يقوم على الثنائية القطبية. ومن هنا كان الحوار متأثراً بالنظام السياسي الموجود، والموضوعات التي طرحت في هذه البرامج موضوعات مسالمة إن صح التعبير، لا تدعو إلى صراع كبير، ولا تعدو أن تكون محاولة التعرف على الآخر ثقافياً. لكن ما ان طرحت مشكلات جدية ومهمة وخطيرة حتى انفجر موقف الحوار بين الطرفين. حين بدأت بلدان العالم الثالث تثير موضوع «نحو

نظام إعلامي جديد» وموضوع «نحو نظام اقتصادي جديد» انفجر الحوار. إن معنى ذلك هو أننا تركنا عالم القيم والأدب والفن والموسيقى ودخلنا في صراع المصالح. انفجر الحوار، وكما نعرف انسحبت الولايات المتحدة وغيرها وكانت مشكلة لم تبرأ منها اليونسكو حتى اليوم، لأن الحوار تعدى الخط المسموح به. لذلك نقول انه لكي يكون الحوار بين الحضارات فعالاً ينبغي ألا يقنع بالموضوعات المسالمة، بل عليه إذا أردنا أن نحل مشاكل الإنسانية أن ننتقل إلى صراع المصالح، وكيف يمكن حلها سعياً وراء نظام عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر حرية.

إن الفكرة المحورية التي أود التركيز عليها هي أن حوار الحضارات بسبب الأحداث الدرامية التي وقعت عام ١٩٨٩ تغيرت شروطه وطرق تطبيقه. لم يعد العالم هو العالم. غراي حدد أسئلة عدة، الفئة الأولى منها تتعلق بشروط الحوار بين الحضارات. ويتساءل: هل التأثيرات الناجمة عن التغيرات الأساسية في شرق أوروبا ستساهم في تعميق الحوار بين أوروبا والعالم في ما يتعلق بانتشار الديمقراطية في افريقيا وأمريكا اللاتينية أم لا؟ سؤال أساسي لأن المزاج العالمي يتجه إلى تبني التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

بعبارة أخرى، إن ما نستخلصه من ظاهرة انهيار الاتحاد السوفياتي هو أن الشمولية كنظام سياسي سقطت تاريخياً إلى الأبد، لأنها لم تعد تعبر عن التنوع والثراء الموجود في المجتمع الإنساني، وأن التعددية السياسية والفكرية هي تعبير عن التنوع الموجود في الفكر الإنساني. سقطت الشمولية بيد أننا لا نستطيع القول إن الماركسية سقطت. النظم السياسية تسقط ولكن الايديولوجيات لا تسقط، وقد تتوارى ولكنها لا تسقط لأنها نسق من القيم يتبناه مجتمع ما أو طبقة ما لأهداف التطور الاجتماعي.. إن القيم الأساسية التي قامت عليها الماركسية هي قيم تحرير الإنسان من كل قيوده وتحقيق العدالة الاجتماعية.. كيف تسقط هذه القيم؟ حتى لو سقط الاتحاد السوفياتي. إنه ينبغي أن نفرق بين سقوط النظم السياسية وسقوط الايديولوجيات.. وكانت الأسئلة: السؤال الأول: هل سيؤدي انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية إلى تعميق وتوسيع إطار الديمقراطية وانعكاساتها في افريقيا وأمريكا اللاتينية والوطن العربي أم لا؟ السؤال الثاني هو: هل الحوار المتكافىء والمتبادل بين الثقافة الأوروبية العلمية والتكنولوجية والثقافات التقليدية في العالم الثالث ممكن أو لا؟ وبالتالي هل يجوز القول بأن الحوار يشترط الندية والتكافؤ، وهذا سؤال فيه عدم فهم عميق لحوار الحضارات.. فلو اشترطنا الندية والتكافؤ لما قام هناك حوار.. القضية المطروحة في حوار الحضارات أن يظهر كل طرف رؤيته للعالم وتصوره لمصالحه وتصوره للصراع بينه وبين الآخر. مسألة الندية والتكافؤ بهذا المعنى لا يمكن أن تتم. السؤال الثالث هو: هل القيم العلمية والتكنولوجية هي تعبير عن ثقافة عالمية أم أنها تعكس تقنيناً ثقافياً وضعه الغرب؟ نتحدث في وطننا العربي عن ضرورة استيراد التكنولوجيا ولكن عدم استيراد القيم اللاصقة بها.. وكأن التكنولوجيا صندوق مغلق ننقله من ميناء مارسيليا إلى ميناء الاسكندرية وانتهت المسألة. التكنولوجيا نظام اجتماعي وهي مجموعة قيم، ليست فقط أدوات وآلات.. نحن نحتاج إلى فهم أعمق لمسألة نقل التكنولوجيا، وما هي القيم التي قام عليها نظام نقل التكنولوجيا الحديث؟ السؤال الرابع هو: إلى أي حد تعتبر القيم المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جزءاً من ثقافة عالمية؟

هذا موضوع صراع اليوم بين الوطن العربي والعالم الغربي... أولاً من الزاوية التاريخية هناك ملاحظة تستحق التسجيل.. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام ١٩٤٨ لم تتحفظ عليه إلا دولتان: الاتحاد السوفياتي والعربية السعودية.. الأول تحفظ على أساس أن الإعلان متحيز للحقوق السياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية... والسعودية تحفظت على أساس أن الإعلان أغفل القيم الأساسية المستقاة من الأديان. والآن بعد الترويج

الشديد للدول الغربية في ظل الهيمنة الأمريكية لحقوق الإنسان أصبحنا نواجه ما نسميه بالازدواجية في المعايير. إذا أرادت الولايات المتحدة أن تدين بلداً عربياً اتهمته بخرق حقوق الإنسان.. وإذا كانت لها مصالح مع بلد آخر تتغاضى تماماً عن موضوع حقوق الإنسان. أصبحنا مجابهين بموضوع الازدواجية.. أدى ذلك إلى أن تقول بعض التيارات في الوطن العربي إنه إذا كانت الولايات المتحدة تقوم بهذه الحركة فإن علينا أن نقاطعها. وفي ذلك إغفال أن هناك حداً أدنى من الاتفاق العالمي حول حقوق الإنسان.. هناك اختلافات في الرؤى.. ولكن هناك حداً أدنى: هل هناك من يختلف حول أنه لا يجوز القبض على متهم قبل أن تثبت إدانته قانونياً؟ وهل الخصوصية الثقافية تمنع ذلك؟. أبداً.. هذه تعليلات النظم الشمولية.. ومن هنا ترفع هذه النظم مقولة الخصوصية الثقافية.

ما معنى الخصوصية في مجال حقوق الإنسان؟ الخصوصية يمكن أن تكون تبريراً لدولة ما لكي تتخلص من تطبيق حقوق الإنسان. سؤال آخر يتعلق بما يجب تطبيقه في حوار بين الحضارات. يقول تطبيق الحوار بين الحضارات. ينبغي أولاً صياغة تعريف مقبول عالمياً لماهية الحضارة.

السؤال الآخر: هل المثقفون هم الممثلون للحوار بين الحضارات؟ وهو يستدعي سؤالاً آخر: إلى أي حد ينبغي أن تكون الثقافات الشعبية جزءاً من الحوار؟ إنه موضوع مهم لأننا نشاهد في بلادنا انفصاماً ثقافياً بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير. من الذي يكوّن العقل الشعبي؟ أئمة المساجد وأنصاف المثقفين؟.. نتحدث عن العنف والإرهاب ولم نعطِ الفرصة للتنمية الثقافية. العقل الشعبي يتكون تلقائياً نتيجة ظروف مختلفة، والمثقفون العلمانيون لا علاقة لهم بتكون العقل الشعبي. هم يكتبون مقالات للصحف يقرأها عدد محدود من الناس ويؤلفون عدداً من الكتب يقرأها الأصدقاء والزملاء.. وفي النهاية الملايين من البشر من يكوّن عقلها؟ هل صياغة نسق من القيم يحكم التواصل بين الثقافات مرهون فيه؟ ما هي قواعد التواصل بين الثقافات؟ وما هي عناصر هذا النسق؟ وما هي الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لضمان أفضل تكامل ممكن مع القيم؟ هذه مجموعة من الأسئلة طرحت سابقاً عن شروط الحوار بين الحضارات.

إن ما هو أهم من هذه الأسئلة هو ضرورة صياغة نموذج معرفي جديد يسمح لنا بفهم العالم المتغير أمامنا والذي سيؤثر بصورة حاسمة في شروط حوار الحضارات. بعبارة أخرى، هل نحن بحاجة إلى نموذج جديد لفهم نص العالم المعقد.. أعتقد نعم.. ظهر مصطلح جديد في علم السياسة وهو إعادة إحياء القبلية.. إننا نعتقد أن القبلية لها أوصاف معينة. فالمجتمع اليمني مثلاً مجتمع قبلي والأحزاب السياسية فيه عبارة عن قبائل.. هل أستطيع أن أصف المجتمع الفرنسي المتقدم أو الأمريكي بأنه مجتمع قبلي؟ ثبت أن هذا المصطلح بدأ يكتسب شرعية جديدة.. نتحدث الآن عن القبائل في المجتمع الفرنسي.. نتيجة عملية التفكك الكبرى التي تحدث في العالم.. نشهد تكتلات اقليمية كبرى في العالم: تكتل أوروبا وأمريكا والمكسيك وكندا.. ولكن وفي الوقت نفسه هناك عملية تفكك كبرى للدولة القومية في المجتمعات المعاصرة، وتحول هذه المجتمعات إلى قبائل قد تكون متناحرة في لحظة ما. نتحدث اليوم عن مصطلحات جديدة وظواهر جديدة لم تكن موجودة. نتحدث الآن عن أزمة الدولة القومية، والرغبة في الاستقلال والحكم الذاتي.. فشمال ايطاليا مثلاً يريد الانفصال عن الجنوب الفقير، ويعلن الاستقلال.

وقد شاع الحديث عن أزمة الدولة القومية. الدولة القومية تاريخياً حاولت أن تجري نوعاً مما يسمى بودقة للسلالات والأعراق واللغات، إنما ذلك تم بطريقة قهرية.. من هنا حدث انهيار للشموليات المختلفة. أرادت كل دولة.. أرادت كل قبيلة... أرادت كل مجموعة أن تعبر عن نفسها

بطريقة معينة هي محاولة الانفلات من الدولة القومية.

لو اطلعنا على أدبيات ما بعد الحداثة سنجد عبارة تتكرر هي أننا نعيش في عالم متسم بعدم التأكد وعدم اليقين.. عالم قلق.. وبالتالي فإن هناك النماذج المعرفية في العلاقات الدولية وعلم الاجتماع، كان العالم في الحرب الباردة مستقراً بناءً على نماذج موجودة.. اليوم انهار العالم وأصبحت الظواهر قلقة، وإيقاع الأحداث بالغ السرعة.. وبالتالي نحن نحتاج إلى نماذج جديدة. مشروع ما بعد الحداثة مشروع يستحق التأمل، لأن القضية تتعلق بما نسميه مشروع الحداثة الغربي الذي بدأ منذ عصر الأنوار الذي قام على الفردية والعقلانية والاعتماد على التكنولوجيا وتبني نظرة خطية في ما يتعلق بالتقدم الإنساني.. إن التاريخ الإسلامي تقدم من مرحلة فوصل إلى مرحلة أخرى. يقول أنصار ما بعد الحداثة إن الحداثة وصلت إلى منتهاها، وأدت مهمتها التاريخية، وأخفقت في تحقيق سعادة البشر. وآن الأوان لإعادة النظر في هذه المسلمات والمقدمات والتبشير بقيم جديدة. هناك صراع فكري حاد بين أنصار ما بعد الحداثة وخصومها.. هذا الصراع الفكري كان في واقع الأمر صراعاً بين هابرماس والفيلسوف الفرنسي فرانسوا ليوتار.. هابرماس يقول إن الحداثة مشروع لم يكتمل بعد، وليوتار يقول المسألة منتهية ونستخلص من دراسة أدبيات فكر ما بعد الحداثة أنها دعوة لتحرير الإنسان.

النقطة الأخيرة تتعلق بالكونية والعلاقات المتعددة الأطراف والقومية.. الكونية ليست مفهوماً وليست ايديولوجيا، إنها عملية تاريخية، وعلى عكس ما يظن الناس بدأت الكونية في القرن السابع عشر.. منذ تشكل النظام الرأسمالي الحديث، تعمقت الكونية في السنوات الأخيرة بفعل الثورة الاتصالية ووحدة الأسواق النقدية وارتباط العالم. إنها عملية قديمة ومستمرة. الكونية إذن ينبغي عدم شجبها.. المعركة الحقيقية تتعلق بماهية القيم التي ينبغي أن تحكم هذه الكونية. هذا السؤال المحوري الذي سيحدث فيه حوار بين الحضارات وصراع أيضاً. الكونية عندما نعرفها نقول إنها تتسم بأربع سمات: التنافس بين القوى العظمى والإبداع التكنولوجي وانتشاره، وعولمة الإنتاج، والتبادل التحديثي.. السؤال: ما هي آثار الكونية من الناحية الثقافية؟ لقد ظهر اليوم وعي كوني وموضوع البيئة مثل بارز على هذا.. حدث وعي كوني بخطورة تحدي الطبيعة وخطورة تلويث البيئة. ويساعد على نشر الوعي الكوني مجتمع المعلومات العالمي.. وظهور ثقافة عالمية، ولكن السؤال: هل هذه الثقافة العالمية ستمحو بالضرورة الثقافات الخاصة أو لا؟ إن الأمثلة البارزة في العلاقات المتعددة الأطراف هي الغات التي تحولت إلى منظمة التجارة الدولية التي وقعت عليها ١٤٤ دولة والتزمت بفتح الحدود وعدم فرض سياسات حمائية والمنافسة هي الأساس. هل سيستطيع مجتمع أمي وجاهل أن يدخل في منافسة مع ألمانيا وفرنسا؟ لقد منحونا عشراً أو اثنتي عشرة سنة لكي ننهض بأنفسنا، لكن قضية الغات خطيرة لأنها مبنية على التنافس. والتنافس معناه رفع قدرة الشعب الثقافية قبل الاقتصادية على أن يكون مستوى التنافس على المستوى الدولي.

النقطة الثالثة: مفهوم القومية وإحياؤها.. هناك في هذا الموضوع كثير من الأوهام.. زادت حركات الإحياء القومي إلى درجة أصبحت تهدد وحدة الدولة القومية.

النقطة الأخيرة تتعلق بصراع الحضارات. هل هناك صراع بين الحضارات؟ كان هناك شاعر من الاسكندرية له قصيدة جميلة اسمها «البرابرة». يقول: سادت المدينة أخبار أن البرابرة قادمون لغزو المدينة. ومن الصباح الباكر لبس الحاكم أفضل ثيابه ووضع نياشينه وانطلق على رأس وجهاء المدينة نحو الحدود بانتظار قدوم البرابرة لاستقبالهم والترحيب بهم.. جاء المساء ولم يأتِ البرابرة.. فقال الحاكم: لم يأتِ البرابرة مع أن قدومهم كان حلاً من الحلول.. اختفت الشيوعية منذ نهاية الحرب الباردة، ما الذي يمكن أن يفعله الحلف الأطلسي؟ اختفى العدو

ونشأت أجيال ثقافياً وسياسياً على كراهية الشيوعية.. اختفت السلطات الشيوعية وروسيا قدمت طلباً اليوم للانضمام إلى الحلف الأطلسي. ماذا تفعل الولايات المتحدة بغير عدو؟ قد تختلق عدواً، ومن هنا ظهر مفهوم الحروب الثقافية.. في مقالة تحت عنوان «الدفاع عن الغرب» ذكر كاتبها أن الحل أمام الغرب هو شن الحروب الثقافية، وتكلم عن الإسلام وكان قبل هانتنغتون بأربع سنوات. هانتنغتون هو المقنن لما نسميه تيار العنصرية الجديدة في الثقافة الغربية. قمة فكر هذا التيار هو اختلاق الصراع بين الحضارات.. وان الإسلام مرشح لكي يكون هو العدو الأول أو الكنفوشيوسية.

القضية لا تتعلق بالصراع المفتعل وإنما تتعلق بالمعركة المقبلة حول إنشاء قيم جديدة لنظام عالمي جديد. إن أخطر ما ظهر بعد حرب الخليج ما أسموه «حق التدخل» وهو حق غير مقنن.. إن حق التدخل أصبح اليوم بيد الولايات المتحدة الامريكية وهي التي تسيء استخدامه كما تسيء استخدام مجلس الأمن لتحقيق أهدافها. حق التدخل مرشح لكي يكون أحد الموضوعات الأساسية لحوار الحضارات.. ما هي حدوده؟.. ما هي مقتضيات قيام نظام عالمي جديد تتمتع به كل شعوب العالم بحرية التعبير عن نفسها وحقها بالحرية والمساواة؟

أسامة خليل

هناك العديد من تعريفات الحضارة والثقافة، قام بفهرسة أهمها كل من كروبر وكلوكهوهن في ميدان الانثروبولوجيا بحيث يمكننا أن نصنفها في نوعين من التعريفات:

١ ـ التعريفات الحصرية باعتبار أن الثقافة هي النسق الرمزي لجماعة بشرية بما فيه من عمليات انتقال هذا النسق وإعادة إنتاجه والذي يشمل مجموعة القيم التي تحدد تصورات الجماعة لذاتها ولعلاقاتها بالآخرين وبالعالم الطبيعي.

٢ ـ تعريفات أكثر رحابة تشمل إلى جانب الأعراف والمعتقدات واللغة والأذواق الجمالية والمعارف النظرية والعملية، ما يسميه البعض بالحضارة أو إن شئنا بالثقافة المادية، التي تخضع لشروط الجغرافيا والتاريخ، كأدوات الإنتاج والنظم المعمارية ومنتجات الصناعة القابلة للتناقل والتداول والتي تؤسس أو تنبني على قاعدتها علاقات الجماعة مع محيطها البشري وبيئتها الطبيعية.

كما أننا إذا انتقلنا من الميدان الانثروبولوجي إلى ميدان علم الاجتماع، لا تلبث سوسيولوجيا الثقافة أن تطرح علينا بالإضافة إلى ثنائية الحضارة والثقافة وتداخلهما، ثنائية ثانية، تتعلق بطبيعة الثقافة ودورها الاجتماعي من خلال منظور ثنائية الصراع والاتساق، إذ نميز بين ما يمكن أن نسميه بإيجاز وعلى وجه التقريب بالمفهوم الوظيفي الكلاسيكي الذي ينظر إلى الثقافة باعتبارها نسقاً واحداً من دون أن ينفي التعدد داخلها، وبين ما نسميه بالمفهوم الماركسي الكلاسيكي عن الانقسام الثقافي في المجتمعات، فتكون هناك ثقافة الطبقة السائدة وثقافة الطبقة المسودة.

فالمدرسة الأولى تتناول الثقافة من منظور الوحدة والتناسق والتوافق والتقليل من أهمية التناقضات، بينما تستخدم المدرسة الماركسية مصطلح الايديولوجيا للتعبير عن الأنساق الرمزية باعتبار أنها حصيلة وأداة تكريس التمايزات في عملية الصراع الطبقي.

والحق أنه باستثناء حالات الأزمة، فإن المجتمع في حاجة إلى أن يعمل داخل عالم رمزي له نصيب من التجانس والاتساق، من دون تجاهل الخصوصيات الجزئية لبعض فئاته أو جماعاته أو طبقاته أو قطاعاته.

وبالتالي يمكننا أن نقول بأن هناك تكاملاً بين التحليل الوظيفي الثقافي الذي يعطي معقولية للظواهر التي تنتج التناسق والتحليل الايديولوجي للظواهر الضدية التي تنتجها الصراعات داخل المجتمعات.

فإذا انتقلنا بهاتين الثنائيتين ـ ثنائية الثقافة والحضارة، وثنائية الصراع والاتساق ـ من العلاقات الاجتماعية إلى العلاقات ما بين المجتمعات أو الأمم أو الحضارات، وعدنا بذلك إلى موضوع ندوة «صراع حضارات أم تعدد ثقافات؟» وجدنا أن الأستاذ محمود أمين العالم يفكك بدوره هذا العنوان في شكل ثنائيتين:

ـ حضارات أم ثقافات؟

ـ صراع أم حوار؟

فهو يتبنى التعريف الانثروبولوجي الذي يقوده إلى القول بالتداخل بين الحضارة والثقافة في مفهوم واحد يجمع ما بين الجانبين المادي الموضوعي والمعنوي الثقافي القيمي.

لكنه وفي الوقت نفسه يتبنى التعريف الجغرافي والتاريخي للحضارة الذي يعتمد على تعيين الحضارات بحدودها التاريخية والجغرافية لينتهي بالقول بأن الحضارة الغربية على غير غرار الحضارات الأخرى هي الحضارة العالمية الأولى في تاريخ البشرية بالرغم من تعريفها بنشأتها الجغرافية.

وهو يزعم أن عصرنا يتميز بوحدة حضارية وإن اختلفت مستويات مشاركة المجتمعات فيها ما بين المنتجين والمستهلكين الهامشيين.

وهو يؤسس مقولته هذه على أن محور هذه الحضارة هو نمط الإنتاج الرأسمالي وطبيعته التوسعية التي جعلته لا يقف عند حدوده الجغرافية الغربية، بل يقول إنه «مهما كانت نتيجة هذه الطبيعة التوسعية، ومهما ارتكب الغرب من الجرائم ويرتكبها وسيواصل ارتكابها، فله الفضل الأكبر في تحقيق وحدة العالم».

وربما يبدو من الوهلة الأولى أن استاذنا العالم يتوخى في موضوعية إصدار أحكام الوجود أو الواقع مغلباً إياها على أحكام القيمة، إلا أن مقولته في الفاظها ومراميها مقولة قيمية بحتة، تنسب إلى الغرب «الفضل الأكبر» في تحقيق وحدة العالم هذا فضلاً عن اختلافها عن الخطاب الماركسي الذي لا يتوانى عن التنديد بجرائم الرأسمالية ولا يعلق الحكم القيمي في هذا الشأن في دعوته ونضاله من أجل تحرير الطبقة العاملة من الاغتراب والشعوب المستغلة والمستعمرة من مختلف أنواع الاستلاب. ثم إننا إذا ما تساءلنا عن هذه الوحدة وهذه الحضارة العالمية، فإن الإجابة في خطاب العالم هي وحدة نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج الرأسمالي والقيم الثقافية الرأسمالية. فهو يقول في ذلك حرفياً: «أقصد البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والايديولوجي... الخ».

ويقول أيضاً: «إن هذا الطابع الرأسمالي للحضارة الراهنة ارتبط منذ بدايته برؤية عقلانية تاريخية تنويرية وتوجه ليبرالي... يقوم على مبدأ التعدد وحرية الاختلاف وحرية التعبير.. وهي العناصر الأولى التي تشكل البعد الثقافي لما يسمى بالحضارة الرأسمالية».

لا ريب في وجاهة هذه المقولة وقابليتها للجدل. بيد أن ما يبدو في نظرنا جوهرياً هو التساؤل هنا، لا عن صحة المقولة أو بطلانها، ولكن عن مصداقية القول، أو بلغة أخرى عن موقع المتكلم ومراميه المباشرة والمؤجلة. فلقد كان الرسول ﷺ يتلو القرآن، وكان لينين يتحدث باسم الطبقة العاملة، كما عودنا الأستاذ العالم أن يتحدث باسم الطبقة العاملة والنضال من أجل الاشتراكية. فأين هذا المرمى من خطاب يعترف فيه بفضل الحضارة الرأسمالية في توحيد العالم ويروج فيه لمبادىء عقلانية تنويرية ليبرالية تجاوزتها الماركسية بعد وصمها بالرجعية

والبرجوازية، وبعد أن تجاوزها الفكر الغربي نفسه؟

الحق أن هذه الصعوبة التي نواجهها في فهم هذه المقولة ربما تفسر ذلك الخلاف الذي ظهر سافراً بينه وبين الأستاذ السيد يسين في ما يتعلق بمسألة الحداثة وما بعد الحداثة، فالسيد يسين يروّج لمفهوم ما بعد الحداثة على حساب حداثة يدافع الأستاذ العالم عنها اليوم، باسم العقلانية والتنوير في مواجهة الظلام والخرافة لدى القوى التي يناوئها داخلياً، واللاعقلانية الجديدة لدى الغرب التي تعبر عن نفسها في ما يرى، ضمن تيار ما بعد الحداثة.

فإذا كان السيد يسين يروج لتجاوز الحداثة بشقيها الليبرالي والتوتاليتاري، أي ضد عقلانية التنوير والمادية الجدلية التاريخية باسم ما بعد الحداثة، فإن العالم يبدو وكأنه يعود إلى ما قبل الماركسية ليروج لحداثةٍ عقلانية قد تكون نقدية لكنها ليست بالقطع جدلية وتاريخية على الأقل بالمعنى الماركسي للتاريخ.

ولا يفيد لرفع الالتباس هنا تنديد العالم بالولايات المتحدة وجرائمها، فما عسى أن يكون مآل كل هذه الجرائم إذا كانت النتيجة الموضوعية المصاحبة لذلك هي توحيد العالم!!

إن المفكر في تأكيده على وحدة الحضارة الإنسانية التي تتحقق لأول مرة في التاريخ في عصرنا الراهن يفرق بين العولمة والهيمنة: فالعولمة ظاهرة طبيعية قدرية.. نتيجة الطابع التوسعي للرأسمالية. أما الهيمنة فهي أيضاً ظاهرة طبيعية ناجمة عن الطابع التنافسي الرأسمالي. لكن بتفاقم الهيمنة داخل العولمة تحتدم صراعات المصالح بين الدول الرأسمالية حول أسواق العالم.

وتتفجر الخصوصيات والهويات القومية والعرقية والدينية والثقافية ضد هذه الهيمنة. الخلاصة هي أنه ليست هناك على ظهر البسيطة غير حضارة عالمية رأسمالية، أما الخصوصيات فهي لا تشكل حضارات لها كيانها الموجود والفاعل بقدر كونها مجرد استمرار ثقافي لحضارات قديمة تحللت وأخذت تطغى عليها الحضارة الرأسمالية الجديدة. وهكذا تكون حركات الإحياء والنهضة الحضارية الإسلامية هي مجرد حركات أصولية بالمعنى القدحي الشائع استعماله اليوم.. دعوة إلى العودة إلى حضارة الماضي، في حين أنها «حضارة اندحرت لكن ثقافتها مستمرة، انتهت البنية الحضارية العامة، وهناك الحنين إليها من ناحية، والحاجة إلى مواجهة الهيمنة من ناحية أخرى».

وبنبرة مسيانية وتفاؤلية نحسب أنه ليس لها مبرر في مقدماته ومقولاته السالفة يقول بعد أن يؤكد أنه «ليس ثمة صراع حضارات في عالمنا في إطار هذه العولمة الحضارية الرأسمالية»: «وعلى الرغم من الصورة الشديدة القتامة والفوضى الضاربة أطنابها في عالمنا المعاصر، فإن هناك قوى معرفية وثقافية وإنتاجية جديدة تبرز في عالمنا المعاصر... إن جنين هذه القوى يتجسد في مختلف النضالات الثقافية والبيئية والعقلانية والاشتراكية، إن هذه القوى المختلفة تحتدم نضالاتها على امتداد عالمنا المعاصر وتدق أبواب مستقبل جديد، وجدير بالقوى العربية المشاركة في هذه المسيرة الإنسانية الباهرة».

قيس جواد العزاوي

قدم لنا الأستاذان محمود أمين العالم والسيد يسين محاضرتين على درجة كبيرة من الأهمية، تتضمنان ثراءً معرفياً مرموقاً، استلهمه الباحثان من ثقافتهما الواسعة وخبرتهما السياسية الطويلة. ونحن إذ نحيي جهود الباحثين، نشير إلى أنهما انطلقا من قاعدتين فكريتين متقاربتين تقريباً، وان اتسمت مقاربة العالم ببعدها السياسي الغالب، في حين غلب على محاضرة السيد يسين الانشغال المعرفي المسكون بتحولات العالم الجديد الذي نعيش. بيد أن

المحاضرتين سارتا في طريق واحد تقريباً هو الوعي بأوليات الحركة المتسارعة لعالم يرسي دعائم سياسية واقتصادية ومعرفية واتصالية جديدة مع ما يحمله ذلك من مقتضيات السيطرة التي تعد العولمة إحدى وجوهها المقلقة.

لقد اتفق الباحثان في كثير من المسارات واختلفا في تفصيلات هي بحد ذاتها تفصيلات اجتهادية باستثناء موقفهما من مرحلة ما بعد الحداثة. فهما، واستناداً إلى مقاربتهما المتنافرة المنطلقات لهذه المرحلة، اختلفا حولها جذرياً، ففي حين وسم الأستاذ العالم هذه المرحلة بالسلبية معتبراً إياها «فلسفة تشيع الفكر اللاعقلاني وتدحض القيم العامة والمبادىء والأنساق الكلية والتاريخية والايديولوجيات» اعتبرها السيد يسين على النقيض من ذلك كلياً فهي «حركة تدعو إلى تحرر الإنسان من الشمولية السياسية والشمولية الفكرية، وتدعو لإطلاق طاقاته وفتح الطريق لإنسانه». وكما نرى تتناقض المقاربتان كلياً إزاء إشكالية واحدة، إشكالية تستدعي جهداً خاصاً يقدم «ما بعد الحداثة» هذه، ويقوم في الوقت نفسه بمراجعة نقدية لرؤية الفكر العربي لها، ودرجة تقبله أو رفضه لمقولاتها انطلاقاً من ضرورات واقعه وتباينه الواضح مع واقع هذه الحركة ومنطلقاتها، وهي مهمة ضرورية، بيد أنها تتطلب بحثاً في غير هذه العجالة.

سنولي اهتمامنا بشكل خاص للبحث الذي قدمه الأستاذ محمود أمين العالم، فقد أتاحت لنا القراءة المتأنية التقاط بعض المواقف التي لا تخلو من ثغرات نعتقد بأن الإشارة إليها ستساهم في فهم أفضل للإشكالية المطروحة للبحث.

ينطوي عنوان الندوة بالفعل على بعض اللبس الذي كشف عن زواياه الأستاذ الباحث.. فإذا ما اتفقنا مع ما طرحه العالم من اعتراضات حول مبدأ الثنائيات التعارضية أو الإلغائية، فإننا نجد إلى جانب ذلك أن هناك تذبذباً، إذا لم نقل تناقضاً، في عملية التحديد أو التعريف التي قدمها الأستاذ العالم للحضارة. يقول العالم إنه يفضل التعريف الانثروبولوجي للحضارة التي يجعلها مشتملة على الجانب المادي والروحي معاً، وهو يرى أن الحضارة والثقافة تختلطان في دلالة واحدة.. ويضيف «أن هذا الرأي نراه عند أغلب مفلسفي التاريخ ومفلسفي الحضارة بشكل عام في الفكر الأوروبي والعربي المعاصر... نجد هذا التداخل بين مفهومي الحضارة والثقافة عند ابن خلدون طبعاً في الانتقال من البداوة إلى الحضارة، كما نجده عند توينبي واشبنغلر...».

إن هذه القطعية في التعريف تحتمل الكثير من الاعتراضات، وذلك لأن تداخل الحضارة بالثقافة من الأمور الاختلافية، ويمكننا الإشارة في هذا الصدد إلى اعتراضين أساسيين:

أولهما: تختلف مستويات التعامل مع مصطلح الحضارة في الفكر الغربي عموماً، فمصطلح الحضارة جديد في الكتابات الغربية ويعود ـ بحسب الموسوعة الفلسفية ـ إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد شاع في الغرب مفهومان للحضارة، أحدهما علمي والآخر براغماتي. ومن غير المرجح أن يكون الرأي الذي جاء به الأستاذ العالم عن شيوع الخلط بين الحضارة والثقافة في الفكر الأوروبي والعربي (لدى مفلسفي التاريخ والحضارة بخاصة) رأياً صحيحاً. فعلى العكس من ذلك فرق فلاسفة الحضارة والتاريخ وبخاصة الألمان والأمريكان بين الحضارة والثقافة، فجعلوا الأولى تقتصر على الإنجازات التقنية والمعرفة العلمية، في حين جعلوا الثانية تشتمل على المعرفة الذاتية غير الوصفية كالديانات والفلسفات والفنون... ويرى الأمريكيون أن الثقافة أوسع من الحضارة.. فالحضارة شريحة خاصة من شرائح الثقافة.. ولعل ما قصده العالم في تداخل الحضارة والثقافة أو تطابقهما معاً نجده بوضوح وبشكل خاص

لدى الانثروبولوجي المعروف تايلور في كتابه الثقافة البدائية.

ثانيهما: لا نعتقد أن هناك ثمة تداخلاً يذكر لدى ابن خلدون بين الثقافة والحضارة كما أورد الأستاذ العالم.. وذلك لأنه، وبكل بساطة، لم يستخدم المفكرون المسلمون مصطلح الحضارة بمفهومه السائد اليوم إلا نادراً جداً، بل فعل ذلك بشكل محدود جداً خير الدين باشا التونسي في كتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك مفضلاً الحديث عن العمران والتمدن، وهو ما كرره مفكرو عصر النهضة من الكواكبي إلى الأفغاني فالطهطاوي ومحمد عبده.. أما ابن خلدون الذي استشهد به الأستاذ العالم فكثيراً ما كان يستخدم كلمة الحضارة مقابل البداوة، وكان يعني بها حالة الترف التي يصل إليها الملك في فترة المجد.

ولعل التناقض يبرز أكثر فأكثر في مداخلة الأستاذ العالم عندما يوحد بين الثقافة والحضارة في بداية ورقته، ويقوم بنفي التعدد الحضاري في عالمنا المعاصر، على اعتبار أنه لا توجد سوى حضارة عالمية واحدة هي الحضارة الغربية تسود على العالم كله. ولكننا نجده في سياق ورقته يعترف ضمناً بوجود التعدد الثقافي في ظل حضارة عالمية واحدة، وبخاصة حين يقول «إن الخصوصيات والهويات لا تشكل حضارات وإن كنت أرى أنها استمرار ثقافي لحضارات قديمة تحللت»!! إذن فالخصوصيات والهويات هي استمرار ثقافي.. وبالتالي فتعدد هذه الهويات في العالم إنما هو تعدد ثقافي بالضرورة، وطالما اعترفنا بوجود هذا التعدد الثقافي، واستناداً إلى مطابقة الباحث بين الثقافة والحضارة، فالنتيجة ستكون إذن على عكس ما أراده الباحث. ستكون أن هناك تعدداً حضارياً..

وهذا التعدد الحضاري هو الذي أكده الأستاذ العالم طوال التاريخ بقوله «كان هناك تعدد حضاري طوال التاريخ.. وكانت هناك حضارات متعددة ومختلفة في العصر الواحد أو طوال المسيرة التاريخية، بيد أنها كانت حضارات موضعية، أي أنها تحددت بمكان جغرافي: حضارة مصرية وأخرى صينية وفارسية وهندية... أما الحضارة الغربية فتسود اليوم العالم كله».

ونتساءل لماذا كان التعدد الحضاري طوال التاريخ ممكناً فاستحال فجأة في مرحلتنا الحالية؟.. ولماذا أكد الباحث على أن الحضارات كلها التي عرفتها البشرية كانت محددة بمكان واغفل في الوقت نفسه أن الحضارتين المسيحية والإسلامية هما حضارتان غير مكانيتين، انتشرتا في شتى أنحاء العالم، بل ان سيادتهما في مراحل معينة من التاريخ، ولا نقصد السيادة السياسية والعسكرية أو قدرة الهيمنة كما عبر عنها الباحث فحسب، بل السيادة الثقافية لهذه الحضارات انبسطت وانتشرت في شتى أنحاء العالم من خلال أشكال التعبير الفكري والعلمي والاقتصادي والفني والديني والتعابير الحياتية الأخرى التي كانت بشكل أو بآخر نموذجاً يحتذى به.

لقد امتدت الدولة الإسلامية حاملة رسالتها الحضارية إلى أعماق آسيا وقلب أوروبا وافريقيا، وامتدت تأثيراتها الثقافية إلى أبعد من حدودها السياسية كما نعلم.. أي أنها كانت حضارة عالمية سائدة بقدر ما هي سائدة الحضارة الغربية اليوم تماماً، مع وجود فارق كمي بالطبع يتعلق بالتطور التكنولوجي والاتصالي والإعلامي عموماً. فالحضارة لا تقاس بقدرتها على السيطرة والهيمنة فقط، ولكنها تقاس، بدرجة أولى، بقدراتها على نقل نظام قيمها وأنماط حياتها وتقاليدها وثقافتها إلى أبعد من حدود تمركزها السياسي.

ونتساءل في نهاية المطاف، ما الذي يضرنا من الاعتراف بالتعدد الحضاري؟ ولماذا الإصرار على فرض نموذج حضاري واحد على البشرية؟ ألا يقودنا الاستعلاء على الثقافات القومية والدينية والتاريخية وخصوصياتها المحلية إلى التعارض مع المنهجية العلمية؟ إن هذه

الخصوصية الثقافية لا تقود إلى نفي مقولة الحضارة السائدة وهي الغربية الرأسمالية، بل على العكس فهي تؤكدها وتعمل جاهدة على تحاشي الذوبان فيها والتحرر ما أمكنها من هيمنتها..

إن الأستاذ العالم وفي نهاية مداخلته لا يستبعد هذه التوجهات الثقافية التي عبر عنها بصيغة سياسية ماركسية تحمل في طياتها الكثير من الليبرالية أكثر مما تحمله من الماركسية. فهو يراهن على عالم جديد يحترم الهويات والخصوصيات المختلفة، عالم متوحد متنوع بثقافاته. كما يرى أن الرأسمالية ليست قدر هذا العالم ولا هي نهاية للايديولوجيات. فهي مرحلة انتقالية للوصول إلى حضارة إنسانية يعول الأستاذ العالم على النضالات الثقافية والبيئية والعقلانية والاشتراكية لتحقيقها..

ومن جديد ينطوي هذا النداء الأخير للباحث على حاصل جمع الثقافات التي يطالبها بخوض الصراع النهائي ضد الرأسمالية، بعد أن أخفقت الطبقة العاملة في مهمة تقويض هذه الرأسمالية وإقامة دكتاتوريتها.. إنه يقر من جديد ويؤكد على ما درج على إنكاره في بداية محاضرته، وهو أن في عالم اليوم حضارات رغم سيادة حضارة واحدة، كما أن هناك تعدداً ثقافياً أيضاً إلى جانب هذه الحضارات وداخلها أيضاً. فاتجاه الهيمنة الرأسمالية على العالم من خلال الحضارة الغربية السائدة الذي كان أوروبياً أصبح اليوم اتجاهاً أمريكياً يسعى إلى أمركة العالم كله، وأول المتضررين المباشرين من الغزو الثقافي الأمريكي الجارف هو الغرب الأوروبي نفسه. فالثقافات الأوروبية التي تخشى الذوبان في تيار الأمركة هي التي دفعت وزير الثقافة الفرنسي السابق جاك لانغ للصراخ في مؤتمر اليونسكو بالمكسيك داعياً إلى قيام جبهة من الثقافات العالمية لصد الغزو الثقافي الامبريالي الأمريكي، وما الدعوات للفرانكفونية والثقافة المتوسطية التي ينشطها الرئيس الفرنسي جاك شيراك اليوم سوى جزء من رد هجمة الأمركة التي تجتاح أوروبا قبل غيرها.

وفي الجانب العربي والإسلامي اليوم خشية من ضياع أنظمة القيم الحضارية العربية الإسلامية... خشية من الذوبان أيضاً في تيار الأمركة، وهذه الخشية هي التي تدفع شعوب هذه المنطقة إلى الاستنجاد بمخزونها الحضاري وتراثها الثقافي للإبقاء على قدرتها على التحدي.. والعمل على قيام نموذجها الحضاري.

إن التصدي للعولمة الحضارية التي ذكرها الباحث لا يصب بالضرورة في تيار الأصولية السلفية وإن كان من حق هذا التيار أن يعبر عن نفسه كغيره من قوى الأمة الفاعلة.. ولعل الموقف الثالث الذي أشار إليه الباحث وهو موقف التمسك بالخصوصيات الثقافية وتعميقها موقف لا يقتصر على قوى سياسية أو نخبوية بعينها دون غيرها، بل هو تيار عربي إسلامي عام.. بل وبإمكاننا أن نقول إنه تيار عالم ثالثي يطرح نموذجاً بديلاً قائماً على عولمة من نوع آخر، عولمة قائمة على التمسك بأنظمة قيم الخصوصيات الثقافية لكل الحضارات. وقد وجدنا أصداء لهذه الدعوات العالم ـ ثالثية في الفكر العربي منذ بداية الثمانينيات، وبخاصة عندما كتب أنور عبد الملك الذي أشار الأستاذ العالم إلى نظريته في الدوائر الثقافية، في كتابه **ريح الشرق** يدعو إلى ضرورة العمل على تأسيس جبهة من الثقافات التي اضطهدتها حضارة الغرب الرأسمالي، مستبدلاً شعار «يا عمال العالم اتحدوا» بشعار «يا ثقافات العالم المضطهدة اتحدي». وربما يكون لكل هذه الاجتهادات والتنظيرات أجر أو أجران □

■ مقابلة

مقابلة مع تركي رابح عمامرة(*)

الصراع اللغوي والتعريب في الجزائر

حاوره: عبد الحميد عبدوس

رئيس تحرير جريدة «العالم السياسي» ـ الجزائر.

تمهيد

تحتل اللغة حيزاً مركزياً في الصراع الثقافي والحضاري الذي عاشته الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي (١٨٣٠ ـ ١٩٦٢)، وما زالت تعيش بعض فصوله بعد استرجاع الاستقلال الوطني عقب ثورة شعبية عارمة هي ثورة المليون ونصف المليون من الشهداء الأبرار في الجزائر (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢). وعلى رغم أن القوانين والنصوص الأساسية للدولة الجزائرية المستقلة تنص كلها على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة الجزائرية غير أن انقسام النخب الثقافية بين مفرنسين ومعربين، وسيطرة الفئة الأولى على كل دواليب الإدارة ـ والاقتصاد الوطني ـ جعل تلك النصوص والقوانين تصطدم بعدد كبير من العقبات والعراقيل في وجه تطبيقها السليم والكامل في الواقع المعاش في الجزائر. وقد برزت ملامح قوة التيار الفرانكفوني وقوة تأثيره في صنع القرار السياسي والثقافي والإداري مع بداية الأزمة السياسية في عام ١٩٩٢ حينما استطاع ستون عضواً معيّناً من الدولة في المجلس الاستشاري الذي نصبه الرئيس الراحل محمد بوضياف تجميد قانون تعميم استعمال اللغة العربية في جميع نواحي الحياة الجزائرية على رغم أن القانون المذكور قد صادق عليه بالفعل المجلس الشعبي الوطني المنتخب من طرف الشعب قبل أزمة عام ١٩٩٢. وقد نص القانون المذكور على وجوب الانتهاء من تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر في المجالات كافة قبل حلول عام ٢٠٠٠. وكانت حجة الأعضاء المعترضين على تطبيق هذا القانون هو أنه سيضر بالمصالح الاقتصادية للجزائر في علاقاتها الدولية. وطبعاً هذه الحجة لم تكن مقنعة حتى بالنسبة لأصحابها وغالبيتهم من المثقفين باللغة الفرنسية، وقد تصدت الصحافة الجزائرية المكتوبة باللغة العربية كما تصدى المثقفون المعربون بكل قوة لقرار المجلس الاستشاري المذكور في سنة ١٩٩٢.

(*) من مجاهدي الثورة الجزائرية، ومن مؤسسي اللجنة الوطنية العليا للتعريب في الجزائر. وهو أستاذ جامعي، وخبير تربوي في عدد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية. له عدد كبير من المؤلفات العلمية والثقافية نُشر منها عشرون كتاباً، وقد قام بتأليف ثلاثة منها بتكليف من اليونسكو.

ـ وفي سنة ١٩٩٦ طلب الرئيس زروال بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية بعرض قانون تعميم استعمال اللغة العربية من جديد على المجلس الوطني الانتقالي، وتمت المصادقة عليه بأغلبية ساحقة، وقد نص القانون المذكور على وجوب تنفيذه بالكامل وذلك ابتداءً من الخامس من شهر تموز/يوليو ١٩٩٨.

ما هو مدار هذا الصراع اللغوي في الجزائر؟ ولماذا دخلت اللهجات الأمازيغية ضمن هذا الصراع؟ وهل المطالبة بجعل اللهجات الأمازيغية وهي: القبائلية والشاوية والميزابية والطوارقية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في الجزائر؟ هل هي مطالبة بريئة لصالح اللهجات المذكورة التي يتحدث بها بعض المواطنين في جهات متعددة من الجزائر أم هي فقط غطاء لبقاء اللغة الفرنسية مسيطرة في الجزائر على الإدارة والاقتصاد الوطني والتعليم في العلوم الاستراتيجية مثل الفيزياء والكيمياء والفلك وعلوم الفضاء والهندسة والطب والصيدلة والعلوم التقانية؟

لذلك تجد هذه المطالبة من بعض فئات المجتمع الجزائري تأييداً واسعاً من وسائل الإعلام الفرنسية السمعية والبصرية والمكتوبة في فرنسا وفي الجزائر، كما تجد تشجيعاً وتأييداً من جميع الدوائر الفرانكفونية في العالم الفرانكفوني.

حول هذا الموضوع المهم يدور معظم هذا الحوار مع المفكر والأستاذ الجامعي المعروف الدكتور تركي رابح عمامرة.

السياسة الفرنسية والضغط الشعبي الجزائري

■ الأستاذ الدكتور تركي رابح عمامرة، في كتابكم المهم «التعليم القومي والشخصية الجزائرية» تميلون إلى الرأي القائل بأن اللغة هي أساس تكوين الأمة، وهذا هو أيضاً رأي الفيلسوف الألماني فيخته (Fichte)، وقد تبنى هذا الرأي ودافع عنه بكل قوة ساطع الحصري في كتبه الكثيرة عن القومية العربية. وأنتم تقولون في الكتاب المذكور: «لو أن الجزائريين تخلوا عن لغتهم (اللغة العربية) تحت ضغط الاحتلال الفرنسي واستبدلوها بلغة المحتل (اللغة الفرنسية) لكان الذي ينهار ليس هو اللغة العربية وحدها ولكن تنهار معها الشخصية الجزائرية بكل ميراثها الثقافي والحضاري والسياسي والاجتماعي».

ألا ينتقص هذا الرأي من قيمة الدين كمقوم أساسي للشخصية الجزائرية؟ ثم إن هناك بعض الجزائريين قد حرمهم المستعمر فعلاً من تعلم لغتهم ولكنهم لم يفقدوا إحساسهم بالانتماء إلى حضارتهم العربية الإسلامية؟

تركي رابح عمامرة: الرأي الذي ذكرتموه ورد في الفصل الأول من كتابنا **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، وقد اقتضت منهجية البحث أن يعرف الباحث بمفهوم الشخصية الوطنية لغة واصطلاحاً وتحديد مقوماتها الأساسية حتى يتضح هذا المفهوم في ذهن القارىء للكتاب. هذا من جهة ومن جهة أخرى أبديت ملاحظاتي في الكتاب بأنني لا أتفق مع أغلب الباحثين الذين يعتبرون الدين ليس مقوماً من مقومات الشخصية الوطنية والقومية للجماعة، وهذا بخاصة بالنسبة للجزائر العربية المسلمة نظراً لظروفها التاريخية الخاصة. وعند حديثي عن مقومات الشخصية الجزائرية حددتها في خمسة مقومات هي: اللغة العربية والدين الإسلامي والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر والثقافة العربية الإسلامية والوطن الجزائري بحدوده المعروفة.

أما تركيزي على أهمية اللغة العربية كمقوم أساسي للشخصية الجزائرية فهو راجع إلى قناعة فكرية يشاركني فيها الكثيرون من الجزائريين وغير الجزائريين، وإلى الظروف التاريخية التي عاشتها الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي الذي استمر لمدة قرن وثلث قرن، وإلى أساليب العنف والقهر والإلغاء التي تعرضت لها اللغة العربية على أيدي الاستعمار الفرنسي ومخططاته الجهنمية، ومحاولاته الماكرة لمحو الشخصية الجزائرية بهدف إدماج شعب بكامله هو الشعب الجزائري العربي المسلم وتذويبه في كيان وحضارة غريبين عنه، وهما غازيتان لبلاده وثقافتها، أعني الكيان الفرنسي والحضارة الفرنسية اللاتينية. لقد أدرك الاستعمار الفرنسي أهمية الدور الذي لعبته اللغة العربية طوال قرون عديدة في التماسك الاجتماعي والقومي للمجتمع الجزائري والمجتمع العربي بصفة عامة، ولذلك عمل على منع تدريسها في المدارس التي تخضع لإشرافه، وأصدر قراراً يعتبرها لغة أجنبية في الجزائر، واعتبر وزير الداخلية الفرنسي شوطان (Choutane) تعليم اللغة العربية في الجزائر لأبنائها وبناتها هو بمثابة: «**محاولة عدائية لصبغ الجزائر بالصبغة العربية**».

وبهذا المنظور شن الاستعمار الفرنسي حرباً ضارية على اللغة العربية والثقافة العربية في الجزائر وأغلق في وجههما معاهد العلم والتعليم والإدارة ولم يبق سوى على ثلاث مدارس فقط توجد واحدة منها في غرب البلاد والثانية في شرقها والثالثة في وسطها بغرض تكوين مجموعة من الموظفين لتقلد الوظائف الدينية في شؤون الإمامة في المساجد والفتاوى للمواطنين في الشؤون الدينية والقضاء في الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين والترجمة وغيرها من الشؤون الدينية والأهلية الخاصة بالجزائريين. وقد كان لهذه السياسة أثر عكسي عند الجزائريين، ولذلك فإن كل الحركات الوطنية ذات الاتجاه الوطني السليم مثل: حركة نجم شمال افريقيا ١٩٢٦ ـ ١٩٣٧ وحركة حزب الشعب الجزائري (١٩٣٧ ـ ١٩٤٨) وحركة أحباب البيان والحرية (١٩٤٠ ـ ١٩٤٨) وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (١٩٤٨ ـ ١٩٥٤) طالبت كلها بوجوب تعليم اللغة العربية في المدارس لأبناء الجزائر وترسيمها في الإدارة الحكومية في الجزائر، غير أن الحركة التي كان لها دور فاعل في هذا المجال هي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس من عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٤٠، ثم بقيادة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٥٦ التي أسست أكثر من أربعمئة مدرسة ما بين ابتدائية وابتدائية ثانوية في طول الجزائر وعرضها من أجل نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية بين أطفال وبنات الجزائر الذين حاول الاستعمار بكل الوسائل القضاء عليهم.

لقد طالبت كل الحركات الوطنية المذكورة، وبخاصة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بوجوب الاعتراف باللغة العربية ووجوب تعليمها لأبناء الجزائر ووجوب جعلها لغة رسمية في الإدارة، ولقد أدى الضغط الشعبي الجزائري على الحكومة الفرنسية الاستعمارية إلى التراجع عن قراراتها التعسفية في حق اللغة العربية، وأعلنت في القانون الأساسي الصادر في عام ١٩٤٧ بعد الحرب العالمية الثانية في المادة ٥٧ اعترافها باللغة العربية كلغة تعليم إلى جانب اللغة الفرنسية في ولايات الجزائر الثلاثة (الجزائر ـ وهران ـ قسنطينة). ورغم ذلك ظلت إدارة الاحتلال في الجزائر تعارض إدخال اللغة العربية كلغة تدريس رسمية في التعليم الابتدائي بصفة رسمية.

وقد وقف مفتشو الأكاديمية الفرنسية للتعليم في الجزائر ضد قرار إدخال اللغة العربية في التعليم إلى جانب الفرنسية وعللوا معارضتهم بكون اللغة العربية ـ في زعمهم ـ ليست لغة

واحدة وإنما هي مجموعة لغات، هي: اللغة العربية العامية، واللغة العربية القديمة (لغة القرآن الكريم ولغة التراث الإسلامي) وهي اللغة العربية الفصحى، واللغة العربية الحديثة وهي لغة الصحافة والتاليف ووسائل الإعلام المختلفة.

وقالوا إن اللغة العربية العامية لا يمكن تدريسها في المدارس لأنها لغة ليست لها ضوابط تضبط مفرداتها من قواعد نحوية وصرفية وغيرها. أما اللغة العربية القديمة (Classique) وهي لغة القرآن الكريم ولغة التراث العربي الإسلامي فهي لغة ميتة مثل اللغة اللاتينية واليونانية وبالتالي ليست صالحة للتدريس في المدارس.

أما اللغة العربية الحديثة (Modern) فهي لغة القومية العربية ولغة الجامعة العربية، والجزائر تعتبر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، وعليه فهي لغة أجنبية لا يجوز تعلمها وتعليمها في مدارس الدولة الفرنسية في الجزائر لأن هذا يتناقض مع القوانين الفرنسية التي تعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الوطنية والرسمية في جميع مناطق الوطن الفرنسي.

وبالتالي حكموا على اللغة العربية باقسامها الثلاثة بحسب زعمهم بأنها لغة لا يمكن تدريسها لأبناء الجزائر وغيرهم في جميع مراحل التعليم.

ولم تبدأ فرنسا بإدخال اللغة العربية إلى المدارس الابتدائية في الجزائر بصفة فعلية وجدية إلا في عام ١٩٥٧، أي بعد قرن وسبعة وعشرين عاماً من دخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر في عام ١٨٣٠، وذلك بعد استفحال الثورة الجزائرية في وجهها، وذلك في محاولة أخيرة منها لترضية الرأي العام الجزائري الثائر ضدها وضد احتلالها العدواني لبلاده ومحاولة امتصاص غضبه، إلا أن قطار الثورة كان قد انطلق بلا رجعة إلى الوراء. ربما تكون الأسباب السالفة كافية للإجابة عن الأهمية التي أوليتها في كتابنا **التعليم القومي والشخصية الجزائرية** للغة كمقوم أساسي للشخصية الجزائرية وللشخصية القومية بصفة عامة لدى كل المجموعات البشرية في مختلف قارات العالم.

جماعات النخبة في الجزائر «معول هدام» ضد شخصية بلادهم

■ محاربة اللغة العربية في وضع استعماري استيطاني عمل كل ما في وسعه للاحتفاظ بالجزائر فرنسية وحاول إقناع العالم بانه يمارس مهمة حضارية وتنويرية أمر مفهوم ومنطقي، ولكن ما يلاحظ هو استمرار معاناة اللغة العربية ومحاولات تهميشها بعد الاستقلال من طرف التيار الفرانكوفوني. هل يعني هذا أن السياسة التعليمية الفرنسية قد نجحت في الجزائر رغم إخفاق سياستها الاستيطانية؟

تركي رابح عمامرة: القول بأن كل الشعب الجزائري أو جميع أفراده قد حارب سياسة الفرنسة ودافع عن التعريب هو بالطبع تخيل مثالي، فالشعب الجزائري هو شعب وطني أصيل في غالبيته، ولكن هناك جماعة ممن تثقفوا بالثقافة الفرنسية الخالصة وانبهروا بمظاهر الحضارة الفرنسية والتقاليد الفرنسية، قد أصبحوا دعاة متحمسين لإدماج الجزائر في فرنسا، والتجنس بجنسيتها، بل أن بعضهم قد بلغ به التطرف إلى حد إنكار وجود شخصية جزائرية قائمة بذاتها في التاريخ، وقد أطلقت الصحافة الفرنسية والدوائر السياسية الفرنسية في الجزائر وفي فرنسا معاً على أفراد هذه الجماعة اسم «**جماعة النخبة**» تمييزاً لهم من بقية أفراد الشعب

وتشجيعاً لهم على مواصلة السير في طريق محاولة إدماج الجزائر في فرنسا. وقد أصبح الاحتلال يعتمد في تحقيق جزء كبير من سياسته الرامية إلى محو «الشخصية الجزائرية» على «جماعة النخبة» التي صارت بمثابة معول هدام ضد شخصية بلادهم. ومع أن ظاهرة «جماعة النخبة» تكاد تكون ظاهرة عامة في كل بلد نكب بالاحتلال العسكري المصحوب بالغزو الثقافي كما تعلم ـ ويعلم المؤرخون والباحثون ـ في هذا الميدان، إلا أن آثار سياسة الاحتلال التعليمية التي حققت نجاحاً جزئياً في الجزائر امتدت إلى ما بعد الاستقلال وبرز من بين صفوف الجزائريين البعض ممن تعلموا وتثقفوا بالثقافة الفرنسية الخالصة لشن معارضة صريحة أحياناً ومقنعة أحياناً أخرى لخطة تعريب التعليم والإدارة في الجزائر وجعل اللغة العربية هي اللغة السائدة في البلاد.

يقول الجنرال ديغول في كتابه **الأمل** «ستبقى الجزائر فرنسية من عدة أوجه، وستحافظ على الطابع الذي اكتسبته مثلما احتفظت فرنسا بالطابع الروماني.. تلك هي استراتيجيتي التي انتهجتها في سياستي»..

ويقول في مكان آخر من الكتاب نفسه: «... وهل يعني ذلك أننا إذا تركناهم ـ يقصد الجزائريين ـ يحكمون أنفسهم يترتب علينا التخلي عنهم بعيدين عن أعيننا وقلوبنا؟ طبعاً لا. فالواجب علينا مساعدتهم لأنهم يتكلمون لغتنا ويتقاسمون معنا ثقافتنا...».

وآثار هذه السياسة الجهنمية هي التي جعلت فصول الصراع الثقافي واللغوي في الجزائر تستمر كل هذه السنوات رغم قناعة الشعب الجزائري في غالبيته واعتزازه بلغته العربية ورغم المكاسب التي حققتها سياسة التعريب في الجزائر بعد الاستقلال، خصوصاً في التربية والتعليم والصحافة والعلوم الاجتماعية في الجامعات، إلا أن اللغة الفرنسية بقيت حتى اليوم مسيطرة على تدريس العلوم والتقانة في الجامعات (١٥ جامعة كاملة الشخصية و٢٠ جامعة في طور التكوين) وعلى تسيير قطاعات الاقتصاد الوطني الحساسة مثل البنوك وشركات التامين والصناعة والفلاحة والعلاقات المالية والاقتصادية بين الجزائر والعالم الخارجي.

مقولة اللغة الفرنسية غنيمة حرب

■ **داخل التيار الفرانكفوني يمكن تمييز فئتين: الفئة الأولى وهي التي انمحقت شخصيتها تماماً تحت تاثير غزو الثقافة الفرنسية، ومن بين أفراد هذه الفئة من تعاونوا مع الاستعمار، وهذه الفئة مكنتها ثقافتها الفرنسية وتسامح الثورة معها بعد الاستقلال وحاجة إدارة الدولة الناشئة واقتصادها إلى إطارات وكوادر مسيرة من احتلال مناصب مهمة في الدولة، وهذه الفئة يطلق عليها بعض الكتاب الجزائريين اسم «الطلقاء» أو «حصان طروادة». وهذه الفئة لا تتبجح عادة بدفاعها عن اللغة الفرنسية ولكنها تبرر سلوكها ضد اللغة العربية بشعارات «العصرنة» و«التحكم في التكنولوجيا» وانفتاح الجزائر على فضائها المتوسطي الشمالي للاستفادة من خبراته وعلومه. ولكن داخل هذا التيار الفرانكفوني هناك فئة أخرى من المفرنسين ذوي الماضي الجهادي في ثورة التحرير وهم فئة «الوطنيين» الذين شاركوا في الثورة التحريرية من أجل استقلال الجزائر ووجهة نظر هؤلاء في تعاملهم بالفرنسية بعد الاستقلال هي إنهم لم يفكروا أثناء ثورة التحرير باية لغة يقاتلون فرنسا ولكنهم قاتلوها وبلغتها تحت ضغط الظروف وانتصروا عليها،**

ومن ثمة فإن اللغة الفرنسية بالنسبة لهذه الفئة أو قلة منها على الأصح هي غنيمة حرب وكفى.. وهذا ما يجعل الفرز صعباً والتصنيف على أساس لغوي ينطوي على إشكالات كبيرة في الوضع الجزائر؟

تركي رابح عمامرة: هذه الإشكالية التي طرحتها في هذا السؤال المهم وبهذا التفصيل هي أحد أسباب تأليفي لكتاب التعليم القومي والشخصية الجزائرية. لقد حاولت أن أبين فيه أن الشخصية القومية أو الشخصية الوطنية ليست مجرد بطاقة تعريف أو صفة تعطى أو تنتحل بل هي ـ مجموعة مقومات أساسية بالنسبة للفرد وبالنسبة للجماعة، وكذلك بالنسبة للأمة بأسرها منها: اللغة والدين والتاريخ المشترك والثقافة المشتركة ووحدة التراب الوطني أو الوحدة الوطنية. وأضرب لك مثالاً من تاريخنا الوطني الحديث، فالمرحوم فرحات عباس الذي ترأس أول حكومة جزائرية مؤقتة أثناء حرب التحرير الوطنية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠) يروي بهذه المناسبة أن أحد المتعاطفين مع الثورة الجزائرية من الأوروبيين قال للجنرال ديغول: «إن وجود فرحات عباس على رأس الحكومة الجزائرية يجب أن يثير في نفسك تعاطفاً مع فرحات عباس ابن الثقافة الفرنسية وزوج امرأة فرنسية». فرد عليه ديغول بسخرية متعالية: «أنا لم أبحث عن الأمة الفرنسية في المقابر وزوجتي ليست ألمانية»، وهذا طبعاً تلميح إلى كتابات المرحوم فرحات عباس عن الأمة الجزائرية وإنكاره لوجودها في التاريخ لأنه فتش عنها كما يقول حتى في المقابر ولم يجدها وزواجه من فرنسية إلى آخر القصة المعروفة عن فرحات عباس أثناء تزعمه وقيادته لجماعة النخبة المفرنسة في ما بين الحربين العالميتين. ورد المرحوم الشيخ عبد الحميد بن باديس عليه في مجلة الشهاب الشهرية رداً مفحماً وهو الرد الذي يعتبر من أبلغ ما قيل عن مقومات الشخصية الجزائرية، حيث جاء فيه: «إننا نحن فتشنا عن الأمة الجزائرية في التاريخ وفي الحاضر فوجدناها أمة متكونة كما تكونت كل أمم الدنيا. ولهذه الأمة لغتها وثقافتها وتاريخها وعوائدها الصالح منها والطالح، وهي أمة ليست فرنسية ولا ترغب أن تكون فرنسية ولن تستطيع أن تكون فرنسية حتى ولو أرادت لأنها أمة تختلف عن فرنسا في لغتها وثقافتها ودينها وعوائدها ولها وطن معروف هو الوطن الجزائري بحدوده المعروفة والذي يشرف عليه الوالي العام الفرنسي في الجزائر» [كان هذا القول عام ١٩٣٦].

وبهذه المناسبة فقد سمعت من ينسب مقولة «اللغة الفرنسية غنيمة حرب» للرئيس الراحل هواري بومدين رحمه الله، وأستطيع أن أنفي لكم ذلك بحكم معرفتي به نفياً قاطعاً. فالرئيس بومدين رحمه الله قد بدأ في الجزائر سياسة تعريب جريئة وأعرف اعتزازه الشخصي بلغته العربية، فقد كان رحمه الله يشجعني باستمرار على مواصلة عملي وكتاباتي في صفحة التعريب الأسبوعية بجريدة الشعب اليومية وغيرها من وسائل النشر الأخرى. وكان يتابع كل ما أكتبه أنا أو يكتبه غيري في هذا المجال ويقدم لنا ملاحظاته وتشجيعه لنا في الاستمرار في هذا النضال حتى يتحقق التعريب الشامل في الجزائر العربية المسلمة.

نعم قد تكون الظروف قد اضطرته إلى الاعتماد بشكل كبير على الكوادر الجزائرية المفرنسة في الإدارة والجهاز الاقتصادي للبلاد بالخصوص، وكان رحمه الله يعتبر ذلك أفضل من اللجوء إلى الكوادر الأجنبية في الجزائر سواء كانوا فرنسيين أو غيرهم من الجنسيات الأخرى ولكنه كان يبذل جهوداً كبيرة لتعريب التعليم والتكوين في الجامعات والمعاهد العليا حتى يسهل عملية تسليم المشعل للشباب الجزائري المعرب والمثقف والمتخرج من المدارس والجامعات الجزائرية في المستقبل القريب.

إذن مقولة اللغة الفرنسية غنيمة حرب أو ان اللغة هي مجرد وسيلة أو أداة اتصال وليست مقوماً من مقومات الشخصية الوطنية والقومية لكل جماعة بشرية وغيرها من الهرطقات التي رفعت من بعض الجزائريين المفرنسين من أجل عرقلة مسيرة التعريب في الجزائر لها منظروها ودعاتها في باريس والجزائر، واعتقد أن الذي أطلق مقولة اللغة الفرنسية غنيمة حرب في الجزائر هو الكاتب الشيوعي الجزائري المفرنس كاتب ياسين الذي جلبت له جهوده في السخرية من اللغة العربية والدين الإسلامي تقدير الأوساط الثقافية والسياسية الفرنسية كما جلبت له جوائز التكريم المتنوعة التي تمنح دائماً في إطار سياسة المناصرة والمحاصرة من طرف الدوائر الاستعمارية المعادية لمقومات الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

قناع وليس قناعة

■ الصراع اللغوي في الجزائر لا يقتصر على فئة المعربين والمفرنسين فقط بل ظهر وبشكل علني بعد تقنين التعددية الحزبية في الجزائر بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ مطلب ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية في التعليم والإدارة وغيرهما، وهذا المطلب تتزعمه الحركة الثقافية البربرية كجمعية مدنية وأحزاب سياسية مثل: «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» ومثل «حزب القوى الاشتراكية» ومثل «حزب العمال» وبعض التشكيلات السياسية الصغيرة؟

تركي رابح عمامرة: الحركة الثقافية البربرية هي أحد أوجه مناورات التيار الفرانكفوني في الجزائر من أجل محاربة اللغة العربية والانتماء العربي للجزائر، فهذه الحركة لا ترفع شعار اللغة الأمازيغية في مواجهة اللغة الفرنسية المسيطرة على الحياة الثقافية والاقتصادية في الجزائر، ولكنها مع الأسف الشديد ترفع لواء اللغة الأمازيغية في مواجهة اللغة العربية وهي اللغة الوطنية والقومية للشعب الجزائري منذ أربعة عشر قرناً وتعمل على تجنيد مناضليها ووسائل إعلامها المفرنسة في كل مناسبة يصدر فيها قرار أو قانون لصالح اللغة العربية والتعريب في الجزائر. ونحن نتذكر جميعاً تلك المظاهرات التي نظمتها الحركة البربرية عندما عرض قانون تعميم استعمال اللغة العربية على المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) في بداية التسعينيات لمناقشاته والمصادقة عليه عام ١٩٩١.

وتذكر وسائل الإعلام الجزائرية المعربة في تغطيتها لاجتماعات الحركة البربرية الأمازيغية أنها تستعمل دائماً في أعمالها ومناقشاتها وكتاباتها ووسائل إعلامها اللغة الفرنسية وليس اللغة الأمازيغية التي تطالب بجعلها رسمية إلى جانب اللغة العربية. وهذا يجعلني أقول بكل صدق وأمانة إن التيار الأمازيغي البربري هو مجرد مظهر من مظاهر التيار الفرانكوفوني، وربما يكون الهدف من نشاطه هذا هو العمل على إيجاد صراع مفتعل بين اللغة العربية، اللغة الوطنية والقومية والدينية للشعب الجزائري، واللغة الأمازيغية بعدما عاشا في وئام وانسجام طوال مراحل التاريخ العربي الإسلامي للجزائر، وذلك من أجل بقاء اللغة الفرنسية كلغة للتفاهم المشترك بين الجزائريين ولغة الإدارة والتعليم.. إلخ، لأن التعريب إذا تحقق في الجزائر فسوف تنحصر معه سيطرة اللغة الفرنسية الحالية في دواليب الحياة في البلاد والتيار البربري الجزائري لا يحبذ ذلك مع الأسف الشديد.

ومع ذلك لا أقول على رغم ما سبق أنه لا توجد ظاهرة ثقافية أمازيغية في الجزائر، فالأصول البربرية والأمازيغية للجزائر تجعل من اللهجات الأمازيغية المتعددة التي ما زال يتكلمها ويستعملها عدد من سكان بعض المناطق الجزائرية، مثل مناطق جرجرة ومنطقة الأوراس ومنطقة ميزاب ومنطقة الهقار في الجنوب الجزائري حتى الوقت الراهن لهجات يجب الاعتناء بها واعتبارها مظهراً من مظاهر الخصوبة الثقافية للجزائر. وقد سمحت السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة بتدريس بعض اللهجات الأمازيغية في بعض المدارس التي تتوفر على الإمكانيات البيداغوجية لهذه العملية (القبائلية).

ولكنني أرفض وبشدة أن يكون هناك صراع وخلاف حقيقيان بين اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية للجزائر من جهة واللّهجات الأمازيغية التي هي لهجات جزائرية أصيلة يستعملها بعض المواطنين في أحاديثهم اليومية للشؤون العادية والبسيطة فقط ـ فكما أنه ليس هناك صراع بين **العربية والفرعونية في مصر أو العربية والآشورية في العراق أو العربية والفينيقية في بلاد الشام** على سبيل المثال فلا يمكن أن نتصور بتجرد وموضوعية صراعاً في الجزائر بين العربية والأمازيغية لأنهما أختان وطنيتان، فعند دخول الإسلام إلى الجزائر في النصف الثاني من القرن الهجري الأول على يدي حملة الرسالة الإسلامية من العرب امتزج العنصران من الأمازيغ سكان البلاد الأصليين والعرب الفاتحين وتكون من امتزاجهما وتلاحمهما عنصر جزائري جديد أمه الجزائر وأبوه الإسلام ـ كما قال الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله في إحدى مقالاته في مجلة **الشهاب** تحت عنوان «**كيف صارت الجزائر عربية**». وقد صمد هذا العنصر الجديد الذي تكون من امتزاج الأمازيغ مع العرب في وجه مخططات نشر عوامل الفرقة والشقاق بين قطاعات المجتمع الجزائري التي جربها الاستعمار الفرنسي مراراً منذ دخوله إلى الجزائر في عام ١٨٣٠ حتى خروجه منها في عام ١٩٦٢، وذلك بمحاولة تقسيم الشعب الجزائري إلى مجموعتين متنافرتين من السكان، إحداهما مجموعة عربية اعتبرها مجموعة مستعمرة (بكسر الميم) والثانية مجموعة بربرية اعتبرها مجموعة مستعمرة (بفتح الميم) من طرف المجموعة الأولى بقصد ضرب إحداهما بالأخرى، وذلك تطبيقاً للسياسة الاستعمارية المعروفة وهي سياسة فرق تسد التي سلكها في الجزائر طوال مراحل استعماره لها (١٨٣٠ ـ ١٩٦٢). وقد منع الاستعمار الفرنسي تدريس اللغة العربية في منطقة جرجرة القبائلية التي يتحدث سكانها بالأمازيغية وركز عليها حملاته التنصيرية بقصد فصلها عن عموم سكان القطر الجزائري. وقد هاجم الجزائريون عرباً وبربر هذه السياسة الاستعمارية الخبيثة وفهموا مراميها فهماً جيداً ووجه رجال الطرق الصوفية في المناطق البربرية في عام ١٩٤٨ عريضة جماعية إلى حكومة الاحتلال الفرنسي جاء فيها ما يلي: «فالزواوة الكبرى (منطقة القبائل) أمة إسلامية عربية لا ترضى عن دينها وشرعها بديلاً وأنها تعتقد أنها جزء لا يمكن فصله عن الجسم العربي الجزائري وأنها لا ترضى أن تكون نوعاً جديداً على هامش العرب».

وعندما حدث داخل الحركة الوطنية الاستقلالية في الجزائر ما عرف بالأزمة البربرية سنة ١٩٤٧ تولت العناصر المناضلة من البربر إعادة النظام إلى صفوف الحركة الوطنية الاستقلالية وقاموا بطرد العناصر البربرية الانفصالية من الحركة الوطنية.

كل هذه العوامل تجعلني أقول بأنه لا وجود في الواقع لصراع حقيقي بين العربية والأمازيغية ولكن هناك مشكلة مفتعلة من طرف التيار الفرانكفوني المتشبّع بطروحات السياسة الفرنسية تحت غطاء المطلب اللغوي الأمازيغي.

ستبقى الجزائر عربية مسلمة

■ **كيف ترون مستقبل هذا الصراع الثقافي المفتعل في الجزائر؟**

تركي رابح عمامرة: الجزائر عربية منذ ١٤ قرناً. وخلال هذه المدة الطويلة لم تعرف الجزائر صراعاً بين اللهجات الأمازيغية واللغة العربية باعتبار أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، وبالتالي هي لغة الإسلام. والأمازيغ في الجزائر كما تعلم مسلمون صادقون ومتمسكون بالإسلام تمسكاً قوياً طوال مراحل تاريخ الجزائر في ظل الحضارة العربية الإسلامية. وقد ساهم الأمازيغ بعد أن دخلوا في الإسلام طواعية في نشر الإسلام واللغة العربية في القارة الإفريقية جنوب الصحراء (مثل موريتانيا ومالي والنيجر والتشاد والسينغال... إلى آخره) وغيرها من أقطار افريقيا جنوب الصحراء، كما ساهم هؤلاء الأمازيغ باعتبارهم مسلمين عَرّبهم الإسلام في نشر الإسلام في الأندلس.

ولعلك تعرف أن طارق بن زياد هو رجل أمازيغي عرّبه الإسلام ويقول عنه التاريخ انه أمازيغي من منطقة المدية في وسط الجزائر.

إذن لم يكن هناك أي تناقض أو صراع بين العربية والأمازيغية في الجزائر قبل دخول الاحتلال الفرنسي إليها، وكل الزوايا والمساجد والمدارس في المناطق الأمازيغية وهي: الأوراس والقبائل والهقار ووادي ميزاب كلها تعلم العلوم العربية والإسلامية لأبنائها باللغة العربية وليس باللهجة الأمازيغية، وحتى اليوم لا تزال تلك المعاهد تواصل نشر الثقافة العربية الإسلامية وتعليم القرآن وتفسيره باللغة العربية، واستعمالها للهجات الأمازيغية يقتصر فقط على الحديث العادي البسيط بين أبنائها. وعلى هذا فإن الصراع المزعوم بين الأمازيغية والعربية هو من وحي الاستعمار الفرنسي والسياسة المعروفة بالسياسة البربرية لا في الجزائر فحسب ولكن في المغرب الأقصى وتونس. ولعلك تعرف ما أثاره الظهير البربري الذي أصدرته فرنسا في الثلاثينيات من هذا القرن في المغرب الأقصى الذي حاول فصل المناطق البربرية عن المناطق العربية في اللغة والدين والقوانين، مما وحد الشعب المغربي بقيادة رجاله المخلصين عرباً وبربر في الكفاح للقضاء على هذه السياسة الاستعمارية بمساعدة العالم العربي والإسلامي. وقد نجح إخواننا في المغرب الأقصى بالقضاء على السياسة البربرية الفرنسية بفضل نضالهم الرائع الذي وجد له سنداً من كل أقطار الأمة العربية والعالم الإسلامي قبل الحرب العالمية الثانية □

«مركز دراسات الوحدة العربية».. مسيرة عشرين عاماً: آراء نخبة عربية (١)

محمد الأطرش — شفيق الحوت
جاسم القطامي — عبد الله عبد الدائم
عبد الرحيم مراد — مصطفى الفيلالي
عبد الخالق عبد الله — فوزي منصور

مقدمة

تمر المؤسسات، كما الدول والشعوب والأفراد، بمراحل زمنية معينة، تدرك معها أن الوقت قد حان لتقييم مرحلة مضت من حياتها، واستشراف آفاق المستقبل الآتي، في ضوء ما يسفر عنه ذلك التقييم.

ولقد صادف هذا العام ١٩٩٨ ذكرى مرور عشرين عاماً على بدء نشاط «مركز دراسات الوحدة العربية» في بيروت، الذي كان قد تأسس عام ١٩٧٥. وبهذه المناسبة ارتأى المركز استطلاع رأي عدد من المفكرين والباحثين والمهتمين بالشأن العربي العام إجمالاً، الذين عايشوا نشأة المركز، وساهموا في بعض أعماله، وتتبعوا ما صدر عنه من أبحاث ودراسات، سواء صدرت على شكل كتب أو نشرت في مجلة المركز **المستقبل العربي**، فضلاً عما كتب حول المركز ورسالته وأنشطته، وما قام به في «مجال العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية»، الذي يعتبر الدافع الأساسي لإنشاء المركز، طبقاً لوثيقة تأسيسه.. وهو اليوم على عتبة الدخول في عقده الثالث، والبشرية كلها توشك أن تستقبل الألفية الثالثة.

وبناءً على ذلك قام المركز بإرسال «استمارة الاستطلاع» المرفقة، بشأن أنشطة المركز في مدى عشرين عاماً، إلى أكبر عدد ممكن من المفكرين والباحثين والإعلاميين والمعنيين بقضايا الثقافة والفكر والنشر في الوطن العربي وخارجه، لإبداء الرأي بخصوص هذه الأنشطة، بالإضافة إلى وجهة النظر الخاصة بما آلت إليه مسألة الوحدة العربية سنة ١٩٩٨: مدى تعلق العرب بها وعملهم في سبيلها، أو ابتعادهم عنها وإهمالهم لها.

وفي هذا العدد من **المستقبل العربي** ينشر المركز مجموعة محدودة من الردود التي تلقاها على الاستطلاع، لتوسيع دائرة التفاعل مع الرأي العام بخصوص مسيرة المركز، والتقييم النقدي لها، والآفاق المفتوحة أمامه مستقبلاً، مع التأكيد على أن الردود كافة التي تلقاها المركز ستخضع لدراسة شاملة يجريها أحد الخبراء، ستنشر لاحقاً في كتاب خاص سيصدره المركز بهذه المناسبة.

الأسئلة المطلوب الإجابة عنها
«استطلاع»

أولاً: حدد المركز أهدافه في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية، والعمل لذلك بواسطة البحث العلمي الموضوعي والنشاط الفكري الملتزم.

١ ـ ما مدى الوضوح في صياغة أهداف المركز؟

٢ ـ ما مدى الغموض في صياغة أهداف المركز؟

٣ ـ ما مدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف؟

٤ ـ ما مدى القصور في تحقيق هذه الأهداف.. وما هي مظاهره؟

٥ ـ هل هناك ضرورة لإعادة النظر في تلك الأهداف؟

ثانياً: يبدو الحفاظ على استقلالية المركز، في جميع أبعادها السياسية والفكرية والمالية، من أولى المهام التي يسعى إلى ترسيخها.

١ ـ ما مدى النجاح في تحقيق هذه الاستقلالية والحفاظ عليها؟ ولماذا؟

٢ ـ هل هناك أوجه قصور في هذا المجال؟ ولماذا؟

٣ ـ هل هناك من صيغة أخرى يمكن اتباعها لتأكيد استقلالية المركز وترسيخها؟

ثالثاً: يعتمد المركز مبدأ الشفافية التامة فيما يتصل بموارده ومصروفاته ـ وقد يكون متفرداً من هذه الناحية ـ حيث ينشر بياناً سنوياً في عدد شباط/فبراير من مجلته **المستقبل العربي**، يتضمن كافة النواحي المتعلقة بموازنة المركز ومنشوراته ومشروعاته.

١ ـ ما مدى نجاح الأساليب التي يتبعها المركز لتأكيد مبدأ الشفافية؟

٢ ـ هل هناك أساليب أخرى يمكن اتباعها في هذا المجال؟

رابعاً: أصدر المركز، على مدار العشرين عاماً الماضية ـ منذ بدأ في مباشرة نشاطه عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٨ ـ ٣٣٠ كتاباً، و٢٣٠ عدداً من مجلة **المستقبل العربي**.

١ ـ هل حقق هذا النتاج مهمته في إثراء الحياة الفكرية والثقافية العربية؟

٢ ـ هل ساهم هذا النتاج في تكريس تقاليد علمية؟

٣ ـ هل حقق هذا النتاج مهمة التواصل مع المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية؟

٤ ـ هل يوضح هذا النتاج أن المركز قد ساهم في ترسيخ مبدأ التعددية حيث يهدف في أنشطته إلى التعامل مع مختلف التيارات السياسية والفكرية العربية؟

٥ ـ هل نجح هذا النتاج في مخاطبة القاعدة العريضة من الجماهير العربية، وفي إشاعة نداء الوحدة بين صفوفها؟

خامساً: هناك قضايا وموضوعات ركز عليها إنتاج المركز (الكتب والمجلة والندوات)، على مدار العشرين عاماً الماضية.

١ ـ إلى أي مدى كانت اختيارات المركز ناجحة؟

٢ ـ إلى أي مدى كانت اختيارات المركز منسجمة مع أهدافه ومبادئه؟

٣ ـ ما هي القضايا والموضوعات الأخرى التي لم يتم التركيز عليها أو متابعتها؟

٤ ـ إلى أي مدى كان المركز محقاً في عدم التركيز على هذه القضايا والموضوعات أو متابعتها؟

٥ ـ من بين هذه القضايا والموضوعات، ما الذي يجب على المركز أن يعطيه اهتماماً أوفى؟

٦ ـ من بين هذه القضايا والموضوعات، ما الذي يجب على المركز أن يستمر في عدم تناوله؟

سادساً: يهدف المركز باستمرار إلى توسيع نطاق فعاليته وتأثيره مستقبلاً.

١ ـ هل يمكن أن يتحقق ذلك عبر استمرار وتطوير الأنشطة الحالية (كتب ـ مجلة ـ ندوات)، وكيف؟

٢ ـ هل يمكن أن يتحقق ذلك عبر استحداث أنشطة جديدة؟

٣ ـ إذا كانت الإجابة (نعم).. أي الأنشطة التالية ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ يمكن أن يحقق الهدف: أعمال معجمية ـ مشروع قومي للترجمة ـ استطلاعات واستفتاءات ـ دورية أخرى ـ طبعات شعبية ـ تدعيم الشبكات العلمية والفكرية مع مراكز البحوث الأخرى؟

٤ ـ أية مقترحات أخرى يمكن أن تحقق الهدف؟

الإجابات

محمد الأطرش

اقتصادي ووزير سابق ـ سوريا.

مقدمة

يسرني بمناسبة الذكرى العشرين لبدء نشاطات مركز دراسات الوحدة العربية أن أتقدم بالتهاني لجميع العاملين في المركز على النجاح الكبير الذي حقّقه خلال هذه الفترة القصيرة من عمره على الرغم من الظروف الصعبة التي واجهها، وبخاصة تلك الناجمة عن الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت منذ ١٩٧٥ وحتى أوائل التسعينيات.

كما يسعدني أن أنوّه بأن الفضل الأكبر في نجاح المركز يعود لمديره العام المفكّر والاقتصادي العربي المميّز الصديق الدكتور خير الدين حسيب.

وسأحاول الآن الإجابة عن الأسئلة التي تضمنها الاستطلاع.

وستكون إجابتي عامة عن كل سؤال رئيسي تتضح منها إجابتي عن الأسئلة المتفرعة عنه.

الإجابة عن السؤال الأول: أرى أن المركز حدد أهدافه بوضوح تام، وهي نشر فكر المدارس الفكرية المختلفة المقتنع بـ «قضية الوحدة العربية» والمهتم بـ «الواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية الدولية» مع التأكيد بخاصة على نشر كل ما يتعلق بـ «المشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والاستقلال الوطني والقومي والتجدد الحضاري».

وأرى أن المركز قد نجح وبامتياز بتحقيق أهدافه الفكرية. وتمثل هذا النجاح ـ ضمن أشياء أخرى ـ في ما يأتي:

١ ـ أصبح في رأيي وباعتراف الكثيرين أهم مركز فكري قومي على صعيد الوطن العربي.

٢ ـ تطويره للفكر القومي العربي، وحفن هذا الفكر بدرجة عالية من الحيوية، وبخاصة نتيجة انفتاح المركز على جميع المدارس الفكرية المؤمنة بقضية الوحدة العربية ونتيجة المستوى الرفيع والرصين للكتب التي ينشرها وللدراسات والمقالات التي تظهر في دوريته **المستقبل العربي**، ونتيجة اتصاف ما ينشره عموماً بالمناقشة التفصيلية لوسائل تحقيق الأهداف المطروحة. باختصار يمكن القول بأن إنتاج المركز الفكري قد ساهم أساسياً في إحداث نقلة نوعية في الفكر القومي العربي من مستوى يتصف بعامة بدرجة عالية من العمومية والتجريدية إلى مستوى يتصف بعامة بدرجة عالية من التفصيل ومن الواقعية المؤمنة بعناصر المشروع القومي العربي والهادفة إلى تحقيقها. وللدلالة على ذلك يكفي أن يطلع المرء وعلى سبيل المثال فقط على ما نشره المركز في حقل عناصر المشروع النهضوي العربي كالكتب والدراسات والمقالات المنشورة حول الوحدة العربية، وبخاصة في المجال الاقتصادي، وحول الديمقراطية، وحول التنمية المستقلة، وحول العدالة الاجتماعية، وحول الاستقلال الوطني والقومي. كما يكفي أن يطلّع المرء تحت عنوان: **الواقع والمستقبل العربي** على ما نشره المركز على سبيل المثال حول الصراع العربي ـ الصهيوني وحول المحددات المؤثرة فيه، وما نشره في مجال استشراف المستقبل العربي. فالمجلدات الأربعة المنشورة عام ١٩٨٥ حول **استشراف المستقبل العربي** تعتبر بحق رائدة في موضوع الدراسات المستقبلية في الوطن العربي.

قد يعترض قائل على ما ذُكر أعلاه بالقول بأن أهداف المركز لم تتحقق على أرض الواقع. فالوطن العربي ما يزال مجزأً ومشرذماً، والأمن القومي مهدداً، والديمقراطية ما تزال معدومة في أغلب أقطاره، والتنمية العربية هي لدرجة كبيرة مشوّهة وتابعة، كما أن القرار العربي قد فقد درجة كبيرة من استقلاليته لصالح قوى أجنبية. كل هذا صحيح. ولكنه لا يشكل انتقاداً للفكر القومي، وإنما يشكل انتقاداً للعمل السياسي. فهدف الفكر أساساً هو التنوير، بينما يهدف العمل السياسي إلى التغيير إذا اقتضت الظروف ذلك. لا ريب في أن الفكر يزود العمل السياسي بعناصر التغيير، ولكن الإخفاق في تحقيق التغيير يجب ألا يلقى على كاهل أهل الفكر وإنما على عجز العمل السياسي لظروف قد تكون موضوعية وذاتية. وإذا قبلنا مقولة بأنه يتعين على أهل الفكر ألا يطالبوا إلا بما يسمح الواقع الراهن بتحقيقه، فإن هذا سيؤدي إلى نوع من الواقعية المفرّطة (بتشديد وكسر الراء) في الحقوق والواجبات. فالتقدم لا يحصل إلا نتيجة الصراع بين الواقع البائس والواقع المرغوب في تحقيقه.

٣ ـ كان المركز من أوائل من طرح ويطرح للنقاش الموضوعات المستجدة على الساحة الإقليمية وعلى الساحة الأجنبية، والممكن أن يكون لها تأثير في الوطن العربي، وفي أهداف المشروع النهضوي العربي. ونكتفي أن نذكر هنا على سبيل المثال الندوة التي عقدها المركز عام

١٩٩٣ حول «**التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي**» والتي صدر عنها كتاب في ما بعد، والندوة التي عقدها في نهاية ١٩٩٧ حول «**العرب والعولمة**» والتي صدر عنها أيضاً كتاب عن المركز.

٤ ـ قيام المركز ممثلاً بشخص مديره العام الدكتور خيرالدين حسيب بممارسة دور كبير ورائد في إنشاء المؤتمر القومي العربي عام ١٩٩٠، وفي قيام المركز بمهام أمانة سر المؤتمر، الأمر الذي ساهم كثيراً في إنجاحه وتحويله إلى مؤسسة قومية عربية سياسية ـ فكرية على مستوى المجتمع المدني العربي.

كما ساهم المركز وإلى درجة كبيرة ورائدة في تحقيق حوار بين أهم تيارين على المستوى الشعبي العربي، وهما التيار القومي والتيار الإسلامي، وذلك بهدف إزالة أسباب الخلاف بينهما وتأكيد أن ما يجمعهما أهم وأكبر بكثير مما كان يفرقهما. واتضح هذا جلياً في الندوة التي عقدها المركز في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ تحت عنوان «**الحوار القومي ـ الديني**» والتي اشترك فيها نحو خمسين مفكراً عربياً يمثلون التيارين المذكورين. وتجدر الإشارة بأن اهتمام المركز بالحوار بين التيارين بدأ بعد عام من إنشائه، وتجلّى في كتب صدرت عن المركز، وفي مقالات ظهرت في مجلة **المستقبل العربي**. وكما ذكر الدكتور حسيب في كلمته الافتتاحية لندوة «**الحوار القومي ـ الديني**» يعود اهتمام المركز بتحقيق تلاقٍ استراتيجي بين التيارين إلى أمرين: الأول فكري، والثاني سياسي. ويتلخص الحافز الفكري في الصلة العضوية بين القومية العربية والإسلام. فالقرآن الكريم نزل بلغة العرب، كما أن الإسلام يشكل المضمون الحضاري للقومية العربية. ويتمثل العامل السياسي في ضرورة التحالف بين التيارين كركيزة أساسية لتحقيق التغيير الديمقراطي والسلمي في الوضع العربي المتردي راهناً. ولقد تكللت جهود المركز بالنجاح عندما تم إنشاء المؤتمر القومي ـ الإسلامي عام ١٩٩٥.

الإجابة عن السؤال الثاني: في قناعتي أن المركز قد نجح بالمحافظة على استقلاليته «في جميع أبعادها السياسية والفكرية والمالية»، ولعل أهم سببين وراء ذلك هما:

ـ عدم اعتماد المركز على التمويل الحكومي من أي مصدر كان وعدم قبوله تمويلاً كهذا.

ـ صلابة الجهة المشرفة على المركز وإدارته في إصرارها على استقلاليته.

ومن الأدلة على استقلالية المركز، التزامه منذ إنشائه بالأهداف التي وضعها لنفسه والتي اتينا على ذكرها آنفاً، الأمر الذي أدى في العديد من الأحيان إلى عدم دخول مطبوعات المركز أسواق أكثر من دولة عربية.

الإجابة عن السؤال الثالث: أرى أن الأسلوب الذي اتبعه المركز قد نجح في تأكيد مبدأ الشفافية التامة فيما يتعلق بموارده ونفقاته، ولا أظن أن هناك أسلوباً آخر يمكن اتباعه في هذا المجال.

الإجابة عن السؤال الرابع: ذكرت في إجابتي عن السؤال الأول أن إنتاج المركز الفكري أغنى الفكر القومي العربي، وأحدث نقلة نوعية فيه. وهذا تضمن بطبيعة الحال إثراءً للحياة الفكرية والثقافية العربية. فإنتاج المركز يتصف لدرجة عالية بمستوى فكري رفيع، ويشكل في رأيي أفضل مكتبة قومية متاحة على صعيد الوطن العربي. كما أرى أن هذا الإنتاج قد ساهم في تكريس تقاليد علمية رصينة، وحقق تواصلاً بين المفكرين والباحثين العرب، واتصف بالحيوية لأسباب عديدة منها انفتاحه على مختلف التيارات السياسية والفكرية العربية.

ولا يُضير المركز أن يكون أغلب إنتاجه موجهاً نحو النخبة السياسية والفكرية العربية علماً أن سلسلة الثقافة القومية التي يصدرها موجهة إلى قاعدة عريضة من القراء لتحقيق أهداف فكرية وثقافية عديدة، من أهمها تجذير وتعميق ثقافة الوحدة العربية.

وقد يكون من المناسب أن يدرس المركز إمكانية إصدار دورية نصف شهرية موجهة إلى قاعدة أوسع من القراء من القاعدة التي تخاطبها عادة مجلة **المستقبل العربي**.

الإجابة عن السؤال الخامس: أرى أن اختيارات المركز للقضايا والموضوعات خلال العشرين عاماً الماضية كانت ناجحة ومنسجمة مع مبادئه وأهدافه. وفي إجابتي عن السؤال الأول ذكرت دلائل هذا النجاح ومنها أنه أصبح ـ وباعتراف الكثيرين ـ أهم مركز فكري قومي على صعيد الوطن العربي.

الإجابة عن السؤال السادس: أرى أن نطاق فعاليات المركز وتأثيره هي في ازدياد. ومن الأدلة على ذلك أن المخطوطات المطروحة على المركز بهدف نشرها إما ككتب أو في مجلته الغراء تتصف بوضع تراكمي. وهذا يعكس انتشار الاعتقاد بأن النشر في مطبوعات المركز يعتبر مساهمة في الفكر القومي، ويعتبر دليلاً على المستوى العلمي الذي تتمتع به المخطوطات التي تحظى بالنشر من قبل المركز حتى ولو حدث تأخر في نشرها. بصفة عامة أرى الاستمرار في أنشطة المركز الحالية. أما في ما يتعلق باستحداث أنشطة جديدة تتوافر لها الموارد المالية، فأرى ما يأتي:

ـ يتعين دراسة إمكانية إصدار مجلة نصف شهرية تخاطب قاعدة أكثر اتساعاً من القراء من القاعدة التي تخاطبها عادة مجلة **المستقبل العربي**. ولقد سبق أن نوهت إلى ذلك في إجابتي عن السؤال الرابع.

ـ قد يكون من المناسب تطوير الملفّ الإحصائي الذي يظهر في **المستقبل العربي** بحيث يتضمن دورياً أهم المتغيرات الاقتصادية العربية. فالملف الإحصائي الذي يظهر حالياً ودورياً يقتصر على مؤشرات التنمية البشرية وعلى إحصاءات الطاقة. ومن المعلوم أن هناك نقصاً أو انعداماً في إحصاءات توزيع الثروة والدخول على صعيد الوطن العربي. ومن الممكن أن يبادر المركز بالأساليب التي يرتئيها إلى تلافي هذا النقص.

ـ قد يكون من المفيد قيام المركز باستطلاعات واستفتاءات تتعلق بالأمور الحيوية للأمة.

ـ لا أرى من الضروري أن يمارس المركز نشاطاً في حقل الأعمال المعجمية أو أن يضع مشروعاً قومياً للترجمة. ففي مجال الترجمة يمكن للمركز أن يستمر، كما هو الحال في الوقت الراهن، في ترجمة ما يراه مناسباً من الكتب الصادرة بلغات أجنبية على أساس انتقائي ودون الالتزام بأن يقوم بأعمال الترجمة بصفة دورية.

قناعتي أن المركز يمارس نشاطاً فكرياً كبيراً وعميقاً وناجحاً. ولعل من أهم ملامحه، فضلاً عما تم ذكره أعلاه، نشره دورياً **ليوميات الوحدة العربية** التي تعتبر مصدراً قيماً جداً للبحث العلمي المرتبط بقضية الوطن العربي. لذلك لا أرى من الضروري أن يحمّل المركز نفسه أكثر مما ينبغي وأكثر مما يراه أصدقاؤه ضرورياً ومرغوباً فيه.

جاسم القطامي
عضو مجلس امناء المركز
ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

مسألة الوحدة العربية في عام ١٩٩٨

للأسف فإن العالم يتجه في طريق والعرب في طريق عكسي، فكل الدلائل تشير إلى ظهور التكتلات الكبرى وضرورة التنسيق بين القوى الصغيرة لمواجهة ظاهرة العولمة... إلا العرب، وبسبب بعض الأنظمة، فهم يتجهون إلى التشتت والفرقة، على رغم أن عوامل الوحدة موجودة

والثوابت ما زالت قائمة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية إلا أن الجميع لا يريد للعرب الوحدة بأي شكل من الأشكال.

إن الأمل ما زال موجوداً، ولكن الأمر يتطلب من النخبة وخصوصاً تلك التي لها اهتمام بقضايا الوحدة العربية ضرورة البحث في صيغ وآليات جديدة تتفق مع متطلبات العصر، بمعنى أن التجمعات الجماهيرية والمؤتمرات لم تعد الأسلوب الوحيد للتخاطب وحشد المواقف، فهناك ثورة في عالم الاتصالات ويمكن الاستعانة بالفضائيات وأجهزة الانترنت، ولا بد من العمل على تعميق مفهوم المجتمع المدني ومحاولة إيجاد روابط جديدة مثل روابط الاقتصاديين أو الطلاب وتفعيلها، مع ضرورة الاهتمام بالاستفادة من الميزة النسبية لبعض التجمعات العربية مثل الخليج مع آسيا، والمغرب مع أوروبا لصالح المجموع العربي.

ولا بد من البحث في وسائل جديدة للتخاطب مع الشباب العربي للوصول إلى حد أدنى من الرؤية المشتركة لصالح المجموع العربي ووقف الانهيارات.

الإجابة عن السؤال الأول:

١ ـ أهداف المركز واضحة تماماً في إطار السياسة العامة في العمل الفكري باتجاه مُسائل الوحدة العربية، وبخاصة أن المركز لا يساهم في النشاط السياسي ولا يتخذ مواقف سياسية مباشرة، بل ان جل اهتمامه يتجه رئيسياً نحو دراسة الواقع العربي ومحاولة تقريب هذا الواقع من مسائل الوحدة العربية باعتبارها هدف هذه الأمة ومصيرها.

٢ ـ لا أتصور أن هناك غموضاً في صياغة أهداف المركز، بل ان رسالة المركز واضحة، وبخاصة للنخب العربية، وواضح تماماً أن المركز مستقل لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى نظاماً سياسياً بعينه. ومن الواضح أنه لا يسعى للدخول في محاور سياسية أو تحالفات حزبية، حتى وإن كانت وحدوية أو ذات اتجاهات قومية.

٣ ـ بعد عشرين عاماً من إنشاء المركز، وعندما ننظر إلى هذا العدد الهائل من المطبوعات الصادرة عن المركز سواء مجلة **المستقبل العربي** أو الإصدارات الخاصة، وهذا الكم الكبير من الموضوعات التي تمت إثارتها، أو الدراسات التي تم تقديمها في محاور العمل العربي كافة، كذلك عدد الندوات المتميزة التي أقامها المركز في غير قطر عربي، نجد هذا التفاعل الكبير بين العديد من المفكرين العرب في الأقطار كافة، وهو في حد ذاته أحد معايير النجاح.

٤ ـ لا أتصور أن هناك قصوراً بالمعنى المفهوم، لكن القصور هو في ترجمة هذه الأهداف ووصولها إلى أكبر عدد من القطاعات، ويعني ذلك ضرورة استحداث آليات جديدة، والبحث عن صيغ مختلفة تتماشى مع التطورات الحادثة في وسائل الاتصالات، وكذلك مع مفردات الخطاب المتداول في الوسط العربي في هذه المرحلة، وتستشرف آفاق المستقبل.

٥ ـ المطلوب هو إعادة النظر في صياغة الأهداف والعمل على تحديث الخطاب الوحدوي بشكل عام ليتناغم مع احتياجات الجماهير العربية في أوضاعها الراهنة، فالأهداف العظيمة للعمل الوحدوي العربي تظل راسخة والمبادىء لا تتجزأ أو تتبدل، لكن المطلوب تعديل أساليب الخطاب حتى نضمن تفاعل أكبر القطاعات مع هذا العمل الفكري الموروث.

الإجابة عن السؤال الثاني:

١ ـ وسط الصراعات العربية ـ العربية وظهور محاور وتحالفات كثيرة، وبؤر حزبية

كثيرة، استطاع المركز أن يحقق وضعاً متميزاً في أن يكون غير خاضع لأي فرد أو تيار أو حزب على الساحة، بل انه فرض احترامه على الجميع، واستطاع أن يتعامل بحيادية ونزاهة حتى في أكثر القضايا العربية الشائكة وهي قضية الغزو العراقي لدولة الكويت.

٢ ـ لا بد من أن يبذل المركز جهداً مضاعفاً لاستقطاب التيارات القومية كافة، وحتى لا تتعامل مع المركز بحذر أو ترى أن هناك شبهة في انحياز المركز إلى فريق دون آخر، وعلى ذلك لا بد من التوجه برسالة جديدة إلى كل العناصر المعتدلة والتي لها إسهامات فكرية متميزة في الوطن العربي ومحاولة استقطابها لدعم رسالة المركز الفكرية.

الإجابة عن السؤال الثالث:

١ ـ الأسلوب المتبع حالياً يعتبر ملائماً لكل من سيتعامل مع المركز وتصل إليه مطبوعات المركز بشكل منتظم وهم في الغالب من النخبة.

٢ ـ يمكن نشر البيان المالي السنوي في وسائل إعلام أخرى والاستفادة من أصدقاء المركز في المؤسسات الإعلامية العربية، كما يمكن عقد مؤتمر سنوي لتقديم الميزانية ومناقشتها ويكون مفتوحاً.

الإجابة عن السؤال الرابع:

١ ـ من المؤكد أن الكثيرين من المثقفين العرب قد استفادوا من إنتاج المركز من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٨ ومن الأعمال الفكرية المتميزة والدراسات الجادة المتعمقة في مجالات الفكر العربي كافة والتي نستطيع أن نقول بكل حيادية أنها ساهمت في خلق تيار كبير من الباحثين الشباب في المجالات المختلفة، والذين تربوا على الأساليب الرصينة في البحث وفق النماذج التي تقدمها مطبوعات المركز.

٢ ـ المتابع للمطبوعات والموضوعات التي أصدرها المركز والقيود المفروضة على عمليات النشر، في ما يخص التوثيق والمعالجة وذكر المراجع بأساليب علمية دقيقة، وكذلك التأكيد على الموضوعية والدقة والمستوى العلمي في الأعمال كافة التي أصدرها المركز، يؤكد أن هذا النتاج الهائل وعبر هذه السنوات قد ساهم في تكريس تقاليد علمية عريقة.

٣ ـ مما لا شك فيه أن الإنتاج الفكري للمركز وبعد هذه السنوات وعبر تنوع الموضوعات وجديتها وجرأة الطرح في بعض القضايا الشائكة قد جذب احترام قطاعات كبيرة في المجتمع العربي، وحقق نوعاً متميزاً من التواصل على مستوى الباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية على مستوى الوطن العربي وحتى المراكز المهتمة بالمنطقة العربية في خارج حدود الوطن العربي.

٤ ـ من الواضح أن جدية مطبوعات المركز قد حرمت منها جماهير عربية كثيرة، لذلك لا بد من تطوير الإنتاج عبر آليات جديدة من النشرات الدورية أو الكتب الصغيرة ذات العدد القليل من الصفحات تتناول قضية بعينها أو موضوعاً محدداً، ولا بد من الاستفادة من المؤسسات الإعلامية الكبيرة والتخاطب معها لنشر بعض نتاجات المركز وتسويقها بشكل كبير.

الإجابة عن السؤال الخامس:

١ ـ لقد وفق المركز في اختيار الموضوعات التي طرحها سواء من خلال الندوات الكبيرة

أو الكتب أو الأبحاث المنشورة في المستقبل العربي، فمن خلال استعراض العناوين، نجد أنه قد تمت تغطية موضوعات كبيرة من القضايا الساخنة والمشاكل التي تعج بها الساحة العربية أو استشراف المستقبل في العديد من القضايا.

٢ ـ لا بد من الاستمرار في طرح القضايا الشائكة والتي تؤثر سلباً في مسيرة العمل العربي مثل قضايا الأقليات وقضايا الحدود وقضايا الخلافات العربية ـ العربية والتجمعات الاقليمية وتاثيرها في مسيرة العمل الوحدوي، ولا بد من التركيز على قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي وكشف محاولات دعاة السلام المزيف، ولا بد من أن تلعب المطبوعات دوراً متميزاً في إزالة التنافس المفتعل بين العروبة والإسلام.

٣ ـ مثلما أشرنا لا بد من استحداث أدوات جديدة مثل المطبوعات الخفيفة التي لا تتعدى أربعين صفحة، ويمكن تسوية الندوات عبر اشرطة الفيديو أو الكاسيت، وكذلك محاولة تسويق الأعمال الفكرية والأنشطة عبر بعض الفضائيات العربية، وكذلك الدخول على شبكة الانترنت، وكذلك لا بد من المشاركة مع بعض المؤسسات الإعلامية العربية ودور النشر لتسويق طبعات شعبية من أعمال المركز، والاهتمام بتوجيه رسائل خاصة لطلاب المدارس والجامعات، وكذلك عقد ندوات بالمشاركة مع مؤسسات عربية أخرى بهدف الانتشار، وكذلك الاهتمام بمنطقة الخليج العربي بصفة خاصة.

عبد الرحيم مراد

وزير سابق ونائب ـ لبنان.

عشرون عاماً من الإنتاج والإنجاز

ـ لقد اتيح لي أن أواكب ظروف تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية، وكنت من المتحمسين له والمتفائلين بنجاحه، بما تربطني بمديره العام ومؤسسه من صداقة وطيدة وعلاقة أخوة في الفكر والهدف، وبما أعرفه عنه من حزم وعزم، وإن كان الحماس والتفاؤل معاً، مشوبين بشيء من التهيب، فالعام هو ١٩٧٨ حيث الموقف المصري الصاعق الذي اتجه بمصر نحو الخروج من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تاركاً الوضع العربي العام في حالة من الذهول، وواضعاً المفكرين القوميين العرب أمام اختبار مفاجئ، فالدولة التي خرجت هي مصر، قاعدة العمل السياسي والفكري، وأخذت معها كل ما تملك من طاقات مادية وبشرية، وأسدلت الستائر على حقبة كانت فيها المرجع والملاذ.

ـ أما المكان فهو بيروت، حيث كانت الجمهوريات بعدد الشوارع، وحيث قبضة المقاومة الفلسطينية محكمة على كل شيء، وحيث الموقف الفكري الموضوعي يمكن تغييبه في كل لحظة، وحيث التوتر النفسي اليومي الذي قد لا يسمح حتى بمجرد التفكير، وحيث الوضع الأمني يتارجح بين الكمون والانفجار، الأمر الذي يجعل من أي مشروع فكري عرضة للنكوص، بصرف النظر عن الإمكانات الشخصية للقيمين عليه، فالظروف كانت أقوى من الجميع، وسطوة البندقية كانت لها الغلبة على مداد القلم، ومع هذا قام مركز دراسات الوحدة العربية، واستطاع أن يحدد أهدافه من خلال اسمه، الذي لم يَرُق لكثيرين في ذلك الوقت، واتجه بعمله الفكري نحو مسائل الوحدة العربية، مشجعاً البحث العلمي الرصين، المرتكز على الموضوعية والالتزام، الأمر الذي ساعد على التحديد المسبق لنوعية الباحثين والمفكرين، الذين سيتعامل معهم،

وسيتعاملون معه، وهذه إحدى خصائص المركز التي تميز بها من مراكز الدراسات الاخرى، لأن الوضوح في تحديد الهدف كان نصف الطريق للوصول إليه.

- ولم يكن مركز دراسات الوحدة العربية واضحاً في هدفه فحسب، بل كان مصراً على شأن آخر هو الاستقلالية، بمعناها الحرفي والحاد، في وقت لم يكن تحقيقها هيناً ولا يسيراً، وبخاصة على الصعيد المالي، فالطفرة المادية العربية العامة انعكس جزء من مفاعيلها على الساحة اللبنانية، وأصبحت بيروت مصباً لسيولة نقدية استثنائية، وكانت الاحزاب والقوى والشخصيات تتقاسم الكثير منها، وتعيد توزيعها على اتباعها، وكان صعباً، بل ربما كان مستحيلاً على أي كان أن يفكر بمشروع فكري مستقل، فالكُتاب كثر، لكن مواقع الاستقطاب كانت أكثر، وهي مواقع اتسمت بالإغراء الذي قد لا يُرد، وجذبت إليها معظم أصحاب الأقلام اللافتة، والأعلام الكبار، من مختلف أجزاء الوطن العربي. وزاد الأمر صعوبة، أن بيروت لم تعد وحدها مركز المنافسة، إذ أصبحت كل من باريس ولندن، ولاحقاً قبرص، مراكز عمل وإقامة للكثيرين من المفكرين الذين يحتاجون إلى الطمأنينة الخاصة، حين يكتبون، وحين ينشرون، وحين يأتمرون، ومع ذلك، وفي ظل هذا الجو المشبع بالصعوبة، أكد مركز دراسات الوحدة العربية استقلاليته السياسية والفكرية والمالية، ونجح بذلك نجاحاً لافتاً، وحافظ خلال عشرين عاماً على هذا المنحى، يشهد بذلك أن المركز ارتبط بأذهان الجميع، دولاً، وأحزاباً، ومنظمات وأشخاصاً، ومراكز بحوث، ومواقع فكرية، باسم مؤسسه ومديره العام، الصديق الدكتور خير الدين حسيب، الذي كان وما زال ذكر اسمه كافياً لإقناع الآخرين بمبدأ الاستقلالية، وإن كان واجبي هنا أن أنبه إلى أن تلازم النجاح بين الشخص والمؤسسة قد يصبح أحياناً عبئاً على المؤسسة، إذا اقتضت الظروف غياب الشخص لسبب من الأسباب.

- إن نجاح أي مؤسسة كل لا يتجزأ، وما دامت الاستقلالية هي المبدأ الذي انطلق منه المركز نحو الآخرين، فلم يعد هناك ما يوجب الحذر من كشف الحساب، فهذه هي الشفافية بعينها، التي تستمد مقوماتها من مبدأ ملازم للاستقلالية هو مبدأ التخطيط، الذي عرف به المركز، والذي من خلاله يمكن تحديد الموارد والمصروفات وضبط قنواتها، وليس من وسيلة أفضل من النشر الدوري، لموازنة أي مؤسسة لتأكيد مبدأ الشفافية، علماً أن هذا النشر يكون مسبوقاً بمرور الموازنة في أكثر من مستوى من مستويات اتخاذ القرار.

- كل متابع لموضوع النشر، في لبنان وفي البلدان العربية الأخرى، ويعرف أن المركز قد أصدر ٣٣٠ كتاباً خلال عشرين عاماً، أي بمعدل أربعة كتب كل ثلاثة أشهر، مع الالتزام بالصدور الدوري لمجلة المستقبل العربي، والحرص التام على القيمة العلمية والموضوعية للكتاب والبحث، يدرك تماماً الجهد الكبير المبذول في هذا السبيل، فالكم المعزز بالنوع، يتحدث بنفسه عن الإسهام في إثراء الحياة الفكرية والثقافية العربية، وفي تكريس تقاليد علمية، وفي تحقيق التواصل مع المفكرين والباحثين والمؤسسات التي لديها الاهتمامات نفسها، المشابهة أو المماثلة، وفي ترسيخ مبدأ قبول الآخر رأياً وفكراً، وتعبيراً عنهما بحثاً وتأليفاً، فالمركز على هذا الصعيد حقق نجاحاً مؤكداً، لكن لا يمكن القول بأن هذا النتاج الضخم قد نجح بمخاطبة القاعدة العريضة من الجماهير العربية، والسبب واضح في الفجوة القائمة بين النخبة والناس، وفي القدرة الشرائية التي تكاد تكون معدومة لدى هذه القاعدة بالنسبة للكتاب المتخصص، وفي هذا السيل الإعلامي بلا ضوابط الذي يلهي عن القراءة واقتناء الكتاب، إضافة إلى أن الندوات التي قام بها المركز، وأشرف على تنظيمها، غلب عليها منطق النخبة، واقتصرت على المدن. ولذلك إذا كان لدى المركز طموح الوصول إلى الناس والقاعدة العريضة من الجماهير العربية، فالأمر

يحتاج إلى الاهتمام بأنواع أخرى من الأنشطة، فالأعمال المعجمية والمشروع القومي للترجمة والطبعات الشعبية للكتب، هي امتداد لنوعية النشاط الحالي للمركز، أما الأنشطة التي يمكن استحداثها فمثل: تغليف الفكر بالفن، ويبدو أن من بين جميع المفكرين العرب القوميين، لم يبرز حتى الآن كاتب مسرحي أو روائي، واقتراحي في هذا المجال، أن يضيف المركز إلى نشاطه الاهتمام بالأدب القومي: شعراً ومسرحاً ورواية، وأن يكون على قائمة مدعوويه للندوات والمؤتمرات أصحاب هذه الأنشطة، وأن ينظم لقاءات خاصة بها أحياناً، فكلنا نعلم أن أمسية لشاعر كمحمود درويش، أو سعاد الصباح أو غيرهما، تستقطب جزءاً غير يسير من القاعدة العريضة التي يجب أن يصل صوت المركز إليها، وقد يكون من المفيد التواصل مع السينمائيين العرب ذوي الاتجاه القومي العربي، وتنفيذ أعمال بالتعاون معهم، فنداء الوحدة العربية ما زال له ذلك الحنين الوجداني في أعماق قلوب المواطنين العرب، وهو ما تمت ملاحظته من خلال فيلمي، «ناصر ٥٦»، و«جمال عبد الناصر».

- إني أرى أن الخطوة المقبلة للمركز يمكن أن تتجه نحو تغليف الفكر بالفن، أي نحو الإعلام المرئي والمسموع، ألم يدغدغ نشيد «الحلم العربي» مشاعر الغالبية من المواطنين؟

- إني أتمنى للمركز المزيد من الإنتاج والإنجاز، وكلي ثقة بأنه المركز الأول بلا منازع، الذي يملك مقومات النجاح، والاستمرار فيه.

عبد الخالق عبد الله

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإمارات - العين.

برز مركز دراسات الوحدة العربية في عصر انحسر فيه الحماس الشعبي والرسمي العربي للوحدة العربية. كانت الوحدة العربية على رأس قائمة الأولوية العربية السياسية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من هذا القرن. وكانت الجماهير العربية مؤمنة إيماناً راسخاً بضرورة الوحدة العربية وضرورة التضحية من أجلها. كما كانت تستجيب استجابة عاطفية وعفوية لكل نداءات الوحدة ولكل التجارب الوحدوية العربية التي تعثرت ولم تستمر طويلاً. كانت الوحدة العربية بالنسبة للجماهير العربية المدخل من أجل النهوض بالأمة العربية وهي المدخل لتحرير فلسطين وهي المدخل لإنجاز المشروع الحضاري العربي الذي طال انتظاره.

لكن على رغم توفر كل المعطيات فإن الوحدة العربية لم تتحقق. لقد أخفق العرب في تحقيق الوحدة العربية خلال الخمسين سنة الأخيرة، كما أنهم أخفقوا في تحرير فلسطين وإزالة الكيان الصهيوني من الجسم العربي، بالإضافة إلى أنهم قد أخفقوا في تحقيق التنمية العربية المنشودة. كان الإخفاق في تحقيق الوحدة العربية أكبر الإخفاقات العربية المعاصرة على الإطلاق. لذلك كله تراجع الأمل والحلم العربي في إنجاز مهمة توحيد الأمة العربية. وتراجعت الوحدة العربية كشعار جماهيري بعد هزيمة ١٩٦٧. ثم انحسرت الوحدة العربية تدريجياً مع تراجع المد القومي والناصري خلال عقد السبعينيات، وشهدت الوحدة العربية أكبر الانتكاسات بعد أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، وهي الأزمة التي لا زالت تداعياتها حية على الصعيد العربي. وبرزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من التاريخ العربي المعاصر أولويات عربية جديدة لم تكن الوحدة ضمنها. كما لم تعد الوحدة العربية الآن على رأس قائمة الأولويات السياسية العربية التي أصبحت قائمة متواضعة كل التواضع ومنحصرة في إعادة الحد الأدنى من الانسجام إلى الصف العربي الذي لا زال يفتقد الانسجام.

لقد ازداد الاقتناع في الآونة الأخيرة بأن الوحدة العربية غير ممكنة، بل انها ربما قد أصبحت مستحيلة كل الاستحالة. وأخذ الخطاب العربي الجديد يؤكد أن تحقيق الوحدة العربية هو اليوم أكثر استحالة من أي وقت آخر في التاريخ العربي الحديث والمعاصر. وأخذ هذا الخطاب الواقعي الذي برز خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات يشير إلى أن الدولة الوطنية هي القاعدة، وأن التجزئة العربية هي الواقع الذي ينبغي القبول به وربما أيضاً الاستسلام له، في حين أن الاندماج والوحدة العربية هما الاستثناء.

في ظل هذه الأجواء الفكرية وفي ظل هذه المعطيات الاقليمية برز مركز دراسات الوحدة العربية. من هذا المنطلق فقد جاء المركز في غير زمانه. كانت مهمته منذ البدايات صعبة بل بالغة الصعوبة. لقد كان عليه أن يتدرب ويتعلم أن يسبح ضد التيار وربما ضد الواقع والوقائع الحياتية والفكرية الجديدة والمعادية للوحدة العربية. لذلك فإن من أبرز إنجازات المركز أنه قد نجح وبامتياز في هذه المهمة الصعبة، أي مهمة السباحة ضد التيار. لقد أكد المركز كمؤسسة فكرية وبحثية أن الفكر الوحدوي العربي فكر خلاق ومرن وقادر على التأقلم وأنه قادر على البقاء والاستمرار في البقاء رغم رفض الواقع له. كم هو مهم الآن وعي هذا النجاح في ظل كل الإخفاقات والانتكاسات والمرارات العربية المتراكمة والتي تشعر الإنسان العربي بالضعف وتدعوه للاستسلام للإحباط.

إن نجاح المركز في البقاء في زمن غير زمنه والاستمرار في العطاء في بيئة غير بيئته هو تأكيد على أن الوحدة العربية قائمة حتى في أشد لحظات التجزئة السائدة حالياً، بل ان هذا النجاح دليل قاطع على أن الوحدة وليس التجزئة هي القاعدة في الحياة السياسية العربية. لقد أكد المركز عبر أهدافه وفكره، وعبر قيامه واستمراره، وعبر نشاطاته ومؤتمراته، وعبر دراساته ومؤلفاته أن الوحدة العربية ليست حلماً وهدفاً طوبائياً، بل إنها حقيقة معاشة ومتمثلة في مؤشرات ومعطيات ومؤسسات ونشاطات وسلوكيات وطموحات يومية لا يمكن تجاهلها. الوحدة العربية متجسدة ومتحققة في أشكال وصيغ عديدة ومتعددة. ان الوحدة تتعايش مع التجزئة، فهما وجهان لسياق تاريخي واحد. ففي ذروة التجزئة هناك وحدة، كما أنه وفي ذروة الوحدة هناك جنين التجزئة.

لذلك ومع بقاء مركز دراسات الوحدة العربية واستمراره، يصبح من الصعب الجزم كما يجزم البعض بإخفاق الفكر الوحدوي العربي. نشاطات المركز والتفاعلات الوحدوية الأخرى لا يمكن أن تكون دليلاً على إخفاق. لقد تحققت مكاسب وحدوية عديدة على أرض الواقع خلال الخمسين سنة الأخيرة بما في ذلك العقدين الأخيرين، وجزء مهم من هذه المكاسب يعود إلى الدور الريادي لمركز دراسات الوحدة العربية. ان للمركز الريادة في تجديد الفكر القومي العربي وله الريادة في التأسيس لرؤية واقعية تتعامل مع قضية الوحدة العربية، وله الفضل في تشكيل إطار مرجعي قومي ووحدوي للمفكرين والباحثين والأكاديميين ولكل المهمومين بالهم العربي العام. كل ما هو عدا ذلك تفاصيل وغرق في التفاصيل.

لم يكن بإمكان المركز أن يحقق هذه النجاحات من دون حماس المؤسسين، وهو الحماس الذي استمد منه المركز كل حيويته خلال العقد الأول من عمره. كما أنه لم يكن بالإمكان تحقيق النجاحات الملحوظة من دون وضوح الرؤية ووضوح الأهداف الفكرية التي لا زالت صالحة للفترة القادمة. فالمركز ينبغي أن يستمر كمركز متخصص في العمل الفكري المتجه اساساً نحو مسائل الوحدة العربية. كما ينبغي أن يستمر كجهة معنية بإيصال نداء الوحدة ودراسة الواقع

العربي دراسة موضوعية وبأكبر قدر ممكن من الالتزام بالمنهجية العلمية ومن دون أن يعني ذلك عدم الالتزام فكراً وسلوكاً بأولوية الوحدة العربية بالنسبة لنشاطات المركز ولكل المنتسبين إليه.

ولا شك في أن مصداقية المركز كانت وستظل مرتبطة أشد الارتباط بحرصه على استقلاليته المالية والتنظيمية والسياسية. فكلما أظهر المركز ابتعاده عن الحكومات العربية، بخيرها وشرها، ازدادت الثقة في نشاطاته ومؤلفاته. وكلما ابتعد عن الدخول في تحالفات مع الهيئات أو المنظمات السياسية ازداد اعتزاز المنتسبين إليه. إن استقلالية المركز ينبغي أن تكون مطلقة أو لا تكون. واستقلالية المركز تكون بالأفعال والممارسات وليس بالخطابات والنيات. واستقلالية المركز هي التي أكسبته الاحترام والتقدير بين كل المؤسسات البحثية التي برزت على الساحة الفكرية العربية في الآونة الأخيرة والتي تسعى للاقتداء بمركز دراسات الوحدة العربية، لكنها لم ترتق بعد إلى مكانته المتميزة نفسها. ولا شك في أن من أهم تجليات الاستقلالية إنما تكمن في اتباع المركز لمبدأ الشفافية في الإعلان عن موارده ونفقاته ونشاطاته وانتماءاته. إن التقرير السنوي الذي ينشره المركز يجدد الثقة في المركز رغم أنه من ناحية أخرى يولد الإحساس بالإحباط المؤقت نتيجة ما يعانيه المركز من أوضاع مالية صعبة. ليس هناك بديل للمركز من الاستمرار في الشفافية والمكاشفة وفتح الملفات، وبخاصة الملف المالي السنوي الذي ينشر في مجلة المستقبل العربي.

لقد أصبحت مجلة المستقبل العربي اليوم من أهم المراجع الفكرية والأكاديمية العربية. لا يمكن للباحث العربي اليوم أن يقوم بأي بحث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية من دون الرجوع إلى أكثر من ٢٣٠ عدداً من أعداد هذه المجلة. هذه الأعداد وبما تحتويه من دراسات ومقالات وآراء ومناقشات هي ثروة بحثية لهذه الأمة، وهي أيضاً أهم رصيد لهذا الجيل من الباحثين العرب من كل الاتجاهات والانتماءات والتخصصات، كما أنها السجل الوثائقي الذي يدون نبض الواقع والفكر العربي ليستشهد به ويراجعه ويحلله الجيل القادم من الباحثين العرب، والذي ربما يجد فيه الوضوح الفكري واحترام التنوع والالتزام بالحد الأدنى من القواعد العلمية، بالإضافة إلى كل الاجتهادات المخلصة والناقدة التي تتجه للارتقاء بالواقع العربي الراهن الذي يعاني العجز والتجزئة.

من المهم أن يستمر مركز دراسات الوحدة العربية بأكبر قدر من الالتزام لأهدافه. ومن المهم أن يستشعر المركز أنه لم يحقق سوى الحد الأدنى من هذه الأهداف ومما ينبغي تحقيقه. إن ما تحقق مهم، بيد أن ما لم يتحقق حتى الآن أكثر أهمية. فأمام المركز مهمة توسيع النشاطات وتوسيع نطاق تداول المجلة وتوسيع نطاق توزيع الصادرات من كتب ودراسات وكراسات. إن أكبر إخفاقات المركز أنه ولد كمركز نخبوي وظل كذلك بعد مرور عشرين عاماً على تأسيسه. لذلك فإن نخبوية المركز هي أبرز نقاط ضعفه. لقد أوصل المركز نداء الوحدة العربية إلى الأوساط الفكرية العربية، بيد أنه لم يوفق في إيصال هذا النداء للجماهير العربية، وذلك كما هو وارد في البند الثاني من بنود أهداف المركز. هل حان الوقت للتوجه إلى الأطفال والشباب والطلاب والعمال والمرأة وأفراد الطبقة المتوسطة وربما أيضاً القطاعات الاجتماعية الأخرى بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والتي تشكل وقود الوحدة العربية؟ هل يمكن لمركز دراسات الوحدة العربية أن يخطط لنشاطات وإصدارات تستهدف هذه الشرائح الاجتماعية خلال السنوات القادمة؟ إن هذا هو أهم ما يمكن للجيل القادم من المسؤولين والمنتسبين للمركز إضافته خلال العشرين سنة القادمة لما أسس له جيل الرواد الذي أوشك على

أن يسلم راية المركز الخفاقة بعد كل هذه السنوات من العطاء المخلص والمتميز والخلاق والذي يستحق منا جميعاً كل الامتنان.

شفيق الحوت

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقاً.

يسعدني بعد إزجاء التهنئة القلبية بمناسبة مرور عشرين عاماً على بدء المركز لنشاطه، أن أقول ما لدي حول ما أستطيع الرد عليه من أسئلتكم وبإيجاز يفي بالغرض.

أولاً: وقبل كل شيء لا بد من الإقرار بأن المركز بما صدر عنه ملأ فراغاً كبيراً في حياتنا القومية، ويستحق عليه بالتالي كل الشكر والثناء. وأعتقد صادقاً أنه لم يكن باستطاعة إدارتكم الحكيمة أن تكون أكثر تفوقاً على ذاتها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الموضوعية التي تحيط بأي جهد قومي وحدوي في هذه المرحلة البائسة من تاريخنا. وليس لدي أدنى شك بالمكانة الرفيعة التي يتمتع بها هذا المركز، سواء بالنسبة لمستوى إدارته وما أنتجته، أو بالنسبة لشفافية هذه الإدارة وصدقيتها.

ثانياً: على رغم ردودي الإيجابية على معظم ما ورد في أسئلة استطلاعكم، ولا سيما في المجالات التي لي بعض الإلمام بها، أرغب في التركيز على نقطة واحدة حول مدى نجاح نتاج المركز في مخاطبة القاعدة العريضة من الجماهير العربية وفي إشاعة نداء الوحدة بين صفوفها.

أعتقد أنه لا خلاف بيننا على أن الفكر هو مهنة النخبة، ولكنه لا يتحول إلى حقائق مادية إن لم تتبنّه الجماهير وتسعى لتطبيق أطروحاته. وحتى يتم ذلك فإن الواجب يحتم علينا بذل أقصى الجهود لإيصال هذا الفكر إلى الجماهير، وبالتالي لا بد من تجاوز عائقين كبيرين لإنجاز هذا الهدف.

العائق الأول مادي محض، ويتعلق بأسعار المادة الفكرية المرجو ترويجها. إن الطبقة الشعبية، صاحبة المصلحة في تبني الفكر القومي ومشروعه الحضاري، هي في معظمها فقيرة أو متوسطة الحال، وهي في اعتقادي لا تملك الفائض المطلوب للإنفاق على شراء الكتب والمجلات بأسعارها السائدة هذه الأيام. وعلى الرغم من إدراكي ومعرفتي لنفقات الطباعة والنشر المرتفعة إلا أني أرى أن لا مفر للمركز من إصدار بعض إنتاجه بطبعات شعبية تراعي هذه المسألة ولو كان ذلك على حساب «النوعية».

العائق الثاني يمكن اعتباره «لغوياً» أو «أسلوباً في العرض»، بمعنى أن معظم، إن لم يكن كل، ما يصدر عن المركز من دراسات وأبحاث ومؤلفات موجه للنخبة المثقفة، وأكاد أقول الرفيعة الثقافة. وهذا أمر أفهمه وأقدره، ولكن ألا يمكن أن يصدر إلى جانب هذا الإنتاج ما يفسره بلغة أكثر شعبية وأقرب إلى مستوى الجماهير ذات الثقافة البسيطة؟ إن كان ذلك صعباً لكي يشمل كل ما يصدر عن المركز وبخاصة بالنسبة إلى الموضوعات المتخصصة، فإني أعتقد أن ذلك ممكن وضروري بالنسبة للقضايا العامة التي لدى الناس بعض الأفكار عنها ولكنها تحتاج إلى تعميق واتساع. من تجربتي السياسية أذكر بتقدير ما كان يفعله الشيوعيون من إصدارات لتفسير أعقد مسائل الفكر الماركسي على المستويين الفلسفي والاقتصادي.

وفي هذا الإطار يمكن طرح بعض مشاريع اقتراحات قد تكون مجدية:

فمثلاً لماذا لا يفكر المركز بإصدار «أطلس» للوطن العربي بتوجه قومي مبسط يستطيع أي قارىء أن يستفيد من الاطلاع عليه، ويطلع على العديد من الحقائق والبديهيات التي يجهلها؟ بالمناسبة اطلعت على خريطة لفلسطين من إبداع المهندس الدكتور سلمان أبو ستة، كانت ولا تزال رفيقتي في كل رحلاتي وأثناء محاضراتي حول قضية فلسطين ووقائعها وأرقامها.

ويمكن أيضاً التفكير بالطفل العربي وضرورة العمل على تنمية مكتبته القومية بخلق الرموز والشخصيات التي يحتاج إليها خياله، وتكريس بعض مفاخر أمتنا من تاريخها وتراثها في ذهنه. وإن لم يكن مثل هذا التخصص من شؤون المركز، فعليه أن يعمل على تشجيع الفكرة وطرح موضوعها على أهل الاختصاص ليقولوا فيه ما لديهم.

كما يمكن التفكير بإصدار مجلة شعبية إلى جوار **المستقبل العربي**، تكون أقرب إلى الدوريات الصحفية منها إلى نهج البحث والدراسة، ويكون من مهامها «تعريف» المواطن العربي عن هذا الوطن الأكبر الذي ندعو لقيامته. مجلة تعنى بالتحقيقات عن طبائع الناس والمدن والمستويات المجتمعية في كل قطر، إضافة إلى الموجز المفيد عن تاريخ وجغرافية أقطار هذا الوطن، ويمكن أيضاً تزيينها بالصور الفوتوغرافية الملونة. وفي مثل هذه المجلة يمكن فتح الأبواب أمام الشبيبة العربية للتعارف والتراسل وتبادل الآراء.

ولا شك في أن للمركز من الأصدقاء من يستطيعون إضفاء الكثير من الاقتراحات في هذا الاتجاه. فأنا لم أقصد أكثر من إثارة عناوين لعلها تكون ذات نفع وفائدة لتحقيق أهدافنا القومية الملحّة.

عبد الله عبد الدائم

مفكر ووزير سابق ـ سوريا.

أولاً: في ما يتصل بأهداف المركز:

١ ـ أهداف المركز واضحة في صياغتها، يتصدرها هدف تنمية الوعي الوحدوي (بشتى الوسائل).

٢ ـ لا غموض في الصياغة بالتالي.

٣ ـ تحقيق أهداف المركز عملية مستمرة موصولة، لا حدّ للجهد أو للوقت فيها. وما استطاع المركز تحقيقه في طريق العمل لتلك الأهداف خلال العشرين السنة التي انقضت على إنشائه يكاد يكون مذهلاً، والنشاط الذي اضطلع به خلال هذه الفترة يكشف عن استثمار أمثل للوقت والجهد قلما يتوافر في أي مؤسسة، وذلك على الرغم من العقبات الكثيرة والمتنوعة، ولا سيما إذا ذكرنا أن سبيل المركز لتحقيق أهدافه، كما نص على ذلك بيانه التأسيسي، البحث العلمي حول مختلف نواحي المجتمع العربي والوحدة العربية. وفي هذا المجال أبلى المركز بلاءً فذّاً، عن طريق منشوراته ومجلته ومؤتمراته وندواته وسوى تلك من نشاطاته الكثيرة.

بل إنه خطا في مجال هدفه الأساسي، نعني التوعية الوحدوية، خطوات مبتكرة تجلّت بوجه خاص في إطلاقه للمؤتمرات القومية العربية، ولمؤتمرات الحوار القومي الإسلامي، ولمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

ولعل من أبرز نجاحات المركز بتحقيق أهدافه، تمكنه من تمويل ذاته بذاته، بشتى السبل التي لا تفقده استقلاليته، على الرغم مما لقي ويلقى من عنت في سبيل الحفاظ على هذا الهدف المهم.

ومن نجاحات المركز التي ينبغي التريث عندها وتسليط الأضواء عليها نجاحه بتحقيق روابط فكرية وقومية عميقة وموحدة بين مشرق الوطن العربي ومغربه (فضلاً عن تحقيق هذه الروابط بين جميع البلدان العربية).

ولا حاجة إلى أن نضيف إلى هذا كله نجاح المركز ـ خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً ـ بأن تكون له مكانته الرفيعة وأن يكون موضع إجلال وإعجاب لدى شتى فئات المجتمع العربي، ثقافية كانت أو اجتماعية أو سياسية، بل إن سمعة المركز ومكانته ونشاطاته جاوزت الوطن العربي إلى الكثير من البلدان الأجنبية وإلى المثقفين العرب فيها بوجه خاص.

٤ ـ إن ثمة قصوراً ليس مرده إلى المركز، بل إلى عوائق البنية العربية التي يعمل فيها، ونعني به عدم التمكن على نحو كاف من مخاطبة الجماهير الشعبية العريضة (ولا سيما غير المثقفة)، بل حتى من مخاطبة كثير من المثقفين في عمر الشباب، على الرغم من جهود المركز الحثيثة في هذا السبيل ولجوئه إلى شتى أساليب النشر والإعلام والاتصال.

٥ ـ لا حاجة إلى إعادة النظر في الأهداف. ولعل من المفيد أن ترد إشارة (في إطار هدف التوعية بالوحدة العربية) إلى ضرورة أن يعنى المركز ـ وسط الظروف العربية والعالمية القائمة ـ بالقيام ببعض النشاطات التي من شأنها تعريف العالم بالأهداف القومية العربية ومقاصدها وتوفير حوار ثقافي أوسع فأوسع مع الثقافات العالمية الكبرى.

ثانياً: استقلالية المركز:

١ ـ لقد نجح المركز ـ كما ذكرنا ـ بتحقيق استقلاليته السياسية والفكرية والمالية، على رغم ما يواجهه في هذا السبيل من صعوبات كبيرة.

٢ ـ وليست هنالك أوجه قصور في هذا المجال، فقد طرق المركز كل الأبواب، وكان مبتكراً دوماً في إيجاد المخارج المالية، وفي اتباع أساليب مختلفة لهذه الغاية. وقد استطاع أن يحافظ على استقلاله الثقافي والسياسي، في ظروف عربية معقدة وصعبة.

ونعتقد أن أهم ما ساعد ويساعد المركز على تحقيق استقلاليته المستوى النوعي الرفيع الذي وصل إليه، والذي يستطيع دوماً أن يفرض نفسه. فتجويد النوع والكيف يظل من أفضل الوسائل للتغلب على مشكلات الكم (ولا سيما نقص الموارد). واحترام المبدأ والهدف بإيمان وإخلاص، خير ما يوفر الاستقلال، ويردّ سهام المشككين.

٣ ـ لا سبيل آخر لتأكيد استقلال المركز إلا المزيد من توزيع منشوراته (ولا سيما عن طرق بذل جهود متزايدة من أجل التعريف بها وتوزيعها).

ثالثاً: مبدأ الشفافية:

١ ـ لقد استطاع مبدأ الشفافية الذي تبناه المركز في ما يتصل بموارده ومصروفاته أن يكون له دور كبير في إدراك استقلاليته ورد الشُبه المغرضة عنه. وهذا العمل عمل جريء يشهد على احترام المركز لذاته ولسواه، ويقدم نموذجاً جديراً بأن يحتذى، ولا سيما أن من أولى

الشكوك التي تعصف في ذهن المواطن العربي حيال أي مؤسسة هي الشكوك حول مصادر التمويل (لكثرة ما ابتلي الوطن العربي بمؤسسات مشبوهة التمويل).

٢ ـ ليست هنالك أساليب أفضل لتحقيق مبدأ الشفافية هذا.

رابعاً: منشورات المركز، الكتب والمجلة:

١ ـ غطت منشورات المركز شتى جوانب الحياة العربية ـ من اقتصادية واجتماعية وثقافية ـ وأصبحت منشوراته عُدّةً لا يستغني عنها عالم أو متعلم، باحث أو مفكر أو سياسي. وتمتاز هذه المنشورات ـ ولا سيما المجلة ـ بمواكبة الأحداث العربية والعالمية وتحليلها، كما تمتاز بأنها تقدم صورة كاملة عن الواقع العربي بأبعاده المختلفة (ولا سيما في ما نشرت من يوميات الوحدة العربية، وفي ما صدر من كتب تتناول المسائل الساخنة في الجو العربي وما حوله، وفي ما تشتمل عليه مجلة **المستقبل العربي** من بيانات وإحصاءات أساسية حول الواقع العربي، وما تضمه من رصد لأهم المنشورات الصادرة في الوطن العربي كل شهر.. الخ).

ومن المهم أن نذكر أن الحجم الكمي لمنشورات المركز خلال العشرين السنة الماضية (٣٣٠ كتاباً و٢٣٠ عدداً من المجلة) حجم هائل لا يتوافر حتى في دور النشر العربية الكبرى، فضلاً عن أنه يجمع بين الكم والكيف، ويتم إصداره وفق خطة عمل مقررة، تستجيب لأهداف المركز.

ولقد أصبح عدد لا بأس به من منشورات المركز ذائعاً على السن المثقفين في الوطن العربي، كما غدا عدد آخر منها من أمهات المراجع التي يتم الرجوع إليها، والتي كثيراً ما ترد في قائمة المراجع التي يثبتها المؤلفون في كتبهم، والباحثون في دراساتهم.

ومن فضائل هذا النتاج أنه أسهم إلى حد كبير في إبراز بعض المثقفين ذوي المستوى الرفيع، كما أسهم في كشف بعض المواهب الجديدة الواعدة.

٢ ـ وأسهم نتاج المركز دون شك في تكريس تقاليد علمية. وقد تجلّى ذلك في إصراره على التقييم الجاد (من قبل لجنة محكمة) للمخطوطات، وكذلك تحقيقها وتزويدها بالهوامش والإشارة إلى مراجع الكتاب مع مكان نشرها وتاريخه.. الخ.

٣ ـ ولهذا كله حقق نتاج المركز (ولا سيما مجلته) تواصلاً جيداً بين المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية. وقد بذل في هذا السبيل وما يزال جهوداً كبيرة، وإن يكن من المرتجى تحقيق تواصل أوسع (كثيراً ما تحول دونه الأوضاع العربية).

٤ ـ ولا شك في أن المركز قد رسّخ ـ عن طريق نتاجه ـ مبدأ التعددية (شريطة ألا تعارض أهداف المركز، ولا سيما القومية). وقد كوّن نتاجه ـ في ما نعتقد ـ خمائر جيدة من أجل تكوين أرضية فكرية ثقافية مشتركة في مجال الفكر القومي، تسعى ـ من خلال التعدد وبفضله ـ إلى ضمان سلامة الهدف الأساسي ومنحه المزيد من الحيوية والنبض.

٥ ـ سبق أن قلنا إنه ما يزال أمام المركز جهدٌ كبير لا بد من بذله من أجل بث الوعي العربي الوحدوي لدى القاعدة العريضة من الجماهير العربية. ولا تثريب عليه في ذلك، فمثل هذه المهمة تحتاج بحكم طبيعتها إلى وقت طويل. أما منشورات المركز فمن الصعب على معظمها أن تصل إلى الجماهير العريضة. وقد حاولت سلسلة «الثقافة القومية» أن تسد بعض هذا الفراغ، ولكنها لم تنجح كل النجاح بهذا السبيل. ولعل المركز يولي هذا الموضوع مزيداً من الاهتمام، ولعله يعنى بوضع سلاسل مبسطة وروايات وقصصاً وحكايات صالحة للجماهير (وقد يكون

بعضها صالحاً للأطفال واليافعين)، تحمل الروح القومية وتبثها بثاً غير مباشر، استكمالاً وتعميقاً وتطويراً لما قام به حين أصدر سلسلة «ربوع بلادي»، وسلسلة «فتى العرب». وقد يكون في هذا النشاط ـ إن تم على شكل متقن ـ مورد مالي جديد للمركز، بالإضافة إلى دوره الثقافي المهم.

خامساً: الموضوعات التي ركز عليها المركز إنتاجه:

١ ـ لقد كانت اختيارات المركز (في كتبه ومجلته وندواته) ناجحة إلى حد بعيد. ومع ذلك، نعتقد أن «الندوات» التي تعقد، والتي تنشرها مجلة المركز بعد ذلك تحتاج ـ على الرغم من حسن تخير موضوعاتها والمشاركين فيها ـ إلى إعادة نظر، ولا سيما في ما يتصل بمدى قدرتها على إشاعة فكر المركز في البلدان التي يتم فيها عقد الندوات. والتفصيل حول هذا الأمر لا يتسع له هذا المجال.

٢ ـ لقد كانت اختيارات المركز في نتاجه منسجمة مع أهدافه. والكتب القليلة التي نشرها حول موضوعات لا تتصل اتصالاً مباشراً بأهداف المركز بسبب طابعها التاريخي أو الفكري العام، ولها شأنها مع ذلك في التعريف ببعض الجوانب المهمة في الثقافة العربية.

٣ ـ من المفيد أن يكون ثمة اهتمام أكبر بالجوانب التربوية، وبالجوانب المتصلة باللغة العربية ودورها. وقد يكون الأوان قد آن ليصدر المركز ـ بالتعاون مع المراكز الأخرى والجهات الأخرى المعنية ـ كتاباً جامعاً شاملاً عن القضية الفلسطينية منذ جذورها ونشأتها حتى اليوم (قد يترجم في ما بعد إلى اللغات الأجنبية)، ولا سيما إذا توافر تمويل خاص لهذا العمل.

٤ ـ لا شك في أن أولويات النشر لدى المركز تتأثر بما يقدمه الكتّاب من موضوعات، مهما تكن خطة المركز محكمة وشاملة.

سادساً: توسيع نقاط فعالية المركز:

من أبرز الأنشطة التي يمكن استحداثها: المشروع القومي للترجمة (وقد انطلق فيه المركز) والاستطلاعات والاستفتاءات (وقد بدأ بها المركز أيضاً) ـ والطبعات الشعبية.

من المشروعات المفيدة: البدء بترجمة بعض منشورات المركز المهمة إلى اللغات الأجنبية ـ وترجمة بعض الكتب الأجنبية المهمة التي تتفق وروح المركز، إلى اللغة العربية (وقد قام المركز بجانب من هذا النشاط، ولعل «المؤسسة العربية للترجمة» ـ التي يتولّى المركز إطلاق تأسيسها ـ سوف تتولى مهمة الترجمة المزدوجة هذه). ومن المشروعات المهمة كذلك التعريف ببعض البلدان العربية الناشئة (كالصومال وجيبوتي واريتريا وجزر القمر) والتفاعل معها.

الوحدة العربية عام ١٩٩٨

نستطيع أن نقول في الجملة إن مرحلة الانحسار القومي التي رافقها تشكيك في فكرة الوحدة العربية، بل في الفكرة القومية جملة (ولا سيما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وبعد حرب الخليج، وبعد محاولات فرض السلم الأمريكي والإسرائيلي على البلدان العربية كلاً على حدة) قد أخذت في التراجع. ويرجع ذلك إلى حيوية الفكر القومي الوحدوي لدى الجماهير العربية (التي رضعت خلال حوالى قرن أفاويق الفكر القومي والوحدوي)، وإلى إدراك أبناء البلدان العربية، على اختلاف منازلهم وأدوارهم الاجتماعية الفكرية والسياسية، لما تجرّ إليه

الفرقة بين البلدان العربية من كوارث تصيب الوطن العربي كله، وتهدد أبناءه بأسوأ مصير، أنّى كانت ديارهم. وقد أكدت مسيرة السلام الزائفة والمتعثرة شراسة العدو ونياته العدوانية التوسعية، التي لا رجعة له عنها بإرادته، وكشفت عن أن المعركة معه معركة بين وجودين، وكادت تخلق إجماعاً لدى أبناء الأمة العربية، على أن تضامنهم ووحدتهم هي السبيل الوحيد لتقليل الخسائر أولاً، ثم لإحياء القضية الفلسطينية من جديد على أسس سليمة، ثم لإنقاذ الوجود العربي كله من أخطار لم تعد خفية على أحد وإن منهم إلا واردها إذا ركبوا طريق الفرقة.

ثم كان للتغيرات المذهلة التي تمت في عصرنا، عصر الاتصال والمعلومات، وعصر سلطان المال والاقتصاد السائب والعولمة الجامحة المتوحشة، دور أيضاً في إدراك أبناء الأمة العربية لأهمية التعاون الإقليمي وتكتّل المجموعات الكبرى، ذلك التكتل الذي غدا، حتى بالقياس إلى البلدان المتقدمة، قضية حيوية يتوقف عليها ضمان مستقبل سعيد لأبنائها، بعيد عن البطالة والبؤس، بل عن الاحتراب والصراع.

هذا كله جعل الفكر القومي العربي ينهض من كبوته ويعود إلى احتلال بعض مكانته. ولا شك في أنه سوف يزداد قوة وانتشاراً، بحكم طبائع الأشياء وتطور الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية.

ولمركز دراسات الوحدة العربية الفضل دون شك في الإبقاء على جذوة الفكر القومي متقدة، في ظروف صعبة، كان من يعمل فيها من أجل الأمة العربية أشبه بالقابض على النار، وقد بدأ يقطف بعض ثمار البذور التي زرعها.

وما نظننا مخطئين إن قلنا إن أبناء البلدان العربية بدأوا السير سيراً جديداً في دروب العمل من أجل التضامن العربي والوحدة العربية، من خلال معطيات جديدة لمسوها لمس اليد وأفرزها الواقع ونطق بها ما أصاب الحياة العربية من تردّ. ولعلهم سائرون في طريق عمل وحدوي جديد، لا ينطلق فقط من الإيديولوجيا القومية العربية وجذورها التاريخية والثقافية لدى أبناء الأمة العربية، بل ينطلق فوق هذا وقبل هذا من ضرورات الواقع، ومن مستلزمات التقدم في أي قطر عربي، ومن الأثر المتّئم للتعاون بين البلدان العربية في شتى المجالات، ومن تحديات النظام العالمي الشرس، فضلاً عن أهمية احتماء أبناء الأمة العربية بجلدتهم القومية وبتكوينهم الجيولوجي إن صح التعبير، أمام تهديد طراز العولمة الثقافية السائد، وأمام تهديد العدو الدائم للأمة العربية، نعني إسرائيل ومن وراءها.

مصطفى الفيلالي

باحث، وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية ـ تونس.

الجهد العنيد

إن الحديث عن حصيلة العشرين سنة المنقضية من نشاط مركز دراسات الوحدة العربية إشادة بمهمة متميزة فذّة، لا نعلم لها نظيراً في الوطن العربي، في قيامها ولا في تواصلها، إذ إن المركز مؤسسة ذات رسالة قومية، لم يزل يفرغ لها بجهد ذكيّ ثلةٌ من المؤمنين، كذلك شأنه يوم انبعاثه وعلى مدى الحقبة الكأداء من حياته. وقد كانت ولا تزال رسالة طموحاً، صعبة

المراس، جمّة المخاطر، تجهد أن تنفذ إلى الرأي العام العربي في بيئة سياسية عصيّة على مشارف الممكن والخيال.

إن الإقدام على إنشاء المركز، منبراً للمناداة بالوحدة القومية، وميدان السعي لتحقيقها، في خضم انتشار الوطنيات القطرية، والعمل على الدعوة للوحدة من عاصمة التمزّق الطائفي في لبنان، ووسط الخلافات المحتدمة بين الأنظمة العربية مثنى وثلاثاً، في شرق الوطن وغربه، وأمام العجز المزمن لجامعة الدول العربية، عندما نراجع ذلك كله بعد عشرين سنة، يبدو لنا مغامرة جريئة، يحدوها التفاؤل المستقبلي العنيد، ومراهنة غالية على استمطار سحب الرجاء، في مجتمع شحّت سماؤه بالغيث، كلاهما مؤسس على رفض الواقع الرديء وعلى الثقة اليقين في قدرة الإنسان العربي على الإصلاح، وقابلية المجتمع العربي للنهوض.

قام المركز بهدف العون على بناء الوحدة القومية، وعلى فك أغلال التخلف الجاثم على عامة المنطقة، وإقامة البراهين الفكرية على إخفاق السياسات القطرية الانعزالية، للوفاء للإنسان العربي بحاجيات الكرامة. ووقفَ المركز نشاطه على التمهيد لاستئناف المسيرة الحضارية العربية، على أساس تحقيق نهضة شاملة، ضامنة للترشيد السياسي وللرقي الاجتماعي والثقافي وللازدهار الاقتصادي، ولفك التبعيات المشينة، من منطق التضامن بين القوى العربية في رحاب الائتلاف والوحدة، وبتوظيف القدرات البشرية والموارد الطبيعية والمالية التوظيف الأمثل المشترك، بين الوطنيات المفرقة وفضاءات السيادات المقطعة البتراء.

اختار المركز أن يسعى إلى هذه الأهداف عن طريق العمل الفكري، تجنباً للممارسات السياسية، الموصومة بالانحياز والمثيرة للفتنة. فانتهج سبيل البحث العلمي، بحثاً موضوعياً، لا تقوم موضوعيته على فك الالتزام، ولا تعني التنصّل من الوفاء للرسالة الفكرية في خدمة القومية العربية. وعمل المركز على تجنيد الكفاءات العربية في مختلف الأغراض العلمية، وعلى استكتاب العدد الوافر من الباحثين العرب، لوضع دراسات مستقلة في غرض من أغراض النهضة، أو للإسهام في ندوة أو حلقة نقاش. وقد تكونت من هذه الدراسات مكتبة مرجعية، لا نعلم في تاريخ الفكر العربي إنجاز مثلها في فترة زمنية وجيزة لا تزيد على عشرين سنة من عمر المركز.

الرصيد المرجعي

يمتاز الرصيد المرجعي الذي أسفرت عنه جهود المركز في ما أصدر من كتب، وما نشر من بحوث في مجلة **المستقبل العربي**، بميزات كبرى، نرى من أهمها: تنوّع الأغراض إلى درجة الشمول لمختلف مظاهر الحياة في المجتمع العربي، وتكوين مكتبة من النصوص العلمية، بعيدة عن أدب الحواشي والتعاليق، سواء منها ما أعيد تحقيقه ونشره من أمهات المراجع العلمية والفلسفية والسياسية من أمثال تآليف ابن رشد، و**سلسلة تاريخ العلوم عند العرب** بنصوص مؤيد الدين العرضي لكتاب **الهيئة**، ونصوص **علم المناظر** لابن سهل والقوهي وابن الهيثم، و**موسوعة تاريخ العلوم** لرشدي راشد، أو **سلسلة التراث القومي**، و**مختارات** محمد عزة دروزة، أو **الأعمال الفكرية العامة** لقسطنطين زريق.. أو ما وقع إنشاؤه من مؤلفات حديثة تتناول الأغراض البحثية الكبرى من مثل قضايا القومية والإسلام، والديمقراطية بمختلف متطلباتها، وقضايا المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، وطرق اتخاذ القرار في الأنظمة العربية أو قضايا العلم والثقافة والتربية، أو مشاكل الاقتصاد ومتطلبات التنمية.. أو صورة العرب في

الصحافة الغربية ولدى الدوائر السياسية للدول الكبرى...

إن في ذلك كله نهضة فكرية، تستهلّ في الثقافة العربية ـ الإسلامية لعصر تدوين جديد. وهي من أنفس إسهامات المركز العلمية، ومن أبقاها أثراً في إعادة تاسيس معالم الحضارة العربية. ولا شك في أن مكتبة المركز تحتلّ من الآن منزلة متميزة بين المكتبات المرجعية. ولا غنى عن مصنفاتها لأيّ باحث علمي يسعى إلى الإحاطة والتحقيق ويتصف بالجدية. ثم إنّ في وجود هذه المكتبة قدراً من الانعتاق لدى الباحثين العرب، وقد ظلت المرجعية عن الفكر العربي، في حاضره وفي آثاره الباقية، موقوفة على مصنفات المستشرقين باللغات الأجنبية، بما بين هذه المصنفات من تفاوت كبير في التحقيق والإصابة، وبما لأصحابها من مقاصد ليست دائماً مطبوعة بطابع النزاهة العلمية والإخلاص للحق.

وجدير بالتنويه أنّ هذه المكتبة المرجعية ـ بأغراضها المتنوعة وبعمق معالجتها للقضايا ـ اعتمدت على الجهد العلمي للصفوة الملتزمة من الباحثين العرب، في مشرق الوطن ومغربه، فأضافت إلى تعدّد الأغراض المبحوثة وشمولها، إشراك أبرز المفكرين العرب بحسب اختصاصاتهم العلمية، وعلى اختلاف مناهجهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية، وجدّدت ظاهرة التواصل العلمي بين المفكرين العرب في شرق البلاد وغربها. ولم ينحصر هذا الجهد في ثلة معدودة أو في نخبة قليلة، إذ قد تطوّع للتأليف أكثر من ثلاثمائة باحث، وساهم في مقالات المجلة أكثر من ألف وخمسمائة كاتب، بالإضافة إلى مئات المفكرين من جميع البلدان العربية، شاركوا في الندوات العلمية وفي حلقات النقاش التي انعقدت في مختلف الحواضر العربية. وعلى الرغم من ضيق الموارد المالية المتاحة لنشاط المركز في العقدين المنصرمين، فإنه قد استنهض همم الباحثين العرب، ممن أحبطهم العجز المالي، وزهدت في إنتاجهم دور النشر التجارية، فتشجعوا على إتمام مشاريعهم البحثية، وعوّلوا على المركز لتمويل نشرها وترويجها. كما دأب المركز على استكتاب الناشئين في البحث العلمي لإنجاز التآليف في الأغراض الفكرية المدرجة في برامج أعماله. ومن باب الوفاء أن نشهد للمركز بانه قد أعان على بروز ثلة من الكتاب المتعطشين إلى الإسهام بجهدهم العلمي وأتاح لهم الفرصة ومهد لهم سبيل الإفصاح والتبليغ. وتحق الإشادة أيضاً وبصورة خاصة بأن المركز قد نجح بأن يكون نادياً علمياً للتعارف وللحوار بين المفكرين العرب، بعد العزلة الطويلة بينهم بسبب الوطنيات الثقافية والولاءات الفكرية الغربية. كما جعل من ندواته وحلقات النقاش ورشات فكرية للتعاون ولرواج الإنتاج ولرفع الحصار المفروض من جانب بعض الأنظمة السياسية.

الالتزام

لم يكن هذا الجهد العلمي المشهود ليستوفي أغراض المركز، ولا أن تقتصر عليه مقاصد إنشائه، على جلال شأنه وثراء حصيلته. فما كان مركز دراسات الوحدة العربية يرمي إلى إنشاء اكاديمية علمية، تجمع بين صفوة المبدعين، وتنشر آثارهم وتنزّلهم في سجلات البقاء إنما كان القصد الأصيل لنشاط المركز هو العون على تغيير الواقع القائم في المجتمع العربي وطلب هذا التغيير عن طريق الفكر كأسمى مراتب الفعل، بالدرس الرصين لجوانب الحياة العربية في مضامينها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ثم باستشراف أنواع المستقبلات البديلة الممكنة، وتمحيص الطرائق الكفيلة بتحقيق أفضل خيارات المجتمع بين هذه المآلات.

من الكتابة ـ أياً كانت محتوياتها ـ ما يكون الزاماً وعنقاً، جوهرُها مسؤولية والتزام،

وجوابها فعل، وإنْ تأخر ميقات هذا الفعل وأرجئ إلى زمن منظور. كان فرانز كافكا الكاتب التشيكي «ضيف اللغة الالمانية» يرى أن لا شأن لنا، ولا وقت نهدره في كتابة لا تنزل على النفس كصخر من جليد، يفرقع ما تجمّد بين الضلوع، وتهبّ كالإعصار، تنسف ما تلبّد في الأدمغة، ذلك أن النص رسالة، لا تصلح بالفهم وحده، ولا يقف سرّها عند سطح الإدراك والتأويل، بل تقتضي من الذات جواباً، وتدعو الجواب إلى أن يكون سلوكاً، وتحفز السلوك إلى استهلال التغيير وإنشاء الفعل.

لم يكن ليقول ببراءة الكتابة ولا ليؤمن بحياد الفكر، مركزٌ علمي سخّر المعرفة لهدف البناء، واجتمعت كلمةُ المشاركين في نشاطه على الالتزام لواقع مغاير، من وراء الواقع المعاش، وتعاونوا على استجلاء ملامح هذا الواقع استجلاء استبدال، لا استجلاء تصويب وترميم، واصطلحوا على إعادة التأسيس لمستقبل جديد، لا يكون اجتراراً للماضي. صحيح أن التزام الكاتبين لم ينتقل إلى القارئين، وأن مقاصد التغيير لم تنفذ إلى الإبداع في الواقع، صحيح أن الجواب المنتظر عن نداء الباحثين طال ارتقابُ فجره، وأن الواقع المعاش في أرجاء الوطن العربي لا يزال جاثماً بثقله على الصدور، وأن الحريات لا تزال ملجمة، ولا تزال التعددية في منابر المجتمع المدني من بضاعات التصدير لتلميع الصورة القاتمة. صحيح أن كنوز الطاقات البشرية ظلت مهدرة، وأن إنسانية الإنسان مجحودة، وأن آفاق المستقبل في أعين الشباب يحجبها ضبابُ الحاضر، وأن الإمكانات الواسعة المتاحة لا تبرح تهدرها القرارات الانفرادية الطائشة، ولا يزال نفعها ميسوراً لغير الأمة العربية ولفائدة مصالح الذين يتربصون بها الدوائر.

لقد بات التغيير المطلوب من وراء الاستنفار الفكري بطيء الاكتهال، على صدق الجهد العنيد المبذول، وظل عصيّ المنال، يتأرجح بين الممكن والوهم. ومن العسير، رغم ذلك كله، القطع بإخفاق جهود المركز، إن لم نقل جهاده، في تقريب موعد الوحدة، وفي إدراك مراتب الفاعلية للتبشير بالنوعين من التغيير: تغيير العقلية القطرية في اتجاه عقلية قومية وحدوية، ثم تغيير رأي أصحاب القرار لتحويل وجهتهم إلى صيغة من صيغ الترابط الجهوي في نطاق سيادة مؤلفة بين السيادات القطرية.

كفاءة الاستجابة

لو جرى مثل الجهد العلمي والثقافي الذي بذله المركز في بيئة سياسية غير عربية، تمتاز بالانفتاح الميسّر لانتشار الإنتاج الفكري، وبالممارسة الطليقة لحريات الإنسان، وبالديمقراطية المنظمة لعلاقات الدولة بالمجتمع، لكان تأثير المركز في تبليغ رسالته للشريحة العريضة من الرأي العام العربي، وفي العون على تثقيف الجماهير بثقافة النهضة والوحدة، وفي إيصال آرائه ومواقفه إلى سدة أصحاب القرار، وفي ترشيد الواقع من وراء ذلك كله، شبيهاً بتأثير نادي جان مولان الفرنسي عام ١٩٤٩ في بناء المجموعة الأوروبية. فقد دعا يومذاك إلى قيام الوحدة الاقتصادية والتعاون الاجتماعي بين الدول الست التي خرجت من الحرب الكونية الثانية: فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا واللوكسبورغ. وانطلقت تلك الدعوة الجريئة، ولا تزال انقاض الحرب تملأ البطاح والشوارع وسط الحواضر الأوروبية، ولا يزال الجهاز الصناعي مدمراً والمواصلات البرية في عداد المقطوعة، وعناصر التجهيز الأساسي معطبّة، وما برحت العائلات تبحث عن موتاها ومفقوديها وسط مقابر الإبادة الجماعية في داشو واوشفيتز.. نعلم ما آلت إليه اليوم تلك الدعوة في بحر العقود القليلة الماضية من قيام الوحدة بين عشرين دولة أوروبية، بينها من الفروق في العرق والدين وفي اللغة والتاريخ وفي مؤهلات التنمية ما لا يقوم شيء منه

بين شعوب المجتمع العربي، كما نعلم أن قيام جامعة الدول العربية، غداة الحرب الكونية الثانية، يتطابق في التاريخ مع انطلاق المسعى لبناء المجموعة الأوروبية...

يتوفّر للمجتمع العربي في هذا النصف الثاني من القرن ما يتوفر مثله أو دونه للمجتمعات المعاصرة في الشرق الآسيوي وفي الجنوب الأمريكي، من الكفاءات العلمية ومن الطاقات البشرية عدداً أو اقتداراً، واتيح له من الموارد الطبيعية ومن الأرصدة المالية ما لم يعط لغيره. وقد لعبت هذه الإمكانات دور المحرك للنهضة والانعتاق لشعوب تلك الأصقاع. ولم تؤتِ ثمارها في الوطن العربي، وقد تعطلت فيه كفاءة الاستجابة، شأنه في هذا التعطل كشأن بعض المفاعلات الكيميائية: عناصر التركيبة جميعها متوفرة، وظروف انفعالها مؤاتية، إلا أنه ينقصها عنصر التحريك، الذي يؤثر في المفاعلة بمجرد المجانبة والحضور ويكون حافزاً للاستجابة.

لا يزال الانشغال بهذا الانحباس والتساؤل عن جنس هذا الحافز الغائب في مقدمة اهتمام المفكرين في المركز. فهل هو غياب الحرية المعطلة لقدرات الإنسان، أم هل يكمن السر في فساد العلاقة بين المجتمع المدني ونظام الحكم، أم هل يتعيّن طلب الحافز من جانب فتور الحمية وضعف العصبية، أم ان الإشكال يعود إلى قعود الهمة وإلى استقالة جماعية عند قوى التغيير، وإلى تكالب النخبة على المكاسب المادية، وتفضيلها للأفق القريب العاجل على الأفق البعيد المرتقب، يأساً من النهضة وزهداً في إمكان التغيير؟ هل يكون الحافز من جنس العقاقير البسيطة منحصراً في عامل واحد، أم هو من جنس الدّالة الهندسية، تركيب بين عوامل متعددة، يجنح مفعولها إلى التفاقم المفاجئ عند مرحلة معينة من تطوره؟ لعل أبحاث المركز، في الحقبة الجديدة من نشاطه، تعين على فك هذه المعادلة المستعصية، وهو قد أحسن في الفترة الماضية تشخيص عقد الإشكال، وأحكم فحص عرى الترابط والتعقيد بين عناصرها، وأنجز ذلك في عقدين من الزمن، وهما أقلّ بكثير من مدّة الانفراد بالحكم لغالبية قادة البلدان العربية.

في طلب الفاعلية

أنشطة المركز، في ما اختاره من منهج فكري رصين، للإحاطة بأغراض متنوعة شاملة هي أنشطة كافية في نهجها ومضمونها، لو زيد عليها لانقلب المركز أكاديمية علمية. ولا حاجة اليوم إلى المثقفين العرب في أكاديمية جديدة، لا أعتقد أنهم سيقبلون عليها بأكثر شغف وأنشط عناية مما يبدونه لمثيلاتها القطرية.

إن المركز بإزاء عقدة مربوطة وباب مغلق دون النفاذ السياسي. وقد غدت الصلة عرضية ضيقة بين المركز والمجتمع المدني في أوطاننا. ولئن كانت أبحاث المركز تتناول مشاكل هذا المجتمع بالدرس، وتجهد أن تترجم عن خصائص الواقع المعاش الترجمة الوفية، فإن حصيلة أبحاثه لا تبلغ إلا إلى شريحة ضيقة من شرائح المجتمع، وتبقى سائرها مشغولة بهموم أدنى منزلة وأعجل زمناً. ثم إن الصلة مريبة حذرة بين المركز ودوائر القرار في الأنظمة الحاكمة، طالما أن التغيير المنشود من خلال أعمال المركز، يعني في المقام الأول إصلاح نوعية العلاقة بين المجتمع المدني ورجال الحكم، بما يستوجب إصلاح الأنظمة لنفسها وتغيير أسلوب ممارستها للسلطة، وإخضاع هذه الممارسة وتهذيبها بالضوابط الديمقراطية. فكيف السبيل لفك عقدة الإهمال والاستنقاص، ولإعطاء إنتاج المركز ما يستحقه من إقبال ورواج، لدى الرأي العام العربي، ومن اعتبارٍ وانصياع في دوائر القرار لدى الأنظمة الحاكمة؟ لا ريب في أنه لا وجود لوصفة جاهزة ناجحة، وأن المشكلة المعالجة تتلخص فيها أغلب نقائص المجتمع في عامة أقطار

الوطن العربي. ويمكن إبداء الملاحظات التالية المرشحة للاعتبار في معالجة قضية الفاعلية:

الملاحظة الأولى ان المجتمع العربي فئات غير متجانسة في مراتب الوعي القومي، تبعاً للتفاوت الملحوظ بينها في درجات الأمية والتعليم، وفي الاستفادة من ثمرات التنمية. وجدير بأدبيات المركز أن تعمل على تصنيف الخطاب المتعلق بقضايا الوحدة، اعتباراً لأن المخاطبين يعيشون في بيئة محجوبة بالأمية والجهل، مشغولة بحاجات البقاء، مسكونة بهموم الزمن الحاضر، عاجزة عن أن تولي عنايتها وجهة مستقبلٍ، بشائره محجوبة بالضباب.

الملاحظة الثانية ان الخلافات المتجددة بين الوطنيات القطرية، بسبب نزاعات حدودية موروثة أو من جرّاء خلافات ترابية داخلية، أو اختلافات مذهبية في تقدير ما هو أصلح من الوسائل لاستقامة شؤون المجتمع، أو تبعاً لانتماءات الولاء الخارجي، أو بسبب عداواتٍ مزاجية بين قادة بعض البلدان في تسابقها على مراتب الزعامة، أو لغير ذلك من دواعي الفتنة وبواعث الفرقة، لا تغذي هذه الخلافات مشاعر التضامن لدى المواطنين العرب، ولا تزيّن لهم الخروج من ملاجئ الخصوصية القطرية للاندماج في جموع القومية.. ولا مناص من أن تتعامل أدبيات المركز مع هذا التشرذم الاجتماعي والسياسي، كواحد من أبرز معوقات الوحدة.

الملاحظة الثالثة ان الأنظمة العربية القائمة لا تؤمن بالوحدة مذهباً ومصيراً، ولا تحبذ السعي إليها ممارسة وتطبيقاً، ولا ترى فيها بديلاً أسلم وأفضل من الارتباطات الرأسية الانفرادية بين كل واحد منها وبين جهة من الجهات الغربية، ولا تسلّم بجدوى الاستعاضة من هذه الارتباطات بعلاقات أفقية مع أجواء القرابة. وإذا تبيّنت بعضها جانب المصلحة لهذه العلاقات، فهي تعدّ السعي لتوثيقها مغامرةً بمصلحة شعوبها، وترى أن خدمة هذه الشعوب تتنزل اليوم بالدرجة الأولى على إشباع الحاجات العاجلة، وان تمكين الجماهير من ممارسة الحريات الديمقراطية تعريض الجبهة الوطنية للتصدع وتبديد لجهود السعي إلى التنمية.. وأعتقد أنه يتعين في الأدبيات الاقتصادية الصادرة عن المركز التركيز على أن إشباع الحاجيات الضرورية العاجلة ـ بما هو مطلب شرعي يستوجب أولوية زمانية ـ لا يتضارب مع أفق التنمية في المستقبل الوسيط، وان ما يعرف بالحاجيات الضرورية لا يقتصر على متطلبات البقاء في عناصرها المادية، وان درجة الإشباع شاملة للجوانب الأنفسية والفكرية من تعليم وثقافة، ومن حريات ومشاركة في الحياة السياسية، وأن الأولوية في الشأن والقيمة لا تتضارب مع الأولوية في الزمن. ومن أخلاقيات التضامن والوفاء من جانب الجيل الحاضر نحو الجيل القادم من أبناء العروبة الا نأكل قمحنا مع بذور قمحهم فنهدر الحصائد المقبلة.

الملاحظة الرابعة ان للأمة العربية عداوات قديمة وأخرى مستحدثة، وأنها قوى متربصة بالقومية العربية، عاملة على ابتزاز ثروات الأمة، وتشويه صورة الإنسان العربي وتحقير شأنه لدى الرأي العام الدولي. وهي حريصة على تمتين دواعي الفرقة بين الشعوب العربية، وتأييد أنظمة الحكم على حساب هذه الشعوب. وقد خصص المركز للكشف عن هذه المخاطر جزءاً مهماً من أبحاثه، سواء ما تعلق منها بقيام الكيان الإسرائيلي وبحربي الخليج، أو ما يهم الاستعمار البحري لسواحل الخليج وتركيز الحماية الحربية الأمريكية لمناطق النفط، وما يخص التحكم في اقتصادات البلاد عن طريق مؤسسات «بريتن وودز» بما تمليه على الحكومات من «برامج إصلاح هيكلية» تهدر المكاسب الاجتماعية للفئات الضعيفة، ضماناً لتعظيم أرباح الفئات الغنية.. وقد يكون من المفيد أن يخص المركز هذا الاستعمار الجديد بسلسلة بحثية في الأغراض الاقتصادية والمالية والعسكرية، بالإضافة إلى الجوانب العلمية والسياسية والتقانية، وأن يتوجه

بهذه الأدبيات إلى الرأي العام في شريحته العريضة، فيختار لذلك الصيغة المبسطة الهينة التي تتناسب مع مستوى الفئات المخاطبة.

فك الإقصاء والعزلة

إن إحكام قنوات التواصل بين المركز والمجتمع المدني، من جهة أولى، وبينه وبين الأنظمة الحاكمة، من جهة أخرى، يقتضي العمل على فك الإقصاء المسلط عليه وعلى الخروج من العزلة الجزئية بقصد توسيع الحوار وتبليغ مضمون الرسالة. وكان يرجى، في السنوات الأولى من نشاط المركز، أن يحصل توثيق هذا التواصل من خلال المؤسسات القومية العربية: جامعة الدول العربية وفروعها المتخصصة، لما بينها جميعاً وبينه من وحدة في الأهداف ومن تطابق في المنهج الفكري ومن مماثلة في الأغراض. وقد دلّت الممارسة على أنها سبيل عصية، لأسباب أعطاها المركز نصيبها من الدرس.

أعتقد أن في المنظمات الدولية الكبرى منابر أوسع جمهوراً وأبلغ خطاباً، وأرفق معاملة، وأيسر استعداداً من المنظمات العربية، التي تعكس سياسات الأنظمة القائمة. فقد يكون من الصواب السعي من جانب المركز للحصول على صفة عضو ملاحظ في بعض المنظمات مثل اليونسكو ومنظمات العمل والزراعة والبيئة والتجارة.. وأرى أن النشاط البحثي لهذه المنظمات الدولية سيجد في حصيلة أبحاث المركز، على امتداد العشرين سنة المنقضية، مستندات مرجعية جاهزة، تنطبق على عامة اهتماماتها بالقياس إلى البلدان العربية قاطبة، وتمتاز بالطابع الجهوي الذي تميل هذه المنظمات إلى تفضيله على الدراسات القطرية الجزئية، وتختصّ بالجهد الاستشرافي للمستقبل الوسيط، الذي يزيد في جدوى دراسات التعاون الفني، وينزّل البرامج السنوية لتلك المنظمات في جدولية زمنية عريضة، تستجيب عندها لمقتضيات الموازنات المالية للتعاون الفني على سنوات متعددة.

وقد لا يعسر، من جانب آخر، أن يتعامل المركز مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فيحصل من هذه المنظمة على صفة وكالة تنفيذية جهوية، يعهد إليها البرنامج بإنجاز الدراسات المموّلة لفائدة دول المنطقة العربية أو لفائدة بعض المؤسسات العربية الإقليمية. مثل ذلك السعي ممكن بالقياس إلى المجموعة الأوروبية المشتركة ولجنة بروكسيل التنفيذية.. إنّ لديها جميعاً برامج دراسية قطاعية وجهوية ينطبق بعضها على برامج التعاون بين المجموعة ومناطق الخليج أو وادي النيل أو المغرب الكبير، ومن المرجح أنها ترحب بالتعاون مع المركز على إنجازها. ومن المناسب لهذا الاقتراح، التذكير بما حصل من تعاون بين جامعة الأمم المتحدة في طوكيو وفريق بحثي عربي، في إطار منتدى العالم الثالث في القاهرة، لإنجاز مجموعة دراسات قطاعية حول «المستقبلات العربية البديلة»، وقد امتدّ هذا التعاون على مدى سنوات عديدة تحملت المنظمة الأممية نفقات تمويلها، وتعاون المركز على إنجاز بعض دراساته.

إنما القصد من مثل هذا التعاون بين المركز والمنظمات الدولية، تعزيز أهلية التخاطب لفائدة المركز لدى الأنظمة العربية، وفك العزلة المضروبة على نشاطه، وتنزيل الحوار بينها وبينه في المستوى الدولي بعنوان «التعاون الفني» لمعالجة قضايا عربية مضبوطة، تكون مقترحات المركز في حلها، معززةً بخاتم دولي. ولا شك في ما يساورنا من أسف عميق، إذ نرى الصفوة المقتدرة من المفكرين العرب المتعاونين في برامج المركز، تلتمس الإقرار لها بالكفاءة والاعتراف لها بالصدق والموضوعية عن طريق شهادة المؤسسات الأجنبية... هي طريق ملتوية، ولكنّ الأمل

في نجاحها قد يعدل بالحرج من تجربتها. ونعلم أن عدداً طيباً من الخبراء العرب والمسلمين يعملون بصفة قارة أو دورية في تلك المنظمات الدولية، بعضهم في مراكز اتخاذ القرار. وسيجد فيهم المركز سنداً معيناً. وقد يكون من آثار هذا التوجه التخفيف من حدّة الأزمة المالية التي لم تزل تعرقل نشاط المركز.

يبقى قائماً مشكل توسيع الاتصال بالشريحة العريضة من الجمهور العربي، واغتنام الفرص للتأثير فيه بالوعي والتوجيه. ولا بدّ من أن نأخذ في الاعتبار طبيعة نشاط المركز ومستوى إنتاجه فيمن يمكن أن تستفيد منه، بين فئات المجتمع. فهو نشاط فكري متخصص، عميق التخصص، مرشّح للرواج في شريحة محدودة من المفكرين وذوي الاختصاص، ونحن نعلم أن أهل الفكر في أوطاننا من جامعيين وصحافيين وباحثين، لا تزال المراهقة السياسية تنزلهم بمنازل التهميش والإقصاء، وبضعف القدرة على التبليغ، إذ ان قنوات التبليغ، في عامة أوطاننا قد باتت حكراً على أهل الحكم وسدنة النظام، ويبقى المجال ضيقاً لاختراق الحواجز السميكة من جانب أصوات التغيير ودعاة النهضة.

ولعله لا طمع لأدبيات المركز، في ما نحن فيه اليوم من جمود الحياة السياسية، أن تفوز في شرائح الرأي العام العربي، بالرواج المجدي الذي تستحقه. وقد يكون التوجه إلى طلاب الجامعات وإلى روادها والمدرّسين فيها أصوب طريق وأنسبها لطبيعة المضمون ولمستوى الأدبيات المنتجة. وقد سلك المركز هذه السبيل في بعض فروع منشوراته، ويحسن به تأكيد هذا التوجه، وإعادة النظر في المضمون والمستوى باتجاه الاختصار والتبسيط البيداغوجي، حتى تكون المادة أصوب استهدافاً وأيسر منالاً. ولا أقول، على ذلك، بقياس مضمون الخطاب بمقياس مُهَج المخاطبين وأهوائهم، إذ الكتابة فتح وتثقيف، ولكني أرى أن هذا التثقيف ينجح بملاءمة الفكر بين إنتاجه والمقصودين بخطابه، دون أن يكون طلب الفاعلية مساومةً بالمقاصد، ولا أن ينزل بالمضمون إلى أدبيات الإشهار التجاري.

فقد قام إنشاء المركز على حمية الإيمان بالوحدة، وتضافرت الجهود الدؤوبة لتوضيح السبيل إلى تحقيقها. ولتصويب السعي إلى بنائها ثابر نخبة من المفكرين، على مدى عشر جيل من خواتم هذا القرن، فأثمرت جهودهم مكتبة من المراجع العلمية، يندر أن يحصل مثلها في مثل هذه الفترة الوجيزة، وفي تعدد أغراضها البحثية، وفي منزلة الصفوة من الباحثين العرب المساهمين في إخراجها. ولكن الهدف المنشود لا يزال مستعصياً في الواقع. ولا يزال الممكن الذي نراه قريباً، يتوارى في أفق الضباب. ولا تزال الدعوة الفكرية للوحدة لا تفلّ في الواقع العنيد. وتمعن الشعوب العربية في بناء السيادات القطرية بروح التصادم والانعزال، وتعشو الأبصار والبصائر عما يقام حولها، في مختلف أصقاع العالم المعاصر من تكتلات اقتصادية، ومن تجمعات إقليمية ومن اتحادات سياسية.

ولكن الوحدة حق في ذاتها، بالقياس إلى حاضر الأمة العربية، ومصير حتم بالنسبة لمستقبلها القريب. ولا يصبح الحق باطلاً، إذا قصرت عن إعلاء كلمته جهودُ الناصحين. وإذا كان من شأن الإخفاق أن ينفث الشك ويفتّ في السواعد، فإن السعي إلى القصد يصبح معه جهاداً، ويصبح الإصرار عليه صدقاً، وتعد الثلة من طلابه في عداد السابقين بالإيمان.

وهل يصح الجزم، مع ذلك، بأن المجتمع العربي، في خواتم هذا القرن، هو عينه مجتمع الجيلين السابقين في بداية القرن، من حيث مراتب الوعي، والتوق إلى الأفضل والأمثل، ومن حيث الضيق بالتسلط والكبت. ليس في دليل التنمية البشرية المعتمد لدى برنامج الأمم المتحدة

للتنمية من عام ١٩٩٠، مؤشرات تعين على استجلاء ما تفيده تجارب الأمم من إنضاج للتوجهات المتأصلة في الإنسان، المستمدة من منابع إنسانيته. فقد قام ذلك الدليل من أول ابتكاره على تركيبة إحصائية جامعة بين ثلاثة مكونات أساسية هي طول العمر المتوقع، ودرجات الأمية والتعليم ومستوى المعيشة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القدرة الشرائية. وإذا كان في ذلك الدليل بديل صالح من اقتصار الأدبيات الاقتصادية في السابق على الناتج المحلي الإجمالي، مقياساً للتقدم الاجتماعي، فإن هذا المقياس يبقى مبتوراً ناقص الدلالة، ما لم تدخل في التركيبة عناصر المشاركة في الحياة العامة ومؤشرات على مقدار اضطلاع الفرد بنصيبه من المسؤولية والترشيد في تكييف مصيره الحاضر وفي نحت ملامح المستقبل له ولأبنائه ولحفدته.

قد تتمخض تلك التجارب عن حصيلة إيجابية، في بعض شرائح المجتمع أو في عامة طبقاته. وتظل مع ذلك محجوبة عن البروز، متوارية في عمق الذات، مترسبة في مخبآت الذاكرة، نتيجة إرادة مقصودة أو عوامل طامسة، فتظل متربصة الوجود، إلى أن يتاح لها في الجليد الطامس منفذ أو بقعة مهلهلة هشة. يومئذٍ تطفو مندفعة إلى السطح وتتحرك للفعل والتأثير، بل لعل قيام مركز دراسات الوحدة العربية من جنس هذه الطفرات لقوى التغيير الكامنة تحت الجليد، قيض لها الله ظروفاً مؤاتية، فانسكب دفقها مع العشريتين الماضيتين حاملاً معه خلاصة من هموم المجتمع، ذلك أن المركز قد غدا الترجمان الصادق عما يختلج في الصدور، وصوت الوفاء المعبر بلسان الضمائر الصامتة، فظل يلقى من وفائه أوزاراً متجددة، لم تفلح في أن تثنيه عن الإصرار، وما هي مفلحة في ذلك غداً. فإنه ليس كالوفاء والصدق محواً لصدأ القلوب، ونفاذاً إلى سريرة الضمائر، واستنفاراً للعزائم.

فوزي منصور

أستاذ في كلية الحقوق في جامعة عين شمس ـ مصر.

بعض المبادئ العامة التي ينبغي ـ في تصوري ـ استحضارها في الذهن عند التحليل العلمي لأي من أوضاع الوطن العربي

١ ـ وحدة التحليل الأولية لكل الظواهر السياسية المهمة التي تجري في عالمنا المعاصر هي النظام الرأسمالي العالمي الذي يكون الوطن العربي في مجمله جزءاً متخلفاً منه وتابعاً للقوى المسيطرة عليه.

٢ ـ هذا النظام تقف على قمته الآن ـ أي في المرحلة التاريخية الراهنة والمؤقتة بطبيعتها ـ وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتكوّن إسرائيل إحدى أهم نقاط الارتكاز لهذا النظام بوجه عام، وللسيطرة الأمريكية بوجه خاص.

٣ ـ بدأ ظهور هذا النظام العالمي مع نشأة الرأسماليات القومية بالتتابع في مختلف بلدان غرب أوروبا حوالى القرن السادس عشر وتطور مع تطورها حتى وصلا معاً ـ الرأسماليات القومية والنظام الرأسمالي العالمي ككل ـ إلى المرحلة الإمبريالية التي تكون العولمة أحدث وأقوى تجلياتها.

٤ ـ لم يستطع الوطن العربي طيلة هذه الفترة أن يواكب ذلك التطور لأسباب تاريخية بعضها خارجي والآخر داخلي.

٥ ـ على المستوى الخارجي مكن السبق التاريخي للغرب من السيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر على العرب، ووصلت هذه السيطرة إلى أقصى عنفوانها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وعلى رغم أن السيطرة الغربية امتدت إلى مناطق العالم الأخرى كافة، فقد كان هناك ـ ولا يزال ـ تركيز خاص على المنطقة العربية لأسباب تاريخية وثقافية وجيوبوليتيكية واقتصادية.

٦ ـ على المستوى الداخلي ادت هذه السيطرة ـ بالتعاون مع الأوضاع الداخلية السائدة ـ إلى:

أ ـ وقف التطور الرأسمالي الطبيعي (بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان العربية) وتشويهه حيث حدث.

ب ـ وقف تطور قوى الإنتاج الداخلية أو تشويهها.

ج ـ تجميد أو تشويه التكوين الطبقي في مختلف البلدان العربية وتسييد نظم حكم قمعية شديدة التخلف.

د ـ ربما كانت أهم النتائج بالنسبة للوطن العربي ككل:

(١) التفاوت الشديد في مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف البلدان وما يترتب على ذلك من تباين في نظم الحكم.

(٢) التفاوت الشديد في مستويات المعيشة والدخل، الذي ساعد عليه أيضاً التفاوت في توزيع الموارد الطبيعية بالمقارنة بعدد السكان، وسد الطريق أمام التقدم الصناعي المتكامل.

(٣) ما يترتب على ذلك من تضارب مصالح الطبقات الحاكمة في البلدان العربية، وإلى درجة أقل، في المدى القصير وبحكم تدني مستويات الوعي، تضارب المصالح الظاهري على المستويات الشعبية.

(٤) من ثم تكريس التجزئة التي كان الاستعمار على اختلاف منابعه قد أرسى دعائمها، وإخفاق الطبقات الحاكمة في تحقيق حد أدنى من التعاون الاقتصادي أو السياسي أو العسكري في مواجهة الأخطار التي تتهدد بلادها جميعاً.

٧ ـ لما كان التكامل الاقتصادي في العصر الحديث، وما يسبقه أو يصاحبه أو يتبعه من وحدة أو اتحاد سياسي، قد أصبح شرطاً ضرورياً لظهور القوميات كحقيقة فعالة مكتملة، فإن النظرة العلمية الصحيحة التي يمكن أن تؤدي إلى حلول سياسية سليمة ينبغي أن تبدأ من اعتبار القومية العربية في العصر الحديث ظاهرة غير مكتملة، يجب العمل على استكمالها باعتبار أن ذلك قد أصبح ـ في ظروف العصر الحديث ـ شرطاً لا غنى عنه لتحرر وتقدم الشعوب العربية، بل ولبقاء ما توافر بالفعل من مقومات القومية العربية. إن الظاهرة القومية، ككل ظاهرة اجتماعية سياسية أخرى، لها مقدماتها ومقوماتها وشروط اكتمالها، وقد تكون لها نهايتها، وكل ذلك خاضع للدراسة العلمية الموضوعية. والقومية العربية لا تكون استثناءً من هذه القاعدة.

٨ ـ ذلك يعني ضرورة البدء بتجديد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية الدائمة في تحقيق الوحدة العربية ورفع وعيها وتنظيمها واكتشاف السبل المختلفة المتلائمة مع العصر

ومع الظروف المحلية التي تساعد على تحقيق الوحدة، كما يعني ضرورة تحديد القوى المعادية بطبيعتها للتوحيد العربي وتحديد كيفية التعامل الحكيم الفعال معها. وما عدا ذلك يؤدي في أحسن الفروض إلى استمرار الدوران في الدائرة المفرغة التي نعيش فيها، وفي أسوأها إلى تكريس الوعي الزائف والآمال الزائفة لدى الشعوب العربية.

الإجابة عن الاستطلاع

أولاً: أهداف المركز واضحة تماماً ولا غموض في صياغتها. أما النجاح بتحقيق هذه الأهداف فيقاس ـ من وجهة نظري الشخصية البحتة ـ بمدى اقتراب نشاط المركز العلمي مما أسميته المنهج العلمي لفهم قضايا الوطن العربي، كما أن القصور يقاس بمدى ابتعاده عنه. وينبغي ألا يأخذ هذا المعيار مأخذاً شكلياً، يعني الالتزام بالفاظ ومصطلحات أو مفاهيم معينة أو تراث فكري محدد، كما أن التحليل النظري ينبغي أن يسبقه على الدوام التعرف على الواقع على اختلاف جوانبه، وفي هذا المجال بوجه خاص أعتقد أن المركز أدى خدمات جليلة للوطن العربي. كذلك كان تحليل المركز السياسي المباشر لهذا الحدث المهم أو ذاك موفقاً تماماً في أغلب الأحوال، بصرف النظر عن الأسس الفكرية التي بني عليها هذا التحليل.

ولست أرى ضرورة لإعادة النظر في أهداف المركز، كما انني لا أظن أن المركز مهيأ بطبيعته أو أن الظروف الحالية في البلدان العربية تسمح بانتقاله إلى العمل السياسي المباشر لتحقيق أهدافه.

ثانياً: في ضوء الظروف الحالية السائدة في البلدان العربية والإمكانيات العملية المتاحة لا أرى ـ ولا تسمح خبراتي باقتراح ـ المزيد الذي يمكن عمله لتأكيد استقلالية المركز.

ثالثاً: لم أتابع هذا الموضوع، ولكن ثقتي مطلقة في القائمين على المركز وفي التزامهم السليم بتطبيق مبدأ الشفافية.

رابعاً: أثرى المركز الحياة الفكرية والثقافة العربية المتصلة بقضايا الوطن العربي كما لم يفعل أي مركز آخر أو جامعة، أو مجموعة جامعات، أو الحكومات أو الجامعة العربية. وساهم هذا النتاج في تكريس تقاليد علمية على أعلى مستوى أكاديمي ممكن (وإن كنت هنا آخذ بقدر من التفرقة بين المنهج الأكاديمي والمنهج العلمي)، وحقق ذلك النتاج مهمة التواصل بين المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية، بوجه خاص، وذلك هو المهم، في مختلف البلدان العربية.

ولا أستطيع أن أقدر إلى أي مدى نجح المركز بترسيخ مبدأ التعددية.

وباستثناءات محدودة (سلاسل الكتيبات المبسطة) فإن نشاط المركز موجه أساساً إلى خاصة المثقفين، وأحياناً إلى خاصة الخاصة، على أنه ينبغي عدم التهوين من أهمية تسلسل المعرفة من خاصة الخاصة إلى الخاصة، أو من هؤلاء إلى القواعد العريضة من المثقفين وهكذا. بوجه عام فإنني أرحب تماماً بمستويات الخطاب التي يتوجه إليها نشاط المركز العلمي.

خامساً: أعتقد أن اختيارات المركز ناجحة إلى حد كبير ومنسجمة مع أهداف المركز ومبادئه ومناهج البحث التي يعتمدها. وفي تقديري أن هناك موضوعات لم يتم التركيز عليها أو متابعتها بالقدر الكافي مثل:

١ ـ نشأة وتطور وطبيعة النظام الرأسمالي العالمي في نطاق العلاقة بين هذه الموضوعات وتطور الأوضاع العربية.

٢ ـ الأسباب التي حالت دون ظهور النظام الرأسمالي ابتداء (قبل ظهوره في الغرب) في بعض البلدان العربية على رغم وجود إرهاصات توحي بأنها كانت مهيأة لذلك.

٣ ـ الجهود التي تبذلها قيادات النظام الرأسمالي العالمي والمؤسسات الاقتصادية الدولية التابعة لها للحيلولة دون التطور الاقتصادي المتكامل والتقدم التكنولوجي في بعض أقطار الوطن العربي وفي مجموعه، باعتبار أن ذلك المبدأ الخفي (على أهل الحكم على أية حال، أو ربما لم يكن خفياً على بعضهم!) هو المبدأ المكمل لمبدأ تفوق إسرائيل العسكري على مجموع الدول العربية المعلن، فهذا المبدأ الأخير يستتبع بالضرورة ضمان تنفيذ المبدأ الأول، وبخاصة في ما يتعلق بالتطور الصناعي السليم والمتكامل.

٤ ـ الهيمنة الثقافية للغرب وأدواتها (الإعلام ـ البعثات التعليمية إلى أمريكا وبخاصة في علوم السياسة والاقتصاد والعلوم الأمنية ـ الترفيه ـ الأنماط الاستهلاكية... الخ) باعتبار أن هذه الهيمنة أصبحت أقوى وسائل القهر الإمبريالي للشعوب المستضعفة.

٥ ـ الربط الوثيق بين قضايا الوطن العربي وقضايا العالم الثالث، وإحياء التضامن السياسي والاقتصادي والثقافي بينهما، وكذلك بين شعوبهما. ويمكن في هذا المجال المحدد اعتبار بلدان الاتحاد السوفياتي السابق في عداد بلدان العالم الثالث.

٦ ـ سبق إسرائيل إلى بناء الجسور القوية مع أفريقيا والصين واليابان وسائر بلدان شرق آسيا التي كانت أو كان يمكن أن تكون الاحتياطي الدائم للوطن العربي، وتخلف الدبلوماسية العربية غير المعلن في هذا المجال وبيان مظاهر هذا التخلف وأسبابه.

٧ ـ إرساء ونشر مفاهيم التفرقة الضرورية بين «الإرهاب» وحركات التحرر الوطني الثورية ومقاومة القهر الإمبريالي، والدراسة المؤصلة لهذه التفرقة تاريخياً وقانونياً وسياسياً.

٨ ـ دحض المفاهيم التي تنشرها القوى المعادية الخارجية والداخلية، والتي من شأنها بث المشاعر غير الطيبة أو الفرقة والنزاع بين الشعوب العربية، وفضح النظم العربية التي تتخذ إجراءات غير مبررة تقوي هذا الاتجاه ونشر ذلك جميعاً على أوسع نطاق شعبي.

٩ ـ التحليل الطبقي، وبالتالي تحليل طبيعة أنظمة الحكم في مختلف البلدان العربية، وبيان أثرها في تكريس التجزئة (وإن كنت بطبيعة الحال أدرك المحاذير التي تحيط بتناول هذا الموضوع وضرورة التحرز عند الاقتراب منه).

١٠ ـ التحليل الموضوعي لدور الجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ورد نواحي القصور في أدائهما إلى أصولها المجتمعية والبنيانية.

سادساً: أظن أن من الواجب القيام بالآتي: ١ ـ نشر طبعات شعبية لأعمال المركز العلمية. ٢ ـ تدعيم الشبكات العلمية والفكرية مع مراكز البحوث الأخرى. ٣ ـ **تكوين مكتبة معلوماتية عن مجمل الوطن العربي ومختلف بلدانه يمكن لكل باحث عربي الاستفادة منها عن طريق «الإنترنت»**. ٤ ـ النظر في بث نشرة إخبارية ومقالات تحليلية منتظمة على الانترنت لمواجهة السموم التي تبث في عقل المواطن العربي وروحه، ومنها المصادر الخارجية والداخلية، وأنا أدرك المحاذير السياسية والصعوبات العملية التي تحيط بذلك، لكن ينبغي البدء على الفور في التفكير والتخطيط، حتى ولو تأخر التنفيذ □

تهافت التهافت:
انتصاراً للروح العلمية وتأسيساً لأخلاقيات الحوار

مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨). ٦٠٠ ص.
(سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد؛ ٣)

كمال عبد اللطيف

استاذ في الفلسفة، كلية الآداب ـ الرباط.

ـ ١ ـ

يواصل الأستاذ الجابري بكثير من الجهد والتفاني إعادة نشر مجموعة من الأعمال الفلسفية لابن رشد، محققة ومصححة ومبوبة بصورة جديدة، وذلك بمساعدة فريق من الباحثين الذين ينجزون عملهم تحت إشرافه المباشر، وبدعم من مركز دراسات الوحدة العربية، الذي دشن بهذه الأعمال تقديم سلسلة جديدة من منشوراته بعنوان: «سلسلة التراث الفلسفي العربي».

يندرج هذا العمل في إطار الاحتفاء بمرور ثمانية قرون على وفاة ابن رشد، كما يندرج في افق المساهمة في قراءة التراث الفلسفي الإسلامي ضمن منظور جديد يفكر في التراث ضمن إشكالية النهضة العربية ومشروع النهوض العربي المأمول.

وقد أتاح لنا صدور كتابي **فصل المقال و مناهج الأدلة** مناسبة لمعاينة نوعية هذه الإصدارات الجديدة، التي لا تعمل فقط على مجرد إعادة نشر التراث الرشدي بل تتجه لتقديمه وتفكيك بنياته النظرية والمفهومية بصورة جديدة، وضمن إطار إشكالي متجاوب مع أسئلة الحاضر، وهي الأسئلة التي تستعيد المرجعيات التراثية بالصورة التي تجعلها فاعلة في المعارك الايديولوجية والسياسية والفلسفية الجارية في الواقع العربي.

فقد كشفت مقدمات وشروح وتعليقات المشرف على المشروع، والمساعدين له في التحقيق والمقارنة بين نسخ النصوص المعادة النشر، اننا أمام جهد في التحيين والمساءلة، بل أمام محاولة لقراءة هذه المتون الفكرية التراثية في ضوء ما راكمته من معطيات، وما تراكم بجانبها من تحليلات بعد صدورها، من أجل فهم أكثر تاريخية وأكثر عصرية لهذه النصوص.

إذا كان برنامج إعادة النشر المزمع إتمامه قد تضمن أربعة مصنفات مهمة من التراث الرشدي إضافة إلى كتاب سيخصصه المشرف على البرنامج لتتويج هذه المرحلة من إعادة النشر والتحقيق والتقديم يعنى بسيرة ابن رشد ومشروعه الفكري، وذلك في آجال تنتهي بنهاية سنة ١٩٩٨، سنة الذكرى والاحتفاء، فقد صدر في شهر آب/

أغسطس الكتاب الثالث وهو **تهافت التهافت** الذي سنعمل على تقديم إشارات عامة حول محتواه، على أن نعود إلى تقديم الكتاب الرابع الذي صدر خلال شهر أيلول/سبتمبر في موضوع شروح ابن رشد **لجمهورية أفلاطون** وتمت عنونته **الضروري في السياسة**.

وإذا كان المهتمون بالفلسفة وتاريخها يعرفون أهمية كتاب **تهافت التهافت** في تاريخ النظر الفلسفي الإسلامي، فإن الجهود التي بذلها الأستاذ محمد عابد الجابري في إعادة نشر هذا المصنف وبالصورة التي صدر بها تجعله نصاً في متناول فئات أخرى من القراء، حيث عملت المقدمات والشروح التحليلية التي بلغت ما يقرب من ١٠٠ صفحة، إضافة إلى الهوامش المطولة في سياق المتن على تقريب محتوى النص بلغة معنية بالهاجس البيداغوجي الساعي إلى تقريب معاني النص من أكبر قدر ممكن من القراء والمهتمين بالفكر الفلسفي في تاريخ الإسلام.

- ٢ -

وعندما نعرف أن موضوعات الكتاب تتعلق بالميتافيزيقا الأرسطية وتوابعها النظرية كما بلورتها في مجال التراث الإسلامي، كما تتعلق بعلم الكلام وإشكالاته التقليدية، وذلك في سياق السجالات التي بلورتها المذاهب الفكرية المتصارعة في التاريخ الإسلامي، ندرك حدوده ومحدوديته النظرية العامة في الوقت نفسه، إلا أن طريقة المشرف على برنامج إعادة النشر والتقديم حاولت التفكير في النص وفي أسئلته وقضاياه من زاوية محددة، حيث يتمكن القارىء بواسطة هذه الطريقة من معاينة الجهود الفلسفية الرشدية في تعزيز درس الفلسفة في الفكر الإسلامي.

ومنذ العنوان الفرعي الذي وضعه مقدم الكتاب لنص **تهافت التهافت**، مشيراً إلى أن الكتاب يعد «انتصاراً للروح العلمية وتاسيساً لأخلاقيات الحوار» نتبين طبيعة الخلفية الموجهة لفهمه لروح النص ومحتواه. ففي المدخل والمقدمة التحليلية للكتاب نلاحظ مع المشرف على المشروع أن نقد ابن رشد للغزالي ولكتابه **تهافت الفلاسفة** كان يتوخى أولاً وقبل كل شيء الانتصار النزيه للمعرفة الفلسفية دون مغالطة ولا سفسطة ولا تشويش، أي دون خلفيات لا علاقة لها بالمعرفة الفلسفية كما تبلورت في فلسفة الاقدمين، وفي فلسفة المعلم الأول بالذات. وفي هذا الإطار ساهمت طريقة ابن رشد في كشف تهافت الغزالي بأساليب في الحوار اعتمدت أخلاقاً مختلفة تماماً عن أسلوبه الذي يستند إلى كثير من الكلام المختلق بحسب تعبير ابن رشد.

لقد كان ابن رشد وهو يواجه نص الغزالي يقوم بتوضيح طبيعة المشكلة موضوع النقاش والنقد، ثم يعمل على وضعها في سياقها النظري بإسنادها لأصحابها أو إرجاعها إلى سياقها العام، ليقوم بعد ذلك بالرد، حيث تكون القضايا موضوع السجال قد أصبحت مرتبة في إطار من النظر الفلسفي الواضح، ثم تبدأ عمليات الدحض والبرهنة والإثبات بالصورة التي تكشف حقاً مقترح ابن رشد الرامي إلى النظر إلى كتاب **تهافت الفلاسفة** باعتباره مجرد كتاب في التهافت، تهافت الغزالي وتناقض خطابه.

وفي الحفريات التي أنجزها مقدم الكتاب في مدخله العام، نلاحظ كذلك إلحاحه على نقد بعض الأحكام المتوارثة في موضع كتاب: **تهافت الفلاسفة**. فقد وضح أن الصراع الذهني في تاريخ الإسلام في زمن الغزالي يعتبر السبب الداعي إلى التشهير بالفلاسفة وإبراز تهافتهم، فالأمر لا يتعلق في نظره بموقف الفلاسفة من الدين، بل مواقف بعض الفلاسفة من اختيارات عقائدية

وسياسية محددة.

وبناءً عليه، فإنه لا يمكننا أن نقبل بناءً على أحكام عامة موروثة ومتداولة ومن دون نقد ولا تمحيص أن نص **التهافت** الذي كتبه الغزالي شكل الضربة القاضية على الفلسفة في تاريخ الفكر الإسلامي، وأكبر دليل على ما نقول هو نص **تهافت التهافت** وهو نص يضعه مقدم الكتاب في مرتبة حلقة من حلقات نقد العقل العربي، كما تبلورت في مختلف مصنفات الخطاب الرشدي وفي كتاب **تهافت التهافت** بالدرجة الأولى.

تتجلى مآثر ومنجزات هذه الحلقة في المعطيات الآتية:

١ ـ لقد قرأ ابن رشد الغزالي بغرض تبيان مراتب الأقاويل المشتبه فيها في مستوى التصديق والإقناع، وذلك من أجل إبراز قصورها عن مرتبة اليقين والبرهان، وكان مرجعه في هذه العملية المعلم الأول.

٢ ـ تعامل ابن رشد في نصه مع أطراف متعددة، مع الغزالي وهو المساجل العنيد، ومع ابن سينا صاحب التوظيف المزدوج لأرسطو (صوفي وشيعي)، كما استند إلى أرسطو وإلى مقدمات العقيدة الإسلامية.

٣ ـ في مختلف أشكال التعامل مع المعطيات المذكورة كانت الخلفية النظرية الكبرى تتمثل في فصله بين الدين والفلسفة.

٤ ـ يعكس موقفه من نص **التهافت** المنتقد موقفه من الأقاويل الجدالية والأقاويل السفسطائية، حيث انتصر في سياق البرهنة والإثبات لروح ومنطق الأقاويل البرهانية، معتمداً الوازع الأخلاقي والنزاهة في المعرفة، ومنتصراً بحسب تعبير مقدم الكتاب لأخلاقيات الحوار والروح العلمية.

ومن خلال المعطيات التي ذكرنا اتجه صاحب **تهافت التهافت** لنسف نص الغزالي باعتباره مجرد نص متهافت لا ترقي معطياته إلى مرتبة اليقين.

ـ ٣ ـ

يباشر النص وبروح سجالية قوية الرد على الغزالي في عشرين مسألة، ١٦ منها في الالهيات و ٤ في الطبيعيات، أما المسائل المرتبطة بالإلهيات فأغلبها كلامي، وهي تدور حول الموضوعات الكبرى الآتية:

قدم العالم وحدوثه ـ ذات الله وصفاته ـ نفي الشريك عنه.

أما مسائل الطبيعيات الأربع فهي:

ـ السببية ـ جوهرية النفس واستقلالها عن الحق ـ خلود النفس ـ حشر الأجساد.

وقد اعتبر مقدم الكتاب أن المعطيات التي ما تزال تتمتع بالحياة في نص **تهافت التهافت** تتمثل في قضيتين كبيرتين هما:

١ ـ مسألة رؤية العالم: الله وعلاقة الطبيعة والإنسان به، وهي قضية كلامية وفلسفية في الوقت نفسه، وقد وقف فيها ابن رشد مدافعاً على طريقة أرسطو في النظر في الأشياء بحسب ما تقتضيه طبيعة البرهان.

ب ـ قواعد الحوار وأخلاقياته، كما بلورها النص، وقد حددها المقدم والمشرف على إصدار الكتاب في أربعة مبادىء رئيسية:

ـ الاعتراف بحق الاختلاف وبالحق في الخطأ.

ـ ضرورة فهم الرأي الآخر في إطاره المرجعي الخاص به.

ـ التعامل مع الخصم من منطلق التفهم والتزام الموضوعية.

ـ الاعتقاد في نسبية الحقيقة العلمية وفي إمكانية التقدم.

تلك هي العناصر التي ما تزال حية في

نص ابن رشد، والمعطيات التحليلية السجالية الأخرى الواردة فيه تنتمي بلغتها ومحتواها ومفاهيمها إلى البنيات العتيقة في التراث الإسلامي، وهي محكومة في جوهرها بنظرة الفكر الإسلامي للعالم حيث تتداخل معطيات العقيدة مع مستويات تطور المعرفة والعلم في عصورنا الوسطى، أما العناصر التي اعتبرها مقدم النص حية فإنها المفاتيح التي تسهل إمكانية انفتاح فلسفة ابن رشد على الأزمنة التي تلتها، حيث تشكل مبادىء الحوار التي صاغها الباحث قواعد مؤسسة للفكر الفلسفي الحديث، بل لعلها قواعد عامة لمشروع الحداثة كما تبلور في الفكر الحديث والمعاصر.

وعلى رغم أن مقدم الكتاب يبني أحكامه الاستنتاجية على معاينته المباشرة للأثر الرشدي، وانطلاقاً من قراءة تعمل على ترميم ثغراته وتحوير مفرداتها بالصورة التي تجعلها مطابقة لما يعتبره عبارة رشدية ومفردات ومفاهيم، بل ولغة رشدية، إلا أن قراءات أخرى للتهافت ولنصوص ابن رشد الأخرى ترسم لها حدوداً تقف عندها ولا تتعداها، وذلك بحكم انتمائها التاريخي والنظري إلى منظومة في القول محكومة قبل ذلك وبعده بمقدمات عامة ومرجعيات مضبوطة من بين عناصرها الأساسية: قراءة معينة لأرسطو، وتعقل محدد للعقيدة الإسلامية، وتصور مرسوم سلفاً للخاصة والعامة والجمهور، وهو الأمر الذي يعني أن الخلاصات المركزية التي يدافع عنها مقدم النص تدعو إلى النقاش، بل تدعو إلى إنشاء مقاربات متعددة من أجل مزيد من إضاءة النص، وإبراز مفعولاته في تاريخ الفلسفة، وكذلك محاولة توضيح نوعيات العلاقة التي يمكن أن يقيمها معه الفكر العربي المعاصر، في إطار معالجته لإشكالية الموقف من التراث، وهي الإشكالية التي ترتبط في المجال الثقافي العربي بالمعاصر، بإشكاليات في السياسة والأيديولوجيا، إشكاليات تفتح المجال واسعاً أمام الأخذ والرد، فعسى أن تكون أطروحات الجابري التي تبلورت بصورة أكبر وأبرز في مشروعه الرشدي ـ الذي ننتظر استواءه النظري المتكامل في المصنف الذي خصصه الباحث لسيرة وفكر ابن رشد ـ مناسبة لمزيد من تعميق النظر في أطروحته المركزية المتعلقة بنقد العقل العربي، بما يطورها ويمنحها الحجية النظرية والتاريخية التي تروم بلوغها □

رجاء النقاش

نجيب محفوظ: صفحات من مذكراته وأضواء جديدة على حياته

(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨). ٣٧٦ ص.

محمد عودة

كاتب مصري.

«الثورة عيد للفقراء والشرفاء وماتم للأغنياء والسفهاء».

ماوتسي تونغ

ـ ١ ـ

يقول الكاتب الكبير:

«كان المأخذ الأول على الثورة هو تنكرها للديمقراطية وحزب الوفد الذي ظل يجاهد في سبيل مصر واستقلالها حتى عام ١٩٥٢، وكنت أتعجب من استهانة رجال الثورة بأعداء الوفد والحاقدين عليه من أمثال علي ماهر ورجال الحزب الوطني، وتستبعد حزب الوفد بكل تاريخه ورموزه وشبابه الوطني وتلقي به بعيداً كأنه شيء نكرة أو زائد عن الحاجة. لقد آلمني كثيراً المعاناة التي لقيها الوفد وزعيمه مصطفى النحاس على يد قادة الثورة».

والواقع أن قصة الوفد والثورة قصة طويلة وأليمة أيضاً، وقد رواها عبد الناصر مفصلة في خطبه وأحاديثه، وكان الأحرى بالكاتب الكبير أن يرجع إليها ويفندها قبل أن يسترسل في اللوم والتقريع، وهو على أي حال يستحق الشكر لأنه أتاح من حيث لا يريد الفرصة لإعادة رواية الأحداث وتحديد المسؤولية.

كان أول شعار رفعته الثورة هو «نحن نحمي الدستور»، وكان أول قرار اتخذته هو عودة البرلمان الأخير الذي انتخب في سنة ١٩٤٩ وحل في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة وإقالة حكومة الوفد، وكان يضم أغلبية وفدية ساحقة. وكان القرار الذي تبعه هو دعوة الوفد لتولي السلطة في ظل الثورة وفي حماية الجيش الوطني، فرغم أن كل الأحزاب كانت قد تكالبت على الثورة وعلى ضباطها الشبان الصغار، إلا أن عبد الناصر برؤيته الثاقبة كان يدرك أن الوفد هو الحزب الحقيقي، وأن كل ثغراته وعثراته سوف تداوى بعدما ذهب الملك وبعد أن يرحل البريطانيون. وكان عبد الناصر يرى بالحكمة نفسها أن ذلك سوف يحمي الجيش أيضاً، وسوف يبعده عن السلطة وعن الصراع حولها، ويجنبه محاولات الانقلابات التي وقعت في بلدان

عربية شقيقة ليظل متحداً متماسكاً للمهمة الأساسية التي قامت الثورة من أجلها وهي «الجلاء». وذهب عبد الناصر إلى فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد الذي أصبح الرجل الأول والسلطة الفعلية فيه، وعرض عليه الأمر في مقابل مطلب واحد هو الموافقة على الإصلاح الزراعي. ولم يستجب سكرتير عام الوفد واقترح الضرائب التصاعدية بديلاً. وشرح له عبد الناصر أن الإصلاح الزراعي هو الركن الأول والأساسي للثورة وأنه هو الذي سوف يقنع الشعب بأن هناك ثورة وتغيراً حقيقياً، وشرح له أيضاً أن الإصلاح الزراعي لن يعني مصادرة الملكية أو إلغاءها أو تجريد الملاك من أرضهم. وأنه سوف تكون هناك تعويضات، وسوف يترك للملاك القدر الذي يكفي لمستوى معيشة لائق ومحترم. وتمسك سراج الدين بالضرائب التصاعدية. وعقد عبد الناصر اجتماعاً ثالثاً مع السكرتير العام، وحمل إليه تفاصيل مشروع الإصلاح الزراعي وأفاض في بيان حرصه على التآلف الوطني، ولكن لم يفلح في إقناعه. وعاد عبد الناصر مرة رابعة ودام الاجتماع طويلاً وتكررت الحجج والردود نفسها.

وفوجئت الثورة بقيام ما سمي «رابطة الملاك» بزعامة سيدة كانت ذات يوم من أقطاب الوفد ثم انتقلت إلى حزب السعديين، وأعلنت في منشور وزع على نطاق واسع رفضها للإصلاح الزراعي. وفوجئت الثورة أكثر باتساع نطاق الرابطة وانضمام عدد كبير من الملاك من مختلف الأحزاب والاتجاهات الذين استماتوا في الصراع في ما بينهم حول السلطة، ولكنهم يتحدون في مقاومة القانون. ثم اكتشفت الثورة أن رئيس الوزراء وعدداً من الوزراء يؤيدونهم ويشجعونهم سراً، بل إن مجلس الوصاية الذي كان يرأسه أحد الضباط الكبار مؤيد لهم أيضاً ومعارض للقانون. ثم لم تلبث أن فوجئت بانتفاضة مسلحة في محافظة المنيا يقودها أحد أبناء الإقطاعيين الكبار في محاولة للاستيلاء عليها ونشر الخوف والفزع. ولم يكن هناك مناص من أن تهب الثورة لحماية أول مشروع أساسي تتقدم به وكذلك لوقاية البلاد من نذر حرب أهلية طبقية، فأعلنت الثورة إقالة كل من الوزارة ومجلس الوصاية، ونفضت يدها من فكرة التحالف مع الوفد الذي كان من أهم عناصر «المؤامرة»، وقررت أن تتولى السلطة مباشرة.

- ٢ -

ولم تكن تلك بأي حال هي أول مرة يصطدم فيها الضباط بالسكرتير العام لحزب الوفد. فعندما تفاقمت الأحداث خلال المقاومة المسلحة في القنال، ثم احرقت القاهرة حريقاً مروعاً طال أهم أحيائها، حدث أن بعث الضباط الأحرار إلى السكرتير العام للوفد واحداً منهم هو ابن عمه الرائد عيسى سراج الدين، وكلفوه أن يعرض عليه اندماج الضباط الأحرار مع الوفد لإعلان خلع الملك وشن حرب تحرير كاملة ضد الانكليز حتى الجلاء، وفوجئ الضابط الشاب باعتذار عميد الأسرة، لأن الوفد يؤمن ضمن مبادئه الثابتة بالملكية الدستورية وليس بالجمهورية. ولم يلبث جلالة الملك بعد يومين أن طلب إلى الحكومة إعلان الأحكام العرفية. ثم بعد أن لبت الطلب أقالها، إذ كان من المعتاد أن يستدعى الوفد بطريقة ما حين تشتد الأزمات ولا يبقى هناك طريق آخر، ثم حينما تنفرج الأزمة يقال بلا هوادة. ولم يتصور الوفد مرة واحدة أن يثار لنفسه، ويرد اعتباره واعتبار الديمقراطية، ويعلن رفض الإقالة، ويستنفر الشعب الذي كان يستجيب له دائماً. فلم يدر بخلد أحد من قادته أن حماية الديمقراطية والموت الزؤام في سبيلها مهمة أولية ومقدسة.

وكان الوفد قد عاد إلى الحكم في بداية عام ١٩٥٠، بعد غيبة امتدت ما يقرب من خمس سنوات، وبعد أن حصل على أكبر أغلبية في تاريخه، فضلاً عن أن النواب هذه المرة كانوا يضمون عدداً غير قليل من العناصر الشابة الفتية التي سميت بـ «الطليعة الوفدية» والتي نادت بحلول حاسمة «راديكالية» للقضيتين الوطنية والاجتماعية. وكان ذلك الحدث تعبيراً عن تصميم الشعب وعزمه على حسم «القضية المصرية» التي تأخرت وتعثرت طويلاً بعدما استقلت الهند واندونيسيا والصين وسوريا وظلت مصر تدور في حلقات مفرغة. وأعلن الوفد لدى توليه السلطة أنه يدرك ما استقر عليه الشعب وما حمله من مسؤولية وسوف لا يحجم عن شيء جهداً أو تضحية في سبيل تحقيقه. كان الكل يتوقع بعدما استنفدت مصر كل السبل والوسائل، أن ينذر الوفد بريطانيا أن عليها أن تسلم بالمطالب المصرية كاملة (الجلاء التام ووحدة وادي النيل) أو أن تتحمل النتائج كاملة، وأن تواجه شعباً تعرف جيداً وطأة ثوراته وانتفاضاته. لكن أحلام الكثيرين سقطت حينما أعلنت حكومة الوفد فتح باب المفاوضات من جديد مع بريطانيا وترحيب لندن بالقرار الذي لم تتوقعه لتعود إلى ممارسة اللعبة التي تجيدها تماماً.

واستمرت المفاوضات ما يقرب من عامين حتى انحسرت معظم الآمال التي بنيت على الوفد، وبدأ الصراع في داخله يشتد ويحتدم، وبدأ اليأس في خارجه يمتد ويتفاقم. ولم تلبث أن سقطت حكومة العمل في بريطانيا، وتولى تشرشل الحكم وهو عدو لدود لمصر والمصريين. واستعد خصوم الوفد للتآمر والإطاحة به، وانتفض الوفد وأعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، ثم معاهدة ١٨٩٩ معها حول السودان. ودعا الوفد الشعب المصري أن ينتفض لكي ينتزع حقوقه بأرواحه ودماء أبنائه. وانتفضت البلاد كلها وسارت أكبر تظاهرة سياسية في تاريخ مصر الحديث، بل شارك فيها عدد من كبار خصوم الوفد الذين قرروا المسارعة في ركوب الموجة. وأعلنت بريطانيا على الفور فصل منطقة القناة وجعلها تحت إدارتها وسلطتها، ثم ضاعفت قواتها فيها على سبيل الإرهاب والتحذير. ولم يفعل الوفد شيئاً يذكر حتى أخذ الشعب المبادرة في يديه وبدأت كتائب التحرير تتكون بعيداً عنه، حيث كان الانفصام تاماً بين الوفد وواقع البلاد وماساتها.

ولأن الثورة المضادة تولد في أحيان كثيرة من أحشاء الثورة مهما كانت عظيمة ومجيدة، ولأن التاريخ ينزلق أحياناً من الجد إلى الهزل كما قال نابليون، ولأن يهوذا يخرج عادة من صفوف الحواريين، لكل ذلك بعث حزب الوفد مرة أخرى بعد ما اختار الله عبد الناصر إلى جواره. جُمعت كل الأنقاض وكل المومياوات السياسية لبناء القوى المضادة، وفي مقدمتها وفد سراج الدين الذي تحقق حلمه في أن يكون زعيم الوفد. وفي يوم ميلاد «الوفد الجديد» كما سمي، لم يتحرج الباشا أو يخجل من أن يعلن أن ما يحدث هو تصحيح للتاريخ، وأن ما حدث منذ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ كان خطيئة تاريخية يجب أن تحذف من تاريخ مصر ليستانف الوفد رسالته التاريخية. وكان أول تصحيح قام به هو التحالف مع الإخوان المسلمين الأعداء التاريخيين لحزبه. ولم يكترث الزعيم الجديد لإهدار أول المبادىء والعقائد التي قام عليها الوفد وهي الوطنية العلمانية التي تجعل الدين لله والوطن للجميع. وقد استفز ذلك اثنين من ألمع مثقفي البلاد اللذين خدعا وانضما للحزب ثم استقالا استقالة مسببة منددين بالحزب وزعيمه، وهما محمد أنيس ولويس عوض.

وفي ذلك الوقت لم يدل الكاتب الكبير بأي رأي ولم يفتح فمه، لم ينضم إلى الحزب ولم يعترض على التنكر لمبادئه، ولم يساند محمد أنيس ولويس عوض واحتفظ بالصمت مؤثراً السلامة!!

- ٣ -

ويقول الكاتب الكبير:

«لقد كانت أخطاء عبد الناصر كثيرة، ولكن خطأه الأكبر الذي أثار غضبي عليه هو أنه أضاع فرصة تاريخية نادرة لينقل مصر نقلة حضارية هائلة أشبه بما حدث في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه أضاع الفرصة بمعاركه الكثيرة التي خاضها. ولكل بطل تراجيدي ماساوي نقطة ضعف تكون سبباً في القضاء عليه، ونقطة ضعف عبد الناصر هي عدم إيمانه بالديمقراطية والحوار واستئثاره بالسلطة وضيق صدره بالرأي الآخر. ولو أقام عبد الناصر أي نظام ديمقراطي حتى ولو كان مجلس شورى مقنناً، بمعنى أن يؤخذ فيه القرار برأي أغلبية الأعضاء ولا يكون مجرد مجلس استشاري يستطيع حله عندما يريد، لو أقام عبد الناصر هذا النظام شبه الديمقراطي لتغير تاريخ مصر إلى الأفضل ولتجنبنا الدخول في ذلك الصدام مع قوى الاستعمار ولصفينا ما بيننا وبين إسرائيل ولما دخلنا حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧، ولا كانت هناك حاجة لحرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وكنا سرنا في مشروع القومية العربية بخطوات عاقلة وحكيمة كان من المؤكد أنها ستأتي بنتائج أفضل».

ولم يقدم الكاتب الكبير دليلاً «يكفر» به عبد الناصر ويثبت عدم إيمانه بالديمقراطية. ثم لم يشرح سيادته بالتفصيل كيف يمكن لهذا المجلس شبه الديمقراطي أن يحقق كل هذه الكرامات والمعجزات التي استمات الشعب طوال تاريخه الحديث في سبيلها.

وكيف غابت هذه الحقيقة البسيطة عن القادة والزعماء الذين تعاقبوا على قيادة الثورات الوطنية قبل عبد الناصر؟

ويستطرد نجيب محفوظ قائلاً:

«إن نقطة الخلاف المزمنة بيني وبين الثورة هي ما يتعلق بالحرية والديمقراطية وكل الموضوعات بخلاف ذلك قابل للنقاش».

والواقع أن الثورة قامت بأول وأهم ما كان يجب أن تقوم به أي حركة وطنية نحو الحرية والديمقراطية، ولا نظن أن الكاتب الكبير يماري في أن أول ما ينبغي أن تحققه ثورة تحرير في بلد مستعمر محتل، هو استرداد السيادة والجلاء والاستقلال لكي تؤمن الحرية، وترفع راية الديمقراطية، أما قبل ذلك فيستحيل تحقيق أي منهما. لقد أجهض الاحتلال ثورتين مجيدتين قامتا من أجل الحرية والديمقراطية، الثورة العرابية وثورة ١٩١٩، واستباح كل الجرائم والآثام حتى لا تقوم حرية أو ديمقراطية حقيقية. زيف الدساتير والانتخابات وأقام الحكومات وأقالها، وألف الأحزاب، واصطنع الزعامات والقيادات، وحينما اعوزه الخداع لجأ إلى القوة القاهرة السافرة وفي أشد صورها فظاظة وبشاعة، نفى زعماء الثورة العرابية إلى أبعد جزيرة في المحيط في سيلان، ونفى زعماء ثورة ١٩١٩ إلى جزيرة مماثلة في سيشيل، وارتكب مذبحة دنشواي إحدى جرائم القرن في الإرهاب، واختتم جرائمه بمذبحة الإسماعيلية.

ولهذا أدرك جمال عبد الناصر أن المهمة الأولى التي تتقدم كل المهام هي تصفية الاحتلال، وهي المواجهة التي عجز الوفد عن الاضطلاع بها في اللحظة الحاسمة، حرصاً على مصالحه ومصالح الباشوات والبكوات.

وكانت أولى مهام الثورة تنظيم حرب تحرير شعبنا في منطقة القنال، التي تحولت إلى قلعة استراتيجية بريطانية منذ إلغاء

المعاهدة. كانت أول حرب من نوعها وتولى قيادتها أحد أبرز قادة الضباط الأحرار: كمال رفعت، وقد استوعبت كل دروس المأساة السابقة واستطاعت أن تحيل حياة القوات البريطانية «إلى جحيم متصل» حتى بدأت المفاوضات التي انتهت بالجلاء وتحقق الحلم الذي ظل قضية الشعب الأولى والأخيرة طيلة سبعين عاماً مريرة.

ولم تستطع بريطانيا في ظل حكومة المحافظين أن تتقبل استقلال مصر وتحرر الجوهرة الثانية بعد الجوهرة الأولى في الهند، فعادت مرة أخرى وأخيرة بكل قوتها الامبراطورية وتحالفت مع الامبراطورية الأخرى الغاربة فرنسا وربيبتهما إسرائيل، وكانت أكبر قوة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحتشد ضد دولة لم تحصل على حريتها سوى قبل أربع سنوات. قال دايان: «لا بد من قصم ظهر مصر قبل أن تقف على قدميها وتستوعب الأسلحة الجديدة وتفوز بالقنال»، ولكن عبد الناصر ثبت ثبات أسد هصور وأطلق نداءه، فاستجابت له كل مصر من فوق منبر الأزهر. وقامت الثورة بأول إجراء لم يسبق في كل تاريخ مصر ولا يجرؤ عليه سوى زعيم يثق في شعبه ثقة مطلقة، إذ تم توزيع مليون قطعة سلاح على الجماهير بطولها وعرضها، واستماتت مدينة بورسعيد في مواجهة الهول الأعظم الذي انصب عليها.

- ٤ -

قذف عبد الناصر من النافذة بالنصيحة «الحكمة» التي بعث بها إليه الباشوات وعلى رأسهم سكرتير الوفد، بأن عليه انقاذاً للبلاد أن يستسلم لبريطانيا. وانتصر عبد الناصر وكان انتصاراً غيّر التاريخ الحديث، فقد كانت حرب السويس نقطة تحول في النظام الدولي بزغت من خلالها وترسخت قوائم عالم جديد ثالث. وانتهت الامبراطورية البريطانية وغرقت في مياه السويس، وسقطت الامبراطورية الفرنسية قبل أن تدفن في رمال الجزائر، وارتدعت إسرائيل وكانت تحلم بإملاء شروط الصلح في القاهرة.

وفوجئت ثورة تموز/يوليو بمن يقطع عليها الاحتفال بالنصر الكبير، ويعلن أن هزيمة الدولتين بريطانيا وفرنسا في حرب السويس تترك فراغاً في المنطقة ولا بد من أن تسارع الولايات المتحدة زعيمة الغرب وحارسة الحرية والديمقراطية في العالم إلى ملئه قبل أن تسبقها الشيوعية الدولية. وبالفعل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية النظرية التي أرادت إرهاب المنطقة بها ونسبتها إلى رئيس الجمهورية آيزنهاور قاهر النازية. وهنا أدرك عبد الناصر أن مصر إنما خرجت من جهاد أصغر إلى جهاد أكبر ومن استعمار أوروبي قديم إلى استعمار أمريكي - إسرائيلي جديد أشد ضراوة ووحشية، ولا مناص من هزيمته بدوره. لم تكن مصر ولم يكن عبد الناصر إذن هما اللذين يستفزان القوى الكبرى كما يدعي الكاتب الكبير، ولكن العكس تماماً كان هو الصحيح.

استردت مصر حريتها وسيادتها كاملة، ولكن عبد الناصر كان يؤمن تماماً أن الحرية ليست مجرد تحرير الأرض، وأن السيادة ليست مجرد علم ونشيد وطني ومقعد في الأمم المتحدة. ولكن الحرية لا بد من أن تشمل تحرير المواطن والمجتمع من الاستغلال، وأن التحرر الاقتصادي والاجتماعي هو الوجه الآخر للتحرر الوطني، وأن الحرية لا تعني فقط اختيار الأمة لنظامها السياسي لكن اختيارها كذلك نظامها الاقتصادي والاجتماعي. وانهمك عبد الناصر وانهمكت مصر معه في البحث عن أفضل الطرق التي تتفق مع عمق المشاكل وتتلاءم مع التاريخ والتراث. وانتهى

إلى أرفع صور التنمية والكفاية والعدالة، وهي الاشتراكية. وتحققت هذه الأخيرة في خطة تنمية خمسية، كانت الأولى من نوعها في حياة المجتمع المصري، وانجزت أعمق تغيير في تاريخه القديم والحديث، واعترفت بذلك الأمم المتحدة، حيث وجدت في التجربة المصرية نموذجاً للتنمية لكل بلدان العالم الثالث.

وكان عبد الناصر يدرك أيضاً أن الحرية السياسية والاقتصادية لا بد من أن تكتمل بثورة ثقافية كاملة، على أساس أن الحارس الأول والأخير للحرية والديمقراطية هو وعي المواطن، ومدى إيمانه بحقوقه واستعداده للدفاع عنها. ولهذا قررت الثورة حق المواطن في التعليم والتنمية والعمل، وفتحت نوافذ البلاد، وهو ما لم يدركه الكاتب الكبير، وإن كنا نظنه لا يستطيع أن ينكر فيض الإبداع الذي تحقق في ظل الثورة في كل الفنون والآداب بلا استثناء.

إن للحرية الديمقراطية تعريفات وتطبيقات عديدة. ومن هذه الزاوية من المعروف انه بعد الحرب العالمية الثانية وانتصار الثورة العالمية ضد الاستعمار وتحرر موكب من الدول الآسيوية والافريقية والامريكية اللاتينية التي فُرضت عليها نظم المستعمرين، بدأ البحث مباشرة في هذه الدول عن طرق ونظم ديمقراطية تتفق ومبادئها ومصالحها وتاريخها وتراثها. وقد واجهت هذه الدول نموذجين يسودان العالم منذ نشوب الحرب الباردة، وهما النموذج الليبرالي الغربي، والنموذج الشرقي الماركسي، وكان عليها أن تبحث عن الطريق الثالث إلى الديمقراطية ربما تستوعب مزايا هذا النموذج أو ذاك، كما كان عليها أن تبحث وتنقب في واقعها وتراثها وفي العالم حولها لتصل إلى النظم الأفضل، وقد انضمت مصر إلى هذا الموكب، وهي التي عانت الليبرالية العرجاء المشوهة التي فرضت عليها، ولم تكن لتطيق البديل الأخير.

إن السقوط المزري للنظام الملكي في مصر وإخفاق محاولة استخلاص الوفد وإنقاذه من براثنه، لم يجعلا هناك بداً من أن يبدأ البحث عن طريق واحد ليس هناك سواه للوصول إلى الديمقراطية، وهو طريق التجربة والخطأ الذي سلكته ولا تزال كل النظم الديمقراطية: الأمريكية من وثيقة الحقوق إلى حرب تحرير العبيد إلى قوانين المساواة في الستينيات من هذا القرن، والبريطانية: من الماغناكارتا إلى انقلاب كروميل إلى منح المرأة حق الانتخاب بعد الحرب العالمية الأولى، والفرنسية: من الثورة إلى البوربون ثانية إلى الديغولية والجمهورية الخامسة حتى الاشتراكيين، ولا تزال المعركة على أشدها.

إذن اختارت ثورة تموز/يوليو الديمقراطية عبر هذا الطريق وفي مواجهة أقسى التحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي كانت مستميتة في إجهاض كل إنجاز تحاول أن تحققه. وإزاء تحالف الأحزاب القديمة التي لم تتحالف قط ضد الاحتلال لكن تحالفت ضد الثورة، كونت هذه الأخيرة هيئة التحرير فكانت تنظيماً عاجلاً ومؤقتاً، حتى تفرغ الثورة من المواجهة مع الاحتلال. ثم أعلن قيام الاتحاد القومي مع دستور ١٩٥٦، كمحاولة لصهر القوى والتنظيمات السياسية في بوتقة كبيرة واسعة. وانتهى الأمر إلى أن يتحمل الشعب مسؤولية اكتشاف التنظيم الأفضل ـ بعد أن قدم عبد الناصر نقداً ذاتياً اعترف فيه بأن عجز التنظيم السياسي ينسب إليه ـ وذلك عبر حوار واسع شامل بين الزعيم وممثلي كل الطبقات والطوائف والفئات، وكان طريقاً فريداً خلاقاً تمخض عن ميثاق للثورة يحدد الأساس الفكري، وعن تنظيم شعبي يضم طبقات الشعب صاحبة المبادئ والمصالح الشرعية ويفرق بينها وبين أعدائها

التاريخيين من المستغلين والمستبدين ويقود التحول والتطور للنظام بعامة، ثم عن مشروع دستور اشتراكي كان الأول من نوعه في الوطن العربي.

وأعلن أن الميثاق والتنظيم ومشروع الدستور هي بدورها تجارب نحو الأفضل وليست بأي حال نهاية الطريق، وأن عبقرية الشعب هي الضمان وأنها لن تفتقد أبداً القدرة على الخلق والإبداع. ربما لم يؤدِ عبد الناصر كل ما كان يجب أن يقوم به نحو الحرية والديمقراطية، كما يريدها الكاتب الكبير، ولكنه يستحق على الأقل ثواب المجتهد.

وأظن أنه لأول مرة في تاريخ العلم أو الخيال السياسي يشبه كاتب كبير حاصل على جائزة نوبل، النظام العالمي الذي تغير عبر العصور من النقيض إلى النقيض أحياناً، بالنظام الشمسي والأفلاك والكواكب التي حدد الله مسارها منذ خلق الأرض، ولا يتورع أن يقول «إن علاقتنا بالعالم الخارجي أشبه بعلاقة أحد الكواكب بالمجموعة الشمسية، فعلى الكوكب أن يسير في فلك خاص به دون أن يصطدم بالكواكب الأخرى التي تدور حوله، كما أن على هذا الكوكب أن يدور حول الشمس بحساب فلا يقترب أكثر من اللازم حتى لا يحترق أو يموت سكانه من البرد».

ويخرج من هذا الاكتشاف الباهر بهذه الحقيقة: «ولذلك أقول إن الرئيس حسني مبارك نجح في ما لم ينجح فيه الزعماء الأفذاذ الذين سبقوه، حيث سار بالكوكب في الفلك المناسب وحافظ على المسافة بينه وبين الشمس. وربما يكون ذلك راجعاً إلى بساطته وقربه من المواطن المصري وإحساسه بمشاكله ومطالبه، كما أن الرئيس مبارك قد نجا تماماً من مرض جنون العظمة».

ولا حاجة إلى أي تعليق!! غفر الله لنا وله □

يصدر قريباً

الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس (جزءان)

تحرير: سلمى الخضراء الجيوسي

- الجزء الأول: التاريخ السياسي - الأقليات - المدن الأندلسية - اللغة والشعر والأدب - الموسيقى.

- الجزء الثاني: الفن والعمارة - التاريخ الاجتماعي - التاريخ الاقتصادي - الفلسفة - الدراسات الدينية - العلم والتكنولوجيا والزراعة.

الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة

أو نقد علم الكلام ضداً على الترسيم الأيديولوجي للعقيدة ودفاعاً عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والفعل

مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨). ٢١٧ ص.
(سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد؛ ٢)

عاطف مظهر

باحث مصري.

رغم مرور ثمانية قرون على وفاة فيلسوف قرطبة الكبير ابن رشد (٥٩٥ هـ/ ١١٩٨م)، إلا أن كتاباته وآراءه لم تفقد حيويتها وصلاحيتها. فما زالت مؤلفات ابن رشد تقدم مادة فكرية حية من المفيد إعادة قراءتها، واستدعاؤها من جديد عند مناقشة العديد من القضايا الخلافية التي لم تحسم بعد طوال التاريخ الإسلامي، وما زالت مثارة بقوة في الأوساط الثقافية العربية المعاصرة، مثل قضايا الحرية والعدل، والعلاقة بين الدين والمجتمع، والدين والفلسفة، والعقل والنقل (أو الأصالة والمعاصرة).

ومساهمة في إحياء ونشر أفكار هذا الفيلسوف العربي الكبير الذي كان له الدور الأكبر في النهضة الأوروبية الأولى في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، والذي ظل حضوره قوياً في الفكر الأوروبي حتى القرن الثامن عشر الميلادي، بادر مركز دراسات الوحدة العربية إلى تنفيذ مشروع يتضمن إصدار طبعات جديدة ومحققة لمؤلفات ابن رشد، ضمن **سلسلة التراث الفلسفي العربي**، وذلك تحت إشراف محمد عابد الجابري. ويعد هذا الكتاب **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة** الكتاب الثاني الذي يصدره المركز بعد كتاب **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**.

ويتضمن الكتاب مادة نقدية لمباحث علم الكلام وأركانه، ويستهدف تخليص العقيدة الإسلامية من تأويلات المتكلمين والرجوع بها إلى الأصول وعقيدة السلف، منطلقاً من مبادىء الفكر الظاهري الذي أرساه الفقيه الأندلسي ابن حزم في منتصف القرن الخامس الهجري، والذي يقوم على اعتماد الظاهر من النصوص والرجوع إلى الأصول، إلا أن تلك الظاهرية المعتمدة لم تكن ظاهرية نصية اتباعية كما يفهمها بعض الناس، وإنما كانت ظاهرية نقدية أصولية تستند إلى رؤية شمولية للعقيدة والشريعة وتستلهم المنطق والعلوم الطبيعية والفلسفة.

ـ ١ ـ

يستهل ابن رشد كتابه بالتذكير بما كان قد وعد به في **فصل المقال** من أنه ينوي تأليف كتاب خاص يكون موضوعه «الظاهر

من العقائد التي قصد الشرع حمل الجمهور عليها»، وبيان جوانب الضعف والابتداع والانحراف في تاويلات المتكلمين بمختلف فرقهم، مع التركيز على المذهب الأشعري بخاصة، كونه المذهب السائد في بلاد الإسلام زمن ابن رشد (القرن السادس الهجري)، حتى جعل الأشعرية من مذهبهم المذهب الحق (مذهب أهل السنّة والجماعة)، وحكموا بالبطلان على جميع المذاهب الأخرى، بل إن منهم من جعلوا المقدمات العقلية التي وضعوها للاستدلال على وجهة نظرهم شرطاً للإيمان، حتى إنهم كفروا من ليس يعرف وجود الباري بالطرق التي وضعوها لمعرفته.

ولذا شرع ابن رشد في تحليل طريقتهم في إثبات العقائد الدينية، والكشف عن جوانب الضعف والخلل فيها من الناحية المنطقية، وبيان ابتعادها عن الطريقة التي «قصد الشرع حمل الجمهور عليها»، وهي الطريقة الواردة في القرآن الكريم، من جهة، وتناقضها مع العقل والمعرفة العلمية والفلسفية، من جهة أخرى. ولكن لم تكن مناقشة ابن رشد لآراء الأشعرية من جنس ردود المتكلمين بعضهم على بعض.. فقد انفصل فيلسوفنا بوعي ومسؤولية عن أقاويل المتكلمين متجنباً الانخراط في إشكالياتهم الكلامية بقدر الإمكان، وجعل شاغله الأكبر هو القيام بإصلاح ديني فلسفي وعلمي في آن واحد.

ـ ٢ ـ

تتصدر النص الأصلي المحقق للكتاب دراسة قيمة أعدها الجابري، بدأها بالتعرف على الخطوط الرئيسية لنشأة علم الكلام وتطوره إلى زمن ابن رشد، مبيناً أن علم الكلام كان في أصل منشأه كلاماً في السياسة بمفاهيم دينية، وأنه ظل يشكل أحد الأغطية الايديولوجية للدعاية وكسب الأنصار وتنظيم الثورات في الدول المجاورة والمنافسة.

فقد طرح المتكلمون الأوائل قضايا سياسية بمفاهيم دينية، مثل «القدر» ومدى حرية الإنسان في الاختيار ومسؤوليته عن أفعاله، و «الإيمان»، وهل هو مجرد قول باللسان وتصديق بالقلب، أم أنه قول وتصديق وفعل؟ «وحكم مرتكب الكبيرة»، وغيرها من المفاهيم التي تعكس الصراع السياسي الدائر بين الأمويين والشيعة والخوارج في ذلك الوقت.

ومع تزايد الاحتكاك مع العقائد غير الإسلامية بدأ الكلام في العقائد الإسلامية يبتعد عن الخطاب السياسي المباشر وأفقه الخاص والمحدود، ليرتبط بمجال فكري أوسع، هو بتعبير الجابري مجال «الكلام المقارن»، حيث تتحول العقائد من «عقائد السلف» التي تنتقل بالرواية وتعتمد على الثقة في الراوي، إلى عقائد «النظر والدراية».

وقد ركز المتكلمون جهدهم في هذا المجال على الدفاع عن «التوحيد»، الذي يشكل قوام العقيدة الإسلامية، وإبطال الشرك والتعدد في الألوهية. صار «الكلام» علماً وفناً باصطلاح القدماء (أي مجموعة منظمة من المعارف حول موضوعات محددة، هي ذات الله وصفاته وأفعاله) مع المعتزلة، فهم بشهادة واحد من أكبر خصومهم، وهو أبو الحسن الملطي صاحب كتاب **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع** «أرباب الكلام وأصحاب الجدل والتمييز والنظر والاستنباط والحجج على من خالفهم، والتفرقة بين علم السمع وعلم العقل، والمنضمون في مناظرة الخصوم». ومن أهم شيوخ هذا المذهب: واصل بن عطاء، وأبو الهذيل العلاف.

ومن بين صفوف المعتزلة خرج أبو الحسن الأشعري بمذهب جديد كان له دوره التاريخي المهم في تطوير عقيدة أهل السنة،

فقد أراد الأشاعرة إعادة التوازن لمفهوم «تنزيه الألوهية» الذي ارتفع به المعتزلة إلى أسمى الدرجات، حتى إنهم ابتعدوا به عن أفهام الجمهور وظاهر النصوص، فتوسطوا بين الطرق ونفوا التشبيه، وأثبتوا الصفات المعنوية، وقصروا التنزيه على ما قصره عليه السلف، وشهدت له الأدلة المخصصة لعمومه، ومن أهم شيوخهم: الباقلاني، والجويني، وعبد القادر البغدادي، والغزالي، والرازي.

ـ ٣ ـ

وإذا نظرنا إلى فهرس الكتاب الذي بين أيدينا، أو إلى بنيته الداخلية، وجدناه يعكس بشكل واضح الصورة العامة التي استقرت عندها مباحث علم الكلام زمن ابن رشد، وهي الصورة التي ترسمت مع أبي المعالي الجويني في كتابه **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في اصول الاعتقاد**، وهو يتطابق مع كتاب ابن رشد في معنى العنوان، وهو الإرشاد أو الكشف عن الأدلة العقلية التي تثبت بها عقائد الإسلام. غير أن هذا التطابق على مستوى العنوان الرئيسي سيتحول إلى تعارض بل إلى معارضة صريحة بمجرد التنبه إلى العنوان الفرعي للكتاب والذي يُهمل ذكره في الغالب، ذلك أن العنوان الكامل لكتاب ابن رشد هو: **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة ـ وتعريف ما وقع فيها بحسب التأويل من الشبه المزيفة والبدع الضالة**. وهكذا أخذ ابن رشد على عاتقه مهمة مزدوجة، قوامها الكشف عن العقائد الصحيحة من جهة، والتعريف بـ «الأقاويل المحدثة» و «التأويلات المبتدعة» التي تقررها فرق المتكلمين من جهة أخرى. وعلى رأس تلك الفرق تأتي الأشعرية التي يقول عنها: «اعتقدت في الله اعتقادات مختلفة وصرفت كثيراً من ألفاظ الشرع عن ظاهرها إلى تأويلات نزلوها على تلك الاعتقادات، وزعموا أنها الشريعة الأولى التي قصد بالحمل عليها جميع الناس، وإذا تؤملت جميعها وتؤمل مقصد الشرع، ظهر أن جلها أقاويل محدثة وتأويلات مبتدعة».

ـ ٤ ـ

ويلفت الجابري الانتباه إلى أن الشاغل الذي كان يؤطر تفكير ابن رشد في هذا الكتاب، كما في الكتاب الذي سبقه **فصل المقال** لم يكن مجرد شاغل كلامي نظري، بل هو أساساً شاغل اجتماعي سياسي يتمثل في الأضرار التي نجمت عما قامت به الفرق الكلامية من التصريح للجمهور بتأويلها، وما نتج من ذلك من شتات وتباغض وحروب، وتمزيق للشرع وتفريق للناس.

وتتضح آفاق هذا الشاغل الاجتماعي السياسي في ثنايا الكتاب، وفي غير موضع، فهو يُشبه حال الشريعة والدين بدواء ركّبه من عدة عناصر طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس، فجاء رجل لم يناسبه ذلك الدواء فغير من تركيبته وقال للناس: هذا هو الذي قصده الطبيب، فصدقوه وأخذوا من ذلك الدواء، فأصابهم من ذلك مرض آخر، ثم جاء ثالث فرابع.. الخ، وكانت النتيجة أن توالت الأمراض على الناس، حتى فسدت المنفعة المقصودة بهذا الدواء المركب. ويقرر ابن رشد أن هذه حال الفرق الحادثة مع الشريعة، فتأولت كل فرقة منهم في الشريعة تأويلاً غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى، وزعمت أن هذا هو الذي قصده الشرع.

من هنا يبدو كتاب ابن رشد أقرب ما يكون إلى مشاغل عصرنا وإلى حال العقل العربي المعاصر، الذي ما زالت تتحكم في كثير من حامليه تلك التصورات التي قررها المتكلمون (وهم الآن التنويريون) حول المجتمع والإنسان والطبيعة وعلاقة الدين

بها، والتي رآها ابن رشد بالأمس أبعد ما تكون عن الحقائق العلمية الفلسفية، بعدها عن مقاصد الشرع وعن الغاية التي توخاها الدين.

ـ ٥ ـ

يطرح ابن رشد في كتبه العديد من القضايا المهمة كمسألة حدوث العالم، ومسألة السببية والنظام والترتيب في العالم، والدفاع عن العلم وحرية الإرادة، منطلقاً من داخل الدين وبواسطته، وأيضاً لفائدة فهم منفتح للدين وثوابته. إن مفهوم «الظاهر من العقائد» الذي يتمسك به ابن رشد، بديلاً من تأويلات المتكلمين التي اتخذت شكلاً وثوقياً دوغمائياً منغلقاً ـ بحسب تعبير الجابري ـ هو مفهوم يدعو إلى الاقتصار في فهم النصوص الدينية على ما كانت تفهم به زمن النبوة بوصفها تقصد أول ما تقصد العمل على غرس الفضيلة، وليس إعطاء تصور نهائي للكون وظواهره، فظواهر الكون يدرسها العلماء من أجل تحصيل معرفة برهانية بها، أما الدين فهو يتخذ منها وسيلة لتنبيه العقول والفطر إلى أنها، وهي تجري بنظام وترتيب تعد آية أو علامة على أن هناك صانعاً صنعها، وبالتالي العمل على أن تجري الحياة البشرية هي الأخرى بنظام وترتيب، فلا تصادم ولا فوضى ولا جور ولا ظلم. وهكذا يكتشف ابن رشد أن «ظواهر النصوص» أقرب إلى العلم من تأويلات المتكلمين، التي يعتبرها أصحابها الحقيقة النهائية التي يكفر كل من يخرج عليها، مع ما يترتب على الحكم بالكفر من نتائج دينية وسياسية واجتماعية.

ـ ٦ ـ

مسألة «القضاء والقدر» أو حرية الإنسان في اختيار أفعاله، أولاها ابن رشد جانباً كبيراً ومهماً في كتابه، فقد تلمس فيلسوف قرطبة حلاً لهذه المسألة من داخل مفهوم السببية. وخلاصة فكرته أن الله خلق لنا قوى نقدر بها أن نكتسب أشياء هي أضداد. لكن لما كان اكتساب تلك الأشياء لا يتم لنا إلا لمواتاة الأسباب التي سخرها الله لنا من الخارج، وزوال العوائق عنها، كانت الأفعال المنسوبة إلينا تتحدد بالأمرين جميعهما، أي بمواتاة:

ـ القوى الداخلية المخلوقة فينا وهي تابعة لنظام السببية في أبداننا.

ـ والقوى الخارجية المسخرة لنا وهي تابعة لنظام السببية في العالم.

وهذه القوى الأخيرة لا تقوم فقط بدور المتمم، أو العائق للقوى الأولى، بل هي أيضاً «السبب في أن تريد أحد المتقابلين، فإن الإرادة إنما هي شوق يحدث لنا عن تخيل ما أو تصديق لشيء يعرض لنا عن الأمور التي من الخارج». وهذا التوافق في نظام السببية في كياننا الذاتي، ونظام السببية في العالم هو القضاء والقدر. أما مشكلة «الجور والعدل» باصطلاح المتكلمين، أو «الخير والشر» باصطلاح الفلاسفة، فقد سلك فيها ابن رشد مسلك المتفائلين، فاعتبر الشر موجوداً في العالم وهو قليل، من أجل الخير الكثير الذي ننعم به في هذه الطبيعة المسخرة لنا والتي نغزوها باستمرار. بعبارة أخرى، فلولا الشر الأقل لما كان هذا الخير الكثير، فالنار تحترق وهذا شر، ولكن النار أيضاً ضرورية للخير الكثير الصادر عنها كالضوء والدفء الضروريين لحياة الإنسان.

ـ ٧ ـ

ثمة قضايا أخرى ناقشها ابن رشد بتفصيل، مثل «قانون التأويل» و «بعث الرسل»، فقد كان المتكلمون يستدلون على نبوة النبي بما يأتيه من معجزات، والمعجزة عندهم عمل «يخرق العادة» ويتجاوز نظام

السببية. يناقش ابن رشد هذا الاستدلال ويبيّن ضعفه، إذ يجب أن يعترف الخصم بظاهرة النبوة أولاً حتى نقول له إن من ظهرت على يديه معجزة فهو نبي، هذا إذا اعترف لنا بخصوصية المعجزة واختلافها عما يأتيه السحرة.. ولذلك يرى ابن رشد أن وجود الأنبياء ظاهرة تاريخية مؤكدة لا نحتاج معها إلى استدلالات نظرية. فقد تواتر الخبر عن وجود الأنبياء في الماضي جيلاً بعد جيل، كما تواتر الخبر عن وجود الفلاسفة والعلماء والفاتحين... إلخ. وإذا كنا لا نشك في وجود الحكماء مثل سقراط وأفلاطون فلماذا نشك في وجود الأنبياء؟ ويؤكد ابن رشد في النهاية أن طريقة التعرف على الأنبياء الحقيقيين إنما تكون من خلال شرائعهم التي يأتون بها، والتي تستهدف الخير والفضيلة وتميزهم من غيرهم من مدعي النبوة، فليس بوسع كل إنسان وضع شرائع كشرائع الأنبياء. وإذن فكل من قال عن نفسه إنه نبي ورسول من الله، وجاء بشريعة من جنس شرائع الأنبياء وتتفوق في العادة على ما يمكن أن يأتيه مطلق الناس في عصره، فهو نبي، وبما أن الناس ليسوا جميعاً من الذكاء والعقل والفضل بحيث يمكن أن نتصورهم يلتزمون الفضيلة من عند أنفسهم، فإن الأنبياء والرسل هم من هذه الناحية ضرورة اجتماعية □

صدر حديثاً

التنكيل بالعراق
العقوبات والقانون والعدالة

جيف سيمونز

إن حصار العراق الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة قد تسبب ربما بوفاة أكثر من مليوني إنسان بسبب الجوع والأمراض أكثر من نصفهم أطفال.. وثمة عدة ملايين غيرهم يعانون الآن الهزال والإصابات والمرض، أو هم يحتضرون.. إن الولايات المتحدة هي المهندس الواعي لعملية الإبادة هذه التي تستمر منذ أعوام. ويعمل المسؤولون الأمريكيون عن قصد وبتصميم قاس وباستخدام ذرائع واهية على منع الإعانة عن شعب يعاني الجوع والأمراض.

٤٠٢ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

ابراهيم البحراوي (باحث رئيسي)

دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السياسية حتى عام ٢٠٠٠، الجزء الأول: النتائج ـ تقارير مقرري اللجان

(القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب، مركز الاستشارات، ١٩٩٨). ٢٠٦ ص.

عبد القادر ياسين

كاتب من فلسطين.

ـ ١ ـ

علق بنيامين نتنياهو المسيرة السلمية بشعرة، وهدد بنسف القليل الذي تحقق منها، حتى انه وضع اتفاق أوسلو في مهب الريح، على الرغم من أن إسرائيل هي التي صاغته، وأذعنت القيادة الفلسطينية المنفذة للشروط التي أملتها الحكومة الإسرائيلية على النحو المعروف.

لقد أربك وصول نتنياهو إلى سدة رئاسة الوزارة الإسرائيلية، في حزيران/يونيو ١٩٩٦، مخططات تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فنتنياهو يتبنى «أرض إسرائيل الكاملة» ويتحفظ حتى على اتفاق أوسلو، مما يجعل نسف هذا الاتفاق أمراً وارداً، ويشكك كثيراً في إمكانية تنفيذه. فكان هذا وذاك مسوغاً كافياً لصدور هذا الكتاب الذي أخذ معدوه على عاتقهم تقليب احتمالات تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي من شتى جوانبها حتى عام ٢٠٠٠، تاريخ انتهاء مدة نتنياهو في رئاسة الوزارة الإسرائيلية. وذلك بهدف تقديم «صورة استشرافية لمستقبل عملية التسوية، ودعم الأداء العربي لإنجازها، بما يحقق المطالب العربية العادلة»، على ما يذكر الباحث الرئيسي في هذا العمل إبراهيم البحراوي في تقديمه للكتاب (ص ٥).

في المقدمة أشار البحراوي إلى أن البحث هنا جرى على مرحلتين: أولاهما مرحلة البحث الأكاديمي التأصيلي، اللازم لتحليل المكونات المختلفة، على الصعد الإسرائيلية، والعربية، والاقليمية، والدولية المؤثرة في عملية التسوية. أما المرحلة الثانية فخصصت للدراسات ذات الطابع السياسي البحت. وهذا الكتاب يمثل نتائج المرحلة الأولى (ص ١٤).

شارك في هذا العمل الاستراتيجي المهم ثمانية وعشرون باحثاً من شتى التخصصات العلمية الضرورية لمثل هذه الدراسة، توزعوا إلى وحدات متخصصة أشرف على إدارتها ثمانية مفكرون آخرون. وقام الجميع بجولة في الميادين الدولية، والإسرائيلية، والعربية، والإقليمية ضمها الكتاب في صفحاته المائتين والست من القطع الكبير، والتي حوت سبعة تقارير في المجالات نفسها.

في الميدان الدولي هناك السياسة الأمريكية التي تميل إلى تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي ضماناً للمصالح الأمريكية في الوطن العربي، بينما تراهن حكومة أقصى

اليمين الإسرائيلي الراهنة على دغدغة مشاعر احتكارات السلاح الأمريكية بإبقاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي متأججاً، بما يفيد تلك الاحتكارات في تصريف منتجاتها الحربية لدى أقطار هذه المنطقة، دون المساس بالمصالح الأمريكية فيها، وفي المقدمة منها النفط، الأمر الذي غيب الإرادة الأمريكية في مجال التأثير في مسار التسوية المعنية.

أما المصالح الأوروبية، فلا تعبأ بها الحكومة الإسرائيلية، ولا تهتم بالأضرار التي تلحق بها نتيجة تأجج الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فيما لا تملك أوروبا ما تضغط به جدياً على إسرائيل، بل إنها حين تملك مثل هذا الضاغط فإنها تخشى استخدامه حتى لا ينزعج السيد الأمريكي.

وفي إسرائيل، ثمة أحزاب سياسية تتعارض في أدائها، بينما لا تكاد التباينات في أهدافها ترى بالعين المجردة. ويبقى غامضاً أمر ما يعرف بقوى السلام في إسرائيل، والتي لا يقدم الكتاب تحديداً دقيقاً لطبيعتها، وبرامجها، وسر كثرتها (زهاء الثلاثين حركة)، ووزنها في الحياة السياسية الإسرائيلية.

ـ ٢ ـ

وعلى صعيد آخر، فإن المشهد الاجتماعي في إسرائيل يبدو متعدد الأشكال، فمن التناقضات الآخذة في الاستفحال بين المتدينين والعلمانيين، والتي لا يخفف منها إلا نجاح الحكومة الإسرائيلية في صرف أنظار الطرفين لعدو خارجي، إلى التوجهات العدوانية التوسعية التي استبدت بمستوطني إسرائيل، إلى الهوة العميقة بين أغنياء إسرائيل وفقرائها، وإن كان العدوان والتوسع يتكفلان بتضييق تلك الهوة بما يوفرانه من موارد مغتصبة.

وإذا ما انتقلنا إلى الاقتصاد الإسرائيلي فسنجد البعض يرى أن السلام مجز لهذا الاقتصاد، بما يوفره من أيد عاملة رخيصة، ومواد خام وفيرة، وأسواق تصريف واسعة. وعلى الجانب الآخر، هناك من يعتقد أن الاحتلال يتيح لهذا الاقتصاد مزيداً من الموارد والأراضي ويرفع معدلات المعونات الخارجية التي تتدفق إلى إسرائيل.

أما التبعثر والعجز العربيان، فيغريان إسرائيل على الإيغال أكثر فأكثر في العدوان والتوسع والتشبث بما اغتصبته من أراض، وما صادرته من حقوق، دون أن تحسب حساباً لأي رد فعل عربي، مما جعل البحث يستنتج إخفاق العرب في فرض تسوية على أساس مقايضة الأرض بالسلام، وإن رجح البحث نفسه إخفاق حكومة الليكود في إرغام العرب على التكيف مع مفهوم تلك الحكومة للتسوية، أو عودة القوات الإسرائيلية لاحتلال المناطق الفلسطينية التي سبق لها أن انسحبت منها. لكن يظل الخطر ماثلاً من خلال سياسة «فرض الأمر الواقع، اعتماداً على عجز الآخرين (العرب) عن تغييره... وذلك بذبح الوقت، والإبطاء بسير العملية التفاوضية، وإجبار الفلسطينيين على قبول الترتيبات المنصوص عليها في المرحلة الانتقالية، باعتبارها المرحلة النهائية... (مع) توسيع المستوطنات...» (ص ١٦٥). وإذا ما استعصى ذلك، فلا يبقى أمام الحكومة الإسرائيلية سوى اللجوء إلى قوة السلاح، لاستئصال ما تبقى من مواقع لتنظيمات «الجهاد» و «حماس» الفلسطينيين، و «حزب الله» اللبناني.

بيد أن ثمة سيناريواً ثالثاً، مؤداه احتمال حدوث تغيرات داخل إسرائيل، تعيد «العملية السلمية» إلى الدوران (ص ١٦٥). لكن في الواقع فإن رفض نتنياهو التسوية عزز تحالفاته مع حزبيات أقصى اليمين في إسرائيل، دينية وعلمانية، والتي بدونها كان سيطاح به من سدة الوزارة، الأمر الذي

جعل نتنياهو يستقوي بتلك الحزبيات، من جهة، فيما وفر لها ـ من جهة أخرى ـ فرصة ذهبية كي تبتزه سياسياً إلى أقصى حد، بل تحول دون تفكيره في التساهل مع أمر تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ـ ٣ ـ

وبعد استعراض الدراسة شتى الاحتمالات، نراها ترجح احتمالين اثنين، أولهما التلكؤ على المسار الفلسطيني، مقروناً بمواصلة الاستيطان واستمرار التفاوض، والتنفيذ المتباطىء لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية، والإلحاح الإسرائيلي على تصفية البنية الأساسية للمقاومة الفلسطينية، وذلك مع استمرار تبادل الرسائل عبر وسطاء دوليين على المسارين السوري واللبناني، وهو أسلوب أثبت جدواه للإسرائيليين، حيث يوفر لهم وقتاً كافياً لإحداث تغيرات على الأرض وتثبيتها من خلال سياسة الأمر الواقع التي اشتهر بها الإسرائيليون أكثر من غيرهم.

في الدرجة نفسها من الترجيح، ثمة احتمال آخر وهو تجميد «العملية السلمية» تماماً، بهدف إصابة الطرف العربي باليأس وإرغامه على التكيف والقبول بالحد الأدنى، وهنا تنفذ حكومة نتنياهو نظرية «سلام الردع»، وتتجنب الصدام مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، في حال الاكتفاء باستخدام أسلوب التجميد. ومؤدى التفكير في هذا السيناريو أو المشهد أن تقوم حكومة نتنياهو باعتماد صيغة التبادل بين أسلوب التجميد وأسلوب الحركة المتباطئة، مما يفلت تلك الحكومة من احتمال التعرض لضغوط أمريكية، أو أوروبية، فضلاً عن أن الصيغة المشار إليها تفيد في فتح ثغرات في الصف العربي، وتضع الفلسطينيين تحت ضغوط هائلة. بيد أن هذا كله لن يمنع إسرائيل من توجيه ضربة عسكرية إلى سوريا أو لبنان، أو لكليهما معاً رداً على نشاط المقاومة اللبنانية المتصاعد في اطراد.

وبعد، فإننا أمام استشراف لمستقبل التسوية، صائب إلى حد بعيد، وإن تجنب الكتاب تقليل احتمالات تحرك القوى الحية في الأمة، ولو أنه فعل، لعمد إلى تعديل استنتاجاته، ولزاد في أهمية هذا الكتاب الاستراتيجي الضروري لصانع القرار السياسي العربي، والمُلح لكل مناضل عربي تؤرقه التراجعات العربية الحاسمة في غير مجال □

Sami Al-Khazendar
Jordan and the Palestinian Question: The Role of Islamic and Left Forces in Foreign Policy-Making
(Reading, MA: Ithaca Press, 1997). 229 p.

الأردن والقضية الفلسطينية: دور القوى الإسلامية واليسارية في صناعة السياسة الخارجية

حمدي عبد الرحمن حسن
استاذ مساعد في كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- ١ -

تأتي أهمية هذه الدراسة العلمية التي قدمها الباحث الشاب الأردني سامي الخزندار من تركيزها على تحليل طبيعة العلاقة بين ديناميات السياسة الداخلية وعملية صنع القرار السياسي الخارجي. وليس بخافٍ أن التطبيق على الحالة الأردنية يعد ذا أهمية بالغة في تبيان هذه العلاقة. فإذا كانت السياسة الخارجية تمثل عادة بالنسبة لدارس العلوم السياسية أحد الجوانب الأساسية للعملية السياسية عموماً، فإنها في النموذج الأردني تطرح قضايا الوجود والاستمرار لكيان الدولة ذاته. ومن الجلي أن الأردن تعاني شحاً في مواردها الطبيعية وضعفاً في قدراتها وإمكاناتها العسكرية، الأمر الذي يحتم عليها انتهاج سياسة خارجية متوازنة تضمن لها الاستقرار والحصول على المعونات والمساعدات اللازمة. وتعكس حقائق المكان وطبيعة السكان في الأردن قيوداً بالغة التعقيد على صانع القرار السياسي، فالموقع الجغرافي بين إسرائيل والدول العربية الأخرى المواجهة يجعل الأردن في قلب الصراع العربي - الإسرائيلي ذاته، إضافة إلى ذلك فإن التركيبة الديمغرافية التي تتسم بوجود أغلبية سكانية ذات أصول فلسطينية تفرض الطبيعة الفاعلة للدور الأردني في القضية الفلسطينية. وعلى صعيد آخر فقد تأثرت الأردن في السنوات الأخيرة بعاملين وإن شئت الدقة فقل بتطورين مهمين: **أولهما** تزايد فاعلية دور الحركة الإسلامية الأردنية على المسرح الداخلي، وثانيهما مستجدات القضية الفلسطينية التي أفضت إلى تشكيل تحالف يساري إلى جانب تيار جماعة الإخوان المسلمين الذين هم قوام المعارضة السياسية والأيديولوجية للنظام الأردني الحاكم. وتلك هي أهم المتغيرات والمقولات الرئيسية التي يعالجها هذا الكتاب على امتداد ثلاثة أبواب تتوزع عليها ستة فصول، بخلاف المقدمة وبعض الملاحق وقائمة ببليوغرافية.

والواقع أن الطبيعة التحليلية الشاملة التي اتسمت بها منهجية الباحث تعطي دراسته مكاناً متميزاً في أدبيات الصراع العربي - الإسرائيلي بوجه عام وفي مجال دراسة العلاقات الأردنية - الفلسطينية بوجه خاص،

فقد قام الباحث بتحليل قضايا السياسة الخارجية الأردنية وأحاط في غمار ذلك بالأبعاد المختلفة للقضية الفلسطينية والتي من أبرزها:

- منظمة التحرير الفلسطينية.
- التهديد الإسرائيلي للأردن.
- الضفة الغربية.
- عملية السلام.
- الوجود الفلسطيني الكثيف في الأردن.

وعلى الرغم من أن هذا الوجود الفلسطيني على التراب الأردني يعد أحد متغيرات السياسة الداخلية، إلا أنه يؤثر بلا شك في سياسات الأردن وتوجهاتها حيال الضفة الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبالمثل، فإن احتلال إسرائيل للضفة الغربية أدى إلى اعتبارها قضية دولية تماماً مثل اعتراف الجامعة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، بما في ذلك هؤلاء الذين يعيشون في الضفة الغربية. وإذا كان القرار الأردني في تموز/يوليو ١٩٨٨ بفك الارتباط مع الضفة الغربية قد أدى إلى مزيد من التدويل لهذه القضية، فإن ارتباطها الوثيق بديناميات السياسة الداخلية الأردنية لا يزال قائماً. ولا شك في أن قضية الضفة الغربية وطبيعة التركيبة الديمغرافية الأردنية تجعلان من الصعوبة بمكان التمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وقضايا السياسة الداخلية وقضايا السياسة الخارجية.

على صعيد آخر، تغطي الدراسة عقد الثمانينيات الذي شهد حدوث تطورات دولية وإقليمية مهمة أثرت في مجمل توجهات السياسة الأردنية. وعلى سبيل المثال نذكر اتفاقات كامب ديفيد، والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان. ومن الأحداث المهمة أيضاً إعلان ما يسمى بخطة ريغان وطرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، إلا أن الدراسة خصت بالاهتمام والتحليل التطورات التالية:

- التوجه العربي الرسمي نحو عملية التسوية مع إسرائيل وهو ما تمثل في مبادرة فاس.
- الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني.
- الانتفاضة الفلسطينية.
- قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية.
- اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة العبرية وقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢.

ـ ٢ ـ

يستعرض **الباب الأول** الذي يضم فصلاً وحيداً الخلفية التاريخية اللازمة لفهم تطور الموقف الأردني من القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨. والأمر الواجب تأكيده هنا هو أن التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية منذ نهاية عقد الأربعينيات تنعكس يقيناً على السياسة الخارجية الأردنية. فعلى الرغم من قصر فترة ولاية الملك عبد الله (١٩٤٦ ـ ١٩٥١) فإنها شهدت أحداثاً وتطورات مهمة استمر تأثيرها حتى ولاية الملك حسين الذي خلف أباه الملك طلال عام ١٩٥٢.

أما **الباب الثاني** من الكتاب فهو بعنوان «صنع السياسة الخارجية الأردنية والقضية الفلسطينية». وهو يضم ثلاثة فصول من الثاني وحتى الرابع. يطرح **الفصل الثاني** إطاراً نظرياً لعملية صنع السياسة الخارجية الأردنية بوجه عام. ويتبنى الباحث المدخل العلمي في دراسة السياسة الخارجية حيث يؤكد أنها عملية منظمة وهادفة وتخضع لمجموعة من المحددات العامة تمثل في مجملها

ما يطلق عليه بيئة صنع السياسة الخارجية. وباعتبار الأردن دولة نامية يبرز فيها دور المتغير القيادي، فإن الباحث يركز على دراسة تأثير البيئة السياسية النفسية ودور صانع القرار في كل من المتغيرات الداخلية والخارجية، ولا سيما تجاه القضية الفلسطينية. وقد خلص التحليل في هذا الفصل إلى إبراز عدد من المحددات الداخلية والعوامل الخارجية المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية. تشمل هذه المحددات والعوامل الدور المحوري لرأس الدولة (الملك) ونظام معتقداته وسلوكه السياسي. ومع ذلك فإن نمط السياسة الخارجية وطبيعتها لا يحددهما الملك وحده، حيث توجد مؤثرات أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار، ولا سيما في دولة مثل الأردن يفرض عليها واقع المكان وحقائق السكان ومتغيرات النظام الدولي قيوداً لا يمكن الفكاك منها.

ويناقش **الفصل الثالث** وهو بعنوان «الحكومة الأردنية والقضية الفلسطينية» سياسات الحكومات الأردنية المتعاقبة تجاه القضية الفلسطينية خلال عقد الثمانينيات من خلال الموضوعات التالية:

- آراء الملك ومواقفه إزاء أطماع إسرائيل في المنطقة ومشروعاتها الاستيطانية ومستقبل مدينة القدس.
- تأثير العامل الديمغرافي في الأردن.
- الانتفاضة الفلسطينية.
- الضفة الغربية والقرار الأردني بفك الارتباط معها.
- اتجاهات الحكومة الأردنية المتعلقة بتسوية القضية الفلسطينية.

ويركز **الفصل الرابع** المعنون «الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات» على دراسة العلاقة مع المنظمة بهدف معرفة تأثير الأخيرة في عملية صنع القرار الأردني الخارجي ومدى تغلغلها في الشؤون الأردنية الداخلية. ومن الملاحظ أن نمط العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية خلال هذه الفترة اتسم بعدم الاستقرار والتوتر وغياب الثقة المتبادلة. ولم تخضع هذه العلاقة لطابع مؤسسي، ولكنها اعتمدت على الروابط واللقاءات الشخصية بين كل من الملك حسين والسيد ياسر عرفات.

ـ ٣ ـ

ويحمل **الباب الثالث** من الكتاب عنوان «السياسة الداخلية والمعارضة: تأثيرها على السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية»، ولا شك في أن الكاتب قد أسهب كثيراً في البابين الأول والثاني في معالجة مختلف جوانب العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية وتحليلها من الناحية التاريخية، إضافة إلى حديثه عن كيفية صنع قرار السياسة الخارجية في الأردن عموماً وتجاه القضية الفلسطينية بصفة خاصة. لكن يظل الباب الثالث بحق هو لب هذه الدراسة وموضوع افتراضاتها وتساؤلاتها المنهجية الرئيسية، حيث ينقسم إلى ثلاثة فصول (أحدها الفصل الختامي) على النحو التالي:

الفصل الخامس ويتناول بالتحليل دور المعارضة اليسارية وتأثيرها في الحكومة الأردنية، وبخاصة في ما يتعلق بالتوجه الخارجي إزاء القضية الفلسطينية. ويركز هذا الفصل على الموقف السياسي لليسار الأردني والمناقض للتوجه الحكومي، وذلك من خلال التعرف على استراتيجياته وسياساته التكتيكية. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة دور المعارضة اليسارية في المؤسسات الاجتماعية مثل التنظيمات المهنية، والتنظيمات السياسية مثل الأحزاب والبرلمان. وعلى صعيد آخر ناقش الباحث موقف اليسار تجاه أحداث جامعة اليرموك

عـام ١٩٨٦ واضـطـرابـات عـام ١٩٨٩. وخلص من دراسته إلى تضاؤل الفاعلية السياسية لليسار الأردني خلال الثمانينيات مقارنة بدوره في الخمسينيات.

ويركز **الفصل السادس** على دراسة الحركة الإسلامية الأردنية وبالأحرى جماعة الإخوان المسلمين، حيث استبعد الباحث منذ البداية الجماعات الصوفية والحركات الإسلامية الأخرى غير المؤثرة أو المحجوبة عن الشرعية مثل حزب التحرير الإسلامي. ويكتسب هذا الفصل أهمية كبرى ويعد أحد مناطق القوة التي يتميز بها الكتاب، فعلى الرغم من وجود أدبيات كثيرة عن دور الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط والوطن العربي، إلا أن قلة من الدراسات فقط هي التي تعرضت للحالة الأردنية، على أهمية هذه الحالة وتميزها. فحركة الإخوان في الأردن تتميز بخصوصية معينة كونها تحظى بالشرعية وتنأى بنفسها عن أية ممارسات عنيفة، ومن ثم لا تشكل أية خطورة على التوجهات الأردنية الموالية للغرب والتي تتبناها الحكومات الأردنية المتعاقبة. وقد سعى الإخوان في الأردن ولا يزالون إلى تركيز جل نشاطهم على المجالات التعليمية والاجتماعية والدينية. وتلك مقومات حرص الباحث على ربطها بالإطار الفكري والأيديولوجي للجماعة، محاولاً استنباط مدى تأثير الاخوان في القضية الفلسطينية من خلال الدراسة المتعمقة للإطار نفسه.

وجاء **الفصل السابع** والأخير في الكتاب ليكون بمثابة خاتمة يناقش فيها الباحث تأثير القوى الداخلية (جماعات اليسار والاخوان المسلمين) في صنع السياسة الخارجية الأردنية. ويمكن القول بصفة عامة إن التوجه البراغماتي للحكومات الأردنية في إحداث نوع من التوازن بين القوى الخارجية والمحددات الداخلية والحيلولة دون تحقيق الارتباط بينها، أفضى إلى تقويض دور المعارضة الداخلية، ومكن هذه الحكومات من انتهاج سياسات مستقلة تجاه القضية الفلسطينية. وثمة مجموعة من العوامل المفسرة لهذه النتيجة العامة، لعل أبرزها ما يلي:

أولاً: تبني الحكومات الأردنية لغة معتدلة في خطابها السياسي ومشاركتها بعض قوى المعارضة الرأي في ما يتعلق بوضع الفلسطينيين والأراضي المحتلة. ولا يخفى هنا تأكيد الملك حسين على شرعيته الدينية وانتمائه إلى سلالة الرسول (ﷺ) وارتباطه بالمناطق المقدسة في الأراضي المحتلة ولا سيما القدس.

ثانياً: في الوقت الذي قيدت فيه الحكومات الأردنية حركة المعارضة فإنها حاولت استيعابها في النظام السياسي، بل حتى استيعاب بعض رموزها في مؤسسات الحكم وذلك بهدف استئناسها وترويضها.

ثالثاً: المهارة والخبرة السياسية للحكومات الأردنية، والملك نفسه، في التعامل مع قضايا السياسة الداخلية على نحو أفضى إلى تدعيم قوة الحكومة في مواجهة المعارضة. وعليه فإن سياسات الحكومات المتتالية تجاه القضية الفلسطينية وضعت المعارضة دائماً في موقف رد الفعل بدلاً من أن تمسك بيدها زمام المبادرة.

وعليه، لم يكن غريباً أن تؤدي استراتيجيات الحكومات الأردنية إلى تقويض قدرة أحزاب المعارضة على تعبئة أعداد كبيرة من المواطنين، الأمر الذي انعكس على مضمون السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية.

ويطرح الكتاب في نهايته تساؤلاً في غاية الأهمية يتعلق بالطريقة التي من خلالها تمكنت السياسة الأردنية تجاه القضايا المحورية الخاصة بالمسألة الفلسطينية من التحكم في شكل التفاعل والعلاقة بين قوى

المعارضة والنظام الحاكم! وهنا يؤكد الباحث على مقولة أساسية مفادها أن ثمة علاقة وثيقة بين السياسات الفلسطينية للأردن من جهة، والجهود الحكومية لاحتواء تأثير المعارضة السياسية واستيعابه من جهة أخرى.

وعلى الجملة، فإنه لا يسع قارئ هذا الكتاب إلا أن يلمس الجهد المبذول والتحليل الموضوعي لهذا الموضوع الحساس الذي يستعصي عادة على مبادئ الحياد العلمي، فقد جمع الباحث معلوماته من المصادر الأساسية واعتمد على أسلوب المقابلة الشخصية مع عدد من كبار المسؤولين والسياسيين، وذلك بلا شك جهد مشكور ويستحق التقدير، كما أنه يمثل إضافة متميزة لجهود الجماعة العلمية العربية في هذا السياق □

صدر حديثاً

الضروري في السياسة
مختصر كتاب السياسة لأفلاطون

إشراف: محمد عابد الجابري

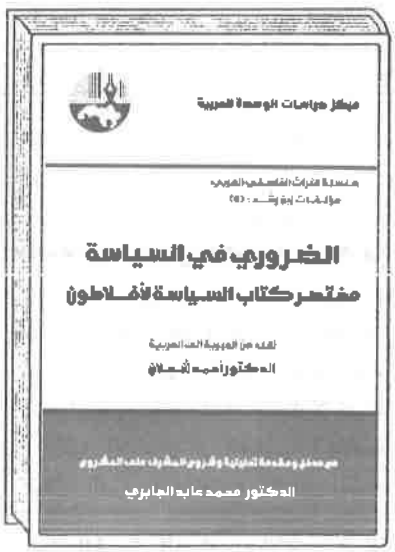

يتضمن هذا الكتاب اكتشافاً لوجه جديد من وجوه عقلانية ابن رشد وأفقه الإصلاحي، فهو لا يقف فيه عند حدود استخلاص «الأقاويل العلمية الضرورية» في محاورة أفلاطون، بل يضيف إليه ما أطر به تلك الأقاويل من أمور نظرية ومنهجية، وما انفصل به عن أفلاطون وعوضه بآراء وتحليلات تخص التجربة الحضارية العربية بصورة عامة، والواقع الأندلسي في عصره بصفة خاصة ليقرر أن المدينة الفاضلة ممكنة على هذه الأرض، وعلى وجوه أخرى، وأن الطريقة التي اقترحها أفلاطون ليست الطريقة الوحيدة الممكنة. وبهذا يتسم هذا الكتاب بأنه «يشبه المختصر من جهة حذف التطويل، والمخترع من جهة التتميم والتكميل».

٣٠٤ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

(١)

أحمد عبد الحفيظ. نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٧. ١٧٧ ص.

يأتي هذا الكتاب في إطار الجهود المبذولة من قوى وتيارات سياسية ناشطة على الساحة المصرية، تتخذ من تغيير دستور ١٩٧١ المعمول به حالياً هدفاً من أهدافها. والمؤلف إذ لا يفوته الإلماح إلى تلك الجهود المتصلة، فإنه يهتم بإبراز بعض مثالب دستور ١٩٧١ مجملاً إياها في سلبيتين أساسيتين: الأولى هي فلسفة التنظيم السياسي الوحيد التي عبر عنها الدستور لحظة صدوره، ثم صارت غير ذات موضوع بعد التحول إلى التعددية السياسية منذ عام ١٩٧٦. والثانية هي الصياغة الفضفاضة لبعض مواد الدستور وأبوابه، الأمر الذي يسمح باستنباط الحكم ونقيضه في آن واحد.

(٢)

إسرائيل شاحاك. أسرار مكشوفة. ترجمة هشام عبد الله. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧. ٢٨٤ ص.

في هذا المؤلف يسلط إسرائيل شاحاك الضوء على بعض عورات السياسات الإسرائيلية في الداخل والخارج على حد سواء. فيشرع في تحليل ديناميات العملية السياسية في إسرائيل، من حيث هيمنة الجيش وجنرالاته على صناعة القرار الاستراتيجي واستئثارهم بهذا الدور بعيداً عن متناول الحكومة، ويقوم بفضح مساعي إسرائيل للتمدد والسيطرة على الشرق الأوسط وما وراءه، بما في ذلك تخريب عملية التسوية التي قد تضطر إسرائيل في إحدى مراحل تطورها لتقديم بعض التنازلات الاقليمية للعرب. كما يكشف المؤلف بعض خفايا البرنامج النووي الإسرائيلي وأبعاد سياسة التطهير العرقي وما تنم عنه من وجه عنصري لإسرائيل حيال القوميات الأخرى. وفي النهاية يربط شاحاك بين تلك العنصرية والايديولوجيا اليسارية التي يدينها بقوة.

(٣)

أماني قنديل. **العمل الأهلي والتغير الاجتماعي: منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨.

يتضمن هذا العمل ثلاث دراسات متخصصة في مجال المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، تتخذ إحداها عنوان «المرأة والعمل الأهلي ـ قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي لدور المرأة المصرية في سياق الجمعيات الأهلية»، وتسعى إلى الكشف عن التطور الاجتماعي والسياسي لدور المرأة المصرية في سياق الجمعيات الأهلية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى اليوم. وتفصل ثانيتها القول في «المنظمات الدفاعية في مصر» وهي منظمات الرأي والدفاع عن الحقوق والتأثير والتوعية، وتبين هذه الدراسة كيف أن هذا القطاع من المنظمات قد تنامى بصورة كبيرة منذ الثمانينيات وبخاصة مع تزايد قوة حركة حقوق الإنسان. أما الدراسة الثالثة فهي عبارة عن بحث ميداني عن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لجمعيات التنمية من خلال دراسة عينة من المشروعات التي تنفذها تلك الجمعيات وتقويم أثرها في نطاق بيئتها المحلية.

(٤)

سيد القمني. **إسرائيل.. التوراة.. التاريخ.. التضليل**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨. ٣١٥ ص.

يقوم هذا الكتاب بدراسة نقطة مفصلية فارقة في تاريخ المنطقة، هي لحظة التماس بين القبيلة الإسرائيلية ومصر القديمة، وذلك من خلال معالجة ثلاثية الأبعاد. البعد **الأول** يتمثل في عرض للتوراة لتوضيح كيف تم تأليفها؟ ومن قام بتحريرها؟ وبأي لغة؟ وبأي أدوات كتابية؟ ولأي أهداف؟ إلى آخر هذه الأسئلة التي يقوم الكتاب بالإجابة عنها ليعطي صورة بانورامية متكاملة عن كتاب اليهود المقدس. **والثاني** ينصرف إلى شرح معالجة التوراة دخول بني إسرائيل مصر وخروجهم منها، وهو يناقش هذه المعالجة التوراتية على محك معطيات علوم التاريخ القديم للكشف عن الوجه الأقرب لحقيقة الأحداث آنذاك. **والثالث** ينصب على تحليل تلك المقولة النظرية التي وضعها كتاب فليكوفسكي **عصور في فوضى** والتي تجعل القبيلة الإسرائيلية صاحبة التأثير الأهم في تاريخ المنطقة.

(٥)

محمد السماك. **مقدمة إلى الحوار الإسلامي ـ المسيحي**. بيروت: دار النفاش، ١٩٩٨.

يتعرض هذا الكتاب إلى المراحل المختلفة التي مر بها الحوار الإسلامي ـ المسيحي مع إيضاح ما اعترض هذا الحوار من عقبات. وفي هذا السياق يتكون الكتاب من فصول عدة تتناول عدداً من الموضوعات، منها تطور الحوار الإسلامي ـ المسيحي بدءاً من عهد الرسول (ص) وحتى العصر الحديث، ومنزلة السيد المسيح وأمه مريم العذراء في القرآن الكريم، والجوامع المشتركة بين الأديان السماوية والتأكيد عليها في القرآن تعبيراً عن أهمية التحاور بين معتنقيها عموماً، وبين أتباع الديانتين الإسلامية والمسيحية خصوصاً. ثم يتعرض الكتاب لبعض السلبيات التي تعتري العلاقات الإسلامية ـ المسيحية مجملاً إياها في سلبيتين رئيسيتين: **الأولى** مسيحية غربية، **والثانية** إسلامية عربية. ويتخذ الكاتب من النموذج اللبناني مختبراً لجهود الحوار موضع الاهتمام. ومن خلال هذا الجهد الإمبريقي للكتاب فإنه يتطرق إلى بعض أهم إشكاليات العمل الأهلي على مستوى المنطقة.

(٦)

محمد سليم العوا. **أزمة المؤسسة الدينية في مصر**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨.

يتناول هذا الكتاب الأزمة التي تعانيها المؤسسة الدينية المصرية بأجنحتها الثلاثة: مشيخة الأزهر، ودار الإفتاء، ووزارة الأوقاف. ويضع الكتاب تصوراً لمظاهر أزمة كل من المؤسسات الدينية الثلاث السابقة. فمن وجهة نظر الكاتب تتمثل أزمة الأزهر في بيروقراطية مشيخته الحالية التي تسلك سلوك موظفي الدولة، مما جعل الأزهر يتحول إلى جهة إدارية تابعة للحكومة، بدلاً من أن يكون هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى في الدولة. أما دار الإفتاء فيرى العوا أن أهم مظاهر أزمتها تتمثل في إصدارها فتاوى متعارضة تجاه القضية نفسها، وهي أزمة بدأت في ظل المشيخة السابقة ثم تواصلت من بعدها. وأخيراً يشير الكاتب إلى أن أزمة وزارة الأوقاف تتجلى في أمرين. أما **الأول** فهو السعي إلى إصدار قانون يقصر إلقاء الدروس والخطب الدينية على الموظفين في الوزارة أو الحاصلين على إذن منها. وأما **الثاني** فهو محاولة إصدار قرار بمنع بناء المساجد إلا بترخيص من الوزارة.

(٧)

محمد عمارة. **الإسلام والأمن الاجتماعي**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨. ١٤١ ص.

في مناقشته لعلاقة الإسلام بالأمن الاجتماعي، يبدأ المؤلف الإسلامي الكبير محمد عمارة بتعريف لفظتي «الأمن» و «الاجتماعي» كل على حدة، ثم يعمل على الربط بينهما وبين الإسلام. ففي تعريف لفظة الأمن يشير المؤلف إلى أنها تعني الاطمئنان لعدم وقوع مكروه في الحاضر والمستقبل، وفي تعريف لفظة الاجتماعي يذكر المؤلف أنه وصف لموقف معين تتبادل أطرافه التاثير والتاثر. وبحسب المؤلف، فإن الإسلام كدين للجماعة، كان لا بد من أن يكون الأمن فيه اجتماعياً بمعنى تجاوزه حدود الأمن الفردي. وبعد هذا الجهد التنظيري للمفاهيم، يناقش الكاتب حكم الأمن الاجتماعي في الإسلام وهل هو مجرد حق أم ضرورة؟ وينتهي إلى أنه فريضة إلهية وواجب شرعي لا يستقيم هدف استخلاف الله للإنسان على الأرض من دونه. وفي كل الاحوال، فإن الكاتب يشدد على أن الوطن يمثل وعاء الأمن الذي يتحقق فيه الأمن الاجتماعي سواء على الدين أو النفس أو المال.

(٨)

ناصيف نصار. **التفكير والهجرة: من التراث إلى النهضة العربية الثانية**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧.

انطلاقاً من إيمان المفكر اللبناني ناصيف نصار باهمية تحرير العقل باستخدام الفلسفة في التعامل مع موضوعات الفكر والإبداع كخطوة نحو النهوض بالواقع العربي، يعرض هذا الكتاب مجموعة قراءات للكاتب في الفكر الفلسفي العربي، حيث يقدم مراجعة للعقلانية الفلسفية في العصور الوسطى، متوقفاً عند فكر ابن رشد وناقضاً له في اكتفائه بالعقلانية دون إخضاع الحقائق الدينية للفلسفة، ثم يتناول بدايات الفلسفة في العصر الحديث وأهم روادها العرب مركزاً على كاتبين لبنانيين هما نعمت بانت وفرنسيس مراش، ناقداً إسهاماتهما في مجال تحرير العقل والتفكير. وينتهي بالوقوف أمام مقولات تقييد حرية الفكر في النظام السياسي الشمولي ولدى تيارات التعصب الديني، مناقشاً أفكار الأصوليين التراثيين وناقداً لها.

(٩)

نبيل ياسين. **التاريخ المحرم: قراءة**

تحليلية وقائعية في الفكر السياسي، العراق نموذجاً. لندن: مؤسسة الرافد، ١٩٩٨. ١٩٠ ص.

يتتبع هذا الكتاب تاريخ تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع العراقيين منذ عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٩١، فيناقش موقع الدولة من هذا التطور، ودور كل من الجيش والحزب، وتأثير الثقافة السياسية. ويفرد المؤلف مساحة واسعة لمناقشة قضية تقسيم العراق مؤكداً لامشروعيتها، ومشدداً على واقع التجانس الإثني بين أبناء الشعب العراقي. كما يهتم بالقدر نفسه بمناقشة قضية الديمقراطية، ومواقف التيارات القومية والماركسية في العراق إزاءها، ومدى تهدد مستقبلها (أي الديمقراطية) بفعل تنامي ظاهرة العنف السياسي. وهو يربط القضيتين ومناقشتهما معاً بالبيئتين الإقليمية والدولية للنظام العراقي.

(١٠)

وليد عبد الناصر. **إيران: دراسة عن الثورة والدولة.** القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧. ١٢٣ ص.

يعد هذا الكتاب حلقة في سلسلة الدراسات العلمية والموضوعية الرامية إلى فهم الثورة الإيرانية وانعكاساتها على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وعلى ضوء ذلك ينقسم الكتاب إلى خمسة فصول، يتحدث **أولها** عن دور علي شريعتي في تجديد الفكر الإسلامي من خلال نظريته عن التاريخ والحضارة ورؤيته لآليات التغيير الاجتماعي، كما يتطرق للتاثير الغربي في فكر شريعتي. ويبرز **ثانيها** دور عالم آخر من علماء الثورة الإيرانية هو آية الله الطلقاني. ويرصد **ثالثها** البذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية. ويحلل **رابعها** علاقة إيران بجماعات العنف السياسي في العالم الإسلامي. أما الفصل **الخامس** والأخير فيحاول استشراف المستقبل الإيراني بعد التوقف أمام بعض محطات التطور السياسي للجمهورية الإسلامية الأخيرة ودراسة دلالاتها.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Edward S. Herman and Robert W. McChesney. *The Global Media: The New Missionaries of Corporate Capitalism*. London; Washington, DC: Cassell, 1997. viii, 262 p.

إيماناً بأن التليفزيون يعد من أهم وسائل العولمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يثير المؤلفان قضية سيطرة قلة من القنوات التليفزيونية مثل CNN و MTV و BBC و STAR على الإعلام العالمي وتحكمها في تشكيل الرأي العام وتحديد وجهته، ويعرضان في سياق ذلك لاستراتيجيات هذه الشركات في التعامل مع شبكة الإنترنت وأنظمة الاتصال الرقمية. ومن بعد يبحث الكاتبان في آثار عملية العولمة وانتشار القيم الرأسمالية في مختلف دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ويتخذان من مناطق كندا والكاريبي والهند وبريطانيا نماذج لدراسة تأثير هذه الوسيلة الإعلامية بكل ما يرتبط بها من جدل حول تهديد الخصوصيات الذاتية، وحول الانتقادات الموجهة للمادة المبثوثة من خلالها.

(٢)

Eugene Linden. *The Future in Plain Sight: Nine Clues to the Coming Chaos*. New York: Simon and Schuster, 1998. 282 p.

يقوم هذا الكتاب بمحاولة استشراف مستقبل العالم في القرن المقبل، وذلك على ضوء مجموعة من المتغيرات التي يثمن المؤلف تأثيرها في تشكيل هذا المستقبل. وفي

هذا السياق يتم تقسيم الكتاب إلى قسمين أساسيين: يعد أولهما المتغيرات المشار إليها والتي يجملها في تسعة، من أهمها الانفجار السكاني، واضطراب النظام النقدي العالمي، والتغيرات المناخية، وانتشار أوبئة وأمراض جديدة، وتنامي الحركات الأصولية. أما القسم الثاني فإنه يضع مجموعة من المشاهد أو التصورات للعالم خلال الألفية الثالثة، ويعتمد على المتغيرات التسعة الواردة في القسم الأول ليرجح مشهد اتجاه العالم نحو عدم الاستقرار السياسي.

(٣)

Fareed Zakaria. *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998. x, 199 p.

يطرح هذا الكتاب سؤالاً مهماً هو: لماذا تقم الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع نفوذها الخارجي على مدار العقود الثلاثة التالية على انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، على رغم أنها (أي الولايات المتحدة) كانت تملك من القوة ما يؤهلها لممارسة دور خارجي قوي ومؤثر. ومن جانبه يرد المؤلف على هذا السؤال بقوله إن ضعف مشروعات التوسع الخارجي كان مرده الضعف الملازم للمؤسسات الأمريكية خلال الفترة بين عامي ١٨٦٥ و ١٨٨٩، في حين أنه يعتبر أن نجاح المشروعات نفسها في وقت لاحق ارتبط بصعود التيار القومي. بقول آخر، ينفي المؤلف ما يردده بعض المحللين من ارتباط التوسع الأمريكي بالتهديدات الخارجية، وهي المقولة التي يركز على تفنيدها في القسم الأخير من الكتاب.

(٤)

Gordon Conway. *The Doubly Green Revolution, Food for all in the 21st Century.* New York: Penguin Books, 1997. 335 p.

يعد هذا الكتاب بمثابة دعوة لتوفير التغذية الصحية السليمة لسكان العالم بحيث يتم خفض معدلات سوء التغذية إلى النصف بحلول عام ٢١٠٥. ويمثل تبني الكتاب هذه القضية استجابة لتوصيات مؤتمر الغذاء العالمي الذي انعقد في عام ١٩٩٦، واهتم بقضية الفقر التي يعد سوء التغذية واحداً من مؤشراتها. واتصالاً بهذا الهدف يتطرق كتاب كونواي للعقبات التي تعترض التوسع الزراعي في المناطق المعتدلة، وهو وإن قلل من فرص الضعفاء في الحصول على احتياجاتهم الغذائية في ظل المنافسة الشديدة وتراجع دور الدولة، إلا أنه يعتقد أن تطور الثقافة الزراعية يمكن أن يلعب دوراً تعويضياً لصالح تحقيق هدف التنمية الزراعية.

(٥)

Justin Vaisse. *Le Modèle américain.* Paris: Armand Colin, 1998. 96 p.

يستأنف هذا الكتاب الجدل التقليدي الدائر حول النموذج الأمريكي ومدى كونه النموذج الأمثل الذي يجب الاحتذاء به. ومن تلك الزاوية يبدأ الكتاب بالإشارة إلى ازدواجية النظرة العالمية للنموذج الأمريكي، من جهة بوصفه نموذجاً حضارياً جذاباً، ومن جهة أخرى باعتباره نموذجاً يثير الاشمئزاز والنفور. ويمكن فهم هذه النظرة المزدوجة في رأي الكاتب بالرجوع إلى ظروف الحرب الباردة، حيث إن سقوط النموذج السوفياتي في نهايتها يقترن بانعقاد الإجماع على فضائل النموذج الأمريكي. وعلى ضوء ذلك يعرض الكتاب موجات الهجرة المتتالية التي انتقلت من أوروبا إلى القارة الأمريكية والتي فرضت على تلك القارة ابتداع صيغة البوتقة التي أثبتت فاعليتها، وإن أخذت هذه الأخيرة في التلاشي مع نهاية القرن العشرين. ويدلل الكتاب على ذلك بتآكل حقوق الأجيال الحديثة من المهاجرين

انبهاراً بالحلم الأمريكي مقارنةً بالأجيال السابقة عليها.

(٦)

Ken Kollman. *Outside Lobbying: Public Opinion and Interest Group Strategies*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998. xiv, 215 p.

يثير هذا الكتاب استفهامين حول أسباب سعي قادة جماعات الضغط في واشنطن لتحريك الجماهير من أجل التأثير في قرارات الكونغرس الأمريكي، ودواعي اختيارهم لتوقيتات معينة لممارسة هذا التأثير. ويجيب الكاتب عن السؤالين السابقين بقوله إن هذه الأسباب كانت تكمن بداية في تحقيق أهداف داخلية لتلك الجماعات، وذلك قبل أن تنصب على تعبئة الرأي العام سواء مع إحدى القضايا المجتمعية أو ضدها. وقد توصل كولمان لرصد هذا التطور في أهداف جماعات الضغط الأمريكية بعد إجرائه سلسلة من المقابلات مع تسعين قائداً من قياداتها. ويدلل المؤلف على استخلاصه بالمقارنة بين نتائج التحليلات النظرية السابقة ودراسته الميدانية موضع العرض.

(٧)

Michael O'Hanlon and Carol Graham. *A Half Penny on the Federal Dollar: The Future of Development Aid*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1997. xiii, 102 p.

يناقش هذا الكتاب واحدة من أكثر القضايا حساسية وأهمية، ألا وهي قضية المعونة الأمريكية لمساعدة الدول «الصديقة». فيبدأ المؤلفان برصد التطور في حجم هذه المعونة وانخفاضها من اثني عشر مليار دولار إلى تسعة مليارات دولار فقط، ويقارنان النسبة التي أصبحت تمثلها تلك المعونات من الدخل القومي الأمريكي بمثيلتها من الدخل القومي لدول أخرى غنية كدول أوروبا الغربية واليابان. ثم يتبنى المؤلفان اقتراحاً مزدوجاً، في أحد شقيه، زيادة حجم المعونة الخارجية إجمالاً. وفي الشق الآخر، ربط نصيب كل دولة من تلك المعونة بمستوى أدائها الاقتصادي. وعلى الرغم من أن المؤلفين يقترحان معاملة تمييزية لدول العالم المختلفة، إلا أنهما يستبقان النقد الذي قد يوجه لاقتراحهما بالتحذير من المشاكل التي قد تترتب عليه.

(٨)

Nemat Shafik. *Economic Challenges Facing Middle Eastern and North African Countries: Alternative Futures*. London: Macmillan Press for the Economic Research Forum, 1998. 266 p.

يقوم هذا الكتاب بدراسة التحديات الاقتصادية الكبيرة التي سوف تواجه دول الشرق الأوسط عموماً، وشمال افريقيا خصوصاً، وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين. ويعتبر الكاتب أن أهم التحديات إنما تنبع من الأزمات التي تعانيها هذه الدول وهي على التوالي، الانفجار السكاني، وتزايد حجم البطالة، وجمود مستوى الدخول الحقيقية، وتدهور ظروف المنافسة، إلا أنه لا يعرب عن تشاؤم بخصوص المستقبل، فهو يرى أن هذه الدول أمامها فرصة كبيرة تتوفر لها من قبل من أجل التغلب على هذه الأزمات، مبعثها نمو التجارة العالمية وسهولة انتقال رؤوس الأموال والاتجاه نحو تكوين التكتلات الإقليمية بما تهيئه من احتمالات تكامل الموارد، كما يعرض للإمكانات التي تهيئها صيغ الشراكة الأوروبية المتوسطية.

(٩)

Nur Masalha. *A Land Without a People: Israel, Transfer and the Pales-*

tinians, 1949 - 96. London: Faber and Faber, 1997. 246 p.

يرصد هذا الكتاب مراحل تطور المشروع الاستيطاني الصهيوني من لحظة تاسيس دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ وحتى اليوم. ويعرض في غمار ذلك العديد من المبادرات الرسمية والشعبية التي ظهرت بصفة خاصة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ والتي ركزت على استحالة تعايش الشعبين اليهودي والعربي معاً، ويقرع أجراس الإنذار محذراً من مستقبل السياسات التوسعية الاستيطانية الإسرائيلية والتي تهدد الوجود العربي الفلسطيني بمزيد من التقليص على ضوء صعود اليمين المتطرف إلى السلطة.

(١٠)

Robert Anciaux. *Vers un nouvel ordre régional au Moyen-Orient.* Paris: L'Harmattan, 1997. 303 p.

يناقش هذا الكتاب موضوع التغير الذي طرأ على النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة وعلاقة ذلك باحتمالات التغير المماثل في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا يشرع الكتاب في شرح خصائص النظام العالمي في ظل القطبية الثنائية وما كانت تتمتع به الدول الصغيرة من حرية نسبية في الحركة والمناورة، ثم ينتقل إلى المرحلة التي انهار فيها المعسكر الاشتراكي وتفردت فيها من وجهة نظره الولايات المتحدة بالقيادة العالمية، الأمر الذي جرد دول الشرق الأوسط من هامش استقلالية الحركة الذي كان متاحاً لها، واستدعى الحاجة لإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط في اتجاه التاقلم مع مستجدات البيئة الدولية. ومن بعد يناقش الكتاب قضية العدو المشترك (أي الإسلام) في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويفندها على أساس أنه باستثناء الثورة الإسلامية الإيرانية التي بدت معادية لـ «النظام العالمي»، فإن مقولة «العدو المشترك» تبدو فاقدة كل دلالة لها. ويستطرد المؤلف مؤكداً مقولته على اساس أن العدو المشترك (اي العراق) في أزمة الخليج الثانية كان هو الطرف الذي عقد عليه الرهان من قبل لاحتواء الخطر الإيراني الأصولي. ثم يتعرض الكاتب بعد ذلك لمقولة أن إسرائيل تمثل خطراً على الدول العربية، فيربط ذلك بوصول تكتل الليكود إلى السلطة، اي يرده لتغير مؤقت في سياستها الخارجية، وبالتالي فإنه يعرب عن تفهمه للمواقف العربية (المؤقتة) تجاه إسرائيل من خلال تجميدها خطوات التطبيع □

تقرير عن:

ندوة «الوحدة العربية ضرورة حضارية»

بغداد، ٩ ـ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

مفيد الزيدي

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد.

عقدت هذه الندوة في القاعة الرئيسية في المجمع العلمي العراقي يومي ٩ ـ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بدعوة من دائرة العلوم الإنسانية في المجمع، ودارت فيها مناقشات وتعقيبات صريحة لدراسة أزمة الأمة العربية على مشارف القرن الجديد، ومحاولة تشخيص العلل، ووضع الحلول حول مسيرة العمل الوحدوي العربي خلال المرحلة المنصرمة من تكوين العرب المعاصر.

وقد شارك في الندوة نخبة من المفكرين والكتّاب الذين طرحوا آراءهم وأفكارهم في خلال جلستين صباحيتين قُدّمت فيهما خمس أوراق، ثم دارت حولها مناقشات حرة وقيمة.

ـ ١ ـ

ترأس الجلسة الأولى مسارع حسن الراوي، رئيس دائرة العلوم الإنسانية في المجمع الذي تحدث في البداية عن هموم القوميين العرب بشأن الوحدة العربية التي شغلت اهتماماتهم خلال العقود المنصرمة بعد الحرب العالمية الثانية، ورأى أن التجارب السابقة تتطلب من المفكرين والوحدويين وضع الإجراءات البديلة والفعلية لتحقيق الوحدة سواء على المدى القريب أو البعيد، وأن الانتظار الطويل على أساس الأمنيات غير المستندة إلى الواقع لم يعد ممكناً، وان العمل خير وسيلة لتحقيق الوحدة بدلاً من الكتابات الكثيرة التي طرحت الآمال عن الوحدة، ولا سيما أن الوحدة أصبحت المطلب الأساس لخلاص الأمة، والرغبة الملحة للجماهير على الرغم من محاولة الدولة القطرية عرقلة مثل هذا التوجه. وتساءل: هل ممكن جعل الوحدة ضرورة أمام الدولة القطرية؟

وأجاب نعم، ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وما هي آليات العمل؟ ورأى أن المطلوب من دعاة الوحدة العربية تغيير الاستراتيجيات، وذلك بتبني سياسة تطمئن القُطريين حكاماً أو مفكرين بأن التهديد لم يعد مقتصراً على جبهة واحدة في الأمة، بل أصبح يشمل الجميع سواء في الداخل أو من الخارج، وأن الحل في ضمان الأمن القومي العربي على قاعدة رصينة من التنمية، وإقناع هؤلاء بأن مصلحتهم في التضامن العربي، وطرح خطوات عملية لتحقيق الوحدة سواء بالعمل الثقافي، أو الاستثمار المالي، أو التنسيق الإعلامي أو غيرها.

ثم قَدّم قيس البدري، من الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، الورقة الثانية عن «استثمار المال العربي طريق للوحدة»، وعرض موضوعات عن تحرير رأس المال العربي، وحركة السلع، وواقع الاستثمارات العربية في الخارج، وفوائد الوحدة العربية على الاقتصاد العربي، وذلك لأن معوقات التكامل الاقتصادي العربي تمثل أبرز التحديات أمام الوحدة العربية. واستعرض البدري بالوقائع والإحصاءات حالة الاقتصاد العربي من خلال تردي معدلات نمو الدخل المحلي لقلة مصادر الدخل، واستمرار النمو السكاني الذي بلغ ٢,٧ بالمئة عام ١٩٩٧، في حين بلغ نصيب الفرد العربي أقل من ٢٠ بالمئة عن مستواه في الدول الصناعية والدول الناهضة في آسيا في عام ١٩٩٥، واستمرار اعتماد مصادر الدخل على قطاعات الإنتاج الأولية وهي الطاقة، وتدهور أسعارها في السوق العالمية، وقلة العوائد النفطية التي كانت قد بلغت ٢٩٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ ثم تراجعت إلى ٧٢ مليار دولار عام ١٩٩٥، مما أحدث تفاوتاً كبيراً بين دخل الفرد العربي والدول الصناعية والناهضة في آسيا، بل إن التفاوت حصل في الوطن العربي ذاته، إذ بلغ دخل الفرد السوداني ١,٦ بالمئة من دخل الفرد الإماراتي عام ١٩٩٦، فالأول يبلغ ٢٩٦ دولاراً، والثاني يبلغ ١٥,٤٨٢ دولاراً. وطالب البدري بتأمل واضعي السياسة العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي كشرط أساسي لتحقيق الوحدة العربية.

وتحدث عن مسألة الأرصدة العربية المستثمرة في الخارج التي نُقلت بشكل كبير إلى الولايات المتحدة وأوروبا في ظل الفوائض النفطية بعد عام ١٩٧٤، ثم ظهرت دعوات من المفكرين العرب في الثمانينيات لتوظيف هذه الاستثمارات في الوطن العربي، ولكنها اصطدمت بسياسة الدولة القطرية، ولم تسهم بشكل كبير في مصلحة الاقتصاد العربي، ولا سيما أن حجم الفوائض النقدية في خمسة أقطار خليجية وليبيا بلغت ١٥٣ ملياراً للأعوام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، ثم ازدادت إلى ١٩١ ملياراً للأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، أما إجمالي الفوائض فشهد بالسالب عجزاً قدره ٨,٥ مليار للأعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠، ثم وصل إلى ٦٣ ملياراً للأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٦، فأعلى مستوى للفائض بلغ عام ١٩٨٢ نحو ٣٤٥ ملياراً، ثم تراجع عام ١٩٩٦ إلى ٢٧٣ مليار دولار.

ثم طرح البدري وضع استراتيجيات فاعلة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وضرورة تحسين المناخ الاستثماري العربي، وإقامة السوق الاقتصادية العربية، وسوق مالية، وتشجيع المواطن العربي للاستثمار في الوطن العربي، وتنشيط مساهمة صناديق التنمية العربية، واقترح إقامة مُجمع موحد لإدارة الاحتياطيات المالية العربية، وإقامة مؤسسة عربية للمستثمرين العرب، وإيجاد معيار كمي لحركة السلع ورأس المال والأيدي العاملة العربية، وعدم الاعتماد بشكل كلي على موارد الطاقة. وأكد البدري أخيراً أن التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية سيحقق فوائد كثيرة للعرب على طريق تحقيق الوحدة العربية، وأن تكون السنوات القليلة القادمة للعمل من أجل الاندماج الاقتصادي، ووحدة اقتصادية عربية.

ـ ٢ ـ

أما الورقة الثانية فقدّم فيها اسماعيل عبيد حمادي من مجلس التخطيط موضوع «الاشتراكية طريق للوحدة»، وأكد أن موضوع الاشتراكية أصبح حرجاً، وليس من السهل الخوض فيه، والدفاع عنه في وقت أخذت الاشتراكية تتلاشى على حيز الواقع في الكثير من البلدان التي آمنت بها،

وسعت إلى تطبيقها، وفي وقت شهدت أمم أخرى التوحد على أسس اقتصادية وسياسية مثل تجربة السوق الأوروبية المشتركة، والوحدة الأوروبية، في حين أن الوطن العربي أمة واحدة، لغةً وتاريخاً ومصيراً وحضارةً، ولكنه لا يزال مجزأ، مما يدعو للأسف. ورأى حمادي أن الوحدة سبيل إلى الاشتراكية، وأشار إلى أن إزالة الحواجز والقيود عن حرية انتقال السلع والبضائع، ورؤوس الأموال، والأيدي العاملة، كلها تخدم مسيرة الاشتراكية، وتفيد الأمة العربية، وتحقق العمل الاقتصادي العربي الذي يُسهل تدفق السلع والخدمات، ورؤوس الأموال، ويزيل التفاوت بين الأقطار العربية. وان أخطر ما يهدد النظام الاقتصادي العربي هو الانتماء العربي إلى تجمعات اقتصادية خارجية مثل الشراكة المتوسطية، والشرق أوسطية، لأنها تعمق القطرية بمرور الوقت، وتجزئ الأمة، وتعيق وحدتها، ولكنه توقف مشيراً إلى أن العمل الوحدوي لا يبني أساسه على الأمنيات والمشاعر، بل بالممكن من التقارب العربي حتى ولو على نطاق بلدين، ولنا عبرة في السوق الأوروبية المشتركة التي بدأت عام ١٩٥١ في اتحاد الصلب والحديد والفحم، ثم توسعت في الاتحاد الأوروبي، والسوق الأوروبية المشتركة، ولذلك رأى حمادي في نهاية ورقته أن البدء بالممكن والمنطقي خير من العيش على الأمنيات اللاواقعية.

ـ ٣ ـ

في اليوم التالي عُقدت الجلسة الثانية وترأسها منذر الشاوي عضو المجمع، وألقى فيها حسام الآلوسي رئيس قسم الفلسفة في كلية الآداب جامعة بغداد ورقته عن «القيم الاشتراكية ضرورة لبناء إنسان الوحدة» وتطرق إلى تطور الاشتراكية العالمية، وكيف أن البشرية حققت تقدماً ملموساً في مجال التطبيق والتنظير بالاشتراكية، ولكن مسألة الاستغلال في المجتمع الواحد لا زالت قائمة بين مجتمع وآخر، والزيادة في التفاوت الطبقي والاستغلال. ورأى الآلوسي أن الاشتراكية خطوة مهمة على طريق الوحدة، ولكن لا تنفع معها الأمنيات في سبيل تحقيقها، بل الدعوة إلى الحلول العملية بعد أن قيل وكتب الكثير. واقترح أن تبدأ عملية توعية شعبية بأهمية الاشتراكية من خلال الإعلام، وعقد الندوات والمؤتمرات الشعبية والرسمية لمحاولة الوصول عبر الحوار إلى صيغة واقعية للاشتراكية العربية التي ستعزز من دون شك من مجتمع الوحدة وقوته وتماسكه.

ثم أعقبه قحطان الناصري عميد كلية التربية للبنات بجامعة بغداد في ورقته عن «الإنسان العربي والوحدة» أشار فيها إلى تضاعف الأخطار الأجنبية على الأمة العربية التي أخذت تواجه تحديات الامبريالية والصهيونية والرجعية، وأكد الناصري ان ظروف نشأة البرجوازية في الغرب مغايرة عن الوطن العربي، ولذلك فإن مصالحها لم تحتكم إلى الأهداف القومية وفي مقدمتها الوحدة، وأن نشأة القوميات الأوروبية في أثناء التحول من النظم الاقطاعية إلى النظم الرأسمالية وهي تسير في طريق الوحدة الأوروبية منذ العصر الحديث. أما القومية العربية فهي حية وحقيقية مرتبطة بجذور تاريخية وثقافية ومصير مشترك، ولكنها تتميز بأنها تبرز وتختفي، تضمحل وتنمو بحسب الظروف المحلية، والمتكيفات الدولية. فالوحدة عمل خلاق ليس فكراً وقوانين فحسب، بل تحدٍ ووعي لتجاوز الواقع نحو المستقبل الأفضل، وهي بحاجة إلى تضحيات، ووضع أسس استراتيجية لبناء مجتمع الوحدة.

أما الورقة الأخيرة فقدّمها مازن اسماعيل الرمضاني، عضو المجمع العلمي

وعنوانها «الوحدة مدخل للقرن الواحد والعشرين» وطرح رأيه بأن النهوض الحضاري قوامه العمل، وانطلق من مقولة هيغل «العقل سيد العالم»، وان الحوار هو سبيل الوحدة، والاختلاف في الرأي فضيلة تدعو إلى الحوار الصريح والسلمي وباسلوب حضاري، وان التعامل مع القرن القادم يتطلب عقلية منفتحة وغير تقليدية، وتفكيراً سليماً، وليستفد العرب من العمل على إيقاع الزمن المتسارع لتحقيق قوتهم، ووحدتهم، دون الانعزال، والانغلاق على الذات، والبقاء خارج الفعل والإنجاز الحضاري، ولذلك يرى الرمضاني أن الوحدة العربية تصبح بإطار عقلاني واعٍ وحضاري لمصلحة العرب في مشارف القرن الجديد.

- ٤ -

وجرت بعد ذلك نقاشات وتعقيبات جريئة وصريحة من المشاركين، فاكد **ابراهيم خلف العبيدي** عضو المجمع العلمي ان الإسلام وحّد العرب على أساس المعتقد وليس القوة والسيف، اما تجربة محمد علي باشا فلم تكن وحدة بمفهوم عروبي بالأساس، بل سعي منه لإقامة دولة في شبه الجزيرة ومصر والبلقان والشام، وأكد العبيدي **ان أسلوب القوة لم يعد ممكناً لتحقيق الوحدة بل السبيل هو الحوار بشكل عقلاني وحضاري.**

وعقّب **منذر الشاوي** متسائلاً عن المسؤول عن إعاقة الوحدة؟ هل هو العامل الخارجي أم الداخلي؟ وما هو دور المثقف العربي؟ وأكد أن تجربة البرجوازية الأوروبية لا تقارن بمثيلتها في الوطن العربي، فالاولى قادت الثورة الفرنسية، وأسهمت في صراع المال والثقافة في أوروبا، ومعيار المال ليس الوحيد لتحديد شروطها ومقوماتها. ورأى الشاوي أن البدء يكون بالإنسان العربي، والتأمل في نظرية علي الوردي بالنسبة للمجتمع العربي، وان نصنع بانفسنا المستقبل، ولكن كيف، من خلال التكامل والاندماج، والإجراءات ليس على أساس التنظير والكتابات، بل العمل، وإعادة النظر في التجارب السابقة، وأن تكون لنا إرادة اختيار حرة لتحقيق ذلك.

اما نزار الحديثي عضو المجمع العلمي، فقال إن أوروبا التي تحولت إلى الديمقراطية والوحدة قد ورّطت العالم في حربين عالميتين إلى أن أدركت أن الوحدة أفضل من التناقضات والتجزئة، أما الوحدة العربية في ظل ضعف العرب صعبة التحقق على رغم مقوماتهم التاريخية واللغوية المشتركة، لأن عوامل الوحدة تحتاج إلى التحريك، فالمتغير الخارجي الآن قوي، والواقع العربي في الأساس مجزأ، فمن الضروري الحوار من أجل وعي جدي بالتحديات ووضع استراتيجيات التحريك نحو الوحدة.

وفي الختام اتفق الحاضرون على أن الوحدة ضرورة للعرب في القرن القادم في ظل التكتلات الدولية. ولا بد من حوار موسع بين المفكرين والمثقفين العرب وصانعي القرار للتأمل والحوار السلمي والصريح والحر للإجابة عن سؤال: ما العمل؟ وكيف السبيل لتحقيق فعلي للوحدة؟ □

تقرير عن:

مؤتمر «الدين والتعددية»،

جامعة برمنغهام ـ المملكة المتحدة، ٥ ـ ٨ تموز/يوليو ١٩٩٨

سعد الشلماني

مركز دراسات الشرق الأوسط،
جامعة درام ـ المملكة المتحدة.

ـ ١ ـ

عقد في جامعة برمنغهام البريطانية في الفترة من الخامس إلى الثامن من شهر تموز/يوليو الحالي المؤتمر السنوي للجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط (British Society for Middle Eastern Studies) تحت عنوان «الدين والتعددية» (Religion and Pluralism).

وفي البدء تجدر الإشارة إلى أن الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط والتي يشار إليها اختصاراً باسم (BRISMES) تأسست عام ١٩٧٣ لتحسين وتطوير الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، من الحقبة التقليدية إلى الأحداث المعاصرة، وهي مفتوحة العضوية للأساتذة والطلاب والباحثين والدبلوماسيين والصحفيين والمهتمين بمنطقة الشرق الأوسط بغض النظر عن جنسياتهم.

خلال الأيام الثلاثة الأولى للمؤتمر ألقي العديد من المحاضرات وعقد العديد من حلقات النقاش التي شملت عدداً كبيراً من القضايا السياسية والدينية والفلسفية واللغوية. ففي الجلسة العامة لليوم الأول، والتي كانت بعنوان «شمال افريقيا»، ألقيت أبحاث عن ليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا، حيث تولى الحديث عن ليبيا الخبير في شؤون الشرق الأوسط جورج جوفي من المعهد الملكي للعلاقات الدولية، وعن الجزائر مايكل ويلس الأستاذ في جامعة الاخوين، وعن المغرب سانت جون غولد من كلية الدراسات الشرقية والافريقية (SOAS)، بينما تولى الحديث عن موريتانيا د. ستون، وقد تخلفت لأسباب خاصة إيما مورفي الأستاذة في جامعة درم عن إلقاء بحثها عن تونس.

في حلقات النقاش التي دارت في اليوم نفسه تنوعت مواضيع أوراق العمل البحثية المقدمة من مواضيع مثل «الإسلام والتعددية» و«الدين، وحقوق الإنسان» إلى «الخليج» و«الثقافة في إيران». فكان عنوان إحدى هذه الأوراق البحثية «الإسلام وأوروبا، التعلم لقبول كل طرف للآخر» وعنوان ورقة أخرى «مفهوم حل النزاع في القانون الإسلامي»، كما قدم الباحث ديكلان سوليفان ورقة بعنوان «الإسلام، منهج بديل للحماية الدولية لحقوق الإنسان» وهي ملخص لأطروحة يعدها الباحث لنيل شهادة

الدكتوراه من جامعة درم. وبلغ إجمالي الأوراق البحثية المقدمة في اليوم الأول أربع عشرة ورقة عرضت من خلال أربع مجموعات عمل أو حلقات نقاشية.

في نهاية ذلك اليوم الحافل بالمناقشات العلمية، ألقى **محمود أيوب** الأستاذ في جامعة تمبل محاضرة بعنوان «التعددية في القرآن» حظيت بتقدير الحاضرين، وأعقبها نقاش موسع من الأساتذة المشاركين.

في **اليوم الثاني** للمؤتمر، عقدت في الفترة الصباحية خمس حلقات نقاش، كما ألقيت محاضرة عامة بعنوان «تنوع التعددية» ألقاها الأستاذ في جامعة اكسفورد **كيث وارد**. عناوين حلقات النقاش كانت على التوالي: «إمكانيات التعددية»، «مشاكل وتوترات»، «حلول للنزاعات»، «الشرق الأوسط الحديث»، و«التطورات في العالم العربي».

في الفترة المسائية، عقدت خمس حلقات نقاش: **الأولى** بعنوان «أسس الإسلام»، **والثانية** بعنوان «التعددية الإسلامية»، **والثالثة** بعنوان «دول الشرق الأوسط المنبوذة»، **والرابعة** بعنوان «المبادىء والمنفعية في السياسات الإسلامية» و «لقاءات عبر - ثقافية». بينما دارت الجلسة العامة حول موضوع «عمل المجلس البريطاني» (British Council) في ثلاث دول شرق أوسطية، حيث قدم **أنتوني لويس** ورقة عن العربية السعودية، وقدم **جون ماكنزي** ورقة عن تونس، بينما قدمت **آن ماماه توماس** ورقة بحثية عن عمل المجلس البريطاني في لبنان.

- ٢ -

كانت الحلقة النقاشية الخاصة بدول الشرق الأوسط المنبوذة من أهم هذه الحلقات وأكثرها تركيزاً على قضايا الشرق الأوسط المعاصرة، حيث تناولت موضوع الدول التي تعامل من قبل الغرب كدول خارجة عن القانون (منبوذة) وتفرض عليها أشكال متعددة من العقوبات الدولية كالحظر والحصار وتجميد الأموال... الخ. تحدث أولاً **تيم نبلوك** مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة درم عن الجوانب الإنسانية للحظر الدولي المفروض على العراق، بينما تولت **آمال العبيدي** الحديث عن آثار الحظر في ليبيا، وعبد السلام سيد أحمد عن الأثر المشترك للعقوبات الدولية الناتجة من اعتبار السودان دولة منبوذة، بالإضافة إلى الحرب الأهلية، في الوقت الذي تخلف فيه **انوشيرفان احتشامي** لأسباب خاصة عن إلقاء بحثه عن إيران. وكان عنوان الورقة التي قدمها ريموند هينيبوش المحاضر في جامعة سانت اندروا في اسكتلندا «سوريا، الإفلات من المنبوذية» (Syria, the Escape from Pariahhood)، حيث ناقش فيها العوامل التي ساعدت سوريا على التكيف مع النظام الدولي الجديد والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة والدول الغربية رغم بقائها على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

في اليوم الثالث، عقدت في الفترة الصباحية خمس حلقات نقاش: **الأولى** عن «تركيا»، **والثانية** عن «المسلمين في بريطانيا»، **والثالثة** عن «شخصيات دينية في الإسلام»، **والرابعة** عن «العلمانية والتعددية»، **والخامسة** عن «الفلسفة في الإسلام» قدم خلالها أكثر من خمس عشرة ورقة بحثية تراوحت من «تجربة الخصخصة في تركيا» إلى «حياة وإنجازات ابن المقري». وقد ألقى محاضرة الجلسة العامة **دوغلاس جونستون** من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، بعنوان «الدين وفن الدولة» (Religion and Statecraft)، تحدث فيها

عن منهاجية جديدة في حل النزاعات الدولية عن طريق التركيز على البعد الديني، كما تحدث بإسهاب عن الكتاب الصادر عن المركز والذي اعتمد تلك المنهاجية، وكان بعنوان: «الدين، البعد المفقود في فن الدبلوماسية» (Religion, The Missing Dimension of Statecraft)، فقد اكد المحاضر أن الدين كان متجاهلاً بشكل كبير كعامل في الشؤون الدولية، وأنه بالنظر للدور المهم الذي يلعبه الدين في كثير من النزاعات الدولية، فإنه لا بد من استعادة ذلك البعد المفقود لمكانه الصحيح في إدارة الدبلوماسية الدولية. ويرى جونستون - وهو بالإضافة لنشاطه الأكاديمي يعتبر من المساهمين في صنع السياسة الأمريكية - أن الدين يتداخل مع السياسة في ثقافة كثير من الشعوب والأمم في مختلف أنحاء العالم، وأن الطبيعة العلمانية جعلت السياسة الأمريكية تعجز عن إدراك هذا التداخل، وبالتالي عدم النجاح بمعالجة بعض النزاعات والأزمات الدولية.

وفي سؤال مباشر للمحاضر عما إذا كانت فرضية الكتاب تتناقض مع فرضية صموئيل هانتنغتون في صدام الحضارات، أجاب جونستون بالإيجاب، مؤكداً أن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن الذي يمثله والكتاب المذكور تحديداً لا يتفقان مع رؤية هانتنغتون في صدام الحضارات.

وفي الفترة المسائية قدمت أكثر من اثنتي عشرة ورقة بحثية في خمس حلقات نقاش، وكان من بين تلك الأوراق أوراق بالعناوين التالية: «الحرية الدينية حسب التصور الإسلامي»، و«التعددية الدينية، هل هي تحد للإسلام؟» و«إمكانيات التعددية في الإسلام»، بينما كان موضوع محاضرة الجلسة العامة «Religion and Cyberspace» تناول فيها المحاضران غاري بينت من جامعة ويلز، ومايك فريزر من جامعة اكسفورد، كيفية البحث عن قضايا تتعلق بالدين باستخدام تقنية المعلومات وشبكة الانترنت.

وفي نهاية اليوم الثالث كان المتحدث الرسمي في عشاء المؤتمر هو السير ماراك غولدينغ من كلية سانت انتوني في جامعة اكسفورد. وخصص اليوم الرابع لعقد الاجتماع السنوي لمجلس الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط.

وإجمالاً، فقد كان لهذا المؤتمر الذي بلغ عدد المشاركين فيه أكثر من مائة مشارك، وقدمت فيه أكثر من ثمانين ورقة بحثية، أهمية بالغة بالنسبة للمهتمين بدراسات الشرق الأوسط وقضاياه التاريخية والمعاصرة. وتبقى الملاحظة الأخيرة التي يجب الإشارة إليها، وهي ضعف المشاركة العربية في المؤتمر، إن لم يكن غيابها شبه الكامل □

موجز يوميات الوحدة العربية
تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٨(*)

إعداد: قسم التوثيق

في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ اختتم معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي بمقر المعهد في ابو ظبي دورة «الإدارة الإيرادات العامة» استمرت اسبوعين وشارك فيها ثلاثون موظفاً في وزارات المال والاقتصاد والتجارة والتخطيط في ١٧ بلداً عربياً. وقد تركزت الدورة على مفاهيم المالية العامة ومصادر الإيرادات وانواع الضرائب وتحليل آثارها الاقتصادية وتقدير حصيلتها (الخليج، الشارقة، ١/١٠/١٩٩٨).

ـ طالبت جامعة الدول العربية تركيا بانتهاج الحوار العقلاني المسؤول لحل الخلافات مع سوريا حفاظاً على العلاقات التركية ـ العربية (الأهرام، القاهرة، ٥/١٠/١٩٩٨).

ـ توقعت المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ان تتواصل أرباحها العام الجاري بعدما حققت أرباحاً العام الماضي وصلت قيمتها إلى نحو ٥٤,٦ مليون دولار. وأكدت المؤسسة أنها ستطلق قمر الاتصالات الجديد في موعده في شباط/فبراير المقبل (الحياة، لندن، ٥/١٠/١٩٩٨).

ـ اعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية ان ١٤ دولة عربية ابلغت منافذها الجمركية بإجراء التخفيض المتدرج للرسوم الجمركية بنسبة ١٠ بالمئة على وارداتها من السلع العربية وذلك تنفيذاً لخطوات البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الذي بدأ مع مطلع العام الجاري ويستمر عشر سنوات (الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، ١٩/١٠/١٩٩٨).

ـ اختتم اتحاد المهندسين العرب أعمال مؤتمره الـ ٢١ في بيروت بإصدار عدد من التوصيات، ابرزها: دعوة البلدان العربية إلى توطين رأس المال العربي بالاتجاه الإنتاجي وليس الاستهلاكي، واعتماد الخبرة الوطنية في كل المجالات التقنية تطوراً وتخطيطاً وتنفيذاً تأكيداً لدور المهندس العربي في عملية التنمية الشاملة التي بدونها لا يمكن مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة. وأكد المؤتمر أهمية إعادة تقويم مشاريع البنى التحتية في البلدان العربية على أساس أثرها التنموي، وطالب جامعة الدول العربية بإيجاد سوق عربية مشتركة للبرمجيات وإنشاء معهد عربي للمعلومات، كما أوصى الحكومات العربية برفع نسب الإنفاق على البحث العلمي (السفير، بيروت، ٢٩/١٠/١٩٩٨).

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع اطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، العلاقات العربية ـ العربية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

٢ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

ـ نفذ رجال المقاومة الإسلامية عملية في عمق منطقة الحزام الأمني المحتل في جنوب لبنان أدت إلى سقوط ٩ جنود إسرائيليين بين قتيل وجريح وإلى إحراق سيارتين عسكريتين (السفير، بيروت، ٦/ ١٠/١٩٩٨).

ـ احتفلت مصر وسوريا بالذكرى الـ ٢٥ لحرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ وأقيم بالمناسبة عرض عسكري في مصر هو الأول منذ عام ١٩٨١. وكان حسني مبارك، الرئيس المصري، افتتح أمس الأول في القاهرة الندوة الاستراتيجية التي نظمتها القوات المسلحة لمناسبة انتصارات اكتوبر وشدد على البعد القومي في حرب اكتوبر الذي تمثل بالخطة المصرية ـ السورية المشتركة لتنفيذ الهجوم وتوظيف سلاح النفط لخدمة الأهداف العربية (السفير، بيروت، ٧/ ١٠/١٩٩٨).

ـ قتلت مجندة إسرائيلية طعناً بالقرب من مستوطنة «تومير» بالضفة الغربية، فيما شهدت مدينة الخليل مواجهات دامية بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي أسفرت عن إصابة ٢٣ فلسطينياً بجروح (السفير، بيروت، ١٠/ ١٠/١٩٩٨). كذلك لقي مستوطن إسرائيلي مصرعه وأصيب آخر بجروح خطيرة بالقرب من القدس. واتهمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اثنين من الفلسطينيين بتنفيذ العملية (السفير، بيروت، ١٤/ ١٠/١٩٩٨). وقد تواصلت العمليات ضد الإسرائيليين وأعلن عن إصابة ٦٤ إسرائيلياً بينهم ٢٠ عسكرياً في هجوم على محطة للحافلات في بئر السبع (النهار، بيروت، ٢٠/١٠/١٩٩٨).

ـ اعلنت قطر انها رفضت مشاركة أخصائيين إسرائيليين في مؤتمر طبي مقرر انعقاده في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر المقبل لأسباب سياسية. وذكرت الأنباء أن وجود أطباء إسرائيليين في المؤتمر يمكن أن يتسبب بمشكلة مع الوفود العربية المشاركة (السفير، بيروت، ٢٢/١٠/١٩٩٨).

ـ اختتمت المحادثات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي اجراها ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، وبنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، في واي بلانتايشن بالقرب من واشنطن برعاية بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي، ومشاركة الملك حسين، العاهل الأردني، الذي يُعالج في الولايات المتحدة. وقد أسفرت المحادثات التي استمرت ثمانية أيام وتدخل الرئيس الأمريكي بكثافة فيها للحؤول دون فشلها، عن التوقيع على اتفاق عرف «بإعلان واي بلانتايشن». وينص الإعلان على إعادة السلطات الإسرائيلية ١٣ بالمئة من أراضي الضفة الغربية بعد ١٢ أسبوعاً من تاريخ توقيعه، منها ٣ بالمئة محميات طبيعية، في مقابل التزام خطي من السلطة الفلسطينية بفصل الخطوات الأمنية التي ستقوم بها السلطة الفلسطينية للحؤول دون قيام عمليات للمقاومة الفلسطينية ضد السلطات الإسرائيلية، وذلك بالتعاون مع الاستخبارات الأمريكية (سي. آي. إي) التي ستقوم بدور بارز في مراقبة تنفيذ السلطة الفلسطينية التزاماتها الأمنية التي طلبتها إسرائيل. ويتضمن «إعلان بلانتايشن» أيضاً نقل ١٤ بالمئة من الأراضي الخاضعة للفلسطينيين إدارياً إلى السيادة الفلسطينية كاملاً بعدما كانت بسيادة مشتركة مع الإسرائيليين، وكذلك تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وحذف ما يسيء إلى إسرائيل من بنوده، ووضع لائحة بالعدد الزائد من الشرطة الفلسطينية واعتقال «منفذي الاعتداءات على الإسرائيليين» ثم الإفراج عن ٧٥٠ من الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية وفتح معبرين بين الضفة الغربية وقطاع غزة والبدء بتشغيل مطار غزة وبناء الميناء فيها في غضون شهرين مع التزام السلطات الإسرائيلية انسحاباً ثالثاً من الأراضي الفلسطينية بما في ذلك الالتزام بفتح الممر الآمن بين الضفة وغزة. وقد وقع الإعلان الرئيس الأمريكي ونتنياهو وعرفات في حفل أقيم في البيت الأبيض. وألقى الرئيس الأمريكي كلمة اكد فيها سعيه لمساعدة الطرفين لاستكمال المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، محذراً من المعارضين للتسوية القائمة، فيما رأى نتنياهو في الإعلان خطوة مهمة لضم الشركاء الفلسطينيين إلى الجهود الإسرائيلية لتحقيق الأمن والأمان للإسرائيليين والسير نحو السلام الدائم. من جهته، أشاد عرفات بالإعلان واعتبره خطوة كبيرة نحو السلام، مؤكداً انه لن يعود إلى العنف والمواجهة. كذلك أشاد العاهل الأردني بالإعلان، كما رحب به كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وفرنسا ودول أخرى، في حين ندد به ممثلو الأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتطرفة وهددوا بفك ائتلافهم القائم مع نتنياهو وإسقاط حكومته، فيما حذرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والفعاليات الوطنية والإسلامية الفلسطينية من تركيز «إعلان واي بلانتايشن» على دفع السلطة الفلسطينية إلى الانجرار إلى مواجهات من شأنها خلق حالة من الحرب الأهلية على الساحة الفلسطينية. وأكدت هذه القوى الفلسطينية أنها ستواصل مقاومة الاحتلال لكنها لن تنجر إلى إباحة الدم الفلسطيني (النهار، بيروت، ٢٤/١٠/١٩٩٨).

- دشن هاني الملقي، وزير المياه الأردني، واريبل شارون، وزير الخارجية الإسرائيلي، مشروع بناء الجدار التحويلي في منطقة العدسية في شمال الأردن، لنقل ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً من نهر اليرموك إلى قناة الملك عبد الله وذلك في الذكرى السنوية الرابعة «لمعاهدة السلام» الإسرائيلية - الأردنية (النهار، بيروت، ٢٧/١٠/١٩٩٨).

- اعتبرت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية، أن اتفاق «واي بلانتايشن» لم ينل الترحيب الحماسي من قبل الأصدقاء العرب لواشنطن علماً أن الإدارة الأمريكية دعت الدول العربية الصديقة إلى إعلان استعدادها لتقديم كل ما يلزم من دعم مادي وعملي للاتفاق من خلال إعادة التركيز على التطبيع الاقتصادي والسياسي مع إسرائيل. ورأت أولبرايت أن الأصدقاء العرب يتجاهلون الدعوة الأمريكية. وجاء تصريح أولبرايت في وقت أثار بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، الشكوك حول تنفيذ «اتفاق واي بلانتايشن» بتأجيله عرض الاتفاق على مجلس الوزراء الإسرائيلي وتلميحه إلى إمكانية تجميد الاتفاق إذا أصرت الأحزاب اليمينية المتطرفة المعارضة للاتفاق إلى فك الائتلاف معه والسعي إلى تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية. في ضوء هذه المعطيات أكد الأمير عبد الله، ولي العهد السعودي، أنه شخصياً غير مطمئن تجاه ما تحقق في عملية السلام، وشكك في نوايا قادة إسرائيل السلمية (السفير، بيروت، ٢٨/١٠/١٩٩٨).

- قام شيخ العافية ولد محمد خونا، وزير الخارجية الموريتاني، بزيارة إلى إسرائيل سلم خلالها بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، رسالة من معاوية ولد أحمد الطايع، الرئيس الموريتاني، تتضمن التهنئة بتوقيع اتفاق «واي بلانتايشن» وتأكيد ودعم موريتانيا لعملية السلام في المنطقة. وقد اتخذ نتنياهو اللقاء مع الوزير الموريتاني مناسبة للإعلان عن رغبته بالانفتاح على البلدان العربية بعد التوصل مع السلطة الفلسطينية إلى اتفاق واي بلانتايشن (السفير، بيروت، ٢٩/١٠/١٩٩٨).

- فجر استشهادي فلسطيني سيارة ملغومة بالقرب من جيب عسكري إسرائيلي في منطقة مستوطنات «غوش قطيف»، مما أسفر عن مقتل جندي إسرائيلي وإصابة ستة آخرين بجروح. وقد سارعت السلطة الفلسطينية إلى إدانة العملية ووضعت الشيخ أحمد ياسين، المرشد الروحي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تحت الإقامة الجبرية في منزله في غزة واعتقلت العشرات من قيادات وعناصر حماس التي نفت إعلان مسؤوليتها عن العملية كما ادعت الإذاعة الإسرائيلية. واعتبر المراقبون أن وضع الشيخ ياسين تحت الإقامة الجبرية والحملة التي أعقبت العملية ضد عناصر حماس «أولى ثمار» الاتفاق الإسرائيلي - الأمريكي - الفلسطيني في واي بلانتايشن (السفير، بيروت، ٣٠/١٠/١٩٩٨). وقد اتصل ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، ببنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، مستنكراً العملية فيما اعتبر نتنياهو أن تحرك السلطة الفلسطينية باتجاه حماس خطوة في الطريق الصحيح. وأبدت الإدارة الأمريكية هذا الموقف خشية من أن يتعطل تنفيذ اتفاق واي بلانتايشن (النهار، بيروت، ٣٠/١٠/١٩٩٨).

- أعلن ناصر جودة، وزير الإعلام الأردني، أن الأردن سيشارك في مفاوضات الحل النهائي على المسار الفلسطيني بهدف الحفاظ على مصالحه في موضوعات مثل المستوطنات واللاجئين والنازحين والحدود «بخاصة القدس حيث للأردن دور ديني». من جهة أخرى، أجرى وفد اقتصادي أمريكي محادثات في عمان في إطار التحضير لمؤتمر اقتصادي يضم ممثلين عن الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية بين الأطراف الأربعة المعنية (السفير، بيروت، ٣٠/١٠/١٩٩٨).

٣ - العلاقات العربية - الدولية

- اختتم عبد الرحمن اليوسفي، رئيس الوزراء المغربي، زيارة لفرنسا أجرى خلالها محادثات مع جاك شيراك، الرئيس الفرنسي، وليونيل جوسبان، نظيره الفرنسي، حول تجديد الشراكة الاقتصادية والمالية ومساعدة المغرب في جدولة ديونها المستحقة لفرنسا. وقد أعلنت الحكومة الفرنسية أنها خصصت ٤,٢ مليار فرنك فرنسي (حوالى ٧٥٠ مليون دولار) من أجل تخفيف المديونية المغربية. ووقع الجانبان المغربي والفرنسي على ثلاثة اتفاقات لتزويد المناطق الريفية في المغرب بمياه الشرب وإيصال الكهرباء إلى القرى النائية (الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، ٣/١٠/١٩٩٨).

- أعلن جان لوي باتيه، قائد القوات البحرية الفرنسية في المحيط الهندي، عن صفقة بيع ثماني سفن حربية فرنسية للقوات البحرية الكويتية. وقال إن السفن ستصل إلى الكويت في كانون الثاني/يناير المقبل (الأنباء، الكويت، ٤/١٠/١٩٩٨).

- قضت هيئة التحكيم الدولية المكلفة نظر النزاع بين اليمن وأريتريا بأحقية اليمن في السيادة على جزيرتي حنيش الكبرى وحنيش الصغرى، وأعطت

اريتريا حق السيادة على عدد من الجزر الصغيرة في ارخبيل حنيش. ودعت الهيئة إلى تنفيذ حكمها خلال ٩٠ يوماً. وكان الخلاف اليمني ـ الاريتري حول جزر جنيش تحول إلى نزاع مسلح عام ١٩٩٥ واحتلت القوات الاريترية حنيش الكبرى آنذاك إلى أن تم الاتفاق بين البلدين على اللجوء إلى التحكيم الدولي في أيار/مايو عام ١٩٩٦ نتيجة وساطة فرنسية (السفير، بيروت، ١٠/١٠/١٩٩٨).

ـ أجرى طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، محادثات في باريس مع أوبير فيدرين، وزير الخارجية الفرنسي، حول الأزمة القائمة بين العراق ومفتشي الأمم المتحدة. وقد حث فيدرين عزيز على التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة قبل إجراء مراجعة شاملة لعملية نزع السلاح العراقي (السفير، بيروت، ١٠/١٠/١٩٩٨).

ـ أجرى وليم كوهين، وزير الدفاع الأمريكي، محادثات في المنامة مع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير البحرين، تناولت تعزيز العلاقات الثنائية والاقتراح الأمريكي الهادف إلى إنشاء شبكة صواريخ دفاعية في المنطقة والذي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تسويقه (أخبار الخليج، المنامة، ١١/١٠/١٩٩٨).

ـ نجحت الوساطتان المصرية والإيرانية التي قام بها حسني مبارك، الرئيس المصري، وكمال خرازي، وزير الخارجية الإيراني، بوصف مصر رئيسة للقمة العربية، وإيران رئيسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في إنهاء التوتر بين أنقرة ودمشق نتيجة التهديدات التي أطلقها المسؤولون الأتراك خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. وقد عقد اجتماع أمني في منطقة «أضنة» التركية تم خلاله التوقيع على اتفاق أمني بين سوريا وتركيا وقعه عن الجانب السوري حسن بدير حسن، مدير الاستخبارات السياسية، وعن الجانب التركي أوغور زيال، المسؤول في وزارة الخارجية التركية. ويسحب الاتفاق الأمني ورقة حزب العمال الكردستاني التركي من لعبة توتير العلاقات بين البلدين، إذ تؤكد سوريا بموجبه حرصها على عدم السماح لعناصر حزب العمال بالعمل داخل أراضيها أو عبرها في مقابل عدم سماح تركيا بانطلاق أي نشاط يهدد استقرار سوريا (السفير، بيروت، ٢٢/ ١٠/١٩٩٨). وقد أعربت تركيا عن رغبتها في فتح صفحة جديدة من التعاون مع سوريا، وقام بيطاش يالمان، القائد الأعلى للجيش الثاني التركي، بزيارة لدمشق، أجرى خلالها محادثات مع فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، الذي جدّد حرص دمشق على إقامة أفضل علاقات حسن الجوار والعمل على حل كل المشاكل القائمة بين البلدين. وكان المسؤولون الأتراك صعدوا تهديداتهم لسوريا خلال الأسابيع الثلاثة الماضية متهمين دمشق بدعم حزب العمال التركي فيما دعت دمشق منذ بداية التصعيد إلى الحوار لكون المستفيد الرئيسي من الأزمة وعدم الاستقرار ستكون إسرائيل (السفير، بيروت، ٢٩/ ١٠/١٩٩٨).

ـ أنهى الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، جولة دولية شملت الصين واليابان وكوريا الجنوبية وباكستان، أجرى خلالها مع قادة البلدان التي زارها محادثات حول سبل تطوير العلاقات الثنائية وزيادة التبادل التجاري والاستثمارات (القبس، الكويت، ٢٧/١٠/١٩٩٨).

ـ طرح فيليب غوردون، مدير الشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، تصوراً لدور أكبر لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط، دعا فيه إلى تشكيل قوة انتشار أمريكية ـ أوروبية مشتركة تكون جاهزة للعمل في الشرق الأوسط بخاصة في الخليج مع تنسيق للمواقف والسياسات إزاء المشكلات الإقليمية بما في ذلك العراق وإيران وعملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية (السفير، بيروت، ٢٨/١٠/ ١٩٩٨).

ـ وقع بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي، مشروع قانون يمنحه سلطة فرض عقوبات اقتصادية على أي دولة يجري اتهامها بالتعرض لأقلياتها الدينية وهو ما يمكن أن يتحول عند الحاجة، ذريعة لمعاقبة عدد من البلدان العربية (السفير، بيروت، ٢٩/١٠/ ١٩٩٨).

٤ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ استقبل عبد الرحمن اليوسفي، رئيس الوزراء المغربي، مهيوب المهيوبي، السفير الجزائري لدى المغرب، وبحث معه في العلاقات المغربية ـ الجزائرية وضرورة إنهاء إغلاق الحدود بين البلدين وإلغاء فرض التأشيرة بين البلدين كعلامة لبداية تحسن العلاقات (العلم، الرباط، ١/١٠/١٩٩٨).

ـ تم تخريج دفعة من الضباط السوريين في لبنان تابعوا دورة الأركان جنباً إلى جنب مع زملائهم اللبنانيين وذلك للمرة الأولى في تاريخ الجيش اللبناني. وكانت دفعات من العسكريين اللبنانيين تابعت دورات تدريبية في المعاهد العسكرية السورية في وقت سابق في إطار المساعدات التدريبية التي قدمها الجيش السوري للبنان. ويأتي هذا الاختلاط في التدريب بين الجيشين تعزيزاً لتبادل الخبرات والتعاون والتنسيق بين الجيشين في المجالات الأمنية

والعسكرية (السفير، بيروت، ٢/١٠/١٩٩٨).

- عقد مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، وعلي أصلان، رئيس هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة السورية، اجتماعا في دمشق مع وفد عسكري سعودي برئاسة تركي حديجان تركزت على سبل تعزيز التعاون بين الجيشين السوري والسعودي (القبس، الكويت، ١١/١٠/١٩٩٨).

- احتجت البحرين بشدة على قرار قطر إدراج منطقة الزبارة وجزر حوار المتنازع عليها بين البلدين ضمن الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي المركزي في قطر. وأعلنت وزارة الخارجية البحرينية أن الإجراء القطري يتناقض مع التصريحات القطرية الأخيرة الداعية إلى تنقية الأجواء مع البحرين (السفير، بيروت، ١٤/١٠/١٩٩٨).

- قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية قرضاً لمجلس الإنماء والإعمار اللبناني قيمته ٤٠ مليون دولار لتمويل إكمال مداخل بيروت الجنوبية. وسيسدد القرض على فترة ٢٠ سنة منها ٤ سنوات فترة إمهال بفائدة سنوية ٢,٥ بالمئة (النهار، بيروت، ٢٠/١٠/١٩٩٨).

٥ - المجتمع المدني العربي

- أوصى الملتقى التحضيري لمهرجان وجامعة شباب المغرب العربي الذي اختتم أعماله أمس الأول بالرباط بتأسيس مهرجان شبابي مغاربي يسمى شباب المغرب العربي من أجل جمع الفعاليات والجمعيات الشبابية في أقطار المغرب العربي وتعبئتها من أجل بناء المغرب العربي وكسر الجمود المعطل لمؤسسات اتحاد المغرب العربي (الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، ٢/١٠/١٩٩٨).

- اختتم اتحاد المحامين العرب أعمال دورته الثانية التي عقدت في مدينة طرابلس شمال لبنان خلال الفترة من ١٣ ولغاية ١٦ من الشهر الجاري تحت شعار «دعم لبنان في تنفيذ القرار ٤٢٥». وقد أوصى الاتحاد بضرورة تطبيق القرار ٤٢٥ القاضي بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان من دون قيد أو شرط وبضرورة مواصلة التنسيق بين لبنان وسوريا ودعم المقاومة في الجنوب اللبناني. وندد الاتحاد بالتهديدات التركية لسوريا، داعياً إلى حشد الطاقات لدعم دمشق في حال أصرت أنقرة على عدم قبولها الحوار لحل الخلافات التركية - السورية. وقد دعا الاتحاد إلى رفع الحصار عن الشعبين العراقي والليبي، ودان الهجوم الأمريكي الأخير على مصنع الشفاء للأدوية في السودان (السفير، بيروت، ١٧/١٠/١٩٩٨).

- نظمت «ندوة الساحل» في بيروت محاضرة حول أبعاد الأزمة التركية - السورية ألقاها فيها المحاضر رياض رعد بالمعالجة الواعية والهادئة للقيادة السورية للأزمة التي كانت تهدف أساساً إلى إبعاد سوريا عن ساحة صراعها الأساسي مع إسرائيل وإقحامها في مشكلات تركية داخلية مزمنة. وكان المنتدى القومي العربي في بيروت نظم لقاء تضامنياً مع سوريا في السابع من الشهر الجاري وأكد أن التهديدات التركية لا تخدم سوى المخطط الصهيوني الهادف إلى النيل من سوريا والمنطقة بأكملها (السفير، بيروت، ٣٠/١٠/١٩٩٨).

٦ - شؤون قطرية

عمان

- شكل فايز الطراونة، رئيس الوزراء الأردني، لجنة وزارية برئاسته لإجراء حوار مع الفعاليات السياسية والنقابية والشعبية والاقتصادية في الأردن بهدف التوصل إلى اتفاقات حول معظم الشؤون الأردنية الداخلية (السفير، بيروت، ١/١٠/١٩٩٨).

القاهرة

- أكد حسني مبارك، الرئيس المصري، أن المشروعات الكبرى في مصر أخذت وقتاً طويلاً من الدراسة قبل البدء بتنفيذها وسيتم تنفيذها كحضارة جديدة للقرن الجديد. وأعلن أن مصر خسرت نحو ٨٠٠ مليون دولار نتيجة تراجع أسعار النفط ونحو ٧٠٠ مليون دولار نتيجة تراجع القطاع السياحي لكنها واصلت تسديد أعباء ديونها الخارجية التي تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار من دون المساس بالخدمات المقدمة للمواطن أو اللجوء إلى فرض الضرائب (الأهرام، القاهرة، ١/١٠/١٩٩٨).

- أعلن أحمد العماوي، وزير القوى العاملة والهجرة المصري، أن قوة العمل في مصر وصلت في آذار/مارس الماضي إلى نحو ١٧ مليوناً و٧٠٠ ألف منها ١٦ مليوناً و٦٠٠ ألف مشتغل بنسبة بطالة تبلغ ٨,٢ بالمئة. وتحدث العماوي عن وجود ٤٠ ألف فرصة عمل جديدة هذا العام (الأهرام، القاهرة، ٦/١٠/١٩٩٨).

الكويت

- افتتح الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير الكويت، مشروع واجهة الشرق البحرية وهو من المشاريع العمرانية المتميزة على ساحل مدينة الكويت قام بإنجازه القطاع الخاص (الراي العام، الكويت، ١/١٠/١٩٩٨).

- وافق مجلس الوزراء الكويتي على مشروع قانون إنشاء الجامعات الخاصة في الكويت (القبس، الكويت، ١٩/١٠/١٩٩٨).

الجزائر

- تواصل العنف في الجزائر وأعلن عن مقتل ٤ جنود و١٨ مسلحاً في هجوم على مخبأ للمسلحين في ولاية سعيدة في جنوب غرب الجزائر (النهار، بيروت، ١/١٠/١٩٩٨). كما لقي شخصان مصرعهما وأصيب أكثر من ٤٦ آخرين بجروح في انفجار قنبلة في إحدى أسواق العاصمة الجزائرية (الأهرام، القاهرة، ٦/١٠/١٩٩٨).

- احتجبت أكثرية الصحف الجزائرية عن الصدور احتجاجاً على رفض شركات المطابع الحكومية طبع ٤ صحف بعدما أمهلتها ٤٨ ساعة لتسديد مستحقاتها وسط صراع بين مراكز القوى وأطراف السلطة. وكانت هذه الصحف وجهت انتقادات إلى محمد بتشين، مستشار الرئيس الجزائري، وإلى محمد آدمي، وزير العدل الجزائري، الذي قدم استقالته بعد اتهامه بالفساد (السفير، بيروت، ١٩/١٠/١٩٩٨). وقد قدم بتشين استقالته في خطوة تعكس الأزمة التي تواجهها السلطة السياسية في الجزائر فيما دعت أحزاب المعارضة والمنظمات الأهلية والنسائية إلى التضامن مع الصحف المحتجبة (السفير، بيروت، ٢٩/١٠/١٩٩٨).

بغداد

- طالب محمد سعيد الصحاف، وزير الخارجية العراقي، مجلس الأمن بمراجعة شاملة لما أنجزه العراق في مجال نزع الأسلحة ووضع برنامج زمني لرفع العقوبات عن العراق للتمكن من إعادة التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة (السفير، بيروت، ١/١٠/١٩٩٨). كما وجهت الحكومة العراقية رسالة إلى كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، طالبت فيها بفتح تحقيق حول العلاقات بين لجنة الأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية (يونسكوم) وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية (أخبار الخليج، المنامة، ٣/١٠/١٩٩٨). كذلك أكدت بغداد أنها قدمت كل ملفاتها المتعلقة بأسلحتها الكيميائية وهي ترفض الرد على استفسارات ريتشارد باتلر، رئيس يونسكوم، الذي يحاول المماطلة وصرف الأنظار عن الأدلة التي تظهر أن العراق لم يزود صواريخه بغاز الأعصاب قبل حرب الخليج عام ١٩٩١ (السفير، بيروت، ٣٠/١٠/١٩٩٨).

الرباط

- قرر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب تسوية ملف المعتقلين السياسيين والمفقودين بشكل نهائي (الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، ٣/١٠/١٩٩٨). وقد أكد الملك الحسن الثاني، العاهل المغربي، عزمه تحريك آليات طي ملف حقوق الإنسان نهائياً في المغرب (العلم، الرباط، ١١/١٠/١٩٩٨).

- قرر مجلس الأمن الدولي تمديد فترة البعثة الدولية في الصحراء الغربية المكلفة التحضير للاستفتاء، كما أوصى كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بتأجيل الاستفتاء الذي كان مقرراً نهاية السنة الجارية إلى كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل (النهار، بيروت، ٣١/١٠/١٩٩٨).

المنامة

- قررت وزارة التربية والتعليم في البحرين إدخال الانترنت إلى جميع المدارس الثانوية وتدريس الحاسوب كمادة أساسية بدلاً من كونها مادة اختيارية حالياً (أخبار الخليج، المنامة، ٤/١٠/١٩٩٨).

أبو ظبي

- أفاد مصرف الإمارات الصناعي أن صادرات غاز الإمارات العربية المتحدة باتت تشكل ١٠ بالمئة من عائدات الإمارات التي باتت في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث الاحتياطي من الغاز وذلك بعد روسيا وإيران وقطر. ويبلغ احتياطي الإمارات المؤكد نحو ٢٠٥ تريليونات قدم مكعب (الخليج، الشارقة، ٥/١٠/١٩٩٨).

صنعاء

- قررت الحكومة اليمنية تنفيذ إجراءات لوقف التوظيف والعلاوات والترقيات في القطاع الحكومي في إطار سياسة ترشيد الإنفاق بعد تراجع أسعار النفط (الحياة، لندن، ١١/١٠/١٩٩٨).

بيروت

- انتخب العماد أميل لحود، قائد الجيش اللبناني، رئيساً للجمهورية بأغلبية ساحقة وذلك بعد أن أقر مجلس النواب اللبناني في الرابع عشر من الشهر الجاري مشروع قانون تعديل المادة ٤٩ من الدستور وتم التوافق على ترشيحه لما يتمتع به من تأييد أظهرته استطلاعات الرأي. وأعلن لحود أن صلاح الأمور يبدأ من رأسها، مؤكداً أهمية مواصلة بناء الدولة العادلة التي يحكمها القانون وتديرها المؤسسات. كما أكد الرئيس المنتخب أن همه الدائم سيكون في التوصل إلى سلام عادل ومتلازم مع

الشقيقة سوريا بعيداً عن الحلول المنفردة والجزئية. وقد وجه تحية إلى المقاومين والصامدين في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي وإلى الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن الحق والكرامة (السفير، بيروت، ١٦/١٠/١٩٩٨).

- أقر مجلس النواب اللبناني مشروع سلسلة الرتب والرواتب بعد التوصل إلى صيغة توافقية مع الحكومة. وتبلغ كلفة السلسلة حوالى ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية (النهار، بيروت، ٢٩/١٠/١٩٩٨).

الخرطوم

- أقر البرلمان السوداني مشروع قانون تنظيم الأحزاب السياسية الذي يسمح بعودة التنظيمات السياسية إلى العمل (الحياة، لندن، ٢٧/١٠/١٩٩٨).

دمشق

- أكد بشارة كبارة، حاكم مصرف سوريا المركزي، أن عملية توحيد سعر الصرف إزاء العملات الأجنبية في سوريا اقتربت من نهايتها (السفير، بيروت، ٢٨/١٠/١٩٩٨).

- أعلن في دمشق عن إقفال باب الترشيح للانتخابات التشريعية المقررة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وقد بلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس الشعب ٧٣٦٤ مرشحاً سيتم انتخاب ٢٥٠ منهم (النهار، بيروت، ٣٠/١٠/١٩٩٨).

طرابلس

- نددت ليبيا بقرار مجلس الأمن الصادر أمس الأول والذي يقضي بتمديد العقوبات المفروضة عليها أربعة أشهر أخرى، في وقت أرسلت الحكومة الليبية وفداً إلى الأمم المتحدة للبحث في إجراءات تسليم الليبيين المشتبه فيهما في قضية لوكربي وضمان سلامتهما للمثول أمام القضاء في هولندا (النهار، بيروت، ٣٠/١٠/١٩٩٨).

مقديشو

- قتل ٦ أشخاص وأصيب أكثر من ١٤ آخرين بجروح في اشتباكات قبلية نتيجة التنافس على السيطرة على مرفأ كيسمايو ثانية مدن الصومال (النهار، بيروت، ٣١/١٠/١٩٩٨).

صدر حديثاً

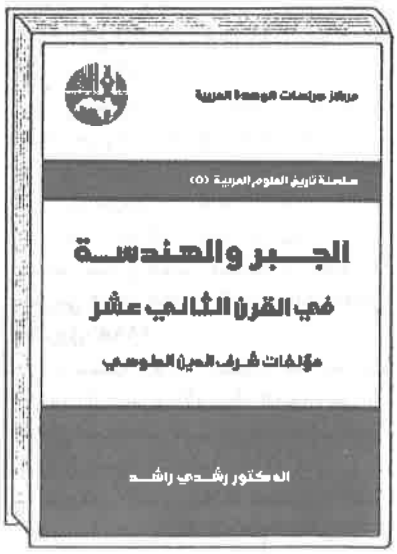

الجبر والهندسة في القرن الثاني عشر
مؤلفات شرف الدين الطوسي
(سلسلة تاريخ العلوم العربية؛ ٥)

الدكتور رشدي راشد

في هذا الكتاب يحقق المؤلف ما وصل إلى عصرنا من الأعمال الرياضية لشرف الدين الطوسي، ويشرحها باللغة الرياضية المفهومة حالياً ويعلق عليها تفصيلاً. ويتناول الكتاب جميع جوانب رسالة الطوسي، وهو بمثابة دليل يساعد القارئ على تكوين فكرة شاملة عن النص، وتلخيص لعمل الطوسي ووضعه في إطاره ذي البعدين التاريخي والرياضي.

إن الأهمية العلمية لهذا العمل تكمن في شموليته، فالمسألة جبرية في الأساس، على أنها قادت إلى اتجاهات عريضة ثلاثة تمثلت في الهندسة التحليلية والتحليل الرياضي والحساب العددي مما يضع الطوسي في المكان الذي يستحقه بين كبار الأسماء الرياضية عبر التاريخ.

٧١٨ صفحة

الثمن: ١٩ دولاراً

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ ـ ابراهيم، باقر. **صفحات من النضال (على طريق التصحيح والتجديد والوحدة)**. بيروت: توزيع دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٧. ١٤٤ ص.

٢ ـ تويني، غسان. **١٩٨٢ عام الاجتياح: لبنان والقدس والجولان في مجلس الأمن ـ القرار ٥٠٨ والقرار ٥٠٩**. حقّقه وقدّم له فارس ساسين. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨. ٤٨٠ ص. (من محفوظات غسان تويني)

٣ ـ حافظ، صلاح الدين. **تهافت السلام: المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨.

٤ ـ دياب، محمد زهير (محرّر). **ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط: البحث عن ارضية مشتركة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨.

٥ ـ الرشيدي، أحمد. **نظام تسوية المنازعات العربية ـ العربية: الواقع الراهن وإمكانات التطوير**. القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧. (قضايا استراتيجية؛ العدد ١١)

٦ ـ سالم، صلاح. **تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

انظر ايضاً: ٦٢، ٧١

دوريات

٧ ـ ابو عامود، محمد سعد. «الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ١٣٠ ـ ١٤٠.

٨ ـ إمام، محمد ابراهيم. «تعقيدات قرار تطوير الهجوم على الجبهة المصرية في حرب اكتوبر ١٩٧٣.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٧٤ ـ ٧٨.

٩ ـ بكر، حسن. «الإمكانات المصرية في التأثير على عملية صنع القرار الأمريكي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ١١٦ ـ ١٢٩.

١٠ ـ حسين، زكريا. «مفهوم المفاجأة في حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٥٣ ـ ٥٧.

١١ ـ حسين، فتحي علي. «رفع مستوى التمثيل الفلسطيني ومستقبل الدولة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ١٩٤ ـ ١٩٧.

١٢ ـ خربوش، محمد صفي الدين. «نحو مشروع قومي عربي لحفظ الأمن في البحر الأحمر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ٤٦ ـ ٦٤.

١٢ ـ الدسوقي، أبو بكر. «الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

١٤ ـ الدويك، عبد الغفار. «تاريخ الحرب: تحليل مقارن للمذكرات المصرية الإسرائيلية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد١٣٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٨. ص ٩٦ ـ ١٠٢.

١٥ ـ راضي، أشرف. «الإدارة الأمريكية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ [ملاحظات أولية].» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٨٧ ـ ٩٥.

١٦ ـ الرشدان، عبد الفتاح. «جامعة الدول العربية بعد أكثر من نصف قرن على قيامها: نظرة تحليلية ورؤية مستقبلية.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٧ ـ ٣١.

١٧ ـ زهرة، عطا محمد حسن. «الخلافات العربية: السمات، العوامل المؤثرة، المستقبل.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٤٧ ـ ٦٩.

١٨ ـ سالم، علاء. «المحدد الإسرائيلي في الحوار الاستراتيجي المصري ـ الأمريكي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٨. ص ١٧٣ ـ ١٧٧.

١٩ ـ سعيد، عبد المنعم. «لماذا الحوار الاستراتيجي المصري الأمريكي؟» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ١١٣ ـ ١١٥.

٢٠ ـ سعيد، محمد قدري. «أمن الشرق الأوسط في الحوار المصري الأمريكي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ١٤١ ـ ١٤٦.

٢١ ـ سويلم، حسام. «ثغرة الدفرسوار.. الأسباب والنتائج.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٧٩ ـ ٨٢.

٢٢ ـ شذر، حسين طعمة. «موقف العرب من مشاريع الدفاع الغربية في منطقة الشرق الأوسط (١٩٥٠ ـ ١٩٥٤).» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٩٧ ـ ١١٢.

٢٣ ـ شلبي، السيد أمين. «الحوار المصري الأمريكي: الفرص والقيود.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ١٤٧ ـ ١٥٠.

٢٤ ـ الظاهر، حسن محمد. «التحديات التي تواجه الأمة العربية: دراسة تحليلية.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٣٢ ـ ٤٦.

٢٥ ـ عبد الحليم، أحمد. «أكتوبر ١٩٧٣: مفاهيم النصر والهزيمة في الحرب.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ١٠٣ ـ ١٠٦.

٢٦ ـ عبد السلام، محمد. «التهديدات النووية وحرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٨٣ ـ ٨٦.

٢٧ ـ العبيدي، ابراهيم خلف. «التيارات السياسية في الخليج العربي.» **مجلة المجمع العلمي (بغداد):** المجلد ٤٥، الجزء ٢، ١٩٩٨. ص ٥ ـ ٤٧.

٢٨ ـ عيسى، حسام. «مصر... إلى أين؟» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨. ص ٣١ ـ ٤٥.

٢٩ ـ القرعي، أحمد يوسف. «ملحمة تحرير أكتوبر في الفكر السياسي العربي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ١٨٦ ـ ١٨٩.

٣٠ ـ الكيلاني، هيثم. «تطور العمليات العسكرية في الجولان.. حرب ١٩٧٣.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٦٢ ـ ٧٣.

٣١ ـ المجذوب، طه. «أكتوبر: علاقات الحرب والسلام في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ١٠٧ ـ ١١٠.

٣٢ ـ محمود، أحمد ابراهيم. «حرب أكتوبر في الفكر الاستراتيجي العالمي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٥٨ ـ ٦١.

٣٣ ـ معوض، جلال عبد الله. «التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ٦ ـ ٣٠.

انظر ايضاً: ٥٦، ٦٣

مراجعة كتب

٣٤ ـ جلال، محمد نعمان. «مستقبل الأمن العربي.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٢١٩ ـ ٢٢١. (ابراهيم عبد الغني شحاتة)

٣٥ ـ دياب، محمد زهير (محرّر). «ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط: البحث عن أرضية مشتركة.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨. (م. ع.)

٣٦ ـ سالم، صلاح. «تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠. (أحمد منيس)

٣٧ ـ سعودي، هالة (محرّر). «الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٢٣٢ ـ ٢٣٦. (عبد العزيز شحادة المنصور)

٣٨ ـ عبد الله، ثناء فؤاد. «آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٢١٠ ـ ٢١٤. (طارق الفندور)

٣٩ ـ عبد المجيد، وحيد. «كامب ديفيد بعد عشرين عاماً في مذكرات ابراهيم كامل وبطرس غالي وموشي ديان وايزمان وكارتر.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧. (اسامة عرابي)

٤٠ ـ نور الدين، محمد. «تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ١٣٢ ـ ١٣٨. (هيثم الكيلاني)

٤١ ـ Beinin, Joel and Joe Stork (eds.). «Political Islam: Essays from Middle East Report.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ١٤٦ ـ ١٥٠. (سيف عبد الفتاح)

٤٢ ـ Ehteshami, Anoushiravan and Raymond A. Hinnebusch. «Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٧٩ ـ ٢٨١. (باهر شوقي)

انظر ايضاً: ٦٠

اقتصاد

كتب

٤٣ ـ منصور، محمد ابراهيم (محرّر). **السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي.** أسيوط: جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨.

دوريات

٤٤ ـ الحلفي، عبد الجبار عبود. «أثر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الدول العربية.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ١٥٨ ـ ١٧٢.

٤٥ ـ خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. «الوطن العربي وتحديات مؤتمر مالطا: دراسة تحليلية مقارنة لمشروع دول الاتحاد الأوروبي.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ١٧٣ ـ ١٨٦.

٤٦ ـ الطرابلسي، عبد القادر. «أزمة المياه العربية بين تحديات الداخل وأخطار الخارج.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ١٤٧ ـ ١٥٧.

٤٧ ـ اليوسف، يوسف خليفة. «الحواجز غير الجمركية وأثرها في التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ٦٥ ـ ٨٠.

مراجعة كتب

٤٨ ـ البستاني، باسل. «تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٢٢٢ ـ ٢٢٦. (مفيد الزيدي)

٤٩ ـ جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. «التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٢٠١ ـ ٢٠٥. (عبد المعطي محمد عساف)

٥٠ ـ زحلان، انطوان (محرّر). «إعادة إعمار فلسطين: القضايا ـ الخيارات ـ السياسات ـ الاستراتيجيات: بحوث وتوصيات مؤتمر «الإعمار الريفي والحضري لدولة فلسطين» الذي نظمه المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ١٤٢ ـ ١٤٥. (محجوب عمر)

٥١ ـ الفارس، عبد الرزاق. «الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٣٠٠ ـ ٣٠١. (إسلام عفيفي)

٥٢ ـ منصور، محمد ابراهيم (محرّر). «السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩. (عثمان الجوهري)

٥٣ ـ النقيب، فضل. «الاقتصاد الفلسطيني في الضفة

والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩. (نبيل السهلي)

اجتماع

دوريات

٥٤ ـ الحسن، إحسان محمد. «السياسة الاجتماعية: مستلزماتها ومهامها في الدول العربية.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٧٧ ـ ٨٥.

٥٥ ـ الحوات، علي. «التنشئة الاجتماعية بين خصوصية الثقافة وعالميتها: رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين.» **فكر ونقد:** السنة ٢، العدد ١٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٦٥ ـ ٧٣.

٥٦ ـ دياب، عز الدين. «مقاربة تطبيقية لمجتمع الوحدة العربية.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٧٠ ـ ٧٦.

٥٧ ـ الذوادي، محمود. «تقرير عن: المؤتمر العالمي الرابع عشر لعلم الاجتماع: «المعرفة الاجتماعية: تراث وتحديات ورؤى»، مونتريال ـ كندا، ٢٦ تموز/يوليو ـ ١ آب/اغسطس ١٩٩٨.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ١٧١ ـ ١٧٥.

٥٨ ـ ربيع، عمرو هاشم. «ندوة النزاعات الأهلية العربية: الجذور والأبعاد والحلول، بورسعيد (٢٧ ـ ٢٨ اغسطس ١٩٩٨).» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

٥٩ ـ عمر، خالد. «مخيم الشباب القومي العربي التاسع، سوبا (الخرطوم) ـ السودان، ٤ ـ ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٨.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ١٥٧ ـ ١٦٤.

مراجعة كتب

٦٠ ـ أبو رمان، حسين [وآخرون]. «المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة. ٣: المشرق العربي.» إشراف سمير أمين. **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦. (أيمن السيد عبد الوهاب)

٦١ ـ المجلس العربي للطفولة والتنمية. «ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية: نحو استراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ١٣٩ ـ ١٤١. (أحمد الرشيدي)

قانون

كتب

٦٢ ـ سلمان، طلال [وآخرون]. **العراق بين الحصار والعقوبات: قرارات مجلس الأمن الدولي.** بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٧.

دوريات

٦٣ ـ عبد الناصر، وليد. «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: مفاهيم وأبعاد قانونية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٤٨ ـ ٥٠.

تربية وتعليم

دوريات

٦٤ ـ أحرشاو، الغالي. «بعض ملامح المنظومة التربوية العربية الحديثة.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٨٦ ـ ٩٦.

٦٥ ـ الخياري، عبد الله. «التعليم وتحديات العولمة.» **فكر ونقد:** السنة ٢، العدد ١٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٤٥ ـ ٥٤.

٦٦ ـ رضا، محمد جواد. «الثقافة الثالثة: الجامعات العربية وتحدي العبور من برزخ الثقافتين.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ١٠٩ ـ ١٢٠.

٦٧ ـ عبد الدائم، عبد الله. «التعليم العالي وتحديات اليوم والغد.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ١٢١ ـ ١٣١.

٦٨ ـ فخرو، علي. «متطلبات تطوير التعليم العالي.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ٨١ ـ ٨٢.

٦٩ ـ فرجاني، نادر. «التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ٨٣ ـ ١٠٨.

٧٠ ـ ـــــ. «الملف الإحصائي (٨٤): إحصاءات التعليم العالي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ١٩٢ ـ ١٩٨.

ثقافة

كتب

٧١ ـ أوملِيل، علي. **السلطة الثقافية والسلطة السياسية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. ٢٨٠ ص.

٧٢ ـ طرابيشي، جورج. **نقد نقد العقل العربي؛ إشكاليات العقل العربي**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨.

دوريات

٧٣ ـ بركان، محمد أرزقي. «التحول هل هو بناء للهوية أم تشويه لها؟» **فكر ونقد**: السنة ٢، العدد ١٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٥٥ ـ ٦٤.

٧٤ ـ زلطة، عبد الله. «مؤتمر مستقبل الثقافة العربية في ظل العولمة، الزقازيق (٥ ـ ٨ سبتمبر ١٩٩٨).» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

٧٥ ـ عارف، نصر محمد. «الأصالة والمعاصرة: قراءة من منظور مختلف.» **الكلمة**: السنة ٥، العدد ٢٠، صيف ١٩٩٨. ص ٤٢ ـ ٤٩.

٧٦ ـ مظهر، عاطف. «تقرير عن: ندوة «المأثور الشعبي في الوطن العربي: قضايا وتحديات»، القاهرة، ١١ ـ ١٣ تموز/يوليو ١٩٩٨.» **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ص ١٦٥ ـ ١٧٠.

مراجعة كتب

٧٧ ـ أمين، جلال. «المثقفون العرب وإسرائيل.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧. (أحمد دياب)

٧٨ ـ البحراوي، ابراهيم. «الثقافة العربية وثقافة الصراع الإسرائيلية.» **شؤون عربية**: العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٢٢٧ ـ ٢٣١. (محمد مصطفى محمود)

٧٩ ـ السيد، رضوان وأحمد برقاوي. «المسألة الثقافية في العالم العربي/الإسلامي.» **الكلمة**: السنة ٥، العدد ٢٠، صيف ١٩٩٨. ص ١٢٧ ـ ١٤١. (عبد الرحمن الوائلي)

فلسفة وعلم نفس

دوريات

٨٠ ـ مساعد، محمد. «ابن رشد والباعث على التفلسف.» **فكر ونقد**: السنة ٢، العدد ١٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٣٣ ـ ٣٩.

أدب ولغة

دوريات

٨١ ـ خضير، ضياء. «قضية الأثر الأجنبي في البلاغة العربية.» **مجلة المجمع العلمي (بغداد)**: المجلد ٤٥، الجزء ٢، ١٩٩٨. ص ٩٤ ـ ١٢٠.

٨٢ ـ مطلوب، أحمد. «إشكالية مصطلح النقد الأدبي المعاصر.» **مجلة المجمع العلمي (بغداد)**: المجلد ٤٥، الجزء ٢، ١٩٩٨. ص ٤٨ ـ ٧٧.

إعلام واتصال

كتب

٨٣ ـ أبو أصبع، صالح خليل. **إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي**. عمّان: دار آرام للدراسات والنشر، ١٩٩٧. ٣٥٦ ص.

٨٤ ـ رضوان، رأفت. **النظام الدولي للمعلومات: موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد**. القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧. (قضايا استراتيجية؛ العدد ١٢)

دوريات

٨٥ ـ العيسوي، سارة. «منتدى وسائل الإعلام في الشرق الأوسط، صحافة حرة.. صحافة منصفة، معهد الأهرام الإقليمي (١٤ سبتمبر ١٩٩٨).» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

مراجعة كتب

٨٦ ـ أبو أصبع، صالح خليل. «إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٩٢، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ١١٩ ـ ١٢٩. (محمد ابراهيم)

تاريخ وجغرافيا

دوريات

٨٧ ـ أريبه، راشيل. «التأثير العربي في الحضارة الإسبانية خلال العصر الوسيط والقرن الذهبي.» **العالم العربي في البحث العلمي**: العدد ٩، ١٩٩٨. ص ١١٣ ـ ١٢٠.

٨٨ ـ الدعمي، محمد. «قراءات نقدية في نصوص

استشراقية من وجهة نظر عربية معاصرة: تواصل فرضيات الاستغراب التاريخي.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ١٣٠ ـ ١٤٦.

٨٩ ـ زيادة، خالد. «صيرورة إندماج الأندلس في التاريخ العربي.» **العالم العربي في البحث العلمي:** العدد ٩، ١٩٩٨. ص ١٠٧ ـ ١١٢.

٩٠ ـ ستيتية، صلاح. «الأندلس والمتوسط.» **العالم العربي في البحث العلمي:** العدد ٩، ١٩٩٨. ص ١٢١ ـ ١٢٧.

٩١ ـ العجيلي، محمد. «الاعتبارات الجيوستراتيجية لمدن الموانئ العربية في البحر المتوسط.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ١٨٧ ـ ٢٠٠.

٩٢ ـ العجيلي، محمد صالح ربيع. «جيوبوليتيكية مواقع المدن العربية.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ١١٣ ـ ١٢٩.

٩٣ ـ مردم ـ بك، فاروق. «الرحالة العرب في إسبانيا.» **العالم العربي في البحث العلمي:** العدد ٩، ١٩٩٨. ص ٩٩ ـ ١٠٦.

مراجعة كتب

٩٤ ـ المسيري، عبد الوهاب. «الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ.» **شؤون عربية:** العدد ٩٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠. (فتحي الشوادفي عمر)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference, General & Bibliography

Books

1 - Spencer, William. *The Middle East.* 7th ed. Guilford, CT: McGraw-Hill, 1998. xii, 244 p.

National Thought & Politics

Books

2 - Baram, Amatzia. *Between Impediment and Advantage: Saddam's Iraq.* Washington, DC: United Stated Institute of Peace, 1998. 18 p. (Special Report)

3 - ——. *Building Toward Crisis: Saddam Husayn's Strategy for Survival.* Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1998. xvi, 155 p. (Policy Papers; no. 48)

4 - Bozarslan, Hamit. *La Question kurde: Etats et minorités au Moyen Orient.* Paris: Presses de Sciences Po, 1997.

5 - Calabrese, John (ed.). *The United States, Japan, and the Middle East.* Washington, DC: Middle East Institute, 1997.

6 - Clawson, Patrick L. (ed.). *Iraq Strategy Review: Options for U. S. Policy.* Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1998. ix, 181 p.

7 - Heller, Mark (ed.). *Middle East Military Balance, 1996.* New York: Columbia University Press, [1998]. 384 p.

8 - Rabinovich, Itamar. *The Brink of Peace: The Israeli-Syrian Negotiations.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998. 288 p.

9 - Segev, Samuel. *Crossing the Jordan: Israel's Hard Road to Peace.* New York: St. Martin's Press, 1998. 420 p.

See also: 38, 48

Periodicals

10 - Byman, Daniel, Kenneth Pollack and Matthew Waxman. «Coercing Saddam Hussein: Lessons from the Past.» *Survival:* vol. 40, no. 3, Autumn 1998. pp. 127-152.

11 - Chubin, Shahram and Jerrold D. Green. «Engaging Iran: A US Strategy.» *Survival:* vol. 40, no. 3, Autumn 1998. pp. 153-169.

12 - Israeli, Raphael. «Egyp'ts Nationalism under Sadat.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies:* vol. 21, no. 4, Summer 1998. pp. 1-23.

13 - Robinson, Glenn E. «Defensive Democratization in Jordan.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 30, no. 3, August 1998. pp. 387-410.

14 - Serfaty, Simon. «Bridging the Gulf Across the Atlantic: Europe and the United States in the Persian Gulf.» *Mid-*

dle East Journal: vol. 52, no. 3, Summer 1998. pp. 337-350.

See also: 35, 36, 40, 43, 45

Book Reviews

15 - Bozarslan, Hamit. «La Question kurde: Etats et minorités au Moyen Orient.» *MARS* (Le Monde Arabe dans la Recherche Scientifique): no. 9, 1998. pp. 135-136.

16 - Caplan, Neil. «Futile Diplomacy. vol. 3: The United Nations, the Great Powers and the Middle East Peacemaking, 1948-1954.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 7, no. 3, Summer 1998. pp. 91-93. (Sanford R. Silverburg)

17 - ——. «Futile Diplomacy. vol. 4: Operation Alpha and the Failure of the Anglo-American Coercive Diplomacy in the Arab-Israeli Conflict, 1954-1956.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 7, no. 3, Summer 1998. pp. 91-93. (Sanford R. Silverburg)

18 - Feldman, Shai. «Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 30, no. 3, August 1998. pp. 437-438. (Steve A. Yetiv)

19 - Ghadbian, Najib. «Democratization and the Islamist Challenge in the Arab World.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 30, no. 3, August 1998. pp. 442-444. (Maen F. Al-Nsour)

20 - ——. ——. *Middle East Journal:* vol. 52, no. 3, Summer 1998. pp. 461-462. (Abdalla M. Battah)

21 - Hamarneh, Mustafa, Rosemary Hollis and Khalil Shikaki. «Jordanian-Palestinian Relations: Where to? Four Scenarios for the Future.» *Mellennium:* vol. 27, no. 2, 1998. pp. 389-391. (Nadia Yakoob)

22 - Kemp, Geoffrey and Robert E. Harkavy. «Strategic Geography and the Changing Middle East.» *MARS* (Le Monde Arabe dans la Recherche Scientifique): no. 9, 1998. pp. 153-157.

23 - Khadduri, Majid and Edmund Ghareeb. «War in the Gulf, 1990-91: The Iraq-Kuwait Conflict and Its Implications.» *Middle East Journal:* vol. 52, no. 3, Summer 1998. pp. 446-448. (Louay Bahry)

24 - Sayigh, Yezid. «Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993.» *Survival:* vol. 40, no. 3, Autumn 1998. pp. 201-203. (Glenn E. Robinson)

25 - Sela, Avraham and Moshe Ma'oz (eds.). «The PLO and Israel: From Armed Conflict to Political Solution, 1964-1994.» *Survival:* vol. 40, no. 3, Autumn 1998. pp. 205-206. (David Makovsky)

26 - Van Dam, Nikolaos. «The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 30, no. 3, August 1998. pp. 447-449. (Joshua Landis)

Economics

Books

27 - Arab League. *The Sectorial Meeting on International Trade and Development between League of Arab States and United Nations Organization and their Specialized Organizations, Cairo, 8-11/6/1998.* Cairo: Arab League, 1998.

28 - Esfahani, Hadi Salehi. *Globalization and Deregulation in MENA Countries.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, 1998. (Working Paper; 9812)

29 - Hafsi, Taïeb. *Cooperative Strategies: Performance Determinants and Implications for the MENA Region.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, 1998. (Working Paper; 9811)

30 - Sabri, Nidal. *Regional Financial Institutions: The Role of Arab Funds in Developing the Region.* Al-Bireh: Palestinian Center for Regional Studies; Konrad Adenauer Stiftung, 1997. 104 p.

31 - Sayan, Serdar. *The Black Sea Economic Cooperation Project: A Substitute or a Complement to Globaliztion for the Middle East and the Balkans?* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, 1998. (Working Paper; 9806)

32 - Tahir, Jamil (ed.). *Economic Theory Underlying Adjustment Policies in Arab*

Countries. Kuwait: Arab Planning Institute, 1997. xv, 314 p.

33 - Weiss, Thomas [et al.] (eds.). *Political Gain and Civilian Pain: Humanitarian Impact of Economic Sanctions.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 1997. xxi, 277 p.

Periodicals

34 - Calabrese, John. «China and the Persian Gulf: Energy and Security.» *Middle East Journal:* vol. 52, no. 3, Summer 1998. pp. 351-366.

35 - Lefebvre, Jeffrey A. «Red Sea Security and the Geopolitical-Economy of the Hanish Islands Dispute.» *Middle East Journal:* vol. 52, no. 3, Summer 1998. pp. 367-385.

36 - Ryan, Curtis R. «Jordan and the Rise and Fall of the Arab Cooperation Council.» *Middle East Journal:* vol. 52, no. 3, Summer 1998. pp. 386-401.

Book Reviews

37 - Jreisat, Jamil E. «Politics without Process: Administering Development in the Arab World.» *Middle East Journal:* vol. 52, no. 3, Summer 1998. pp. 465-467. (Tagi Sagafi-nejad)

See also: 46

Sociology

Books

38 - Lawrence, Bruce B. *Shattering the Myth: Islam Beyond Violence.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998. xiv, 237 p. (Princeton Studies in Muslim Politics)

Periodicals

39 - Ferjani, Mohamed Chérif. «Islamisme et droits de la femme.» *Confluences Méditerranée:* no. 27, automne 1998. pp. 11-23.

40 - Kafkafi, Eyal. «Segregation or Integration of the Israeli Arabs: Two Concepts in Mapai.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 30, no. 3, August 1998. pp. 347-367.

41 - Lamloum, Olfa. «Les Femmes dans le discours islamiste.» *Confluences Méditerranée:* no. 27, automne 1998. pp. 25-32.

42 - Al-Naser, Fahad. «Socio-Psychological Structure of the Kuwaiti Society after the Gulf War.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 7, no. 3, Summer 1998. pp. 18-36.

43 - Rouhana, Nadim and As'ad Ghanem. «The Crisis of Minorities in Ethnic States: The Case of Palestinian Citizens in Israel.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 30, no. 3, August 1998. pp. 321-346.

44 - Sgrena, Guiliana. «De Kaboul à Alger: L'Islamisme, un projet contre les femmes.» *Confluences Méditerranée:* no. 27, automne 1998. pp. 55-59.

45 - Weingrod, Alex and 'Adel Manna'. «Living Along the Seam: Israeli Palestinians in Jerusalem.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 30, no. 3, August 1998. pp. 369-386.

Book Reviews

46 - Haidar, Aziz. «On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 30, no. 3, August 1998. pp. 450-453. (Mohammed Abu-Nimer)

History & Geography

Books

47 - Akalay, Lotfi. *Ibn Battouta: Prince des voyageurs.* Casablanca: Le Fennec, 1998. 335 p.

48 - Dieckhoff, Alain. *Israel: De Moise aux accords d'Oslo.* Paris: Seuil, 1998. 576 p.

Periodicals

49 - Arié, Rachel. «L'Influence arabe sur la civilisation espagnole au moyen âge et au siècle d'or.» *MARS* (Le Monde Arabe dans la Recherche Scientifique): no. 9, 1998. pp. 109-115.

50 - Salgado, Felipe Maillo. «Al-Andalus dans l'histoire de l'Espagne.» *MARS* (Le Monde Arabe dans la Recherche Scientifique): no. 9, 1998. pp. 61-65.

51 - Steitié, Salah. «Andalousie et Méditerranée.» *MARS* (Le Monde Arabe dans

la Recherche Scientifique): no. 9, 1998. pp. 117-122.

52 - Villanueva, Francisco Márquez. «L'Arabisme en Espagne.» *MARS* (Le Monde Arabe dans la Recherche Scientifque): no. 9, 1998. pp. 7-18.

53 - Ziadeh, Khaled. «Processus d'intégration d'Al-Andalus and l'historiographie arabe.» *MARS* (Le Monde Arabe dans la Recherche Scientifique): no. 9, 1998. pp. 103-108.

Book Reviews

54 - Butt, Gerald. «The Arabs: Myth and Reality.» *Middle East Journal:* vol. 52, no. 3, Summer 1998. pp. 459-461. (Clovis Maksoud)

55 - Claucy-Smith, Julia A. «Rebel and Saint: Muslim Notables, Populist Protest, Colonial Encounters (Algeria and Tunisia, 1800-1904).» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 30, no. 3, August 1998. pp. 444-446. (Kenneth J. Perkins)

56 - Cohen, Michael J. «Fighting World War Three from the Middle East: Allied Contingency Plans, 1945-1954.» *Middle East Journal:* vol. 52, no. 3, Summer 1998. pp. 463-464. (George H. Quester)

57 - Gendzier, Irene L. «Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945-1958.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 30, no. 3, August 1998. pp. 438-440. (Douglas Little)

58 - ——. ——. *Middle East Journal:* vol. 52, no. 3, Summer 1998. pp. 464-465. (Nabil S. Mikhail)

59 - Smith, G. Rex. «Studies in the Medieval History of the Yemen and South Arabia.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 7, no. 3, Summer 1998. pp. 85-88. (Caesar E. Farah)

60 - Yared, Nazik Saba. «Arab Travellers and Western Civilization.» *MARS* (Le Monde Arabe dans la Recherche Scientifique): no. 9, 1998. pp. 168-170.

See also: 16, 17

صدر حديثاً

ابن رشد: سيرة وفكر
دراسة ونصوص

الدكتور محمد عابد الجابري

يتزامن صدور هذا الكتاب مع مرور ثمانية قرون على وفاة هذا الفيلسوف العربي الكبير، ويقصد الدكتور الجابري من هذا الكتاب التعريف بالرشدية فكراً وسلوكاً حافزاً للمثقفين الشباب. فترشيد «الإسلام السياسي» لا يمكن أن يتم من دون تعميم الروح الرشدية في الأوساط الثقافية والتعليمية بغية استيعاب التراث وتمثل الفكر المعاصر والتشبع بالروح النقدية والفضيلة العلمية والخلقية.

٣٤٣ صفحة

الثمن: ٦ دولارات

* الملف الإحصائي

(٨٥) الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية

إعداد: ربيع كسروان

مركز دراسات الوحدة العربية.

- مقدمة

- نفقات الدفاع وتعداد القوات العسكرية في الأقطار العربية وإيران وتركيا وإسرائيل في الأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧

- عدد السكان وحجم القوات المسلحة في الأقطار العربية وإيران وتركيا وإسرائيل ١٩٩٧

- قطع الأسلحة البرية والبحرية لدى الأقطار العربية وإيران وتركيا وإسرائيل (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩)

- سلاح المدفعية والصواريخ لدى الأقطار العربية وإيران وتركيا وإسرائيل (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩)

- سلاح الطيران لدى الأقطار العربية وإيران وتركيا وإسرائيل (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩)

مقدمة

يستعرض الملف الإحصائي (٨٥) الإحصاءات العسكرية المتوافرة للأقطار العربية إضافة إلى مقارنة مع إيران وتركيا وإسرائيل. ويتطرق بشكل أساسي إلى مجموع الانفاق الدفاعي، وتعداد السكان، والقوات العسكرية البرية والبحرية والجوية، وكذلك القوات شبه العسكرية (الشرطة والأمن الداخلي)، بالإضافة إلى استعراض الإحصاءات المتوافرة لقطع الأسلحة البرية والبحرية والجوية.

يتبين من الجدول رقم (١) ومن ملاحظة حجم الإنفاق الدفاعي في المنطقة العربية والشرق الأوسط بانهما تشكلان أكبر سوق للسلاح في العالم. فلقد بلغ مجموع الانفاق الدفاعي في الوطن العربي عام ١٩٨٥ حوالى ٦٩ مليار دولار أمريكي ثم انخفض عام ١٩٩٦ إلى حوالى ٤٠ مليار دولار أمريكي وعاد وارتفع عام ١٩٩٧ إلى ما يزيد قليلاً على ٤١ مليار دولار. ولقد بلغت النسبة المئوية للإنفاق الدفاعي في الوطن العربي حوالى ١٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٥ ثم انخفضت عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ إلى حوالى ٨ بالمئة. ولقد بلغ مجموع الإنفاق الدفاعي في إيران عام ١٩٨٥ ما يزيد قليلاً على ٢٠ مليار دولار (وهي فترة الحرب مع العراق) ثم انخفض عام ١٩٩٦ إلى حوالى ٣,٥ مليار دولار وعام ١٩٩٧ إلى حوالي ٥ مليار دولار، أي أن مجموع الإنفاق الدفاعي في إيران عام ١٩٨٥ كان يشكل ما نسبته ٣٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفض عام ١٩٩٦ إلى ٥ بالمئة وارتفع عام ١٩٩٧ إلى حوالى ٧ بالمئة. أما في تركيا فلقد بلغ مجموع الإنفاق الدفاعي عام ١٩٨٥ ما يزيد قليلاً على ٣ مليار دولار وارتفع عام ١٩٩٦ إلى حوالى ٨ مليار دولار وعام ١٩٩٧ إلى ما يزيد قليلاً على ٨ مليار دولار، وبنسبة ثابتة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٤ إلى ٤,٥ بالمئة. أما في إسرائيل فلقد بلغ إجمالي الإنفاق الدفاعي عام ١٩٨٥ ما يزيد قليلاً على ٧ مليار دولار وارتفع عام ١٩٩٦ و١٩٩٧ إلى ما يزيد قليلاً على ١١ مليار دولار، وبلغت نسبة الإنفاق الدفاعي من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٥ ما يزيد قليلاً على ٢١ بالمئة وعامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ حوالى ١٢ بالمئة.

ثم تستعرض بقية الجداول رقم (٢) و(٣) و(٤) و(٥) الإحصاءات المتوافرة حول عدد السكان وحجم القوات المسلحة الناشطة والاحتياط بالإضافة إلى تعداد للقطع الحربية البرية والبحرية والجوية. أما بالنسبة إلى الأسلحة الاستراتيجية فيشير الميزان العسكري، ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ إلى أنه هناك اعتقاد واسع بأن لدى إسرائيل قدرة نووية تصل إلى نحو ١٠٠ رأس نووي يمكن أن تحملها صواريخ «أريحا ـ ١» بمدى ٥٠٠ كلم و«أريحا ـ ٢» بمدى ١٥٠٠ كلم، والتي أجريت عليها تجارب في المدة ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩[١].

(١) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1998/99* (London: Oxford University Press, 1998), p. 130.

الجدول رقم (١)

نفقات الدفاع وتعداد القوات العسكرية في الأقطار العربية وإيران وتركيا وإسرائيل في الأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧

القطر	الإنفاق الدفاعي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧)									عدد القوات المسلحة الفاعلة (بالألف)		عدد قوات الإحتياط (بالألف)	قوات شبه عسكرية (بالألف)
	مجموع الإنفاق (ملايين الدولارات الأمريكية)			الإنفاق على الفرد (دولار أمريكي)			النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي						
	١٩٨٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٨٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٨٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٨٥	١٩٩٧	١٩٩٧	١٩٩٧
الأردن	٨٥٧	٤٦١	٤٩٦	٢٤٥	١٠١	١٠٥	١٥,٩	٦,٤	٦,٤	٧٠,٣	١٠٤,١	٣٥,٠	٣٠,٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٩١٠	٢١١٥	٢٤٢٤	٢٠٧٨	٩٠٣	٩٧٨	٧,٦	٥,٢	٥,٥	٤٣,٠	٦٤,٥	-	١,٠
البحرين	٢١٥	٢٩٥	٣٦٤	٥١٦	٥٠٤	٦٠٨	٣,٥	٥,٤	٦,٥	٢,٨	١١,٠	-	٩,٩
تونس	٥٩٤	٤٠٦	٣٣٤	٨٣	٤٤	٣٥	٥,٠	٢,٠	١,٨	٣٥,١	٣٥,٠	-	١٢,٠
الجزائر	١٣٥٧	١٨٤٠	٢١١٤	٦٢	٦٥	٧٣	١,٧	٤,٠	٤,٦	١٧٠,٠	١٢٤,٠	١٥٠,٠	١٤٦,٢
جيبوتي	٤٦	٢١	٢٠	١٠٦	٣٢	٣٠	٧,٩	٥,٤	٥,٠	٣,٠	٩,٦	-	٣,٠
السعودية	٢٥٥٨٥	١٧٧٣٠	١٨١٥١	٢٢١٧	١٠٧٥	١٠٧١	١٩,٦	١٢,٧	١٢,٤	٦٢,٥	١٦٢,٥	-	١٥,٥
السودان	١٥٢	٤١٢	٤١٨	٧	١٤	١٤	٣,٢	٥,٨	٥,٦	٥٦,٦	٧٩,٧	-	١٥,٠
سوريا	٤٩٦١	٢١٣٢	٢٢١٧	٤٧٢	١٤٤	١٤٥	١٦,٤	٦,٤	٦,٣	٤٠٢,٥	٣٢٠,٠	٥٠٠,٠	٨,٠
الصومال	٦٦	٤١	٤٠	١٢	٧	٧	٦,٢	٤,٨	٤,٨	٦٢,٧	٢٢٥,٠	-	-
العراق	١٨٣٢٨	١٢٧٧	١٢٥٠	١١٥٣	٥٩	٥٦	٢٥,٩	٨,٣	٧,٤	٥٢٠,٠	٣٨٧,٥	٦٥٠,٠	٥٥,٤
عمان	٢٠٧٢	١٩٥٧	١٨١٥	١٩٢٠	٩٩٧	٨٨٧	٢٠,٨	١٢,٥	١٠,٩	٢,٥	٤٣,٥	-	٤,٤
قطر	٤٢٧	٧٧٢	١٣٤٦	١٣٥٧	١٣٩١	٢٣٨٠	٦,٠	٨,٩	١٢,٧	٦,٠	١١,٨	-	-
الكويت	١٥٥٨	٣٩٧٣	٣٦١٨	١٤٩٦	١٨٩٧	١٦٨١	٦,١	١٢,٥	١١,٤	١٢,٠	١٥,٣	٢٣,٧	٥,٠
لبنان	٢٨٥	٤٩٤	٦٧٩	١٠٧	١٢١	١٦٣	٩,٠	٣,٧	٤,٥	١٧,٤	٥٥,١	-	١٨,٥
ليبيا	١٩٢٣	١٣٢٧	١٢٥٠	٥١١	٢٣٧	٢١٥	٦,٢	٥,١	٤,٧	٧٣,٠	٦٥,٠	٤٠,٠	٠,٥
مصر	٣٦٧٩	٢٧٤٢	٢٧٤٣	٧٦	٤٦	٤٥	٧,٢	٤,٥	٤,٣	٤٤٥,٠	٤٥٠,٠	٢٥٤,٠	٢٣٠,٠
المغرب	٩١٣	١٤٣١	١٣٨٦	٤٢	٥١	٤٨	٥,٤	٣,٨	٤,٢	١٤٩,٠	١٩٦,٣	١٥٠,٠	٤٢,٠
موريتانيا	٧٤	٢٧	٢٤	٤٤	١٢	١٠	٦,٥	٢,٥	٢,٢	٨,٥	١٥,٧	-	٥,٠
اليمن	٦٩٦	٣٦٩	٤٠٣	٦٩	٢٣	٢٤	٩,٩	٧,٢	٧,٠	٦٤,١	٦٦,٣	٤٠,٠	٨٠,٠
مجموع الوطن العربي	٦٨٦٩٨,٠	٣٩٨٢٢,٠	٤١٠٨٩,٠	٣٨٣,٠	١٥٩,٠	١٥٩,٠	١٢,٧	٧,٧	٧,٧	٢٢٠٦,٠	٢٤٤١,٩	١٨٤٢,٧	٦٨١,٤
إيران	٢٠٢٥٨	٣٤٤٢	٤٦٩٥	٤٥٤	٥٢	٦٨	٣٦,٠	٥,٠	٦,٦	٣٠٥,٠	٥١٨,٠	٣٥٠,٠	٣٥٠,٠
تركيا	٢٢٦٩	٧٦٧٤	٨١١٠	٦٥	١٢٥	١٣١	٤,٥	٤,٣	٤,٢	٦٣٠,٠	٦٣٩,٠	٣٧٨,٧	١٨٢,٢
إسرائيل	٧١٩٦	١١٢٠٢	١١١٤٣	١٧٠٠	١٩٤٣	١٩١٧	٢١,٢	١١,٨	١١,٥	١٤٢,٠	١٧٥,٠	٤٣٠,٠	٦,١

ملاحظة عامة: لا تتضمن جداول هذا الملف الإحصائي جزر القمر لعدم توافر البيانات حولها.

العلامة (-) تعني أن البيانات غير متوافرة أو لا تنطبق.

المصدر: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1998/99* (London: Oxford University Press, 1998), table 46, pp. 295-300.

الجدول رقم (٢)

عدد السكان وحجم القوات المسلحة في الأقطار العربية وإيران وتركيا وإسرائيل ١٩٩٧

القطر / السنة	مجموع السكان (مليون)	الخدمة العسكرية (بالأشهر)	القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية	مجموع القوات المسلحة	النسبة المئوية للقوات المسلحة من إجمالي السكان
الأردن	٤,٦	-	٩٠٠٠٠	٤٨٠	١٣٥٠٠	١٠٤٠٥٠	٢,١
الإمارات العربية المتحدة	٢,٦ (١)	-	٥٩٠٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠	٦٤٥٠٠ (٩)	٢,٥
البحرين	٠,٦ (٢)	-	٨٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	١١٠٠٠	١,٨
تونس	٩,٦	١٢	٢٧٠٠٠	٤٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠٠	٠,٤
الجزائر	٢٩,٢	١٨	١٠٥٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٠,٤
جيبوتي	٠,٧	-	٨٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٨٤٠٠	١,٢
السعودية	١٧,٥ (٣)	-	١٣١٠٠٠ (١)	١٣٥٠٠	١٨٠٠٠	١٦٢٥٠٠	٠,٩
السودان	٣١,٣	٣٦	٩٠٠٠٠	١٧٠٠	٣٠٠٠	٩٤٧٠٠	٠,٣
سوريا	١٥,٩	٣٠	٢٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٢,٠
الصومال	٦,٠	-	-	-	-	-	-
العراق	٢٣,١	١٨-٢٤	٣٩٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٢٩٠٠٠	١,٩
عمان	٢,١	-	٣١٥٠٠	٤٢٠٠	٤١٠٠	٤٣٥٠٠ (١)	٢,١
قطر	٠,٦ (١)	-	٨٥٠٠	١٨٠٠	١٥٠٠	١١٨٠٠	٢,٠
الكويت	٢,٢ (٥)	-	١١٠٠٠	١٨٠٠	٢٥٠٠	١٥٣٠٠	٠,٧
لبنان	٤,٢	١٢	٥٣٣٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٥٥١٠٠	١,٣
ليبيا	٦,٠	١٢-٢٤	٣٥٠٠٠	٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	٦٥٠٠٠	١,١
مصر	٦١,٣	٣٦	٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٠,٧
المغرب	٢٩,٣	١٨	١٧٥٠٠٠	٧٨٠٠	١٣٥٠٠	١٩٦٣٠٠	٠,٧
موريتانيا	٢,٥	٢٤	١٥٠٠٠	٥٠٠	١٥٠	١٥٦٥٠	٠,٦
اليمن	١٥,٩	٣٦	٦١٠٠٠	١٨٠٠	٣٥٠٠	٦٦٣٠٠	٠,٤
مجموع الوطن العربي	٢٦٥,٥		١٩٧٥٨٠٠	٨٣٧٨٠	٢٠٦٧٥٠	٢٢٧٠١٠٠	٢٣,١
إيران	٧٠,٧	٢٤	٤٧٥٠٠٠ (٦)	٢٠٦٠٠	٥٠٠٠٠	٥٤٥٦٠٠	٠,٨
تركيا	٦٢,٦	١٨	٥٢٥٠٠٠	٥١٠٠٠	٦٣٠٠٠	٦٣٩٠٠٠	١,٠
إسرائيل	٥,٩	٢١-٤٨	١٣٤٠٠٠	٩٠٠٠	٣٢٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٣,٠

الملاحظات:

العلامة (-) تعني أن البيانات غير متوافرة أو لا تنطبق.

(١) ممكن تقسيم نسب السكان على الشكل التالي:

٢٤ بالمئة مواطنون أصليون و٧٦ بالمئة أجانب، منهم ٣٠ بالمئة هنود، ٢٠ بالمئة باكستانيون، ١٢ بالمئة عرب، ١٠ بالمئة آسيويون، ٢ بالمئة إنكليز و١ بالمئة أوروبيون.

(٢) ممكن تقسيم نسب السكان على الشكل التالي:

٦٣ بالمئة مواطنون أصليون و١٣ بالمئة آسيويون، ١٠ بالمئة عرب، ٨ بالمئة إيرانيون، و١ بالمئة أوروبيون.

(٣) ممكن تقسيم نسب السكان على الشكل التالي:

٧٣ بالمئة مواطنون اصليون و٢٧ بالمئة أجانب منهم ٢٠ بالمئة آسيويون، ٦ بالمئة عرب، ١ بالمئة افارقة وأقل من ١ بالمئة أوروبيون.

(٤) ممكن تقسيم نسب السكان على الشكل التالي:

٢٥ بالمئة مواطنون أصليون، ٧٥ بالمئة أجانب، منهم ١٨ بالمئة هنود، ١٠ بالمئة إيرانيون و١٨ بالمئة باكستانيون.

(٥) ممكن تقسيم نسب السكان على الشكل التالي:

٣٥ بالمئة مواطنون، ٣٥ بالمئة عرب، ٩ بالمئة جنوب آسيويون، ٤ بالمئة إيرانيون و١٧ بالمئة جنسيات أخرى.

(٦) بما فيها ٥٧٠٠٠ من قوات الحرس الوطني.

(٧) بما فيها ١٢٥٠٠٠ تعداد الحرس الثوري.

(٨) من مجموع القوات المسلحة حوالى ٣٠ بالمئة أجانب.

(٩) يتضمن إجمالي القوات المسلحة عدداً من الأجانب يقدر بحوالى ٣٧٠٠ فرد.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٣)

قطع الأسلحة البرية والبحرية لدى الأقطار العربية وإيران وتركيا وإسرائيل (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩)

القطر	عربات القتال البرية					سلاح البحرية						
	دبابات قتال رئيسية	دبابات إستطلاع	دبابات خفيفة	عربات قتال مؤللة للمشاة	ناقلات جند مصفحة	زوارق صاروخية	غواصات	مدمرات / فرقاطات	زوارق إسناد	زوارق خفر سواحل	كاسحات ألغام ساحلية	برمائيات	طرادات
الاردن	١٢١٧	١٧٠	١٩	٣٥	١١٠٠	-	-	-	-	٣	-	-	-
الإمارات العربية المتحدة	٢٣١	٦٩	٧٦	٤٣٣	٥٧٠	٨	-	٢	٣	٩	-	-	٢
البحرين	١٠٦	٤٦	-	٢٥	٣٤٠	٤	-	١	٥	٦	-	-	٢
تونس	٨٤	٥٩	٥٥	-	٢٦٨	٦	-	-	٣	١٤	-	-	-
الجزائر	٩٥١	٧٥	-	٩٢٥	٦٨٠	١١	٢	٣	٣	٥	١١	٣	٣
جيبوتي	-	١٩	-	-	١٢	-	-	-	-	٧	-	-	-
السعودية	١٠٥٥	٢٣٥	-	٩٧٠	٢٥٨٠	١٢	-	٨	٧	١٧	٦	-	-
السودان	٢٨٠	٢٣٦	٧٠	٦	٤٢٦	-	-	-	-	٧	-	-	-
سوريا	٤٦٠٠	٧٠٠	-	٢٣١٠	١٥٠٠	١٠	٣	٣	٤	١١	٥	٣	-
العراق	٢٧٠٠	-	-	٩٠٠	٢٠٠٠	١	-	٢	٣	٥	٤	-	-
عُمان	١٢١	-	٣٧	-	٧٣	٤	-	-	٥	٧	-	٢	٢
قطر	٣٤	٣٦	-	٤٠	١٧٢	٣	-	-	-	٤	-	-	-
الكويت	٢٤١	-	-	٣٥٥	١٤٠	٦	-	-	٦	٥	-	-	-
لبنان	٣١٥	١٥٥	٣٥	-	٨٩٥	-	-	-	-	١٤	-	-	-
ليبيا	٢١٤٠	٦٣٠	-	١٠٠٠	٩٩٠	٢١	٢	٣	١٠	٨	٨	٥	٤
مصر	٣٧٠٠	٤١٢	-	٧٩٠	٣٩٠٤	٢٤	٤	٩	٢٠	١٨	١٣	١٢	-
المغرب	٥٢٤	٢٤٤	١٠٠	١١٥	٧٨٥	٤	-	١	٤	٢٣	-	٤	-
موريتانيا	٣٥	١٠٥	-	-	-	-	-	-	-	١١	-	-	-
اليمن	١٣٢٠	٣٥٠	-	٣٠٠	٦٤٠	٧	-	-	-	-	٦	٣	-
مجموع الوطن العربي	١٩٧٥٤	٢٦٤١	٣٩٢	٨٢٠٤	١٧٠٧٥	١٢١	١١	٣٢	٧٣	١٧٤	٥٣	٣٢	١٣
إيران	١٤٠٠	٣٥	٨٠	٤٤٠	٥٥٠	٢١	٣	٣	٢٥	٤٢	١٢	٩	٢
تركيا	٤٢٠٥	-	-	٢٨٠	٣٦١٨	١٩	١٦	٢١	٢٧	٣١	٢٩	٨	-
إسرائيل	٤٣٠٠	٤٠٠	-	-	٥٩٠٠	١٨	٣	-	-	٣٠	-	١	٣

ملاحظة: لا يشمل هذا الجدول الصومال لعدم توفر بيانات حولها.
(-) تدل هذه الإشارة على عدم إدراج أي إحصاء حول السلاح المذكور أعلاه.
(١) بالنسبة للعراق ربما لا تكون الأرقام دقيقة حسبما أشار المصدر المذكور.
المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٤)

سلاح المدفعية والصواريخ لدى الأقطار العربية وإيران وتركيا وإسرائيل (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩)

القطر	مدافع مقطورة	مدافع ذاتية الحركة	مدافع هاون	مدافع مضادة للدبابات	سلاح مضاد للدبابات (موجه)	قاذفات عديمة الإرتداد	قاذفة صواريخ (أحادية)	راجمة صواريخ (متعددة الفوهات)	قاذفات صواريخ أرض-أرض	قاذفات صواريخ أرض-جو	مدافع مضادة للطائرات
الأردن	١١٥	٤٠٦	٨٠٠	-	٦٤٠	٣٣٠	٤٨٠٠	-	-	+٨٩٠	٣٦٠
الإمارات العربية المتحدة	٤٦	١٧٥	١٣٥	-	+٢٥٥	+١٢	-	٦٦	٦	+٢٠	٦٢
البحرين	٣٦	١٣	١٨	-	١٥	٣٦	-	٩	-	٧٠	٢٤
تونس	١١٧	-	١٦١	-	٥٦٥	٢١٠	٦٠٠	-	-	٧٣	١١٥
الجزائر	٤١٦	١٨٥	٣٣٠	٢٩٨	*	١٧٨	-	١٢٦	-	*	٨٩٥
جيبوتي	٦	-	٤٥	-	-	١٦	*	-	-	-	١٥
السعودية	٣١٨	٢٠٠	+٤٠٠	-	*	+٣٠٠	-	٦٠	١٠	+٨٠٩	٤٢٠
السودان	٦٠٠	٦	١٥٦	٤٠	٤	٤٠	-	٤٣٠	-	*	٤٢٥
سوريا	١٦٣٠	٤٥٠	٦٥٨	-	٣٣٩٠	-	-	٤٨٠	٦٢	٤٠٥٥	٢٠٦٠
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	١٨٠٠	١٥٠	*	*	*	*	-	١٥٠	٦	*	٦٠٠٠
عمان	٩١	١٨	٨٩	-	٦٨	-	-	-	-	+٦٢	١٦
قطر	١٢	٢٨	٣٩	-	+١٠٠	*	-	٤	-	-	-
الكويت	-	٥٩	٥٠	-	١١٨	-	-	٢٧	-	-	-
لبنان	٢٠٣	-	٢٨٠	-	*	*	*	٣٠	-	-	*
ليبيا	٧٢٠	٤٥٠	٩	-	٣٠٠٠	٢٢٠	-	+٦٥٠	١٢٠	*	٦٠٠
مصر	٩٧١	٢٧٩	٢٤٦٠	-	٢٦٦٠	*	-	٢٩٦	٢١	٢٧١٠	٣٦٧٧
المغرب	١٩٠	١٦٧	١٧٠٠	٣٦	٧٢٠	٣٥٠	١٥٠	٣٩	-	١٠٧	٤٢٥
موريتانيا	٧٥	-	١٠٠	-	*	*	-	-	-	*	+٣٥
اليمن	٥١٨	-	٦٠٠	*	٧١	*	*	+١٨٥	٣٠	*	+٤٤٢
مجموع الوطن العربي	٧١٤٤	٢٥٨٣	٧٦٢١	٣٧٤	١١٢٥١	١٣٨٠	٥٥٥٠	١٧١٧	٢٥٥	٧٠١٥	١٥٠٩٤
إيران	٢١٧٠	٢٩٠	٦٥٠٠	-	*	*	*	٧٦٤	٣٥	*	١٧٠٠
تركيا	١٥٥٢	٨٢٠	١٨٤٢	-	٩٤٣	٣٨٦٩	*	٦٠	-	٨٩٧	١٦٦٤
إسرائيل	٤٠٠	١١٥٠	٧٧٤٠	-	+١٠٠٥	*	*	١٠٠	+٢٠	+٩٤٥	+١٠١٠

ملاحظة: لا يشمل هذا الجدول الصومال لعدم توافر بيانات حولها.

(*) تدل هذه الإشارة على إدراج إحصاء للسلاح إنما من دون تحديد العدد بالضبط.

(+) تدل هذه الإشارة إلى أن الرقم غير دقيق لوجود فجوة في الإحصاء لأحد أنواع السلاح.

(-) تدل هذه الإشارة على عدم إدراج أي إحصاء حول السلاح المذكور أعلاه.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٥)

سلاح الطيران لدى الأقطار العربية وإيران وتركيا وإسرائيل (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩)

القطر	طائرات مقاتلة	طائرات هليوكبتر مصفحة	عدد القوات الجوية	نسبة أفراد سلاح الجو لطائرات القتال (فرد لكل طائرة)
الاردن	٩٣	١٦	١٣٥٠٠	١٤٥
الإمارات العربية المتحدة	٩٩	٤٩	٤٠٠٠	٤٠
البحرين	٢٤	٢٦	١٥٠٠	٦٣
تونس	٤٤	٧	٣٥٠٠	٨٠
الجزائر	١٨١	٦٥	١٠٠٠٠	٥٥
جيبوتي	-	-	٢٠٠	-
السعودية	٤٣٢	-	١٨٠٠٠	٤٢
السودان	٥١	٩	٣٠٠٠	٥٩
سوريا	٥٨٩	٧٢	٤٠٠٠٠	٦٨
الصومال	-	-	-	-
العراق	-	-	٣٥٠٠٠	-
عُمان	٤٠	-	٤١٠٠	١٠٣
قطر	١٨	١٨	١٥٠٠	٨٣
الكويت	٧٦	٢٠	٢٥٠٠	٣٣
لبنان	٣	٤	٨٠٠	٢٦٧
ليبيا	٤٢٠	٥٢	٢٢٠٠٠	٥٢
مصر	٥٨٥	١٢٥	٣٠٠٠٠	٥١
المغرب	٨٩	٢٤	١٣٥٠٠	١٥٢
موريتانيا	٧	-	١٥٠	٢١
اليمن	٤٩	٨	٣٥٠٠	٧١
مجموع الوطن العربي	٢٣٨٠	٤٤٣	٢٠٦٧٥٠	
إيران	٣٠٧	-	٥٠٠٠٠	١٦٣
تركيا	٤٤٠	-	٦٣٠٠٠	١٤٣
إسرائيل	٤٧٤	١٣٧	٣٢٠٠٠	٦٨

ملاحظة: لا يشمل هذا الجدول الصومال لعدم توافر بيانات حولها.
(-) تدل هذه الإشارة على عدم إدراج أي إحصاء للسلاح المذكور أعلاه.
المصدر: المصدر نفسه.

الفكر المعماري العربي على مشارف القرن الجديد

دعوة لتقديم اوراق للنشر في مجلة المستقبل العربي
مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان)
مركز العمارة الآسيوية والشرق اوسطية (جامعة ادلايد، أستراليا)

■ **يعلن مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان) بالتعاون مع مركز العمارة الآسيوية والشرق اوسطية (جامعة ادلايد، أستراليا) عن البدء بإعداد ملف خاص يُنشر دورياً في مجلة المستقبل العربي ويُعنى بقضايا العمارة والعمران ويركز على التنظير الفلسفي والتحليل النقدي. ويدعو كل الباحثين الذين يعنون بامور العمارة والفلسفة من معماريين (ممارسين او أكاديميين) وغير معماريين (مؤرخين، فلاسفة، نقاد) إلى المساهمة بابحاثهم وأفكارهم في هذا المجال.**

■ **يهدف الملف إلى خلق مجال فكري جديد يساعد من خلال البحث النظري والتحليل النقدي على تنشيط الدراسات النظرية والنقدية في مجال العمارة والعمران وعلى إغناء الفكر الفلسفي المعماري العربي وتوسيع طيفه اللغوي.**

■ **تخضع المواد المقدمة إلى تحكيم لجنة استشارية تابعة لمركز العمارة الآسيوية والشرق اوسطية حسب القواعد الأكاديمية المتبعة في جامعة ادلايد، كما تخضع لتقييم اللجنة الاستشارية التابعة لمركز دراسات الوحدة العربية.**

موضوع الملف الأول: العمارة والفلسفة

طغت على أنماط التفكير في العمارة العربية الإسلامية والكتابة عنها بالعربية، منذ نشوئها في النصف الاول من هذا القرن وحتى يومنا هذا، النزعة السردية التأريخية ضمن إطار فكري عربي عام اضمحل فيه البعد الفلسفي إلى ابعد الحدود، إلا انه لم يرافق الاهتمام بالدراسات التاريخية في العمارة اهتمام مماثل بالدراسات النظرية/التنظيرية او الدراسات النقدية المعمارية، كما انه في المجال الفلسفي لم يدخل الفكر العربي بعد في تجربة تجديدية جديرة قادرة على تحريض الفكر المعماري العربي للخروج من سباته الطويل. وفي حين يتعذر اليوم توظيف الافكار الفلسفية القديمة في جو فكري قوضت فيه العلوم الحديثة هيكلية الفلسفة التقليدية القائمة على أسس دينية وماورائية، تواجه المعمار والمنظّر المعماري العربي في سعيه الفكري لتحديد الأطر النظرية التي يعتمدها في تصاميمه ومشاريعه إشكالات كثيرة وتحديات صعبة.

يهدف الملف الأول تحت عنوان «العمارة والفلسفة» إلى النظر في هذه الإشكالات والتحديات ضمن إطار الاسئلة التالية:

١ ـ ما هي المبادىء النظرية والافكار الفلسفية التي يتداولها المعمار العربي اليوم والتي تتحكم في أساليب تفكيره وتصميمه؟ ما هي درجة شموليتها؟ ما هي إشكالاتها وحدودها؟

٢ ـ مقابل انحسار الفكر الفلسفي العربي اليوم كيف يمكننا الاستفادة من التجربة الفلسفية الغربية الحديثة؟ هل هناك طروحات فلسفية جديدة يمكن الاستفادة منها؟ ما هي هذه الطروحات وكيف يمكن توظيفها في إطار التجربة المعمارية العربية المعاصرة؟

٣ ـ في إطار العولمة الثقافية والتجربة الفلسفية العالمية المعاصرة هل يمكن الحديث أو البحث عن فلسفة عربية متميزة تدعم إنتاج عمارة عربية متميزة؟ وإلى أي حد يمكن للفكر الديني الإسهام في صياغة الفكر الفلسفي ضمن أجواء نسبية الحقيقة واللايقين؟

■ **آخر موعد لاستلام الأوراق: ١ آذار/مارس ١٩٩٩** ■ **موعد النشر: تموز/يوليو ١٩٩٩**

■ **ترسل المقالات مطبوعة إما بالبريد او عن طريق الفاكس على العنوان التالي، كما يرجى توجيه كافة الاستفسارات إلى نفس العنوان:**

Dr. Samer Akkach
Director, Centre For Asian and Middle Eastern Architecture
University of Adelaide, School of Architecture, SA 5005, Australia
Fax: 61-8-8303 4377
Phone: 61-8-8303 5832
e-mail: sakkach@arch.adelaide.edu.au

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 238 December 1998
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: "Al Mustaqbal Al Arabi"
"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Beirut - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر العدد :

● لبنان ٣٠٠٠ ل.ل. ● سوريا ٧٥ ل.س. ● الأردن ٢ دينار ● العراق دينار واحد ● الكويت دينار واحد ● الامارات العربية ١٥ درهماً ● البحرين ١,٥ دينار ● قطر ١٥ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً ● الجمهورية اليمنية ١٢٥ ريالاً ● عُمان ١,٥ ريال ● مصر ٤ جنيهات ● السودان ١٠٠٠ جنيه ● الصومال ٢٠ شلناً ● ليبيا ٢ دينار ● الجزائر ٥٠ ديناراً ● تونس ٢ دينار ● المغرب ١٥ درهماً ● موريتانيا ٢٠٠ أوقية ● قبرص ٢ جنيه ● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٣٠ فرنكاً ● المانيا ٨ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٤ جنيهات ● سويسرا ١٠ فرنكات ● هولندا ١٠ فلورن ● أميركا وسائر الدول الأخرى ٨ دولارات.